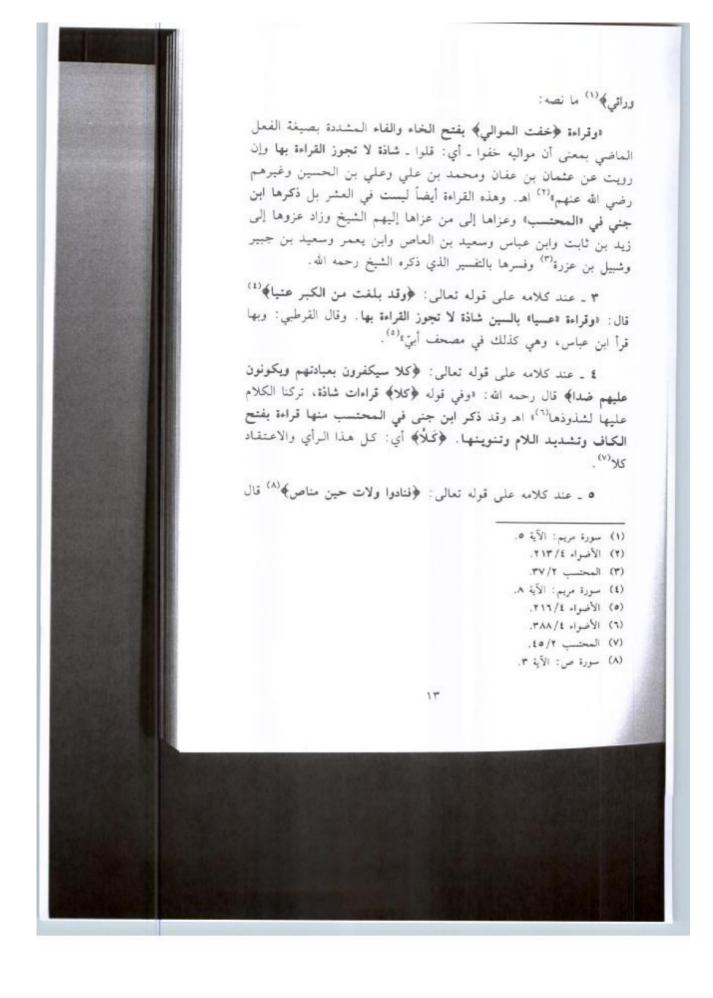
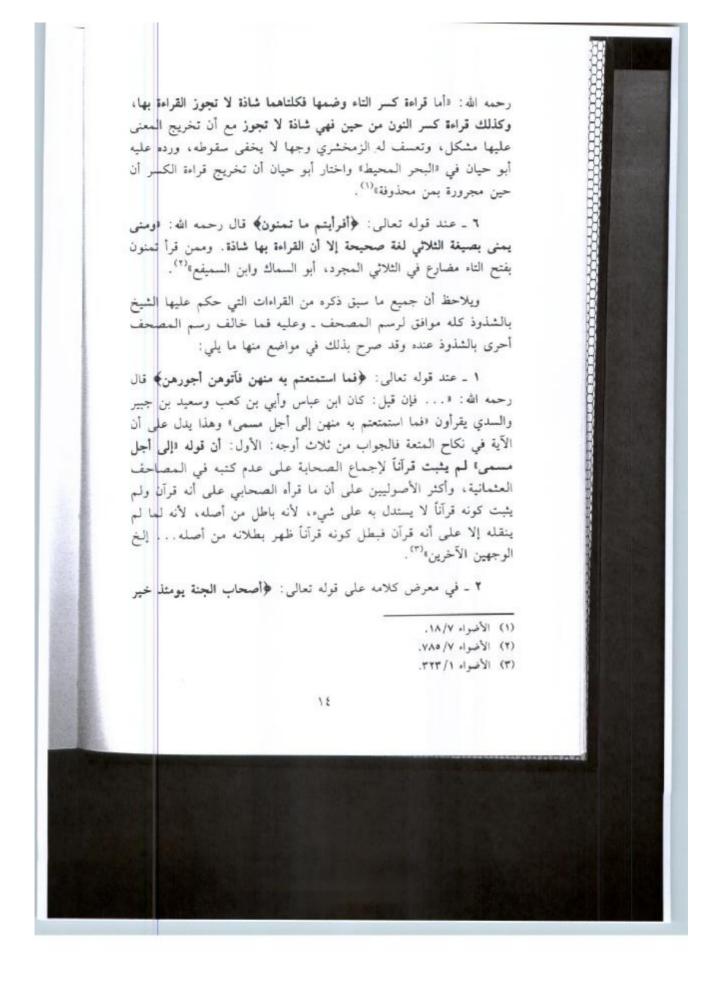


٣ ـ وقال عند تفسير هذه الآية من سورة آل عمران اوقد قدمنا فلي ترجمة هذا الكتاب أننا نستشهد للبيان بالقراءة السبعية بقراءة شاذة، فيشهد للبيان الذي بينا به أن نائب الفاعل ربيون، أن بعض القراء غير السبعة قرأ قتل معه ربيون بالتشديد، لأن التكثير المدلول عليه بالتشديد يقتضى أن القتل واقع على الربيين . . . إلخ الله وهذه القراءة ليست من العشر بل ذكرها ابن جني في االمحتسب، وعزاها إلى فنادة (٢) وقد جرى الشيخ على هذا المنهج في جميع الأضواء وإليك نماذج من ذلك: ١ - قال عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ ما نصه افي قوله ﴿وأرجلكم﴾ ثلاث قراءات: واحدة شاذة واثنتان متواته تان: أما الشاذة فقراءة الرفع وهي قراءة الحسن، وأما المتواترتان فقراءة النصب وقراءة الخفض. أما النصب: فهو قراءة نافع، وابن عامر، والكسائي، وعاصم في رواية حفص من السبعة، ويعقوب من الثلاثة. وأما الجر فهو قراءة ابن كثير، وحمزة وأبي عمرو، وعاصم، في رواية أبي بكرا^(٣) اهـ فتراه حكم على قراءة الرفع بالشذوذ، لكونها ليست من القراءات العشر، وقد ذكرها ابن جني في «المحتسب، وعزاها إلى الحسن رحمه الله وبيل توجيهها(٤) ورجحها على غيرها حيث قال: اوكأنه بالرفع أقوى معنى وذلك لأنه يستأنف فيرفعه على الابتداء فيصير صاحب الجملة. وإذا نصب أو جر عطفه على ما قبله، فصار لحقا وتبعا، فاعرفهه(٥). ٢ - قال رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي خَفْت الموالي مَنْ (1) الأضواء 1/ ۲۹۳. (Y) المحتسب 1/1VP. (T) الأضواء ٢/٧، ٨. (٤) حيث قال: (أي وأرجلكم واجب غسلها أو مفروض غسلها أو مفسولة كغيرها، ونحو (٥) المحتسب ٢٠٨/١. 14



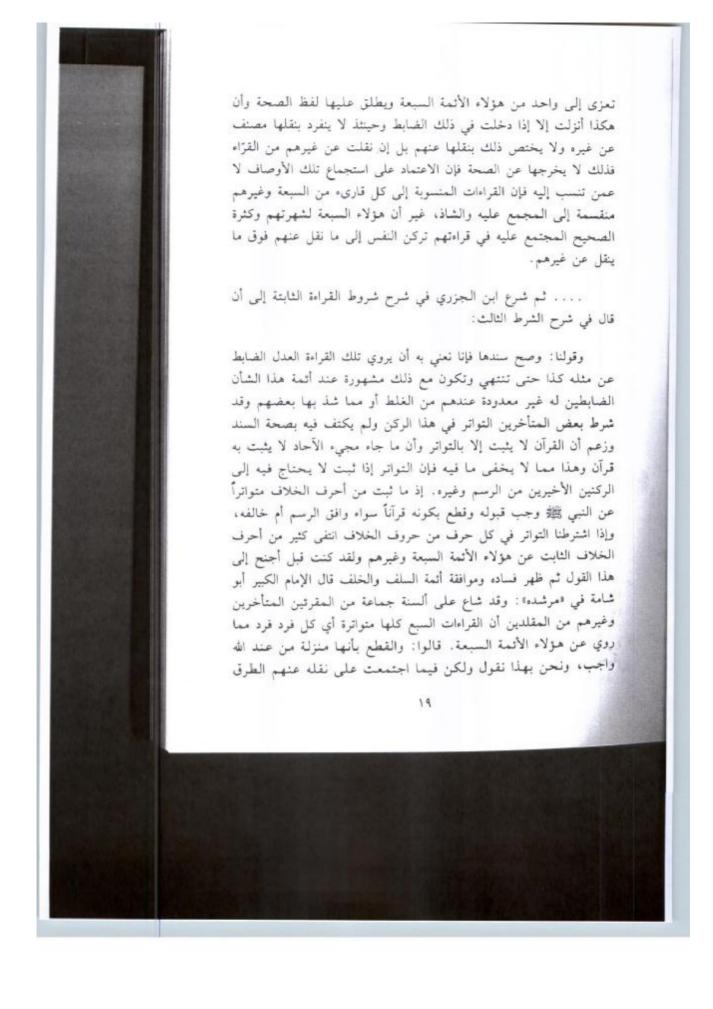


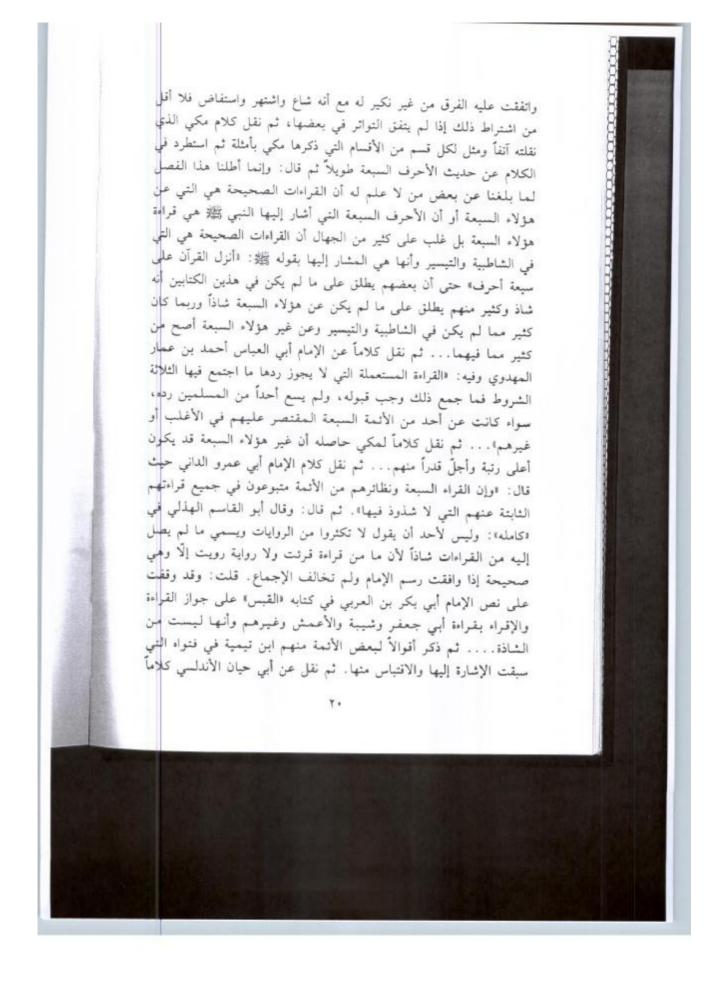
مستقرا وأحسن مقيلاً قال رحمه الله: اوما ذكره - أي القرطبي - عن ابن مسعود من أنه قرأ ﴿ثم إن مقيلهم لإلى الجحيم﴾ معلوم أن ذلك شاذ لا نجوز القراءة به وأن القراءة الحق ﴿ثم إن مرجعهم لإلى الجحيم﴾ (١). ٣ _ في آخر كلامه على قوله تعالى: ﴿وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام، قال رحمه الله في صدد الجمع بين قوله تعالى: ﴿ والأرض بعد ذلك دحاها ﴾ وقوله: ﴿ ثم استوى إلى السماء. . ﴾ ما نصه اوجمع بعض العلماء بأن معنى قوله ﴿والأرض بعد ذلك دحاها﴾ أي مع ذلك، فلفظة ﴿بعد﴾ بمعنى مع، ونظيره قوله تعالى: ﴿عتل بعد ذلك زنيم﴾ وعليه فلا إشكال في الآية. ويستأنس لهذا القول بالقراءة الشاذة وبها قرأ مجاهد ﴿والأرض مع ذلك دحاها﴾ (٢). وبعد هذا التتبع لهذه المواضع أقول: إنه لا فرق عند الشيخ رحمه الله بين ما وافق رسم المصحف وما خالفه في الحكم عليه بالشذوذ وعدم جواز القراءة به ما دام خارجاً عن القراءات العشر. وهذا الذي جنح إليه الشيخ رحمه الله لا يظهر لي كل الظهور بل الذي يظهر هو رجحان ما ذهب إليه العلامة المقرىء(٣) مكي بن أبي طالب حيث قال في الإبانة: فإن سأل سائل فقال: قما الذي يقبل من القراءات الآن، فيقرأ به؟ وما الذي يقبل ولا يقرأ به؟ وما الذي لا يقبل ولا يقرأ به؟ فالجواب: أن جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام: قسم يقرأ به اليوم وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهي: أن ينقل عن الثقات إلى النبي ﷺ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعاً، ويكون موافقاً لخط المصحف، فإذا اجتمعت فيه هذه (1) الأضواء 7/ TI. (۲) الأضواء ٧/ ١٣٠. (٣) وصفه بذلك الذهبي في كتابه معرفة القراء الكبار ١/٣٩٥ ترجمة رقم ٣٣٣. 10

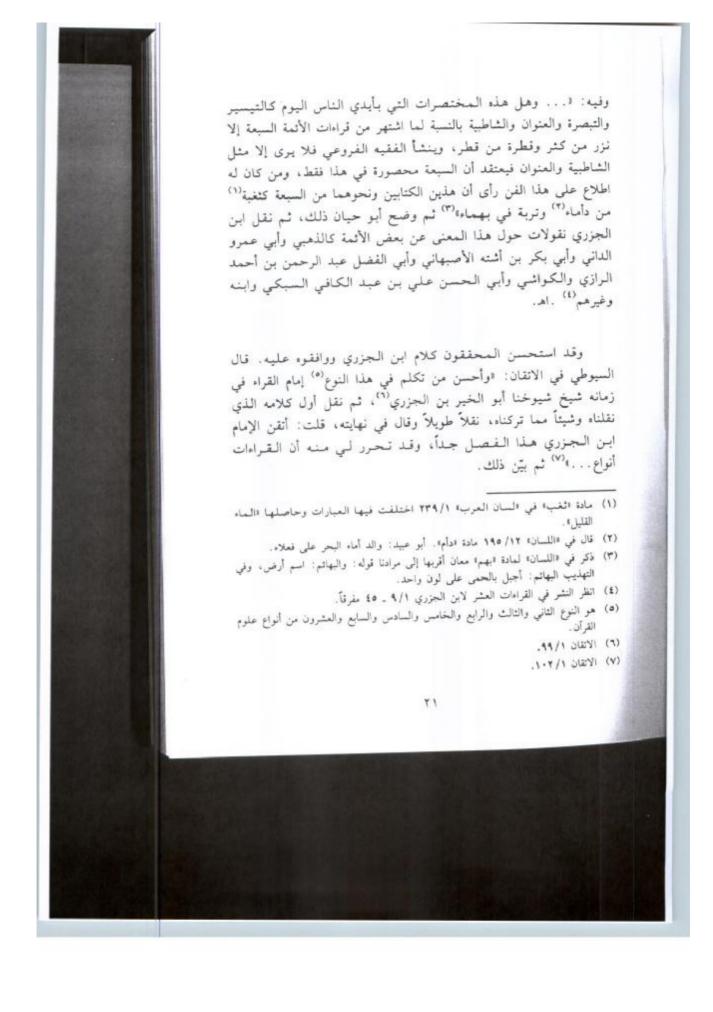
الخلال الثلاث قرىء به. وقطع على مغيبه وصحته وصدقه، لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف، وكفر من جحده. والقسم الثاني: ما صح نقله عن الآحاد وصح وجهه في العربية، وخالف لفظ خط المصحف فهذا يقبل، ولا يقرأ به لعلتين: إحداهما: أنه لم يؤخذ بإجماع، إنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد. والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يقطع على مغيبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده وبئس ما صنع إذا جحده. والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف ولكل صنف من هذه الأقسام تمثيل تركنا ذكره اختصاراً(١) ثم نقل كلام الطبري في كتاب القراءات له حيث قال: كل ما صح عندنا من القراءات أنه علمه رسول الله على المته من الأحرف السبعة التي أذن الله له ولهم أن يقرأوا بها القرآن فليس لنا أن نخطىء من قرأ به إذا كان ذلك موافقاً لخط المصحف. فإن كان مخالفاً لخط المصحف لم نقرأ به، ووقفنا عنه وعن الكلام فيه. قال مكى بعد نقله فهذا إقرار منه أن ما وافق خط المصحف مما اختلف فيه فهو من الأحرف السبعة، وعلى مثل ما ذهبنا إليه. وقد تقدم من قوله(٢): إن جميع ما اختلف فيه مما يوافق خط المصحف فهو حرف واحد وأن الأحرف السنة ترك العمل بها ـ وهذا مذهب متناقض(٣). ثم نقل كلاماً لإسماعيل القاضي في كتاب القراءات له وقال في نهايته: قلت: فهذا كله من قول إسماعيل يدل على أن القراءات التي (١) الإبائة عن معانى القراءات ص ٥٧ ـ ٥٩. (٣) سبق أن نقل مكى قول الطبري هذا من كتاب البيان في الصفحة السابقة ٥٩. .T. (04 BLY) (T) 17

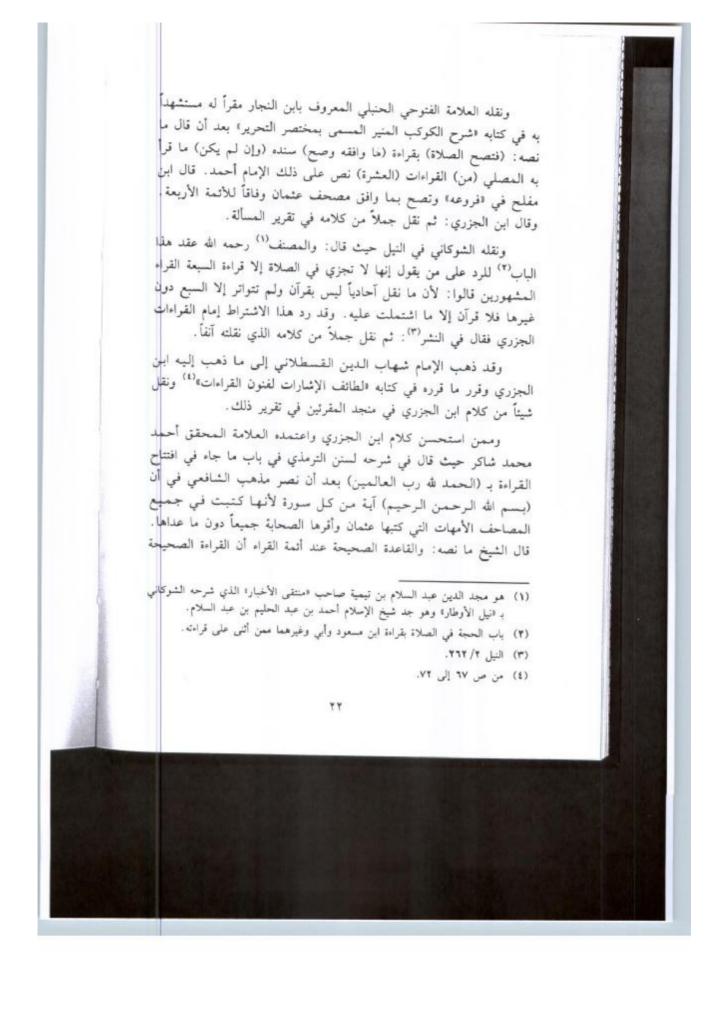
وافقت خط المصحف هي من السبعة الأحرف كما ذكرنا، وما خالف خط المصحف أيضاً هو من السبعة إذا صحت روايته، ووجهه في العربية، ولم يضاد معنى خط المصحف. لكن لا يقرأ به، إذ لا يأتي إلا بخبر الآحاد، ولا يثبت قرآن بخبر الأحاد وإذ هو مخالف للمصحف المجمع عليه، فهذا الذي نقول به ونعتقده، وقد بيّناه كله^(۱) .اهـ. وكان من جواب شيخ الإسلام ابن تيمية عن سؤال وجه إليه في هذا المعنى أن قال: ولذلك لم يتنازع علماء الإسلام المتبوعون من السلف والأئمة في أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءة المعينة في جميع أمصار المسلمين بل من ثبت عنده قراءة الأعمش شيخ حمزة أو قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي ونحوهما، كما ثبت عنده قراءة حمزة والكسائي فله أن يقرأ بها بلا نزاع بين العلماء المعتبرين المعدودين من أهل الإجماع والخلاف، بل أكثر العلماء الأثمة الذين أدركوا قراءة حمزة كسفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل وبشر بن الحارث وغيرهم يختارون قراءة أبي جعفر بن القعقاع وشيبة بن نصاح المدنيين، وقراءة البصريين كشيوخ يعقوب وغيرهم على قراءة حمزة والكسائي. وللعلماء الأثمة في ذلك من الكلام ما هو معروف عند العلماء، ولهذا كان أئمة أهل العراق الذين ثبتت عندهم قراءات العشرة أو الأحد عشر كثبوت هذه السبعة يجمعون ذلك في الكتب ويقرؤونه في الصلاة وخارجها. وذلك متفق عليه بين العلماء لم ينكره أحد منهم. وأما الذي ذكره القاضى عياض ومن نقل من كلامه من الإنكار على ابن شنبوذ الذي كان يقرأ بالشواذ في الصلاة في أثناء المائة الرابعة وجرت له قصة مشهورة فإنما كان ذلك في القراءات الشاذة الخارجة عن المصحف(٢) ثم أطال الكلام حول هذا المعنى إلى أن قال: فنبين بما ذكرناه أن القراءات المنسوبة إلى نافع وعاصم ليست هي الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها (١) الإبانة عن معانى القراءات ص ٦٣. (۲) مجموع الفتاوى ۳۹۲/۱۳، ۳۹۳. 17

وذلك باتفاق علماء السلف والخلف، وكذلك ليست هذه القراءات السبع هي مجموع حرف واحد من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها باتفاقً العلماء المعتبرين بل القراءات الثابتة عن أئمة القراء ـ كالأعمش ويعقوب، وخلف وأبي جعفر يزيد بن القعقاع، وشيبة بن نصاح ونحوهم ـ هي بمنزلة القراءات الثابتة عن هؤلاء السبعة عند من ثبت ذلك عنده كما ثبت ذلك. وهذا أيضاً مما لم يتنازع فيه الأثمة المتبوعون من أثمة الفقهاء والقرام وغيرهم(١٠) . . إلى أن قال في ختام فتواه: وتجوز القراءة في الصلاة وخارجها بالقراءات الثابتة الموافقة لرسم المصحف كما ثبتت هذه القراءات، وليست شاذة حيئذ والله أعلم (٢). وقال الحافظ المقرىء أبو الخير ابن الجزري في أواثل كتاب النشر في القراءات العشر ما نصه: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأثمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم، من الأثمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة، أطق عليها ضعيفة أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونص عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبيي شامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه. قال أبو شامة رحمه الله في كتابه «المرشد الوجيز» فلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة (١) مجموع فتاوي شيخ الإسلام ٣/ ٤٠٠، ٤٠١. (٢) مجموع الفتاوي ٣/٣٠٤. 14



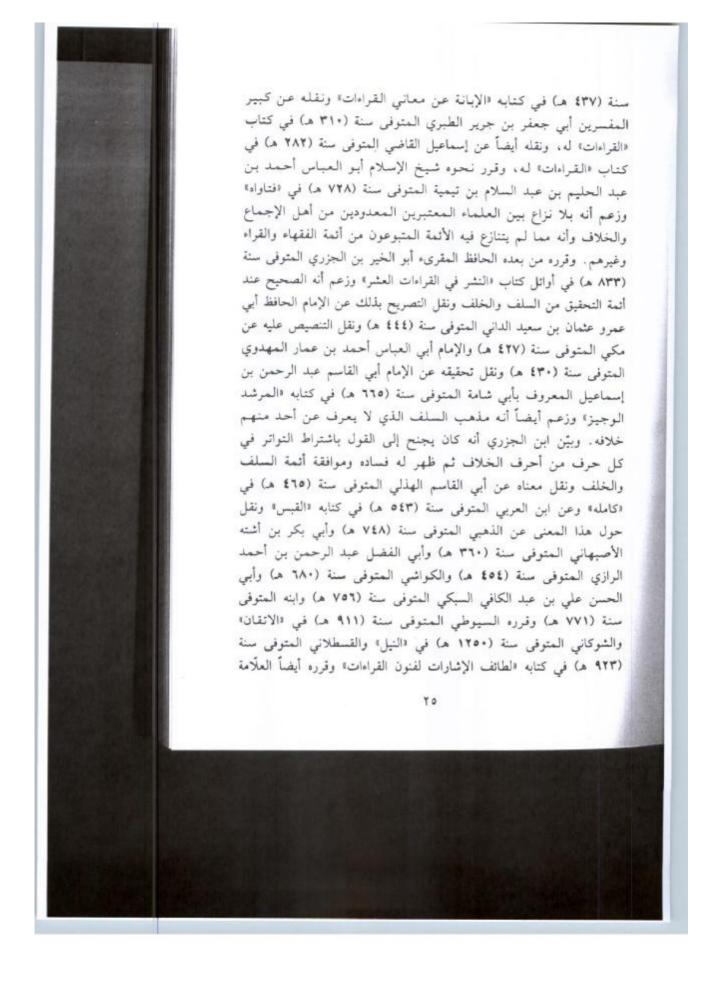






المقبولة هي: ما صح سنده وواقق رسم المصحف ولو احتمالاً وكان له وجه من العربية وأنه إذا فقد شرط من هذه الشروط في رواية: كانت قراءة شاذة أو ضعيفة أو مردودة، وقد ذهب بعض القراء إلى أن التواتر شرط لصحة القراءة، والحق أنه شرط في إثبات القرآن. وأما القراءة فيكفى فيها صحة السند مع ما سبق. وهذا الذي اعتمده إمام القراء ابن الجزري وغيره. ولكن لم يخالف واحد منهم في اشتراط موافقة رسم المصحف وفي أن القراءة التي تخالفه قراءة غير صحيحة، ولو صح سندها(١). . . إلى أن قال رحمه الله: وبعد، فقد يبدو للناظر بادى، ذي بدء أن يتكره هذا القول ينكره، لما فيه من الحكم على بعض أوجه القراءات السبع بعدم الصحة، لما شاع بين المتأخرين والعامة، من أن هذه القراءات السبع متواترة تفصيلاً، بما فيها من بعض الاختلاف في الحروف وبما فيها من أوجه الأداء وهذه شائعة غير صحيحة بدأ القول بها بعض متأخري العلماء ثم تبعه فيها غيره، ثم أذاعها عامة القراء وعامة أهل العلم من غير نظر صحيح ولا حجة بيّنة، وقد ردها كثيرون من أئمة القراء والعلماء. قال أبو شامة المقدسي: اونحن وإن قلنا أن القراءة الصحيحة إليهم نسبت وعنهم نقلت فلا يلزم أن جميع ما نقل عنهم بهذه الصفة، بل فيه الضعيف لخروجه عن الأركان الثلاثة ا(٢) ثم نقل كلام ابن الجزري في ذلك ثم قال: ولم يكن الأئمة السابقون من العلماء يحجمون عن نقد بعض قراءة القراء السبعة وغيرهم، بل كثيراً ما حكموا على بعض حروفهم في القراءة بأنها خطأ، وقد يكون الناقد هو المخطىء، ولكنه ينقد عن علم وحجة فلا عليه أن أخطأ ولو كانت حروف القرّاء كلها متواترة تفصيلاً كما يظن كثير من العلماء وغيرهم لكان الناقد لحرف منها خارجاً عن حد الإسلام ولم يقل بهذا أحد (١) شرح سنن الترمذي لأحمد شاكر ٢/ ٢١، ٢٢. (۲) شرح الترمذي ۲/ ۲۲.

والعياذ بالله من أن نرمي أمثالهم بهذا(١). ثم ذكر أمثلة لذلك عن ابن جرير^(۲) والزمخشري والزجاج ثم قال: ولذلك كله لا نرى علينا بأساً أل نقول: أن قراءة من قرأ بحذف البسملة بين السور في الوصل قراءة غير صحبحة، إذ هي تخالف رسم المصحف، فتفقد أهم شرط من شروط صحة القراءة، وأن البسملة آية من كل سورة في أولها سوى براءة على ما ثبت لنا تواتراً صحيحاً قطعياً من رسم المصحف، والله أعلم بالصواب^(٣) وكان قد قال قبل ذلك: ولا خلاف بين أحد من أهل النقل وأهل العلم فلي أن جميع المصاحف الأمهات التي كتبها عثمان بن عفان وأقرها الصحابة جميعاً دون ما عداها كتبت فيها البسملة في أول كل سورة سوى براءة. . . . (١) فهذا الذي قرره العلامة المقرىء مكي بن أبي طالب القيسي المتوفى شرح الترمذي ٢٣/٢. (٢) هناك رسالة ماجستير نوقشت في قسم النفسير بالدراسات العليا بالجامعة الإسلامية يعنوان القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه من أول القرآن إلى آخر سورة التوبة، تأليف محمد عارف عثمان موسى الهرري، إشراف الشبخ عبد القادر شببة الحمد، وهي الآن كتاب يباع وقد جرى صاحب الرسالة على أن العشر جامعة للمتواتر مانعة غيرها منه. وانظر تصريحه بذلك ص ١١٠، ١١١، ١٢٠ وناقش الشروط الثلاثة لقبول القراءة التي نظمها ابن الجزري وسبق ذكرها مناقشة ضعيقة قوَّلهم فيها ما لم يقولوه وحمَّل كلامهم ما لا يحتمل من ص ١١١ - ١٢٠. وقد بيِّن الشيخ أحمد شاكر قصده من نقل كلام ابن جرير والزمخشري قائلاً: وقد أطال الإمام ابن الجزري القول في الرد على الطبري والزمخشري في نقدهما هذا الحرف على ابن عامر (*) وعقد لذلك فصلاً تفيساً (٢: ٢٥٤ - ٢٥١) ولسنا بصدد تحقيق الصواب في هذا الخلاف هنا، ولا ينبغي أن تحكم بالخطأ على ابن عامر، إلما نريد أن ندل على أن المتقدمين لم يكونوا برون أن وجوه القراءة في حروفهم متوالرة كلها، وإلا كان في الإقدام على إنكار بعضها جرأة غير محمودة ٢٤/٣. (a) يقصد بالحرف قوله تعالى: (وكذلك زين - بضم الزاي - لكثير من المشركين أتل - بالرفع - أو لادهم - بالنصب - شركائهم - بالخفض -). (٣) شرح الترمذي ٢٥/٢. (٤) النرمذي ۲۱/۲ بتعليق وشرح أحمد محمد شاكر رحمه الله. TE

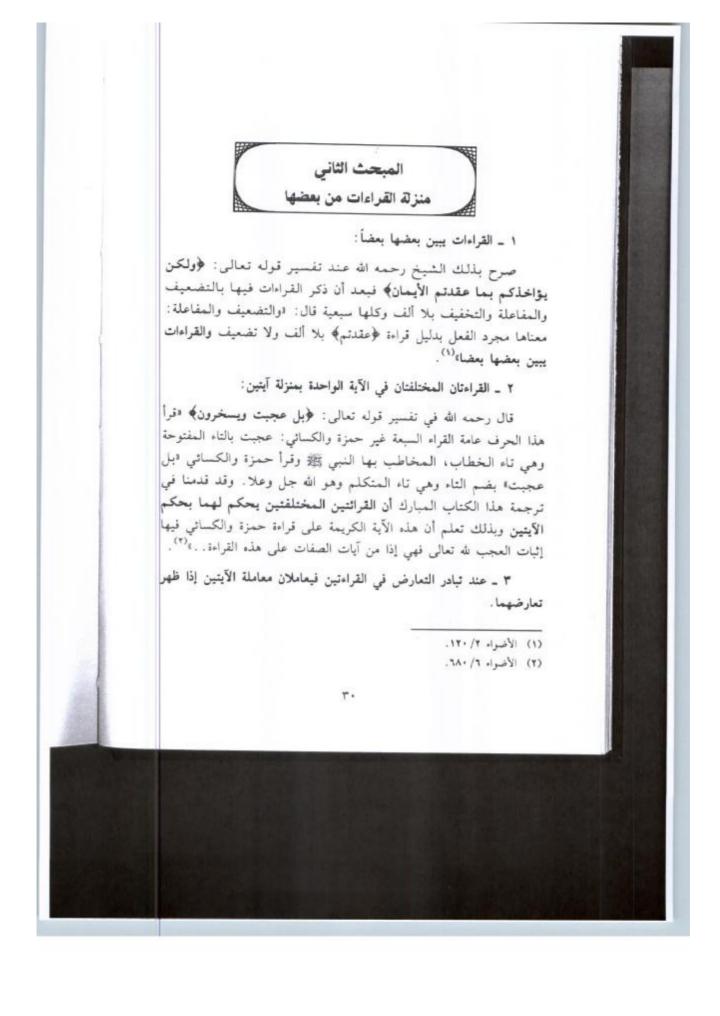


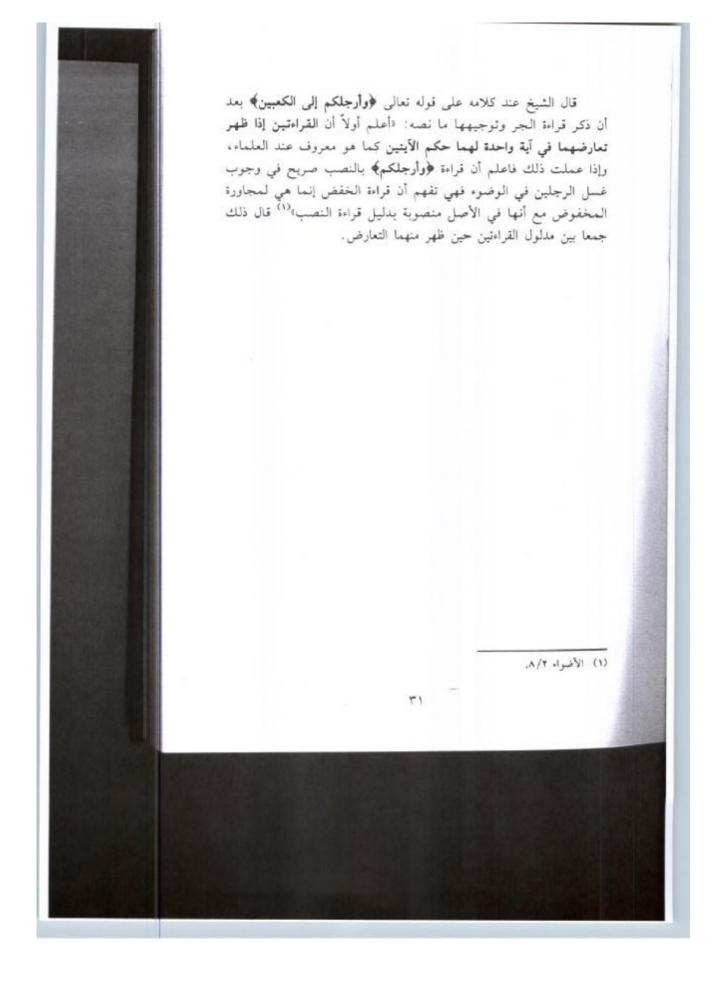
المحقق أحمد محمد شاكر (ت ١٣٧٧ هـ) في اتحقيق وشرح الترمذي؟ وأشار إليه ابن جني المتوفى سنة (٣٩٢ هـ) في المحتسب ا(١٠). أقول مرة أخرى هذا الذي قرره هؤلاء الأثمة في مختلف العصور أظهر في نظري مما جرى عليه الشيخ رحمه الله رحمة واسعة. ولو أن الشيخ رحمه الله التزمه لربما كثرت مادة الكتاب كماً وكيفاً. أما الأول: فقد يوجد من آيات القرآن التي ضرب الشيخ عن تفسيرها صفحاً ما يوضحها بعض القراءات من غير العشر في الآيات نفسها أو في آبات أخر ، وأما الثاني: فقد يكون في بعض الآيات التي فسرها الشيخ معان أخر تدل عليها قراءات من غير العشر في الآية نفسها أو في آيات أخر وهذا لا يقل أهمية عن الأول فقد قرّر العلماء أن القراءة مع القراءة تنزّل منزلة الأبة مع الآية الأخرى. والله أعلم. والشيخ رحمه الله وإن كان لم يلتزم ذكر ما عدا الفراءات السبع - من الثلاث والشواذ ـ من الآيات المبينة باسم الفاعل واسم المفعول إلا أنه الم يغفله بل قد يذكره أحياناً: ١ ـ ومن أمثلته قوله عند قوله تعالى: ﴿ وَقُرْآناً فَرَقْناهُ لِتَقْرأُهُ عَلَى النَّاسُ على مكث القرأ هذا الحرف عامة القراء ﴿فرقناه ﴾ بالتخفيف: أي بيناه وأوضحناه وفصلناه وفرقنا فيه بين الحق والباطل. وقرأ بعض الصحابة ﴿ فرقناه ﴾ بالتشديد: أي أنزلناه مفرقاً بحسب الوقائع في ثلاث وعشوين سنة عنده القراءة ووجهها مع أنها من الشاذ عنده حيث خرجت المناة عنده حيث خرجت عن العشر. (1) Iberium 1/77, TT. (Y) الأضواء ٣/ ١٣٣. 17

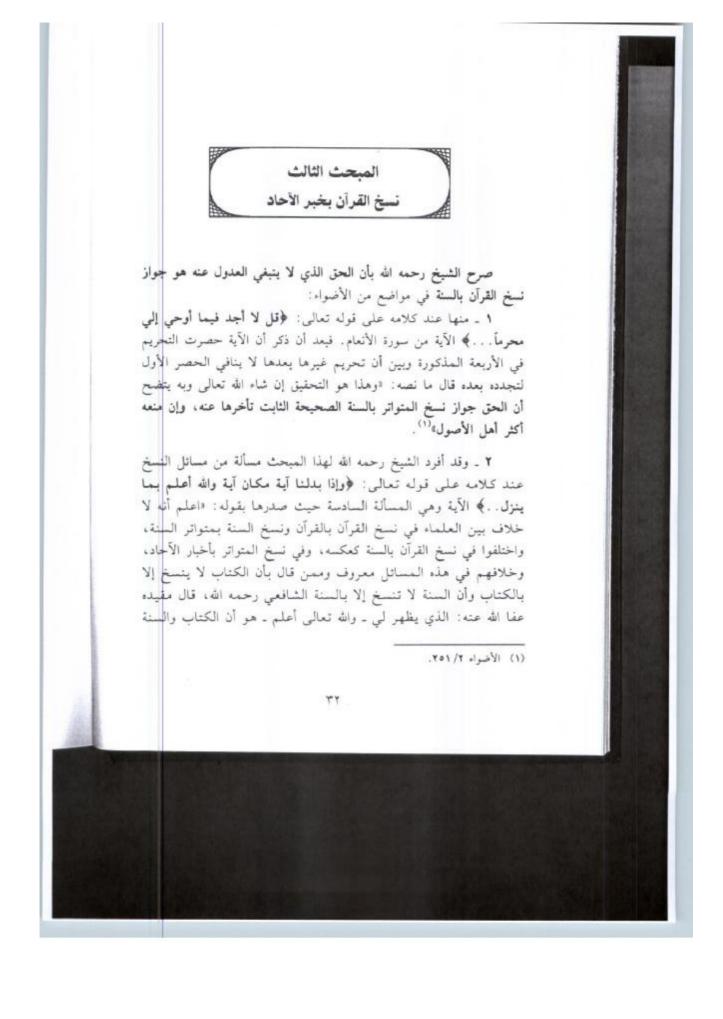
٢ _ ومن أمثلته أيضاً قوله عند كلامه على قوله تعالى: ﴿وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو﴾(١) ما نصه: ١.. والمفاتح الخزائن جمع مفتح بفتح الميم، بمعنى المخزن وقيل: هي المفاتيح جمع مفتح بكسر الميم وتدل له قراءة ابن السميفع: مفاتيح بياء بعد الناء جمع مفتاح (٢). فتراه وسع مدلول الآية واستدل لصحة أحد القولين فيها بقراءة ابن السميفع وهي من غير العشر. ٣ ـ ومن أمثلته أيضاً قوله عند قوله تعالى: ﴿ وهو يطعم ولا يطعم ﴾ (٣) دوقرأ سعيد بن جبير ومجاهد والأعمش الفعل الأول كقراءة الجمهور والثاني بفتح الياء والعين مضارع طعم الثلاثي بكسر العين في الماضي أي إنه يرزق عباده ويطعمهم وهو جل وعلا لا يأكل. . . ا⁽¹⁾ فذكر قراءة ابن جبير ومجاهد والأعمش ووجهها واستدل لصحة معناها بأحد الأقوال من تفسير قوله تعالى: ﴿ الله الصمد ﴾ . وهل يحتج الشيخ رحمه بالقراءة الشاذة عنده في الأحكام أولاً؟ ظاهر صنيع الشيخ في الأضواء أنه لا يحتج بها قال رحمه الله عند كلامه على قوله تعالى: ﴿ فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن ﴾ . . الأية ما نصه: افإن قبل كان ابن عباس وأبي بن كعب وسعيد بن جبير والسدي يقرأون ﴿فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى﴾ وهذا يدل على أن الآية في نكاح المتعة فالجواب من ثلاثة أوجه: الأول: أن قوله اإلى أجل مسمى الم يثبت قرآناً لإجماع الصحابة على عدم كتبه في المصاحف العثمانية وأكثر الأصوليين على أن ما قرأه الصحابي على أنه قرآن ولم يثبت كونه قرآناً لا يستدل به على شيء لأنه سورة الأنعام آبة: ٥٩. (Y) الأضواء Y/ 190. (٣) سورة الأنعام: الآية ١٤. (1) Ilimela 7/101. TV

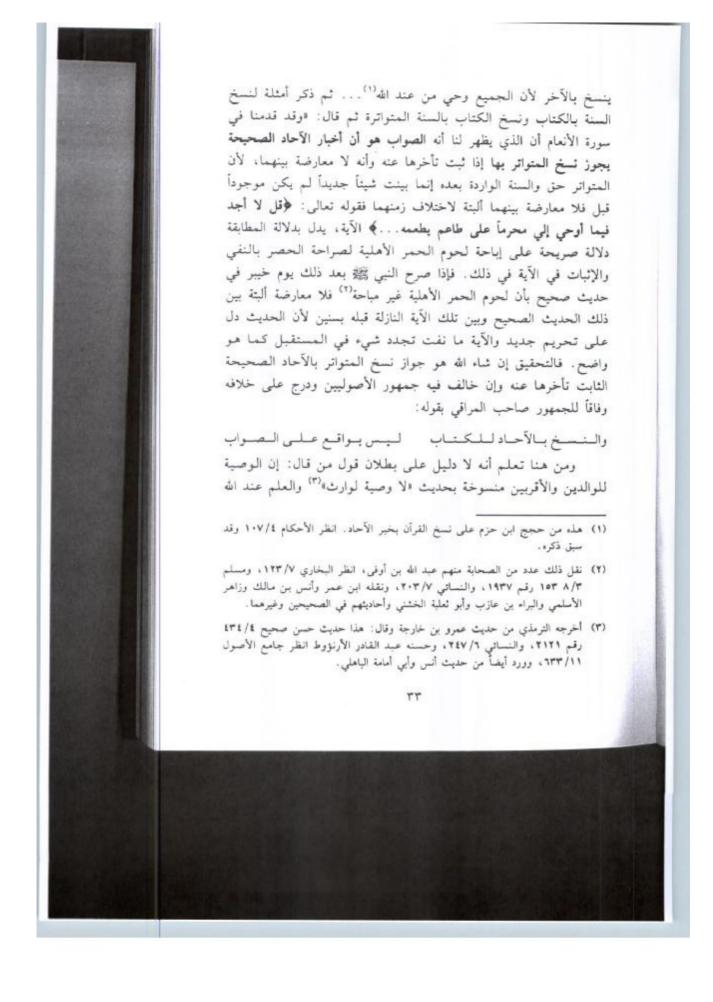
باطل من أصله لأنه لما لم ينقله إلا على أنه قرآن فبطل كونه قرآناً ظهر بطلانه من أصله. الثاني: أنا لو مشينا على أنه يحتج به كالاحتجاج بخبر الآحاد كما قال به قوم أو على أنه تفسير منهم للآية بذلك فهو معارض بأقوى منه... إلخا(١) فذكر قول أكثر الأصوليين بعدم الاستدلال بما لم يثبت كونه قرآناً على شيء مقرأ له ثم سلم بالقول الآخر - وهو القول بالاحتجاج به -تسليماً جدلياً لا حقيقياً، وقوله (ولم يثبت كونه قرآناً) أعم من أن يكون مخالفاً للمصحف الإمام أو موافقاً لكنه خارج عن القراءات العشر قظاهر اللفظ يعمهما جميعاً. وهذا الذي ظهر لنا من الأضواء هو الذي قواه الشيخ في شرحه للمراقى متابعاً في ذلك العلوى الشنقيطي مصنف المراقي حيث قال: وليس منه ما بالآحاد روى فللقراءة به نفي قوى كالاحت جاج.... حيث قال الشيخ رحمه الله في شرحه ما نصه: ايعني أن المروى بالآحاد على أنه قرآن ولم يثبت كونه قرآناً كلفظ اأيمانهما، في قراءة بعض الصحابة ﴿فاقطعوا أيمانهما ﴾ وكلفظ ﴿متتابعات ﴾ في قراءة ابن مسعود ﴿ فصيام ثلاثة أيام متتابعات ﴾ وكقراءة أبي وابن عباس ﴿ النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وهو أب لهم، فمثل هذا لا تجوز القراءة به على القول القوي ولا يجوز الاحتجاج به. ولذا لم يقل مالك والشافعي بوجوب التتابع في صوم كفارة اليمين وقيل: تجوز القراءة به والاحتجاج. وصحح ابن السبكي جواز الاحتجاج به دون القراءة(٢) اهـ. فتراه أقر صاحب «المراقي، في قوله «فللقراءة به نفي قوى كالاحتجاج، (١) الأضواء ١/٢٢٢. (۲) نثر الورود على مراقي السعود ٩٣/١. YA

وحكى القول بجواز القراءة والاحتجاج بصيغة التضعيف، وأما التفصيل فنسب تصحيحه إلى ابن السبكي. وما في مذكرته على روضة الناظر لا يخرج عما قرره في شرح المراقي بل قد يقصر عنه ووجه قصوره أنه في المذكرة قال: «خلاصة ما ذكره - يعني ابن قدامة - في هذا الفصل، أن ما نقل آحاداً كقراءة ﴿متتابعات﴾ المذكورة لا يكون قرآناً وهذا لا خلاف فيه وهل يجوز الاحتجاج به مع الجزم بأنه ليس قرآناً. قال جمع من أهل الأصول: لا يجوز الاحتجاج به لأنه رواه على أنه قرآن، فلما بطل كونه قرآناً بطل الاحتجاج به من أصله وقال قوم: يجوز الاحتجاج به كأخبار الآحاد، لأنه لم يخرج عن كونه مسموعاً من النبي ﷺ ومروياً عنه، وهذا هو اختيار المؤلف، وعليه فلا مانع من أخذ لزوم التتابع في صوم كفارة اليمين من قراءة ابن مسعود متتابعات وإن جزمنا أنها ليست من القرآن؟(١) ووجه قصور ما في «المذكرة» عما في «شرح المراقي، أنه نص في المذكرة على أنه لا خلاف في عدم كونه قرآناً وقد حكى الخلاف في شرح المراقي قائلاً: «وقيل تجوز القراءة به والاحتجاج» وقد حكى الخلاف في ذلك ابن تيمية رحمه الله(٢) وحكاه أيضاً ابن النجار الحنبلي في (شرح الكوكب المنير)^(٣). ولم يصرح الشيخ بالراجح في مسألة الاحتجاج به في (المذكرة) وقوّى عدم الاحتجاج في (شرح المراقي) والله أعلم. (١) المذكرة في أصول الفقه على روضة الناظر ص ٥٦، ٥٧. (٢) انظر مجموع الفتاوي ٣٩٤/١٣، ٣٩٥. (٣) شرح الكوكب ١٣٦/٢ ـ ١٣٧، ١٣٨. 44





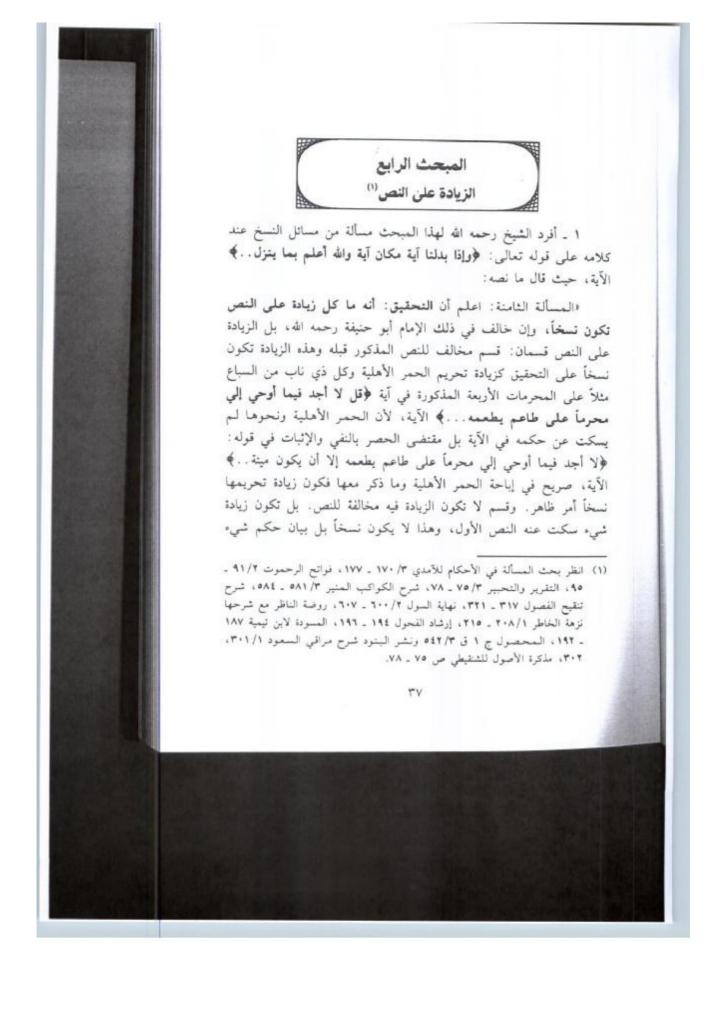




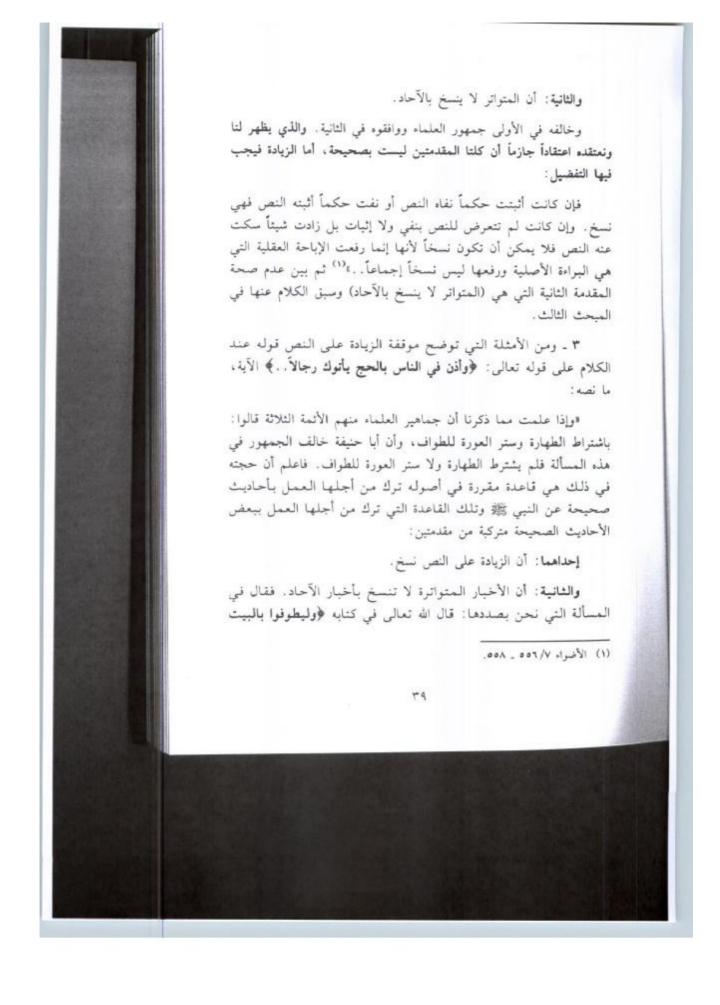
تعالى⁽¹⁾. ٣ ـ وعند كلامه عن التغريب في آية حد الزنا في سورة النور ذكر سبب رد الأحناف وهو أمران: ١ ـ أن الزيادة على النص نسخ. ٢ ـ أن المتواتر عندهم لا ينسخ بالآحاد ثم نقض الأول وسيأتي نقله. ثم قال: "وأما الأمر الثاني: وهو أن المتواتر لا ينسخ بأخبار الآحاد فقد غلط فيه جمهور الأصوليين غلطاً لا شك فيه والتحقيق هو جواز نسخ المتواتر بالآحاد إذا ثبت تأخرها عنه ولا منافاة بينهما أصلاً حتى يرجح المتواتر على الآحاد لأنه لا تناقض مع اختلاف زمن الدليلين لأن كلا منهما حق في وقته . . . إلى أن قال . . فالمتواتر في وقته قطعي ولكن استمرار حكمه إلى الأبد ليس بقطعي فنسخه بالآحاد إنما نفي استمرار حكمه وقد عرفت أنه ليس يقطعي كما ترى ا(*). ٤ ـ وعند استعراضه للمسائل التي خالف فيها أبو حنيفة السنة في التنبيه الثامن من تنبيهات مسألة التقليد عند كلامه الطويل على قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبُّرُونَ القَرآنَ﴾ من سورة محمد وبين أن من أسباب تركه لها اعتقاده بأن الزيادة على النص نسخ وأن المتواتر لا ينسخ بالآحاد ثم ذكر مخالفة جمهور العلماء له في المقدمة الأولى وبين ذلك ثم قال: اوأما نسخ المتوأتر بالآحاد، فالتحقيق الذي لا شك فيه أنه لا مانع منه ولا محذور فيه ولا وجه لمنعه ألبتة وإن خالف في ذلك جمهور أهل الأصول لأن أخبار الآحاد الصحيحة الثابت تأخرها عن المتواتر لا وجه (1) الأضواء ٣/ ٢٦٦ - ٢٦٨. (٢) الأضواء ٦/ ٦٣ وقد ذكر هذا الاستدلال الشوكاني في إرشاد الفحول ص ١٩١ مستدلاً به على الجواز . 45

لردها ولا تعارض ألبته بينها وبين المتواتر إذ لا تناقض بين خبرين اختلف زمنهما لجواز صدق كل منهما في وقته!. ثم مثل لذلك ووضحه ثم قال: افتبين أن زيادة حكم طارىء لا تناقض بينها وبين ما كان قبلها وإيضاح هذا أنْ نسخ المتواتر بالآحاد إنما رفع استمرار حكم المتواتر ودلالة المتواتر على استمرار حكمه ليست قطعية حتى يمنع نسخها بأخبار الآحاد الصحيحة(١) وقد قدمنا إيضاح هذا في سورة الأنعام؛(٢). ومن المفارقات أن الشيخ رحمه الله جعل عدم التناقض بين الدليلين دليلاً على إمكان النسخ. وهذا الدليل بعينه استدل به القرافي على عدم إمكان النسخ حيث قال: (والجواب على الأول: أن الآية إنما اقتضت التحريم إلى تلك الغاية فلا ينافيها ورود تحريم بعدها وإذا لم ينافها لا يكون ناسخاً لأن من شرط النسخ التنافي ا(٣). وقد صرح الشيخ رحمه الله في امذكرة الأصول؛ بما صرح به القرافي من أن من شرط النسخ التنافي حيث قال في مبحث الزيادة على النص ما نصه ١٠٠٠ وحمل المطلق على المقيد لا يصلح دليلاً على النسخ. (١) ذكر هذا الاستدلال الشوكاني ص ١٩١ من إرشاد الفحول ويلاحظ أن ابن حزم لم يذكره ولعل السبب أنه لا حاجة به إليه فهو برى أن خبر الأحاد الصحيح بفيد العلم القطعي وانظر تصريحه بذلك في الأحكام من ١١٩/١ ـ ١٣٧. وأما الشيخ رحمه الله فهو يرى أنه قطعي من حيث إنَّ العمل به واجب، وظني من حيث مطابقة ما أخبروا به للواقع في نفس الأمر ويستدل لهذا التفصيل بالبينات في القصاص وغيره وحديث ٥... فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض... الحديث؛ وبحد اللعان... راجع المذكرة ص ١٠٤ والرحلة ص ٩٨، ٩٩. (٢) الأضواء ٧/٥٥٨، ٥٥٩ وما ذكره الشيخ في الأضواء ٥/٣١٣ وقرره في آداب البحث والمناظرة ١/ ٥٥، ٥٦ وفي المذكرة ص ٨٥ ـ ٨٧ لا يخرج عما نقلته عنه، وهو ترجيحه الأخير خلاقاً لما قرره ورجحه في الرحلة ص ٩٤ ـ ٩٧ من عدم جواز نسخ المتواتر بالآحاد وفاقأ للجمهور. (٣) شرح تنقيح الفصول ص ٣١٣. 40

وإيضاح هذا أن الجمهور قالوا: هذا النوع من الزيادة لا تعارض بينه وبين النص الأول والناسخ والمنسوخ يشترط فيهما المنافاة بحبث يكون ثبوت أحدهما يقتضي نفي الآخر ولا يمكن الجمع بينهما. . إلخا(١١) فتراه لقل قول الجمهور مقراً له ونقله في الأضواء أيضاً عن الجمهور واستظهره حيث قال: اوهذا قول الجمهور ـ أي: القول بأن الزيادة التي لا تناقض الحكم الأول ليست نسخاً ـ ووجّهوه بعدم منافاة الزيادة للمزيد وما لا ينافي لا يكون ناسخاً وهو ظاهر ١(٢). والذي يظهر لي في رفع التعارض بين كلام الشيخ في الموضعين هو تنزيل كل منهما على حال غير حال الآخر. فبالنظر المجرد للدليلين مع قطع النظر عن زمنهما يشترط التنافي بينهما كما نص عليه الشيخ في «المذكرة» مع عدم إمكان الجمع بينهما وهذا التنافي مع عدم إمكان الجمع الذي هو شرط من شروط النسخ لا بد لتحققه من قطع النظر عن اتحاد الزمان وعدم اعتباره في اشتراط التنافي ـ إذ لو اعتبر لما أمكن وجود دليلين متنافيين وعليه فلا يوجد نسخ ألبتة. لأن من شروط النسخ أيضاً العلم بالمتأخر من الدليلين. فلا بد أن يكون أحدهما متقدماً والآخر متأخراً. ومعنى هذا أن زمنهما مختلف. فتحصل ممّا مضى أن: اشتراط التنافي بين الدليلين إنما هو بالنظر إلى ذاتهما مع قطع النظر عن زمنهما، وعدم اشتراط التنافي إنما هو بالنظر إلى زمنهما هذا ما ظهر لي والعلم عند الله تعالى. وبه يظهر أن استدلال الشيخ رحمه الله بهذه القضية على إمكان النسخ أقرب من استدلال القرافي رحمه الله بها على عدم إمكانه والله أعلم. (١) المذكرة ص ٧٧. (Y) الأضواء Y/ · OY. 77

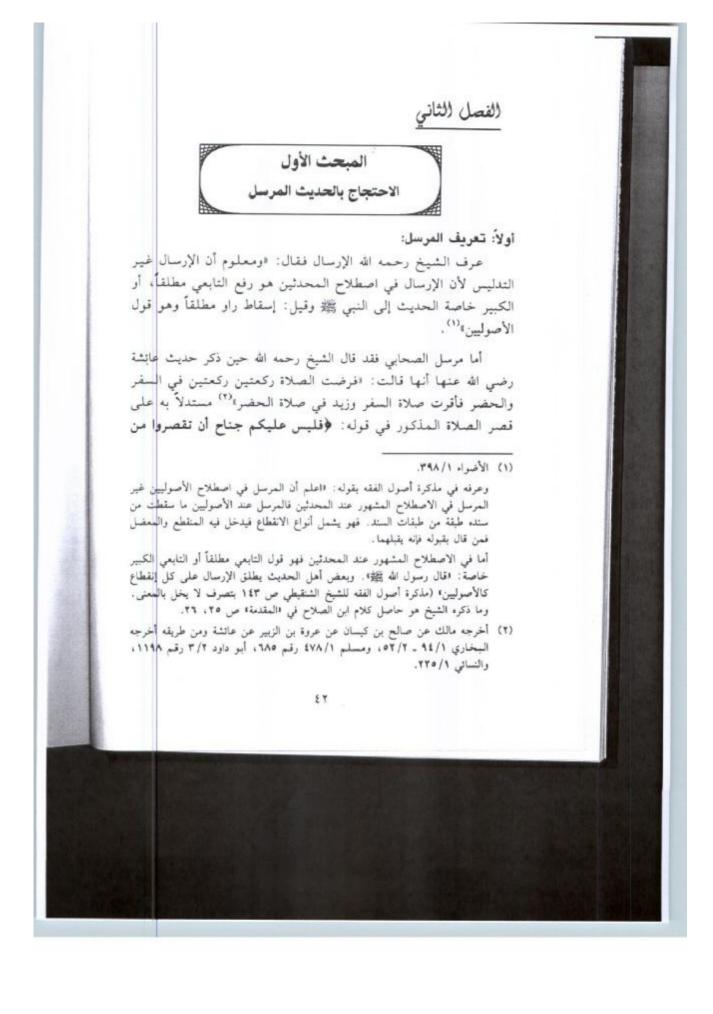


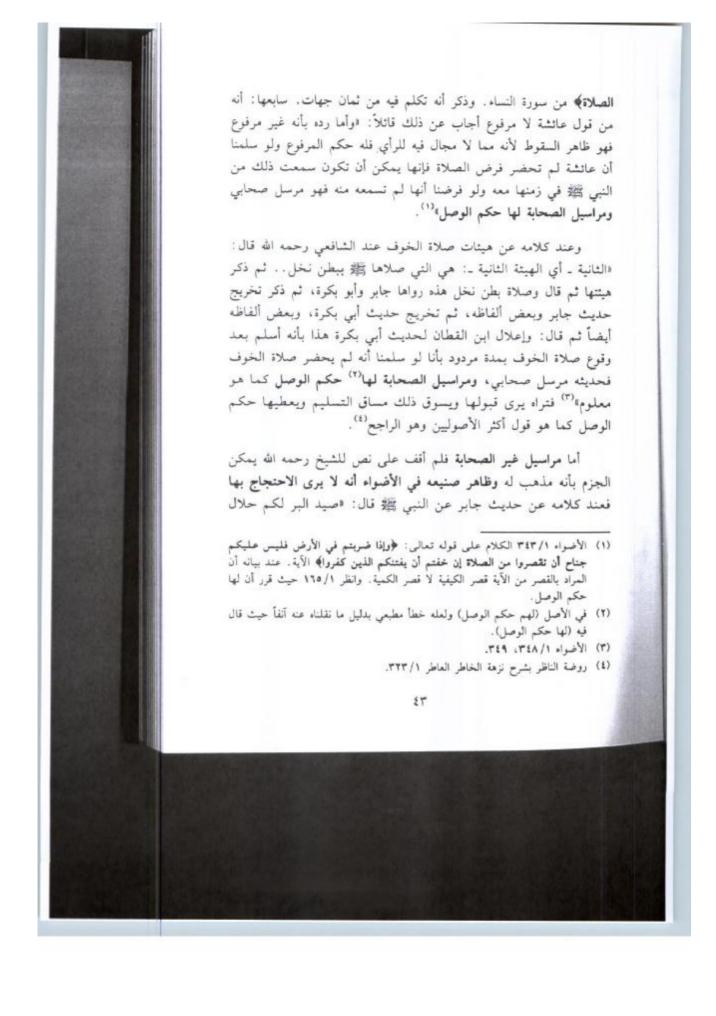
كان مسكوتاً عنه: كتغريب الزاني البكر وكالحكم بالشاهد واليمين في الأموال فإن القرآن في الأول أوجب الجلد وسكت عما سواه فزاد النبي على حكماً كان مسكوتاً عنه وهو التغريب كما أن القرآن في الثاني فيه ﴿فَإِنْ لَم يَكُونَا رَجِلُينَ فَرَجِلُ وَامْرَأْتَانَ. ﴾ الآية، وسكت عن حكم الشاهد واليمين، فزاد النبي على حكماً كان مسكوتاً عنه وإلى هذا أشار في مراقى السعود بقوله: وليس نسخاكل ما أفادا فيما رسا بالنص الازياداه(١) ٢ ـ وحين ذكر ترك أبي حنيفة العمل بحديث الشاهد واليمين وحديث تغريب الزاني البكر في ضمن كلامه عن موقفه من الأثمة في مسائل ﴿أفلا يتدبرون القرآن﴾ من سورة محمد وبين عذره (*) في ذلك ثم تعقبه قائلاً: «لأنه ترك العمل بذلك ونحوه احتراماً للنصوص القرآنية في ظنه. لأنه يعتقد أن الزيادة على النص نسخ وأن القضاء بالشاهد والبمين نسخ لقوله تعالى: ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ﴾(٢) فاحترم النص القرآني المتواتر فلم يرض نسخه بخبر آحاد سنده دون سنده لأن نسخ المتواتر بالآحاد عنده رفع للأقوى بالأضعف وذلك لا يصح. وكذلك حديث تغريب الزاني البكر فهو عنده زيادة ناسخة لقوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ والمتواتر لا ينسخ بالآحاد (٣). فتركه العمل بهذه الأحاديث بناه على مقدمتين: إحداهما: أن الزيادة على النص نسخ. (١) الأضواء ١/ ٢٦٨، ٢٦٩. (*) أي عذر أبي حنفة. (٢) انظر التصريح بذلك في أحكام القرآن للجصاص الحنفي ١٨/١٥ والمسألة بتمامها من (٣) انظر تصريح الأحناف بذلك في أحكام القرآن للجصاص ٣/ ٢٥٥ فما بعدها. TA



العتيق﴾ وهو نص متواتر، فلو زدنا على الطواف اشتراط الطهارة، والستر، فإن هذه الزيادة نسخ، وأخبارها آحاد فلا تنسخ المتواتر اللَّي هو الآية (١) . . . إلى أن قال: والتحقيق في مسألة الزيادة على النص هو التفصيل فإن كانت الزيادة أثبتت شيئاً نفاه المتواتر أو نفت شيئاً أثبته فهي نسخ له وإن كانت الزيادة زيد فيها شيء لم يتعرض له النص المتواتر فهي زيادة شيء مسكوت عنه لم ترفع حكماً شرعياً وإنما رفعت البراءة الأصلية التي هي الإباحة العقلية ورفعها ليس بنسخ. مثال الزيادة التي هي نسخ على التحقيق: زيادة تحريم الخمر بالقرآن وتحريم الحمر الأهلية بالسنة الصحيحة على قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فَيِمَا أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس، أو قسقاً أهل لغير الله به﴾ فإن هذه الآية الكريمة لم تسكت عن إباحة الخمر والحمر الأهلية وقت نزولها بل صرحت إإباحتها بمقتضى الحصر الصريح بالنفي في ﴿لا أَجِد فيما أُوحي إلى﴾ والإثبات في قوله ﴿إِلا أَنْ يَكُونُ مِيتَهُ الآية. فتحريم شيء زائد على الأربعة المذكورة في الآية زيادة ناسخة لأنها أثبتت تحريماً دلت على نفيه. ومثال الزيادة التي لم يتعرض لها النص بنفي ولا إثبات: زيادة تغريب الزاني البكر عاماً بالسنة الصحيحة على آية الجلد وزيادة الحكم بالشاهد واليمين على آية ﴿ فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان . . ﴾ الآية وزيادة الطهارة والستر، التي بينا أدلتها على آية ﴿وليطوفوا بالبيت العتيق﴾(٢)». هذا هو موقف الشيخ رحمه الله تعالى من الزيادة على النص وهو عند النظر الدقيق غاية في التحقيق والوضوح والسلامة من الاعتراضات التي (١) انظر التصريح بذلك في أحكام القرآن للجصاص الحنفي ٢٤٠/٣، وفواتح الرحموت (٣) الأضواء ١١١٥، ٢١٢ وما قرره في ٢٤٩/٣، ٢٥٠، ٢٢٦ وأشار إليه في ١٩/٣، لا يخرج عما نقلته عنه. ٤.

يوجهها بعض الأصوليين. وقد أشبع المسألة بحثاً ومناقشة العلامة ابن القيم رحمه الله في كتابة العظيم (أعلام الموقعين) في ثلاث وعشرين صفحة(١) ورد على الأحناف من اثنين وخمسين وجهاً وصدر البحث بفرض مناظرة ذكر فيها مذهب الأحناف في الزيادة على النص قائلاً قفإن قبل: السنن الزائدة على ما دل عليه القرآن تارة تكون بياناً له، وتارة تكون منشئة لحكم لم يتعرض القرآن له، وتارة تكون مغيرة لحكمه. وليس نزاعنا في القسمين الأولين فإنهما حجة باتفاق، ولكن النزاع في القسم الثالث وهو الذي ترجمته بمسألة الزيادة على النص. . ثم سرد ابن القيم على لسان المناظر تفصيل مذهب الأحناف منسوباً إلى أثمتهم ثم أجاب عنه باثنين وخمسين وجهاً وإن كان بعضها كالتكرار لما قبله أو تمثيلاً له أو توضيحاً له ـ وهو مبحث نفيس من أجود ما كتب في هذه المسألة فيما وقفت عليه .. والمسألة بحثها الأصوليون وأطالوا فيها الاستدلال والاعتراض والنقاش وقد سبقت الإشارة إلى مواضع ذلك في بعض كتب الأصول وقد عرَّض إمام الحرمين الجويني بالأحناف حيث عملوا بما خالف رسم المصحف مما نقله الآحاد وردوا زيادة الثقة على نصوص القرآن قائلاً: ﴿وَلَا يَكَادُ يَخْفَى أُولاً على ذي بصيرة أن العمل بزيادة في القرآن بنقل الآحاد يناقض رد ما ينفرد به بعض الثقات من الزيادة في الأخبار التي لا تقتضي العادة نقلها متواتراً (٢). والله أعلم. (١) أعلام الموقعين عن رب العالمين ٢/ من ص ٣٠٦ _ ٣٢٩. (۲) البرهان للجويني ١٩٧/١ مسألة (٦١٣) في الكلام عن القراءة الشاذة. ٤١





وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكما(١١) مستدلاً به على ترجيع مذهب القائلين بالتفصيل بين ما صيد لأجل المحرم وما صيد لا لأجله فيحرم عليه الأول دون الثاني ذكر اعتراضاً على الحديث حاصله أن المطلب بن عبد الله بن المطلب راوي الحديث عن جابر لا يعرف له سماع من جابر ثم أجاب عن هذا الاعتراض بما نقله عن النووي في شرح المهذب وحاصله: أن ابن أبي حاتم قال: ورَوَىٰ ـ أي المطلب ـ عن جابر ويشبه أن يكون أدركه. ومذهب مسلم بن الحجاج الذي ادعى في مقدمة صحيحه الإجماع فيه أنه لا يشترط في اتصال الحديث اللقاء بل يكتفي بإمكانه والإمكان حاصل قطعاً. ومذهب ابن المديني والبخاري والأكثرين اشتراطه فعلى مذهب مسلم فالحديث متصل، وعلى مذهب الأكثرين يكون مرسلاً لبعض كبار التابعين. وقد سبق أن مرسل التابعي الكبير يحتج به عندنا إذا اعتضد بقول الصحابة أو قول أكثر العلماء أو غير ذلك مما سبق، وقد اعتضد هذا الحديث فقال به من الصحابة من سنذكره في فرع مذاهب العلماء. قال الشيخ رحمه الله بعد نقله كلام النووي هذا "فظهرت صحة الاحتجاج بالحديث المذكور على كل التقديرات، على مذاهب الأثمة الأربعة لأن الشافعي منهم هو الذي لا يحتج بالمرسل، وقد عرفت احتجاجه بهذا الحديث على تقدير إرساله. قال مقيده عفا الله عله: نعم يشترط في قبول رواية المدلس التصريح بالسماع والمطلب المذكور مدلس، لكن مشهور مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد ـ رحمهم الله تعالى - صحة الاحتجاج بالمرسل ولا سيما إذا اعتضد بغيره كما هنا وقد علمت (١) رواه الترمذي ٢٠٣/٣ رقم ٨٤٦ وقال وفي الباب عن أبي قتادة وطلحة وقال حديث جابر حديث مفسر والمطّلب لا نعرف له سماعاً عن جابر والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لا يرون بالصيد للمحرم بأساً، إذا لم يصطده أو لم يصطد من أجله. قال الشافعي: هذا أحسن حديث روي في هذا الباب وأقيس والعمل على هذا وهو قول أحمد وإسحاق اه. أبو داود ٢/ ١٧١ رقم ١٨٥١ والنسائي ٥/١٨٧. ٤٤

من كلام النووي موافقة الشافعية، واحتج من قال بأن المرسل حجة بأن العدل لا يحذف الواسطة مع الجزم بنسبه الحديث لمن فوقها إلا وهو جازم بالعدالة والثقة فيمن حذفه حتى قال بعض المالكية: إن المرسل مقدم على المسند لأنه ما حذف الواسطة في المرسل إلا وهو متكفل بالعدالة والثقة فيما حذف بخلاف المسند فإنه يحيل الناظر عليه ولا يتكفل له بالعدالة والثقة . إلى أن قال: ومن المعلوم أن من يحتج بالمرسل يحتج بعنعنة المدلس من باب أولى. فظهرت صحة الاحتجاج بالحديث المذكور عند مالك وأبي حنيفة وأحمد...١(١١). فبضميمة قوله رحمه الله انعم يشترط في قبول رواية المدلس التصريح بالسماع، إلى قوله بعد اومن المعلوم أن من يحتج بالمرسل يحتج بعنعنة المدلس من باب أولى ا يتبين عدم احتجاجه بالمرسل لأنه أقر اشتراط السماع في قبول رواية المدلس وساقه مقراً له بقوله انعم يشترط. . إلخا ومعنى ذلك أنه لا يرى الاحتجاج بعنعنة المدلس وهي أحسن حالاً من المرسل. وقد صرح بهذا المعنى في موضع آخر من الأضواء حيث قال: الومعلوم أن الإرسال غير التدليس لأن الإرسال في اصطلاح المحدثين هو رفع التابعي مطلقاً أو الكبير خاصة الحديث إليه ﷺ. وقيل: إسقاط راو

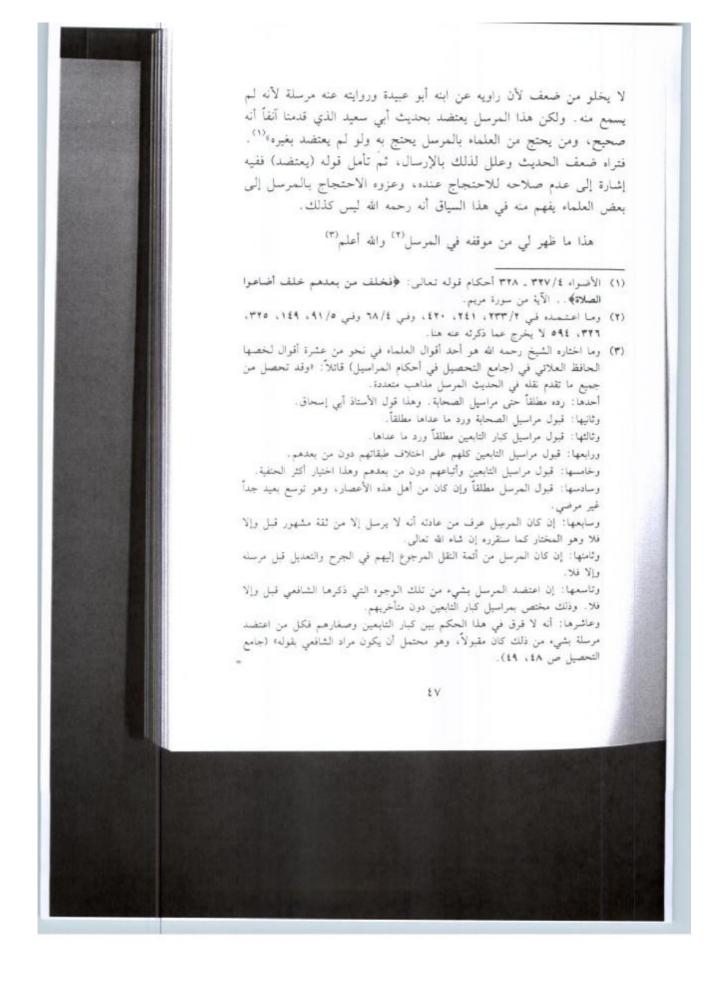
(١) الأضواء ٢/ ١٣٥، ١٣٦.

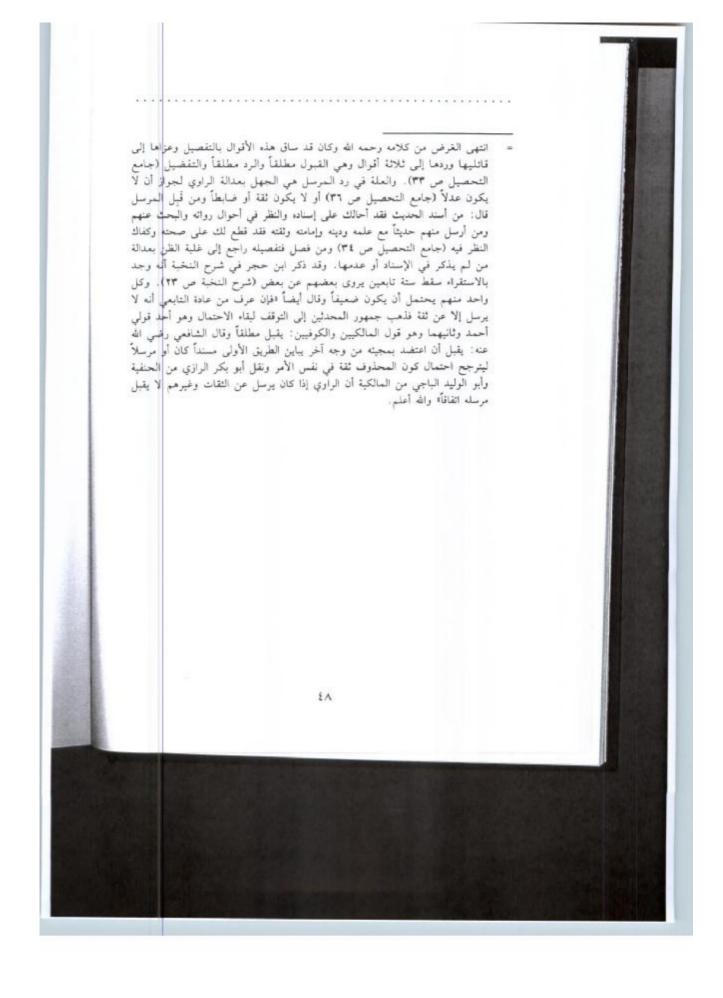
 (٢) الأضواء ٣٩٨/١، ٣٩٩، أحكام قوله تعالى: ﴿إِنْ الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوناً﴾ الآية من سورة النساء.

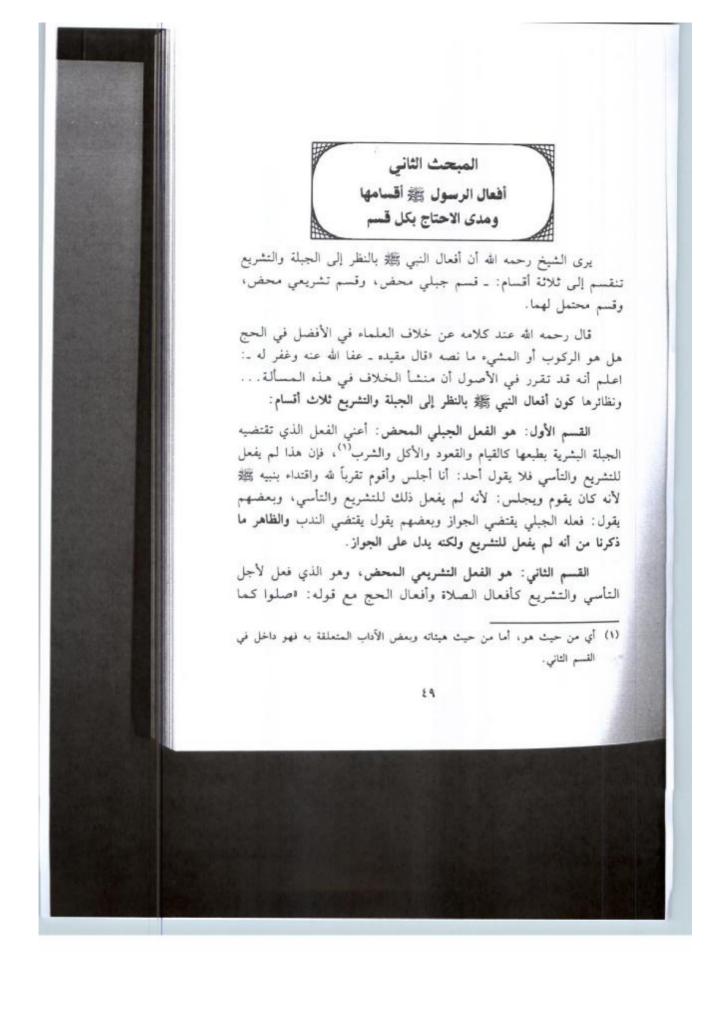
مطلقاً. وهو قول الأصوليين فالإرسال مقطوع فيه بحذف الواسطة بخلاف التدليس، فإن تدليس الإسناد يحذف فيه الراوي شيخه المباشر له ويسند إلى شيخ شيخه المعاصر بلفظ محتمل للسماع مباشرة وبواسطة نحو: عن فلان وقال فلان، فلا يقطع فيه بنفي الواسطة بل يوهم الاتصال لأنه، لا بد فيه من معاصرة من أسند إليه - أعنى شيخ شيخه - وإلا كان منقطعاً كما هو معروف في علوم الحديث (٢) فانظر إلى قوله «فالإرسال مقطوع فيه بحذف

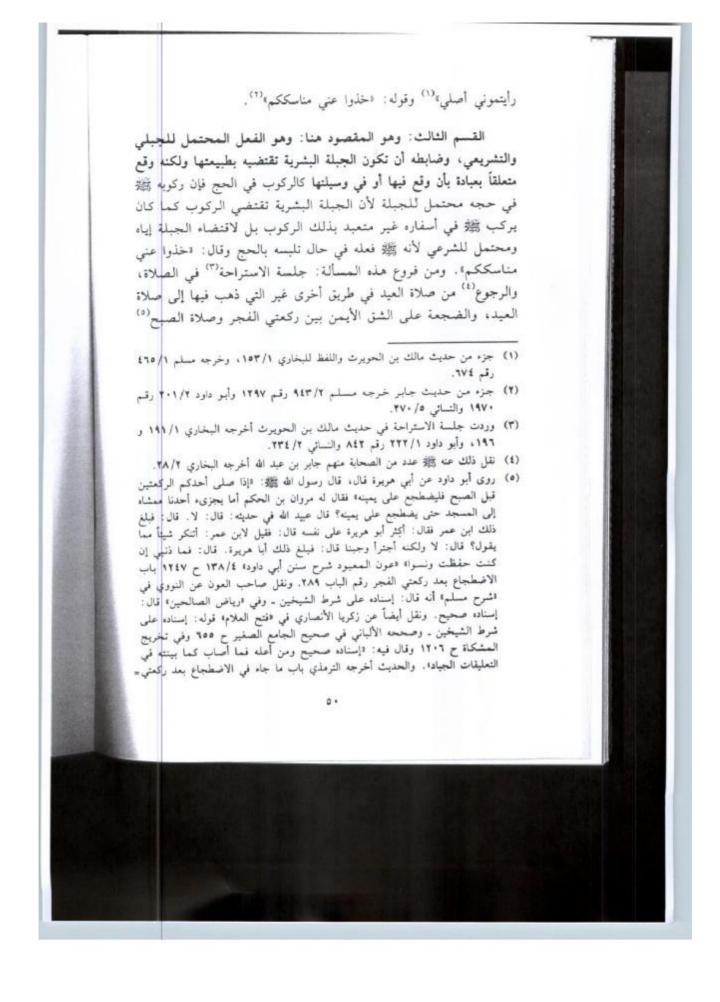
80

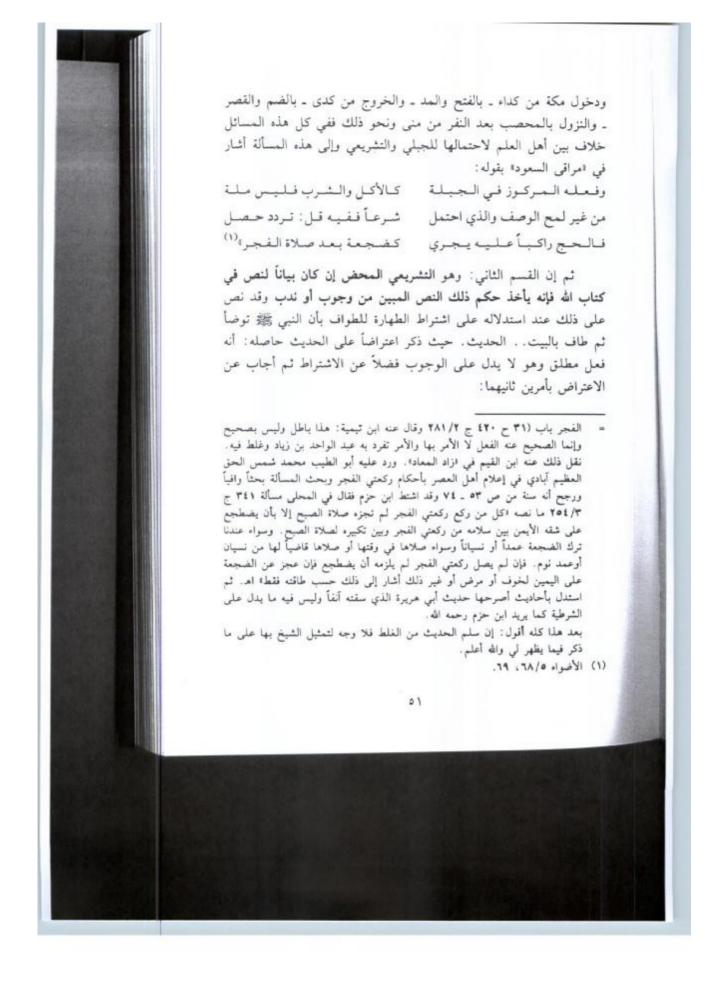
الواسطة بخلاف التدليس، مع قوله عن التدليس افلا يقطع فيه بنفي الواسطة بل يوهم الاتصال. . . ، إلخ كلامه . وتذكر مع ذلك ما ذكرناه عنه أنفأ من أنه لا يحتج بعنعنه المدلس يتبين لك أنه لا يحتج بالمرسل من باب أولى، ويمكن أن يفهم ما ذكرنا من قوله بعد أن ذكر طرق حديث عطاء بل يسار أن رسول الله على ركب إلى قباء يستخير في ميراث العمة والخالة فأنزل عليه: لا ميراث لهما، حيث قال الشيخ بعد ذكره طرقه اوهذه الطرق الموصولة والمرسلة يشد بعضها بعضا فيصلح مجموعها للاحتجاجه المفهم منه أن آحادها لا تصلح للاحتجاج منفردة. وبعد أن ساق حديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عبد الله بن مسعود قال: كنا في غزوة، فحبسنا المشركون عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء، فلما انصرف المشركون أمر رسول لله على منادياً، فأقام لصلاة الظهر فصلينا، وأقام لصلاة العصر فصلينا، وأقام لصلاة المغرب فصلينا، وأقام لصلاة العشاء فصلينا. . الحديث بسنده من سنن النسائي(٢) ضمن أدلة ذكرها على ما استظهره من وجوب ترتيب الفوات في أنفسها (٣) الأولى فالأولى قال ما نصه اوحديث ابن مسعود هذا أخرجه الترمذي أيضاً. قال الشوكاني رحمه الله في (نيل الأوطار): إن إساده لا بأس به. قال مقيده عفا الله عنه: والظاهر إن إسناد حديث ابن مسعود هذا (١) الأضواء ٢/ ٤٢١ أحكام قوله تعالى: ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله إن الله بكل شيء عليم﴾ من سورة الأنفال. (۲) النسائي ۲۹۷/۱ ـ ۲۹۸، والترمذي ۳۳۷/۱، رقم ۱۷۹ وقال حديث عبد الله ليس بإسناده بأس، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله . قال العلامة أحمد شاكر: ووهو منقطع كما قال الترمذي ولكنه يعتضد بحديث أبي سعبد الخدري، وقد ذكرناه وصححناه آنفاً. سنن الترمذي ٣٣٨/١ وضعف الحديث الشيخ ناصر. إروام الغليل ١/٢٥٦ رقم ٢٣٩. (٣) قوله: "في أنفسها! أي لا مع الصلاة الحاضرة فقد سبق كلامه عليها في المسألة قبل 57

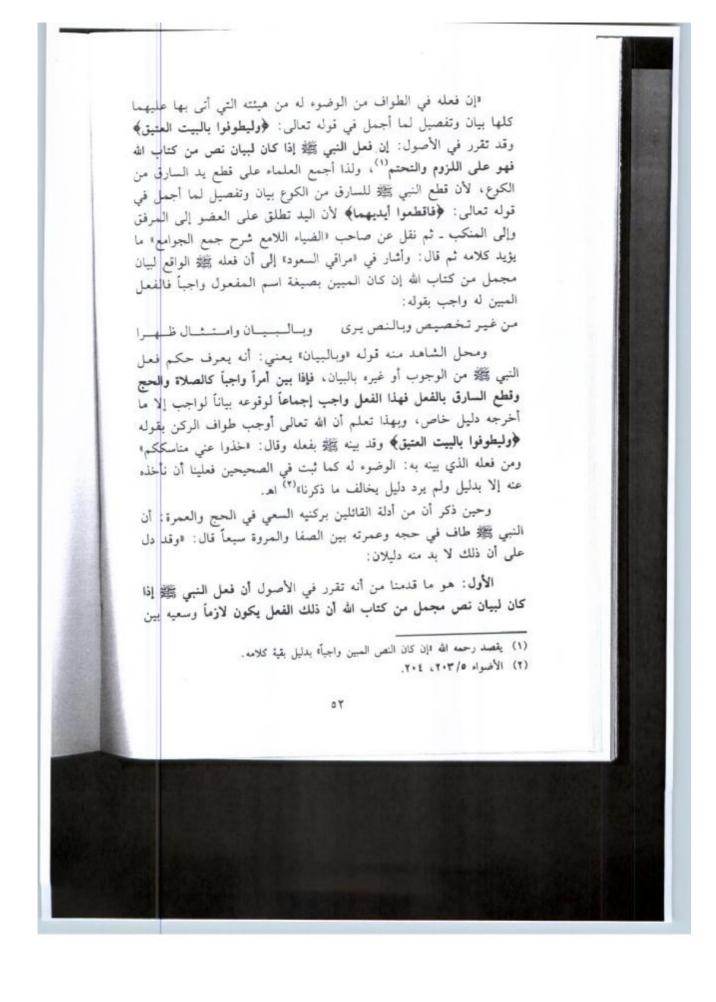


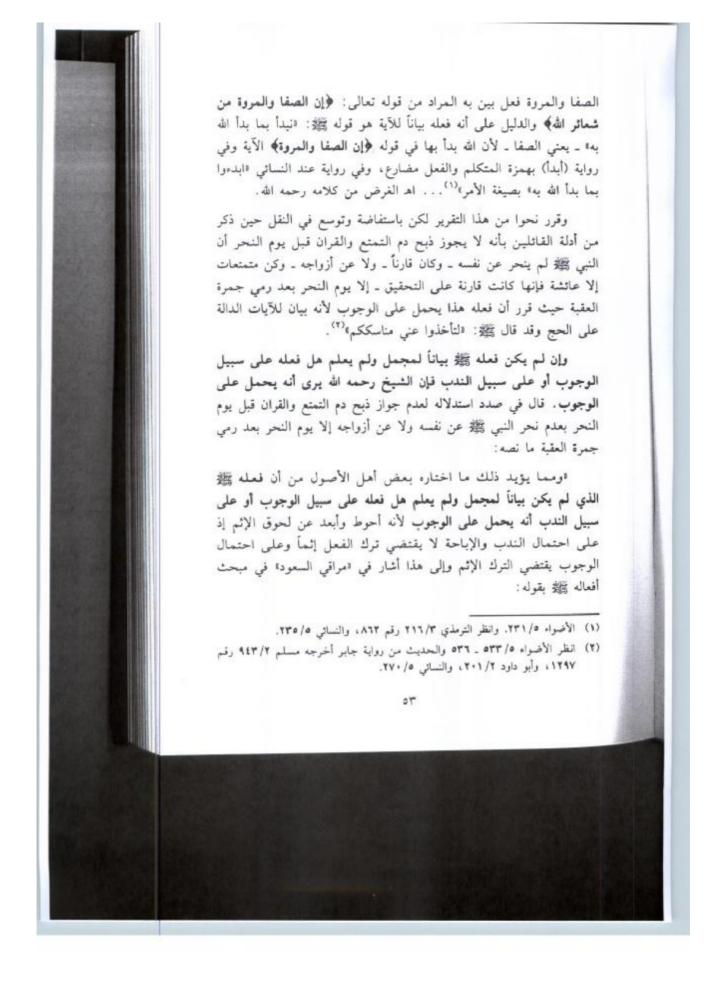


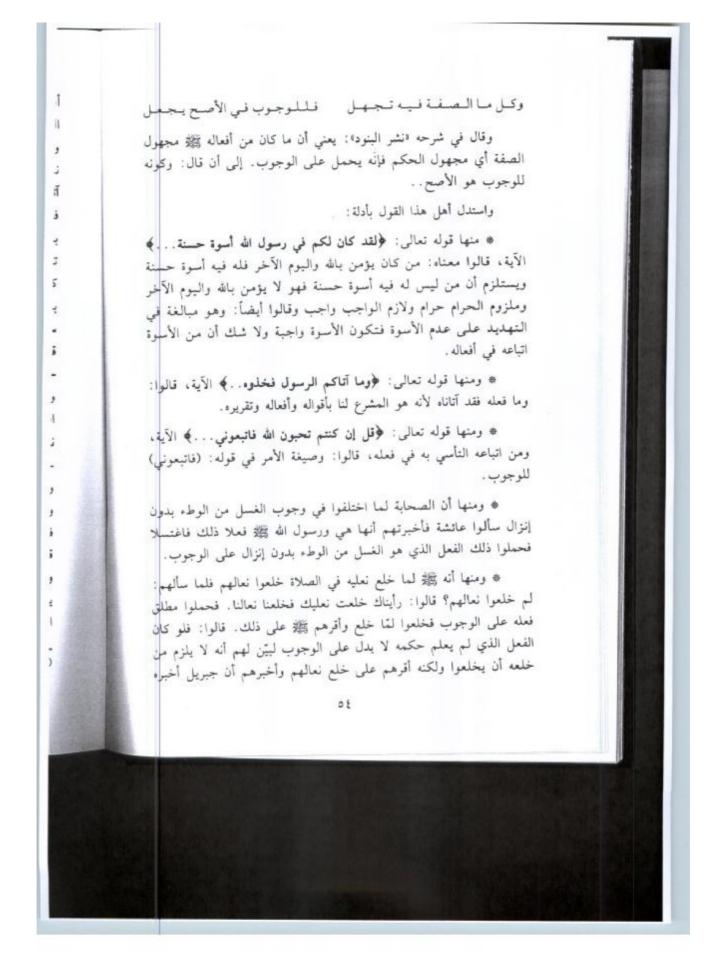


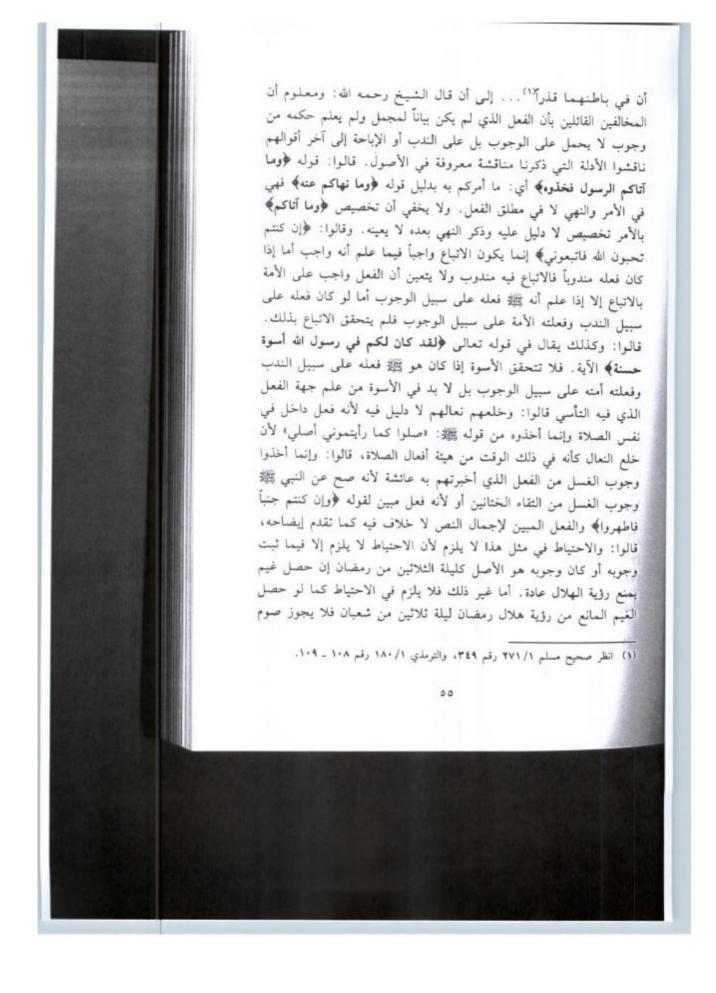






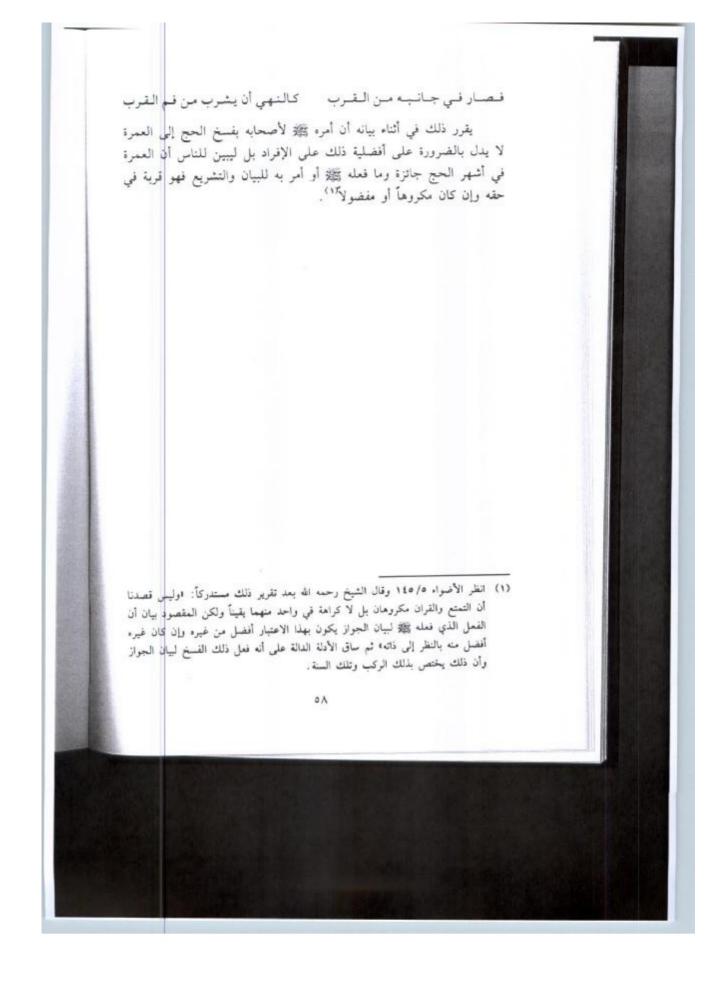


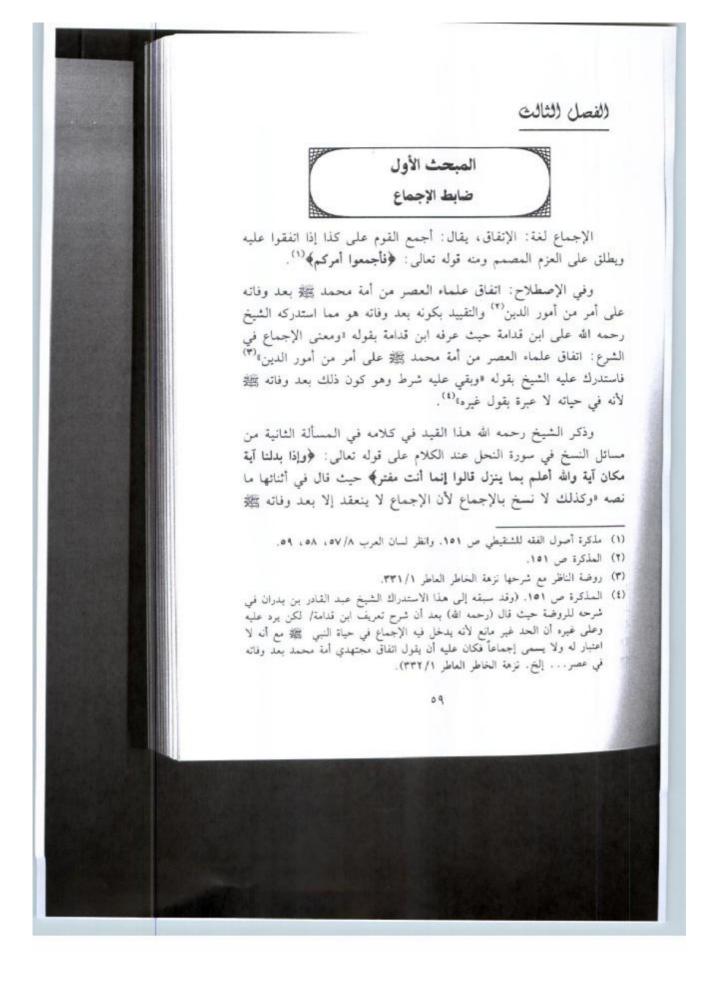


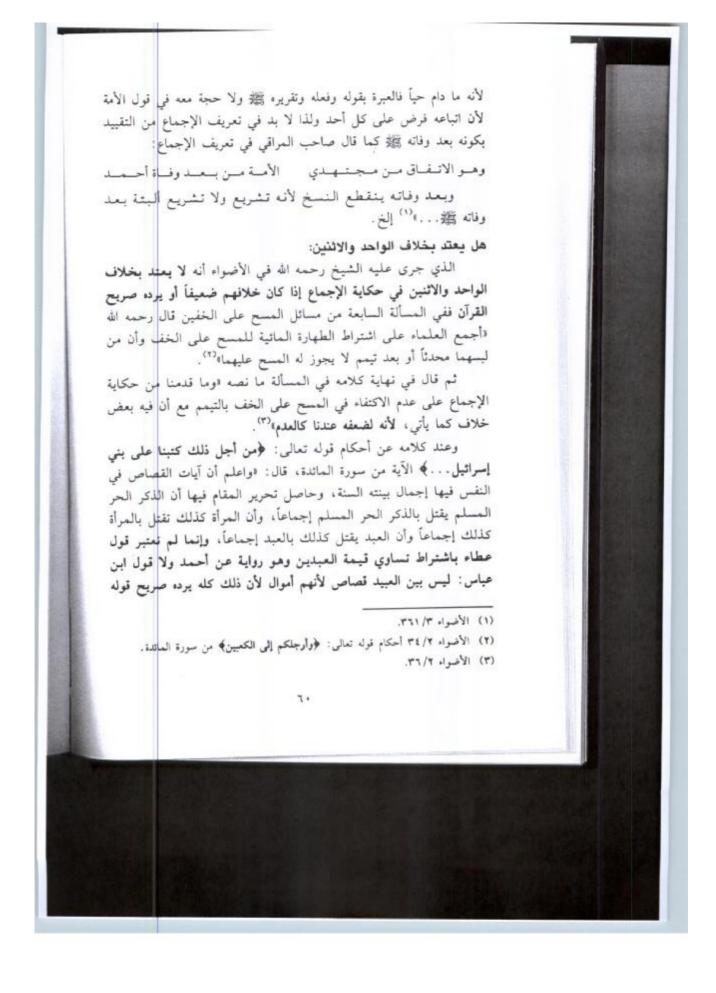


يوم الشك ولا يحتاط فيه لأنه لم يثبت له وجوب ولم يكن وجوبه هو الأصل إلى آخر أدلتهم ومناقشاتها فلم نطل بجميعها الكلام، ولا شك: أن الأدلة التي ذكرها الفريق الأول كقوله ﴿فاتبعوني﴾ وقوله ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه﴾ الآية وقوله ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾ الآية وإن لم تكن مقنعة بتفسها في الموضوع فلا تقل عن أن تكون عاضدة لما قدمنا من وجوب الفعل الواقع به البيان، (١). يعني بذلك كله على فرض التسليم بأن تأخيره النحر إلى يوم النحر لم يكن بياناً لآيات الحج والأمر بالهدي فيه للتمتع والقارن، أما على القول بالبيان فقد سبق تقريره. واستدل الشيخ رحمه الله بهذه القاعدة عبد عرضه لأدلة القائلين بوجوب الأضحية مستدلين بأنه ﷺ كان يفعلها فدل على وجوبها لعدم العلم بجهة فعله لها هل هي الوجوب أو الندب فتحمل على الوجوب كما سبق بيانه (٢). وحين بيّن أن التحقيق أنه يجب تقديم الصلوات الفوائت على الصلاة الحاضرة في المسألة الرابعة من مسائل ﴿فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة. . ♦ الآية واستدل لذلك بالحديث المتفق عليه الذي فيم أنه ﷺ صلى العصر قضاء بعد غروب الشمس وقدمها على المغرب يوم الخندق(٣) ذكر هذه القاعدة في بيان أن فعله هذا يدل على الوجوب واستدل لتقرير القاعدة بخلع الصحابة نعالهم. . الحديث. وقد سبق وقال فيه اوهو فعل مجرد من قرائن الوجوب وغيره أقرهم على ذلك ولم ينكر عليهم فهل ذلك على لزوم التأسى به في أفعاله المجردة من القرائن. . والأدلة الكثيرة الدالة (1) الأضواء 0/770 - 270. (۲) الأضواء ٥/ ۲۱۲. (٣) ورد من حدیث جابر بن عبد الله أخرجه البخاري ١٤٦/١، ومسلم ١/٩٤١ رقم ٦٣١، والترمذي ٣٣٨/١ رقم ١٨٠، والنسائي ٨٤/٣. كما روي من حديث ابن مسعود خرجه الترمذي ٢/ ٣٣٧ رقم ١٧٩، والنالي ١/ ٢٩٧، ومن حديث أبي سعيد الخدري خرجه النسائي ١٧/٢. 07

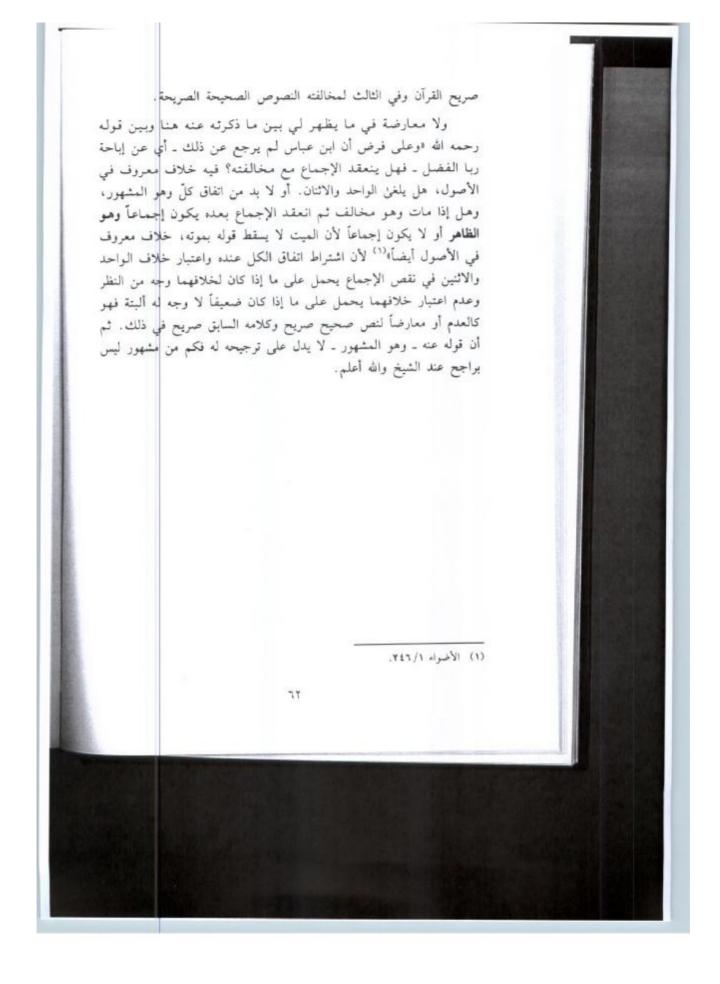
على وجوب التأسي به ﷺ في الكتاب والسنة شاهدة له. . . إلى أن قال: ونحن نقول: الأظهر أن الأفعال المجردة تقتضى الوجوب كما جزم به صاحب «المراقي، في البيت المذكور، (١). ويرى الشيخ رحمه الله أن كل فعل تشريعي فعله النبي ﷺ فالأصل فيه عدم الخصوص به إلا أن دل دليل على الاختصاص. ومن هنا رجح عدم وجوب الإحرام على كل داخل لمكة لغرض غير الحج والعمرة مستدلاً بأن النبي ﷺ دخلها يوم الفتح غير محرم ورد على من زعم أن ذلك من خصائصه بشي بقوله الأن المقرر في الأصول وعلم الحديث أن فعله ﷺ لا يختص حكمه به إلا بدليل يجب الرجوع إليه لأنه هو المشرع لأمته بأقواله وأفعاله وتقريره كما هو معلوم، (٢) ويفهم من كلامه أنه إن دل دليل على الاختصاص صار مختصاً به كقوله تعالى: ﴿ وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين﴾ وكقوله ﷺ ناهياً لهم عن الوصال: ﴿إِنِّي لست كهيئتكم إِنِّي أَبِيت يطعمني ربي ويسقين، (٣). ويقرر الشيخ رحمه الله أن الفعل قد يكون بالنظر إلى ذاته مفضولاً أو مكروها ويفعله النبي ﷺ أو يأمر به لبيان الجواز فيصير قربة في حقه وأفضل مما هو دونه بالنظر إلى ذاته وإليه أشار صاحب «المراقى» بقوله: وربسما يفعل للمكروه مبينا أنه للتنزيه (1) الأضواء 3/377, 077. (Y) الأضواء 0/ TTV. (٣) أخرجه البخاري ٣٦/٣، ومسلم ٧٧٤/٢ رقم ١١٠٧، وأبو داود ٣٠٦/٢ رقم ٢٣٦٠ من حديث ابن عمر، وأخرجه البخاري ٤٦/٣، ومسلم ٧/٥٧٥ رقم ١١٠٤، والترمذي ٣/ ١٤٨ رقم ٧٧٨ من حديث أنس، وأخرجه البخاري ٣/ ٤٦، ومسلم ٢/ ٧٧٤ رقم ١١٠٣، من حديث أبي هريرة، وأخرجه البخاري ٣/٤٧، وأبو داود ٢/ ٣٠٧ رقم ٢٣٦١ من حديث أبي سعيد، وأخرجه البخاري ٣/٤١، ومسلم ٢٧٦/٢ رقم ١٩٠٥ من حديث عائشة. OV



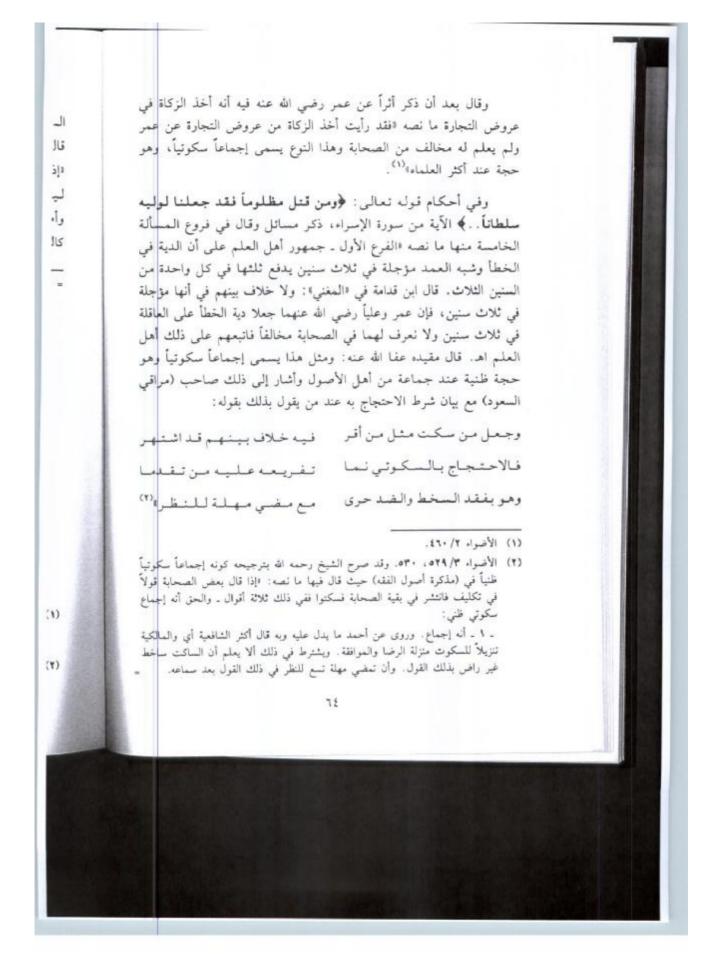


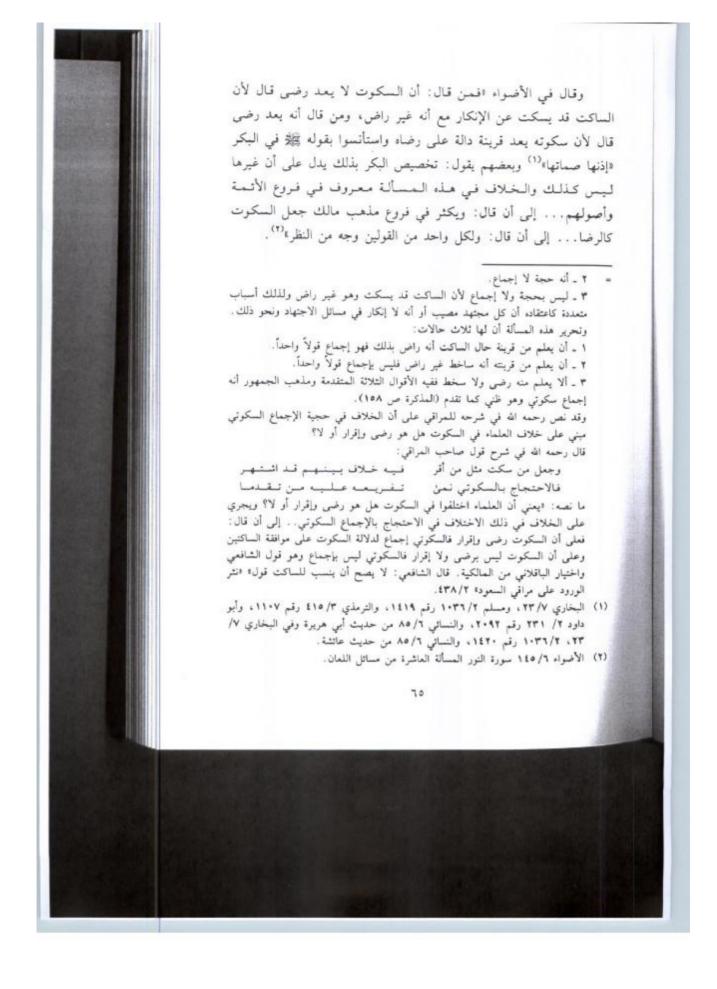


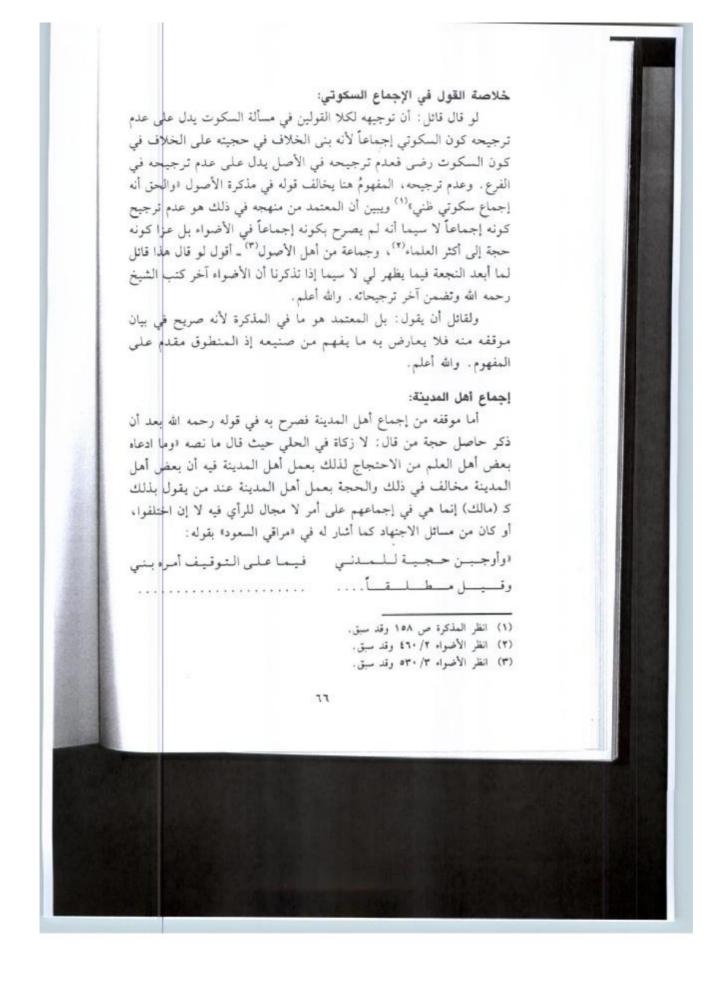
تعالى: ﴿كتب عليكم القصاص في القتلى، الحر بالحر والعبد بالعبد.. ﴾ الآية...١(١) وفي المسألة الأولى من مسائل الزكاة في أحكام قوله تعالى: ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله. . ﴾ الآية، قال رحمه الله: قأما نصاب الفضة فقد أجمع جميع العلماء على أنه مائتا درهم شرعي ووزن الدرهم الشرعي ستة دوانق، وكل عشرة دراهم شرعية فهي سبعة مثاقيل، والأوقية أربعون درهماً شرعاً وكل هذا أجمع عليه المسلمون فلا عبرة بقول المريسي الذي خرق به الإجماع، وهو اعتبار العدد في الدارهم لا الوزن، ولا يما انفرد به السرخسي من الشافعية زاعماً أنه وجه في المذهب، من أن الدراهم المغشوشة إذا بلغت قدراً لو ضم إليه قيمة الغش من نحاس مثلاً لبلغ نصاباً أن الزكاة تجب فيه كما نقل عن أبي حنيفة ولا بقول ابن حبيب الأندلسي أن أهل كل بلد يتعاملون بدراهمهم، ولا بما ذكره ابن عبد البر من اختلاف الوزن بالنسبة إلى دارهم الأندلس وغيرها من دارهم البلاد، لأن النصوص الصحيحة الصريحة التي أجمع عليها المسلمون مبينة أن نصاب الفضة ماثتا درهم شرعي بالوزن الذي كان معروفاً في مكة ١٤٠١ وقال بعده: افإذا حققت النص والإجماع على أن نصاب الفضة مائتا درهم شرعي وهي وزن مائة وأربعين مثقالاً من الفضة الخالصة فاعلم أن القدر الواجب إخراجه منها ربع العشر بإجماع المسلمين. . الله إلخ. ثم قال بعده بقليل أيضاً افتحصل أنه لا خلاف بين المسلمين في وجوب الزكاة في الفضة ولا خلاف بينهم في أن نصابها ماثنا درهم شرعي ولا خلاف بينهم في أن اللازم فيها ربع العشرا(٤). فتراه لم يعتد بالخلاف في الأول لضعفه عنده فهو كالعدم وفي الثاني لمعارضته (1) الأضواء ٢/ ٩٥. (٢) الأضواء ٢/ ٣٥٥ ونحوه ما جرى عليه في ١٤١١٪. (٣) (٤) الأضواء ٢/ ٤٣٦. 71

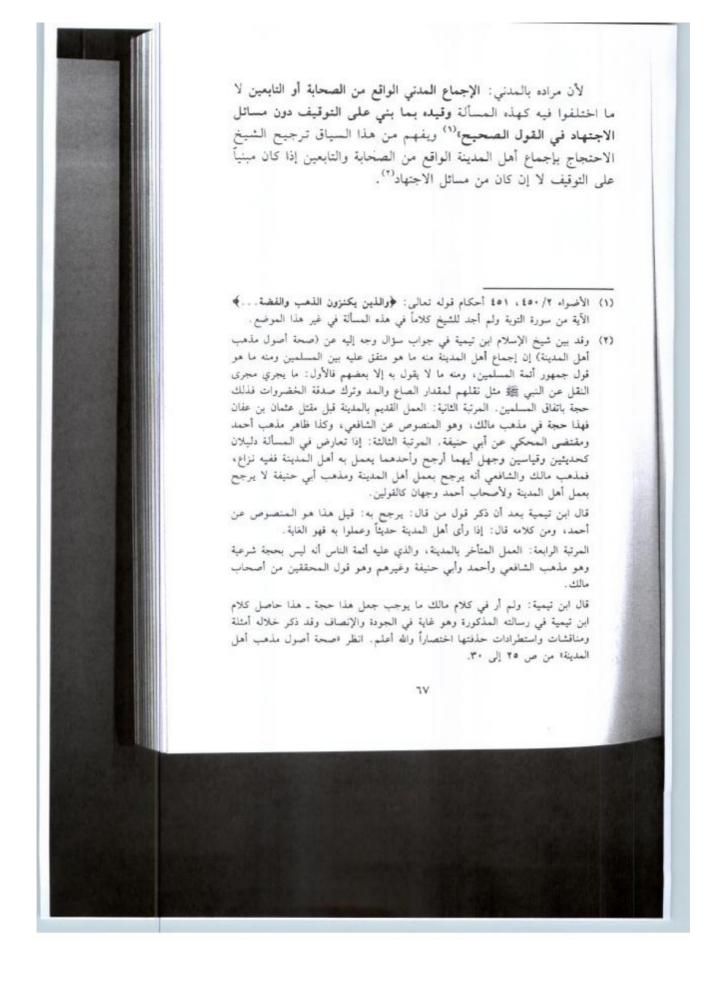


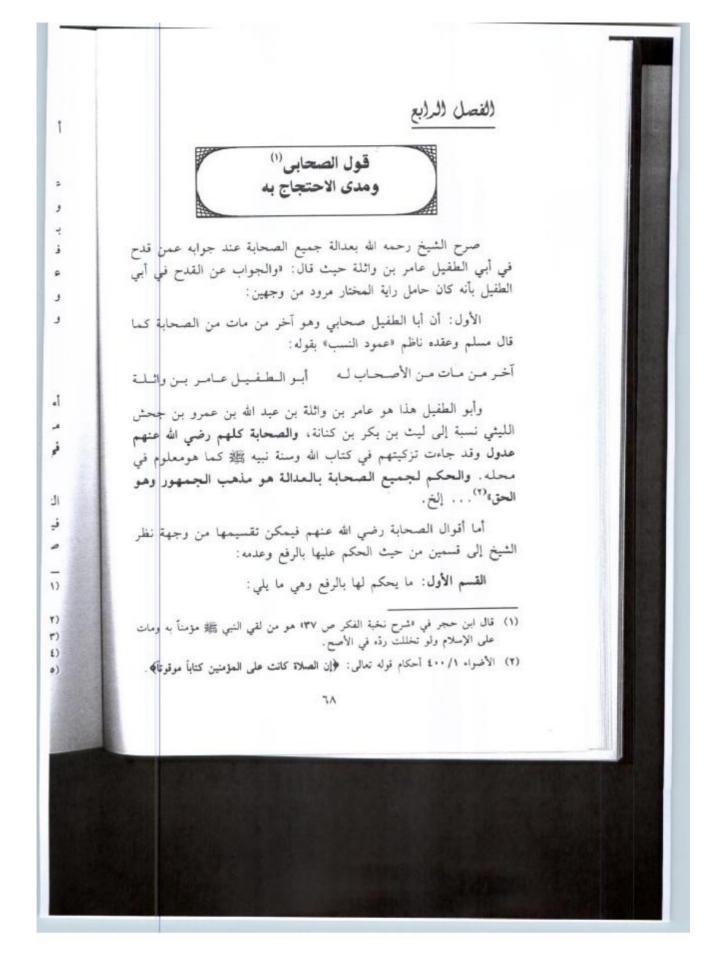


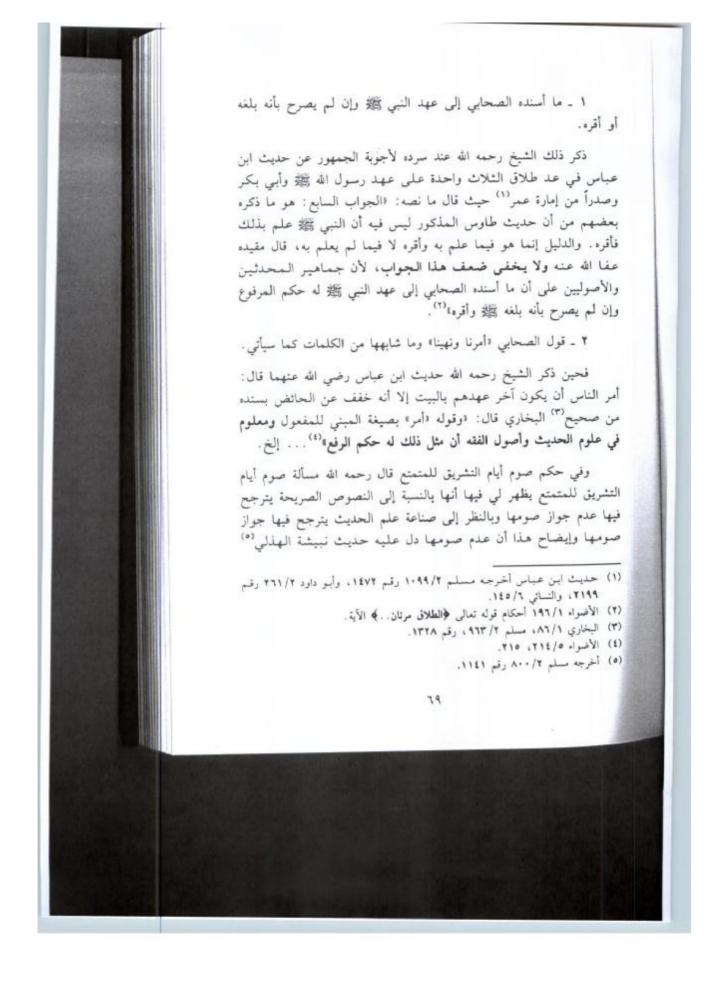




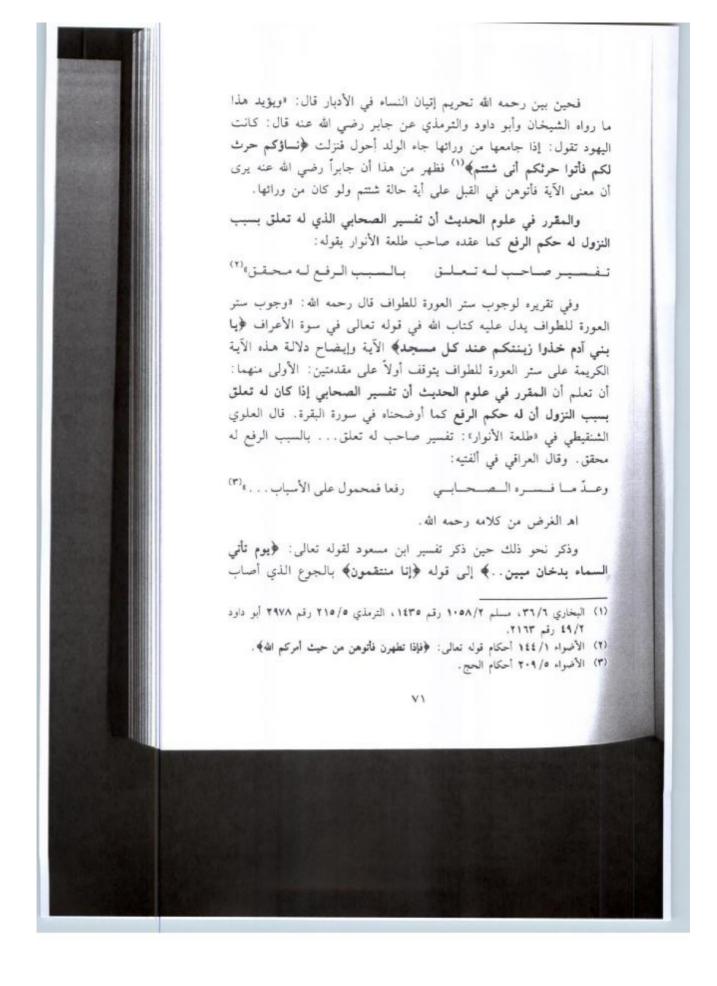


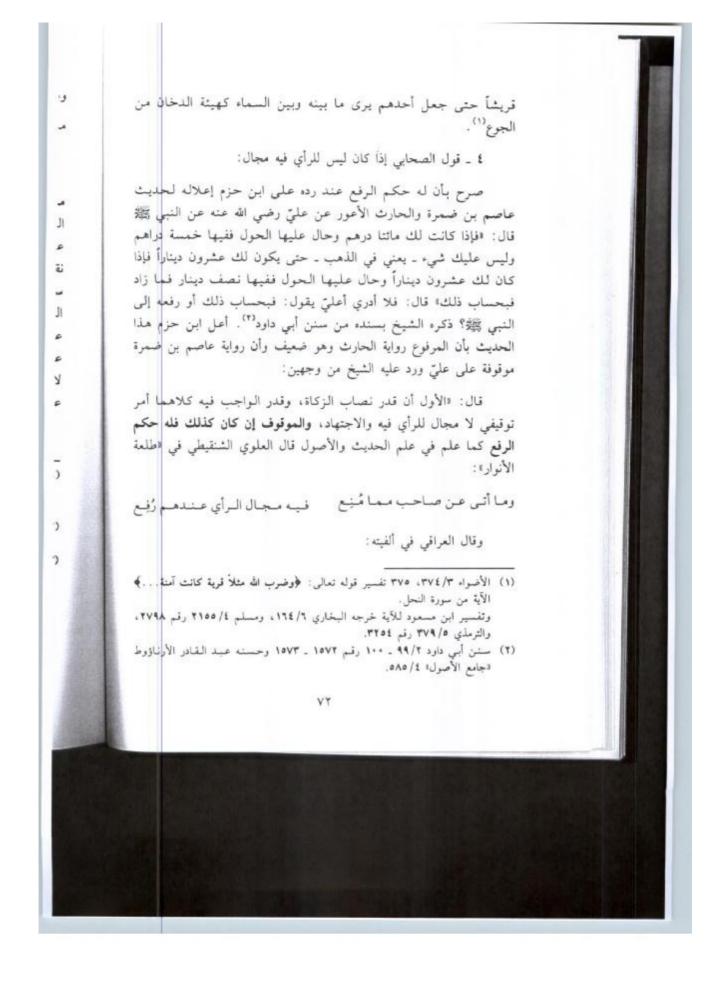




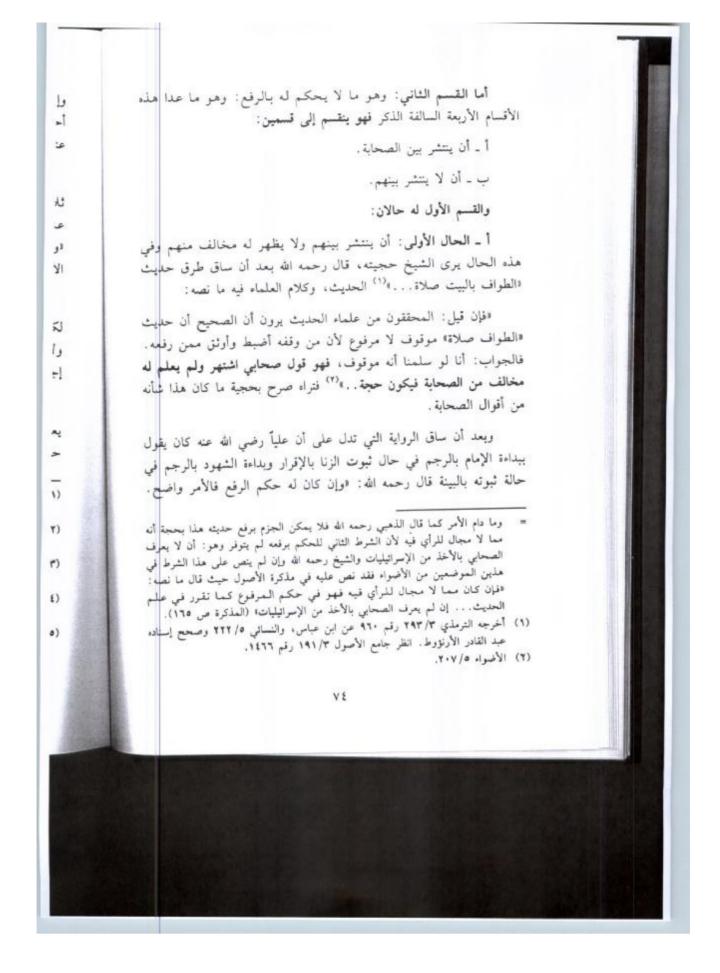


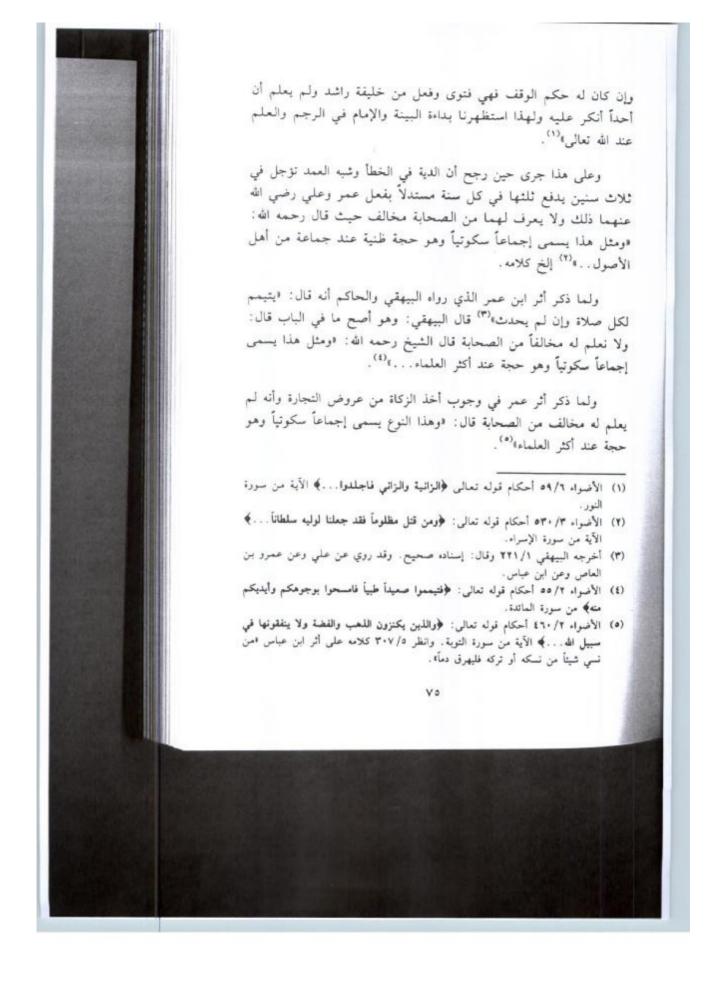
وكعب بن مالك(١) في صحيح مسلم. . . وكلا الحديثين صريح في أن كونها: أيام أكل وشرب من لفظ النبي على وهو نص صحيح صريح في عدم صومها وظاهره الإطلاق في المتمتع الذي لم يجد هدياً وفي غيره ولم يثبت نص صريح من لفظ النبي على ولا من القرآن بدل على جواز صومها للمتمتع الذي لم يجد هدياً. . . إلى أن قال: وأما بالنظر إلى صناعة علم الحديث فالذي يترجع هو جواز صوم (٢) التشريق للمتمتع الذي لم يجد هدياً لأن المشهور الذي عليه جمهور المحدثين (٢) أن قول الصحابي: أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو رخص لنا في كذا، أو أحل لنا كذا له كله حكم الرفع فهو موقوف لفظاً مرفوع حكماً... ثم نقل كلام ابن الصلاح في «علوم الحديث» في أن هذا قول أكثر أهل الحديث وأنه الصحيح وأنه لا فرق بين أن يقول ذلك في زمانه على أو بعده ثم نقل كلام النووي في «التقريب، في أنه الصحيح الذي قاله الجمهور ونقل أبيات العراقي في «الفيته» في ذلك ثم قال: "وفي علوم الحديث مناقشات في هذه المسألة معروفة والصحيح عندهم الذي عليه الأكثر: أن ذلك له حكم الرفع وبه تعلم أن حديث ابن عمر وعائشة عند البخاري(٤) لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن . . الحديث له حكم الرفع وإذا قلنا: أنه حديث صحيح مرفوع عن صحابيين فلا إشكال في أنه يخصص به عموم حليث نبيشة وكعب بن مالك ا(٥). ٣ ـ تفسير الصحابي الذي له تعلّق بسبب النزول. (۱) أخرجه مسلم ۸۰۰/۲ رقم ۱۱٤۲. (٢) كذا بالأصل ولعله اصوم أيام التشريق؛ كما سبق. (٣) وعزاه الأمدي في «الأحكام في أصول الأحكام» ٩٧/٢ إلى أكثر الأثمة وعزاه في تيسير التحرير ٣/ ٦٩ إلى أكثر الحنيفة. (٤) البخاري ٣/ ٥٣. (٥) الأضواء ٥/ ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩ أحكام الحج.



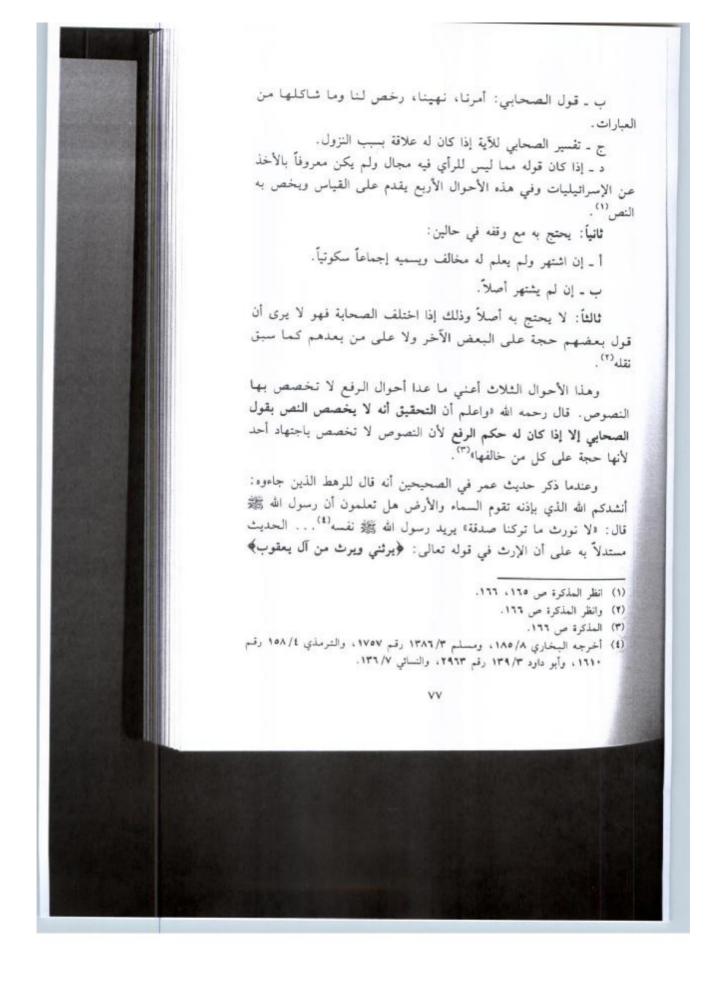


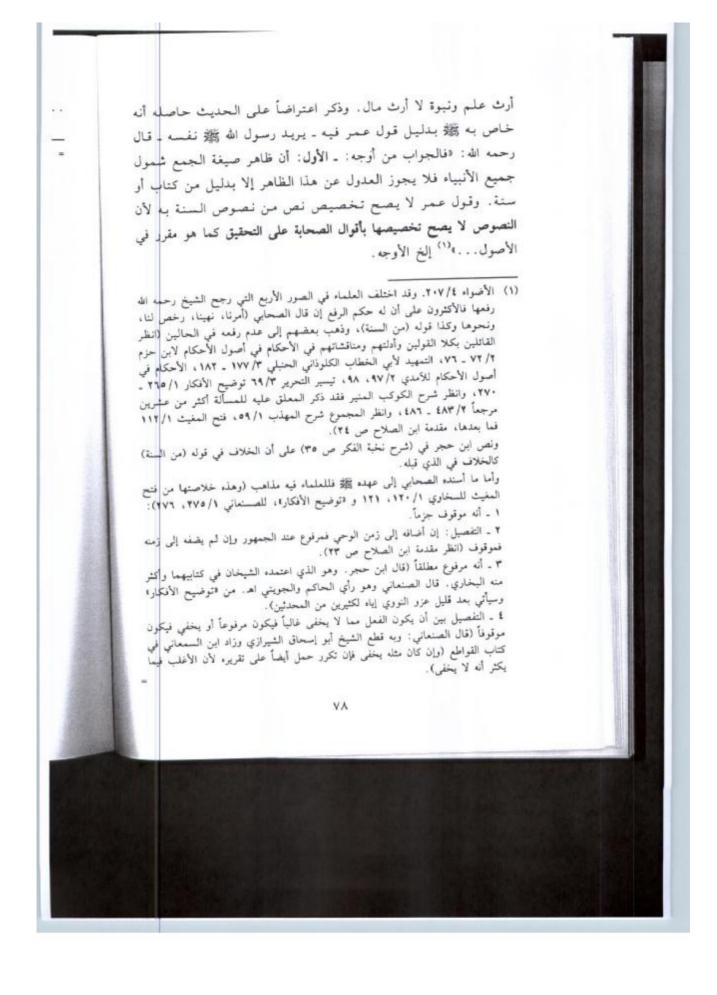
وما أتى عن صاحب بحيث لا يقال رأياً حكمه الرفع على ما قال في المحصول نحو من أتى فالحاكم الرفع لهذا أثبتا . إلخا(١) اه المقصود من كلامه رحمه الله. وعند كلامه عن أحكام قوله تعالى: ﴿قُلْ لا أَجِد فيما أوحي إلى محرماً ﴾ . . الآية ، حيث ذكر المحرمات التي حرمت بعد ذلك وأقوال العلماء في تحريمها وأدلتهم ونقل عن النووي رحمه الله قوله: وصح عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً عليه أنه قال: الا تقتلوا الضفادع فإن نقيقها تسبيح ولا تقتلوا الخفاش فإنه لما خرب بيت المقدس قال: يا رب سلطني على البحر حتى أغرقهم، قال البيهقي: «إسناده صحيح»(٢) قال الشيخ رحمه الله بعد نقله كلام النووي هذا ما نصه: •قال مقيده _ عفا الله عنه .: والظاهر في مثل هذا الذي صح عن عبد الله بن عمرو من النهي عن قتل الخفاش والضفدع أنه في حكم المرفوع لأنه لا مجال للرأي فيه -لأن علم تسبيح الضفدع وما قاله الخفاش لا يكون بالرأي وعليه فهو يدل على منع أكل الخفاش والضفدع،(٣). هذه هي أنواع القسم الأول من أقوالهم وهو ما يحكم له بالرفع. (١) الأضواء ٢/ ٤٤١ أحكام قوله تعالى: ﴿واللَّهِن يَكُنُرُونَ اللَّهِبِ والفَّصْةُ ولا يتفقونها. . . ♦ الآية من سورة التوبة وانظر ٥/ ٣٠٧ كلامه على أثر ابن عباس امن نسى شيئاً من نسكه أو تركه فليهرق دماً. (۲) خرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣١٨/٣ وقال فهذان موقوفان في الخفاش وإسنادهما (T) الأضواء ٢/ ٤٧٢. والذي يظهر أن الشيخ رحمه الله عزب عنه حال كتابته هذه الأسطر أن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه من المكثرين من الأخذ عن أهل الكتاب. قال الإمام الذهبي رحمه الله في ترجمته ما نصه وقد روى عبد الله أيضاً عن أبي بكر وعمر ومعاذ وسراقة بن مالك وأبيه عمرو، وعبد الرحمن بن عوف وأبي الدرداء وطائفة، وعن أهل الكتاب، وأدمن النظر في كتبهم، واعتنى بذلك؛ (سير أعلام النبلاء ١٨١/٣ رقم الترجمة ١٧ وانظر توضيح الأفكار ٢٨١/١، ٢٨٢). V٣

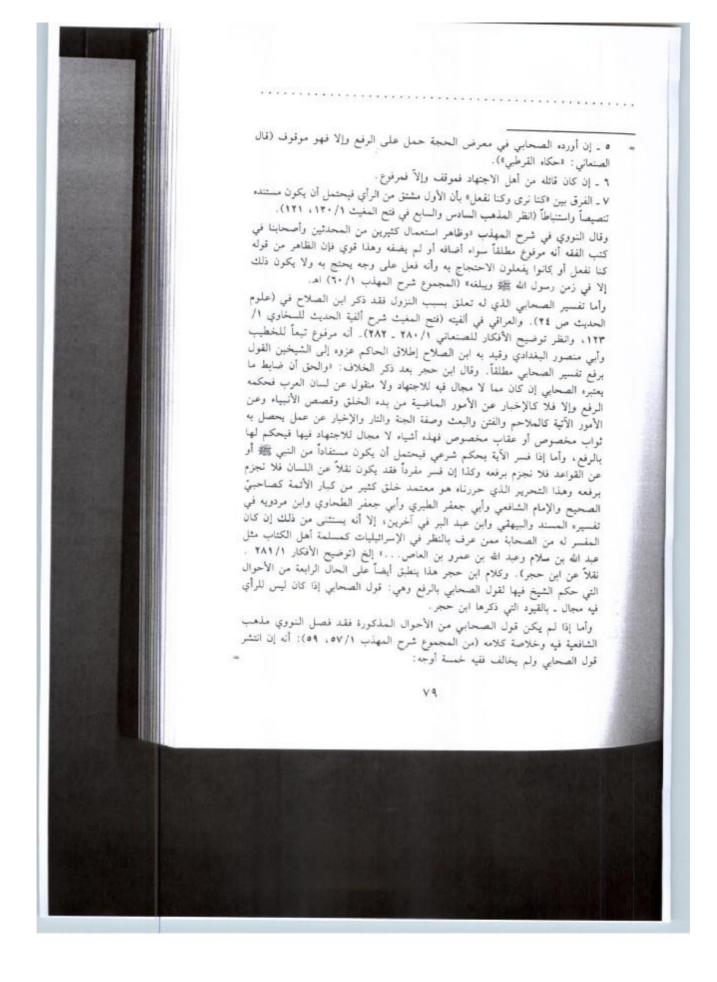


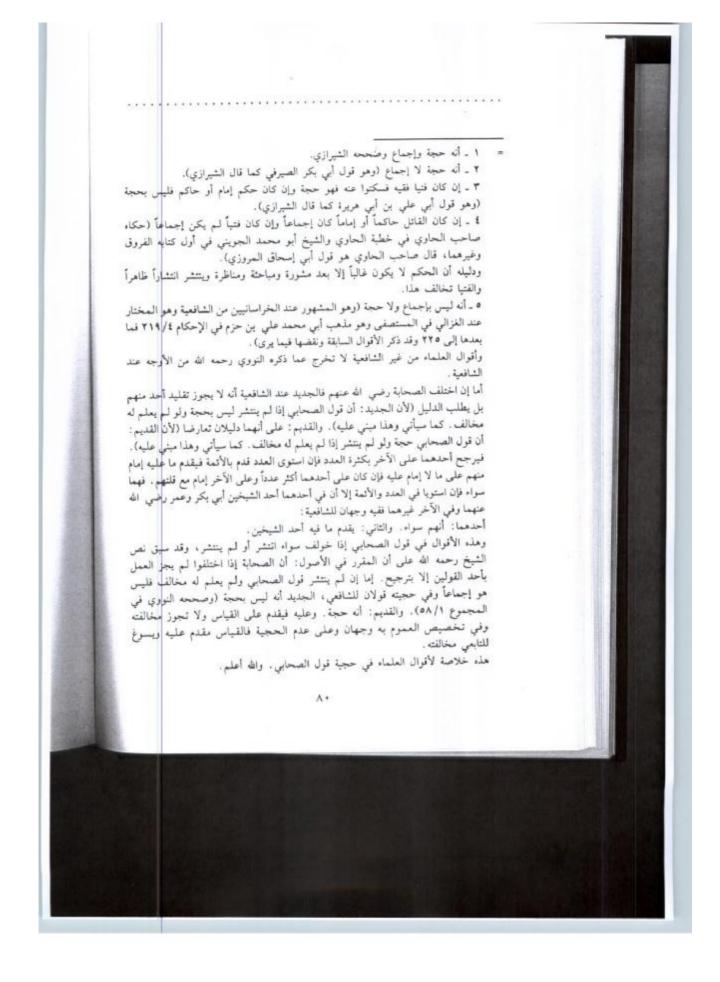


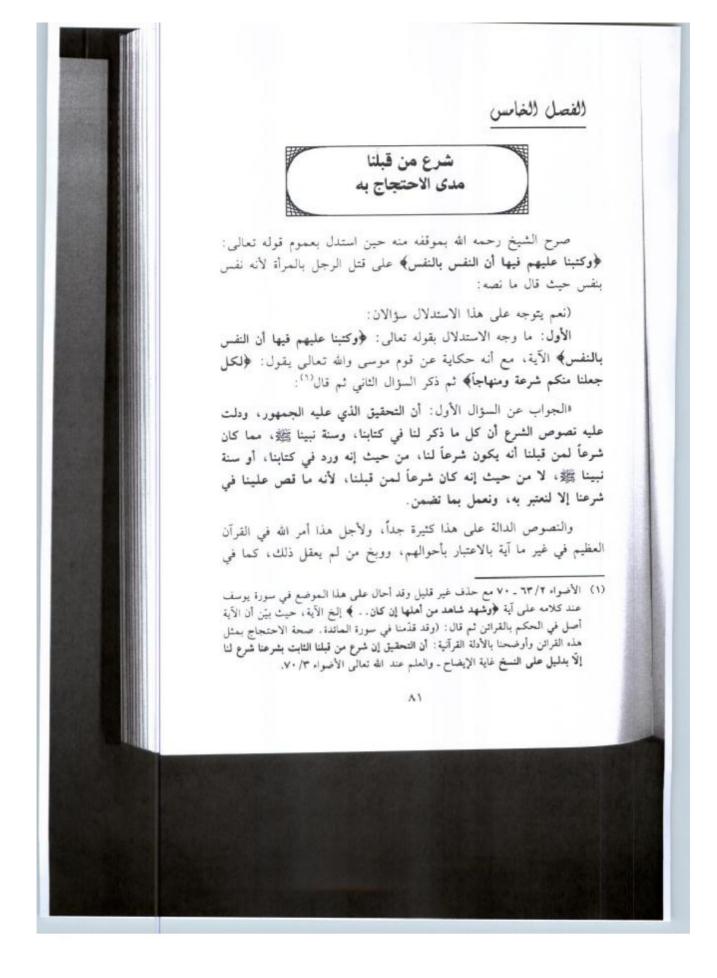
ب _ الحال الثانية: أن يظهر له مخالف من الصحابة وفي هذه الحال لا يجوز العمل بأحد القولين إلا بترجيح. الع نص على ذلك الشيخ رحمه الله حين ذكر أن البيهقي روى عن عمر وعلى(١) رضي الله عنهما أن الجماعة تقتل بالواحد حيث قال ما نصه: عر اولم يعلم لهما مخالف من الصحابة فصار إجماعاً سكوتياً، واعترضه الند بعضهم بأن ابن الزبير ثبت عنه عدم قتل الجماعة بالواحد كما قاله ابن المنذر، وإذا فالخلاف واقع بين الصحابة، والمقرر في الأصول: أن الصحابة إذا اختلفوا لم يجز العمل بأحد القولين إلا بترجيح"(٢) ثم ذكر مرجحات مذهب الجمهور أن الجماعة تقتل بالواحد. القسم الثاني: أن لا ينتشر قوله بين الصحابة. ولم أقف على نص للشيخ في الأضواء يبين فيه موقفه منه ولكنه صرح في امذكرة أصول الفقه؟ قو باستظهاره حجيته على التابعي ومن بعده. قال رحمه الله: ﴿وَإِنْ لَمْ يُتَّشِّرُ نقا فقيل: حجة على التابعي ومن بعده لأن الصحابي حضر التنزيل فعرف التأويل لمشاهدته لقرائن الأحوال، وقبل ليس بحجة على المجتهد التابعي ال مثلاً لأن كليهما مجتهد يجوز في حقه أن يخطىء وأن يصبب والأول J أظهر) (٣). Y وخلاصة موقف الشيخ من قول الصحابي فيما يلي: : أولاً: يعطيه حكم الرفع في أربعة أحوال: قا أ ـ إذا أسنده إلى عهده ﷺ وإن لم يصرح بأنه بلغه أو أقره. (١) أثر عمر في قتله الجماعة بالواحد، خرجه البخاري تعليقاً ١٠/٩، قال الحافظ ابن حجر وهذا الأثر موصول إلى عمر بأصح إسناد. الفتح ٢٠٠/١٢. وخرجه البيهقي في 1) السنن الكبرى ٨/ ٤٠ ، وأما أثر على فخرجه البيهقي في السنن ٨/ ٤١. ") (٢) األضواء ٢/١٠٧ أحكام: ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس﴾ من سورة المائدة. (٣) المذكرة ص ١٦٥، ١٦٦. V٦

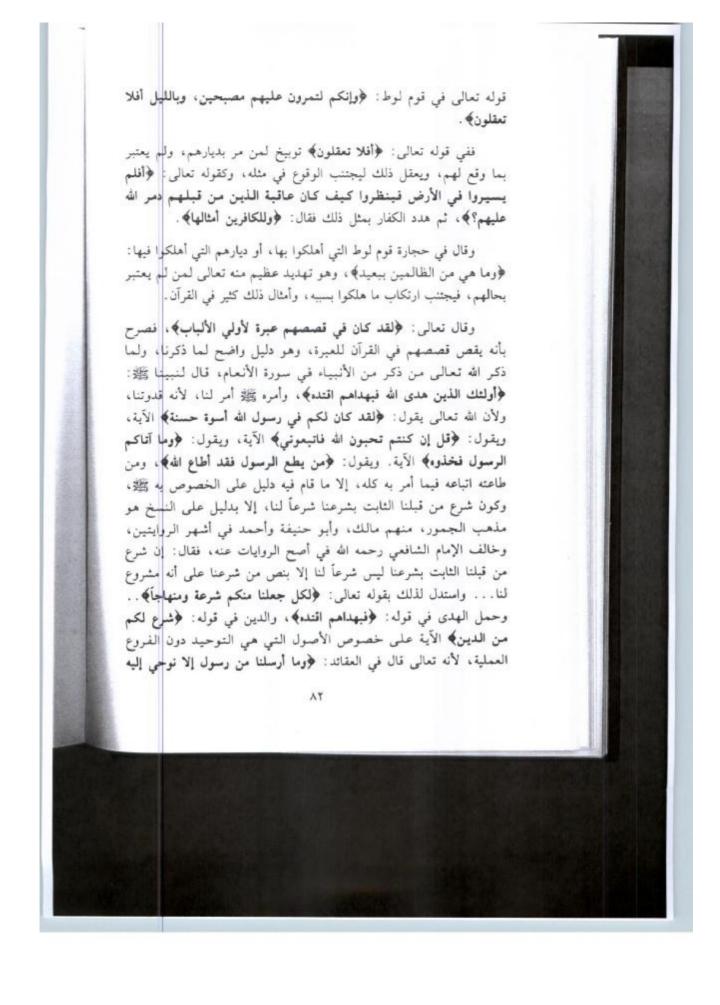






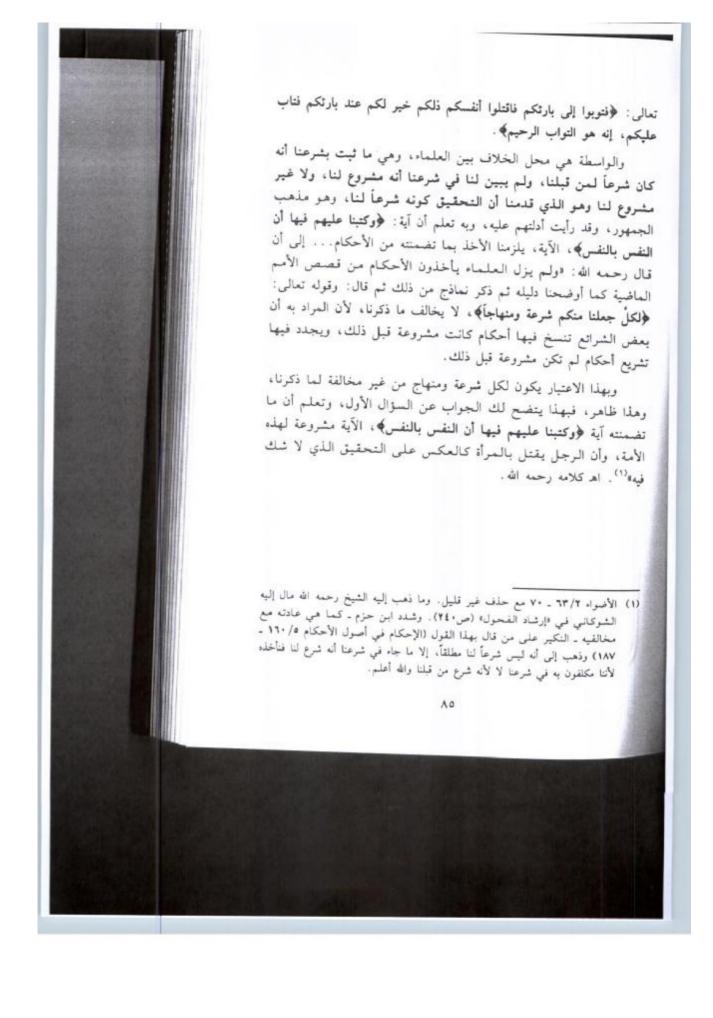






أنه لا إله إلا أنا فاعبدون)، وقال: ﴿ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن أعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت، وقال: ﴿واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون . وقال في الفروع العملية: ﴿ لَكُلُّ جِعَلْنَا مِنْكُم شُرِعَة ومنهاجاً ﴾ ، فدل ذلك على اتفاقهم في الأصول، واختلافهم في الفروع، كما قال ﷺ: ﴿إِنَّا معشر الأنباء إخوة لعلات ديننا واحد، أخرجه البخاري في صحيحه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قال مقيده عفا الله عنه وغفر له: أما حمل الهدى في آية ﴿فبهداهم اقتده﴾ والدين في آية ﴿شرع لكم من الدين﴾ على خصوص التوحيد دون الفروع العملية، فهو غير مسلم، أما الأول فلما أخرجه البخاري في صحيحه، في تفسير سورة ص، عن مجاهد أنه سأل ابن عباس: من أين أخذت السجدة في ص فقال: أو ما تقرأ: ﴿ ومن ذريته داود. . . أولئك فهذا نص صحيح صريح عن ابن عباس، أن النبي ﷺ أدخل سجود التلاوة في الهدى في قوله: ﴿فبهدلِهم اقتده﴾، ومعلوم أن سجود التلاوة قرع من الفروع لا أصل من الأصول. وأما الثاني: فلأن النبي على صرح في حديث جبريل الصحيح المشهور أن اسم «الدين» يتناول الإسلام، والإيمان، والإحسان، حيث قال: اهذا جبريل أتاكم يعلكم دينكم (٢) وقال تعالى: ﴿إِنْ الدين عند الله الإسلام﴾، وقال: ﴿ومن يبتغ غير الإسلام ديناً﴾، الآية. (١) البخاري ٢/٤٩، وأبو داود ٢/٩٥ رقم ١٤٠٩، والشرمذي ٢/٤٦٩ رقم ٧٧٥، والنسائي ٢/ ١٥٩. (٢) مسلم ٣٦/١ رقم ٨، والترمذي ٥/٥ رقم ٢٦١٠، وأبو داود ٢٢٣/٤ رقم ٤٦٩٥، والنسائي ٨/ ٩٧. AT

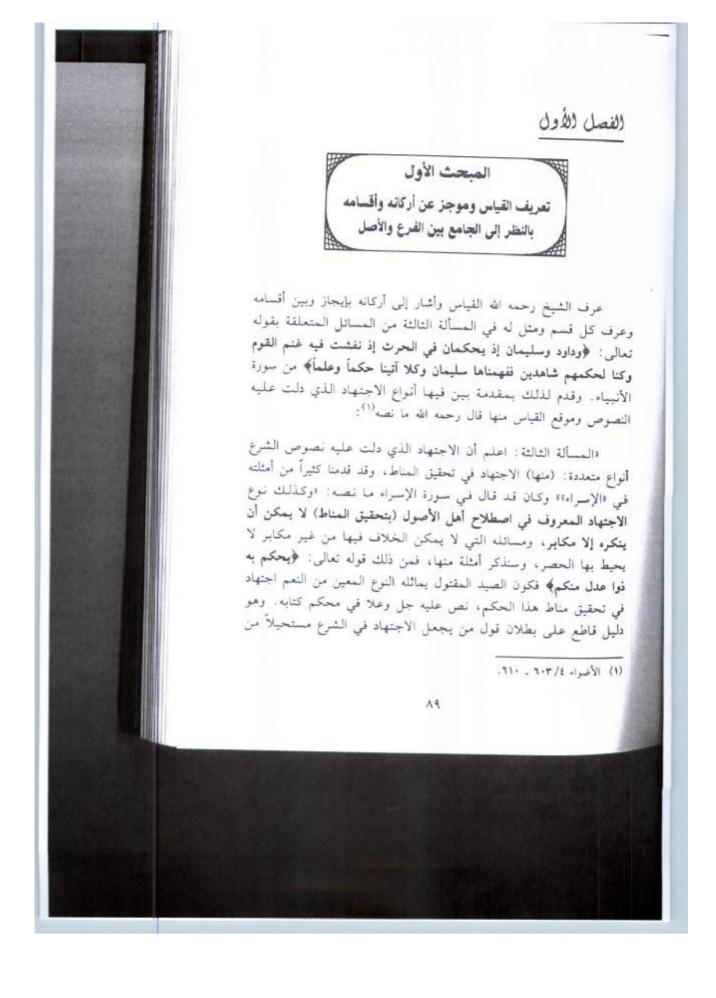
وصرح على الحديث المذكور بأن الإسلام يشمل الأمور العملية، ú كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، وفي حديث ابن عمر المتفق عليه «يني الإسلام على خمس (١) الحديث، ولم يقل أحد أن الإسلام مو خصوص العقائد دون الأمور العملية، فدل على أن الدين لا يختص بذلك 5 في قوله: ﴿شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً﴾ الآية، وهو ظاهر -4 جداً، لأن خبر ما يفسر به القرآن هو كتاب الله، وسنة رسوله 趣 . الى أن قال رحمه الله: وحاصل تحرير المقام في مسألة (شرع من قبلنا) أن ال لها واسطة وطرفين، طرف يكون فيه شرعاً لنا إجماعاً، وهو ما ثبت ز بشرعنا أنه كان شرعاً لمن قبلنا، ثم بين لنا في شرعنا أنه شرع للا، JI كالقصاص، فإنه ثبت بشرعنا أنه كان شرعاً لمن قبلنا، في قوله تعالى: > ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس﴾ الآية، وبين لنا في شرعنا أنه * مشروع لنا في قوله: ﴿كتب عليكم القصاص في القتلى﴾، وطرف يكون تد فيه غير شرع لنا إجماعاً وهو أمران: أحدهما: ما لم يثبت بشرعنا أصلاً أنه كان شرعاً لمن قبلنا، كالمتنفى وه من الإسرائيليات، لأن النبي على نهانا عن تصديقهم، وتكذيبهم فيها، وما نة نهانا ﷺ عن تصديقه لا يكون مشروعاً لنا إجماعاً. 11 والثاني: ما ثبت في شرعنا أنه كان شرعاً لمن قبلنا، وبين لنا في شرعنا فيا أنه غير مشروع لنا كالآصار، والأغلال التي كانت على من قبلنا، لأن الله وضعها عنا، كما قال تعالى: ﴿ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم ﴾ وقد ثبت في صحيح مسلم: أن النبي ﷺ لما قرأ ﴿ ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا﴾ إن الله قال: نعم قد فعلت. ومن تلك الآصار التي وضعها الله عنا، على لسان نبينا ﷺ ما وقع 1) لعبدة العجل، حيث لم تقبل توبتهم إلا بتقديم أنفسهم للقتل، كما قال (١) البخاري ١٠/١، ومسلم ١٠/١، رقم ١٦، والترمذي ٥/٥ رقم ٢٦٠٩، والنسائي .1.Y/A ٨٤

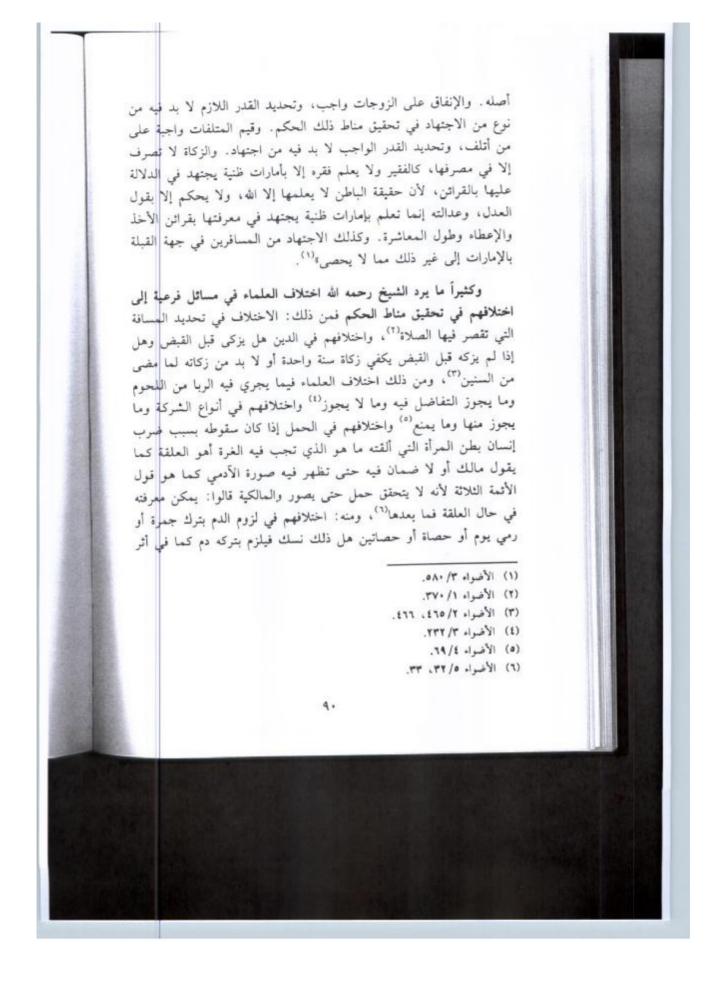


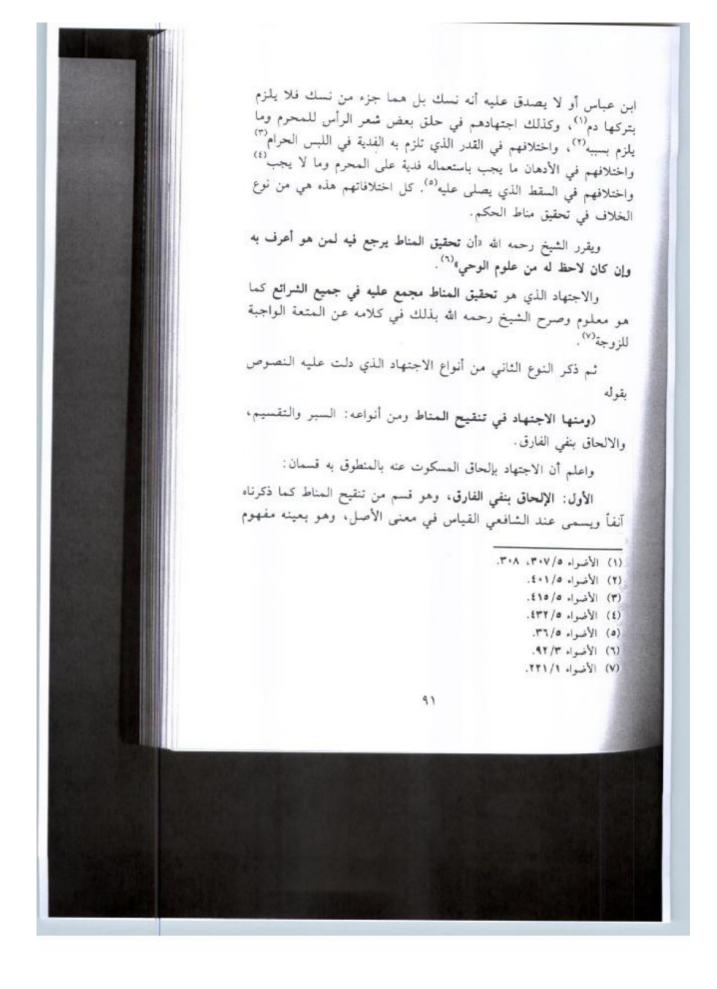




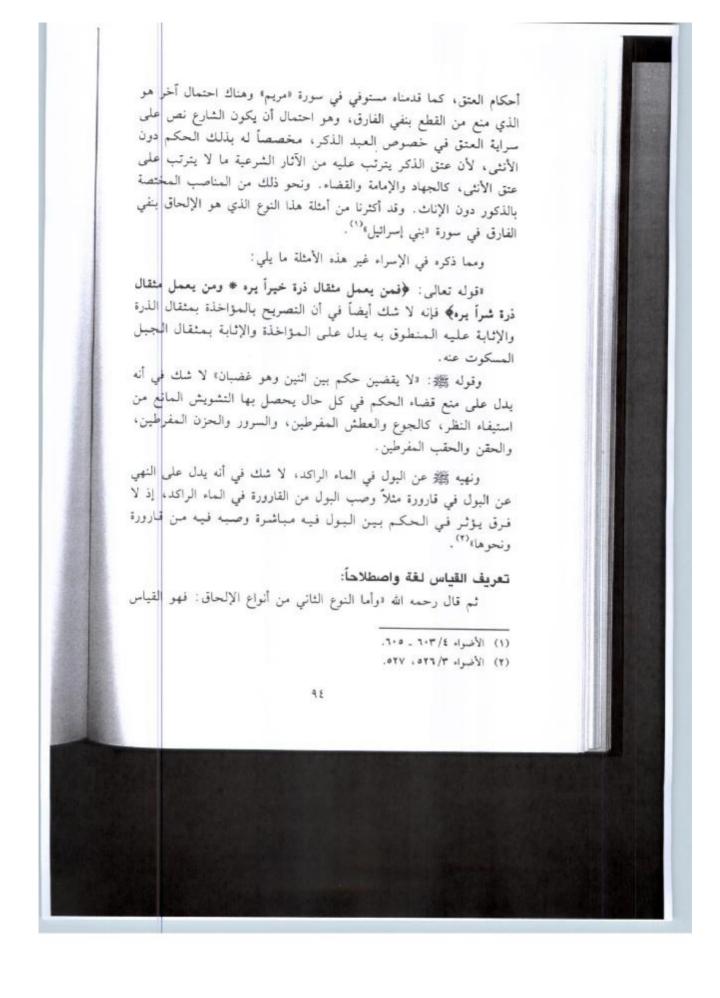


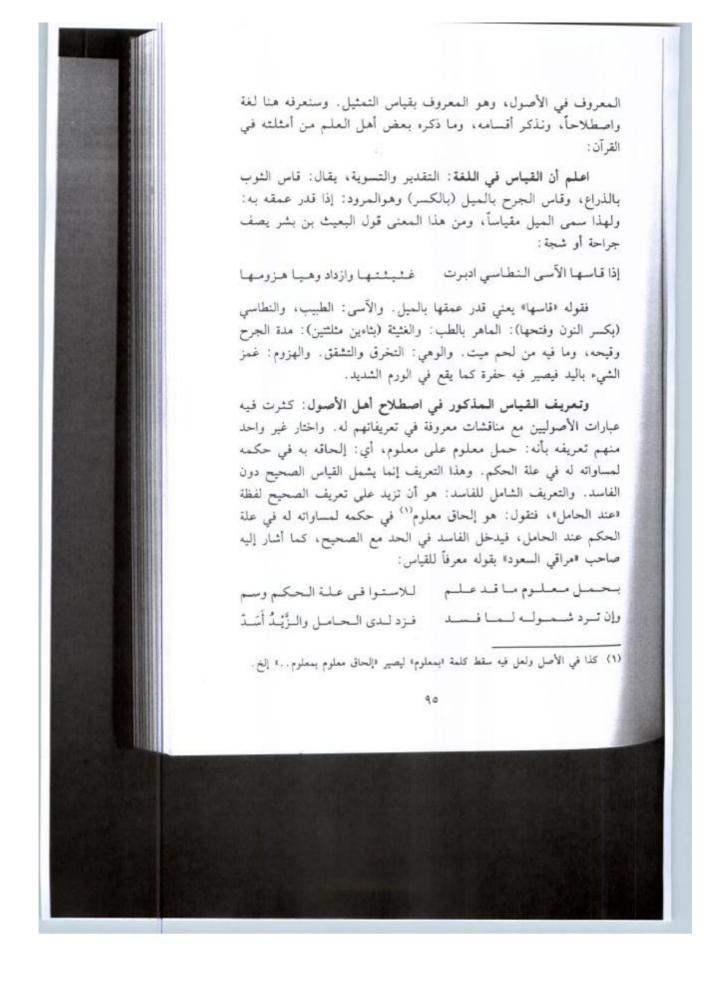


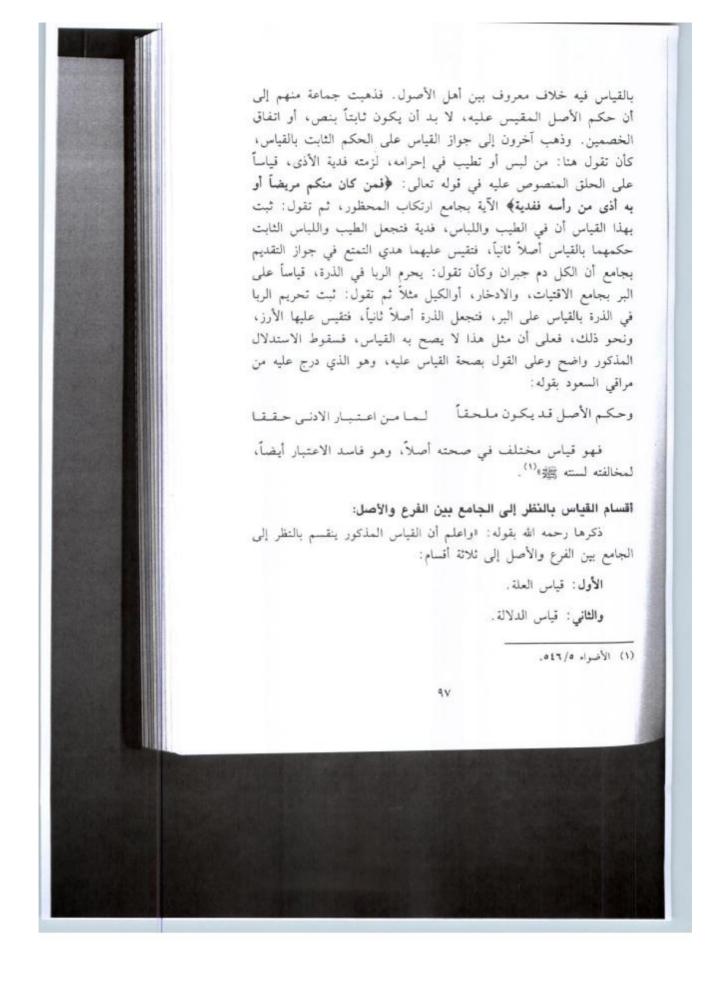


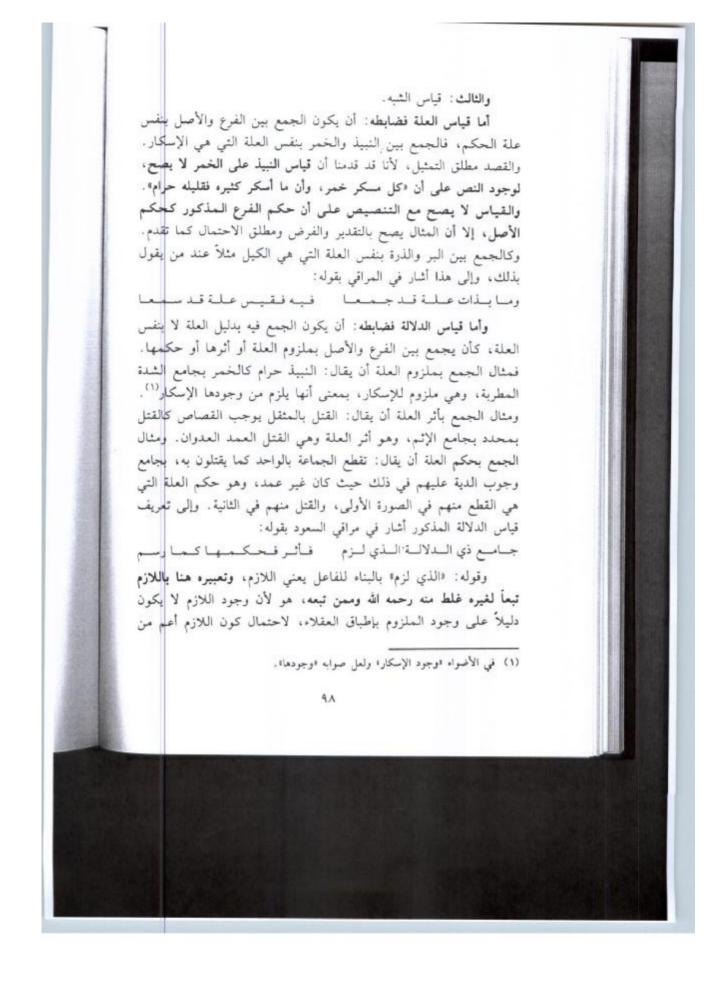


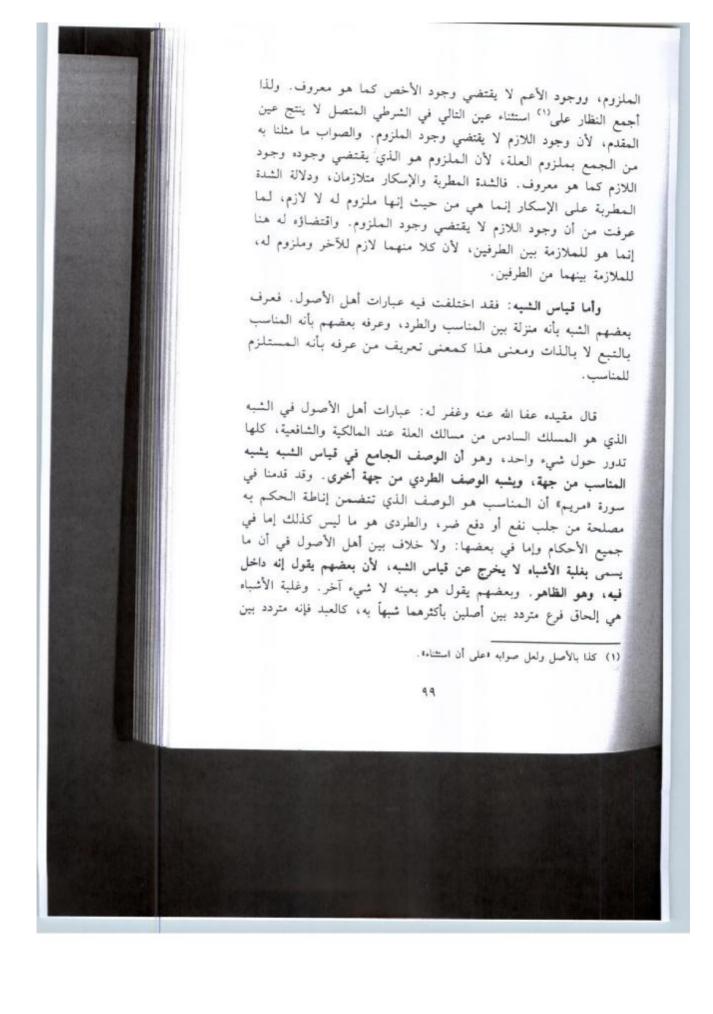
أيضاً، إلا أن نفى الفارق بينهما ليس قطعياً بل مظنوناً ظناً قوياً مزاحماً للبقين، ومثاله نهيه على عن التضحية بالعوراء، فالتضحية بالعمياء المسكوت عنها أولى بالحكم وهو المنع من التضحية بالعوراء المنطوق بها، إلا أن نفى الفارق بينهما ليس قطعياً بل مظنوناً ظناً قوياً، لأن علة النهى عن التضحية بالعوراء كونها ناقصة ذاتاً وثمناً وقيمة، وهذا هو الظاهر. وعليه فالعمياء أنقص منها ذاتاً وقيمة. وهناك احتمال آخر: هو الذي منع من القطع بنفي الفارق، وهو احتمال أن تكون علة النهي عن التضحية بالعوراء: أن العور مظنة الهزال، لأن العوراء ناقصة البصر، وناقصة البصر تكون ناقصة الرعى لأنها لا ترى إلا ما يقابل عيناً واحدة، ونقص الرعي مظنة للهزال وعلى هذا الوجه فالعمياء ليست كالعوراء، لأن العمياء يختار لها أحسن العلف فيكون ذلك مظنة لسمنها. والثالث منها: أن يكون المسكوت عنه مساوياً للمنطوق به في الحكم مع القطع بنفي الفارق، كقوله تعالى: ﴿إِن الذين يأكلون أموال البتامي ظلماً ﴾ الآية. فإحراق أموال البتامي وإغراقها المسكوت عنه مساو للأكل المنطوق به في الحكم الذي هو التحريم والوعيد بعذاب النار مع القطع بنفي الفارق. والرابع منها: أن يكون المسكوت عنه مساوياً للمنطوق به في الحكم أيضاً: إلا أن نفي الفارق بينهما مظنون ظناً قوياً مزاحماً لليقين، ومثاله الحديث الصحيح امن اعتق شركاً له في عبد. . ٩ الحديث المتقدم في «الإسراء، والكهف»(١)، فإن المسكوت عنه وهو عتق بعض الأمة مساو للمنطوق به وهو عتق بعض العبد في الحكم الذي هو سراية العتق المبيئة في الحديث المتقدم مراراً. إلا أن نفي الفارق بينهما مظنون ظناً قوياً، لأن الذكورة والأنوثة بالنسبة إلى العتق وصفان طرديان (٢) لا يناط بهما حكم من (١) الأضواء ٣/ ٥٧٩. (٢) سيأتي في مبحث المصلحة المرسلة أنهما ليسا طرديين.



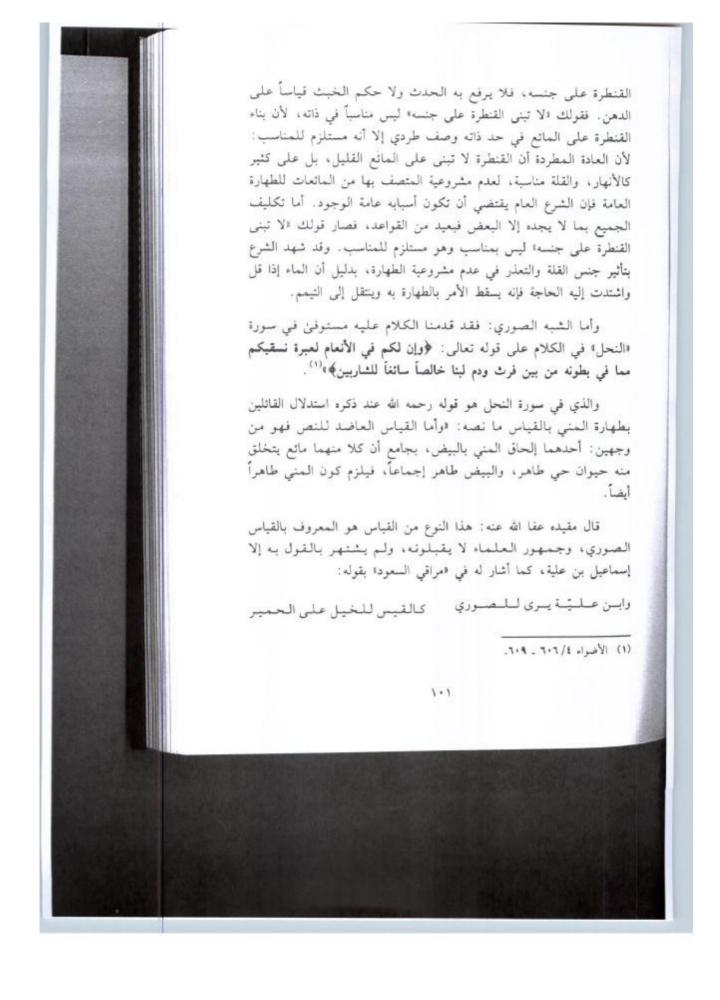


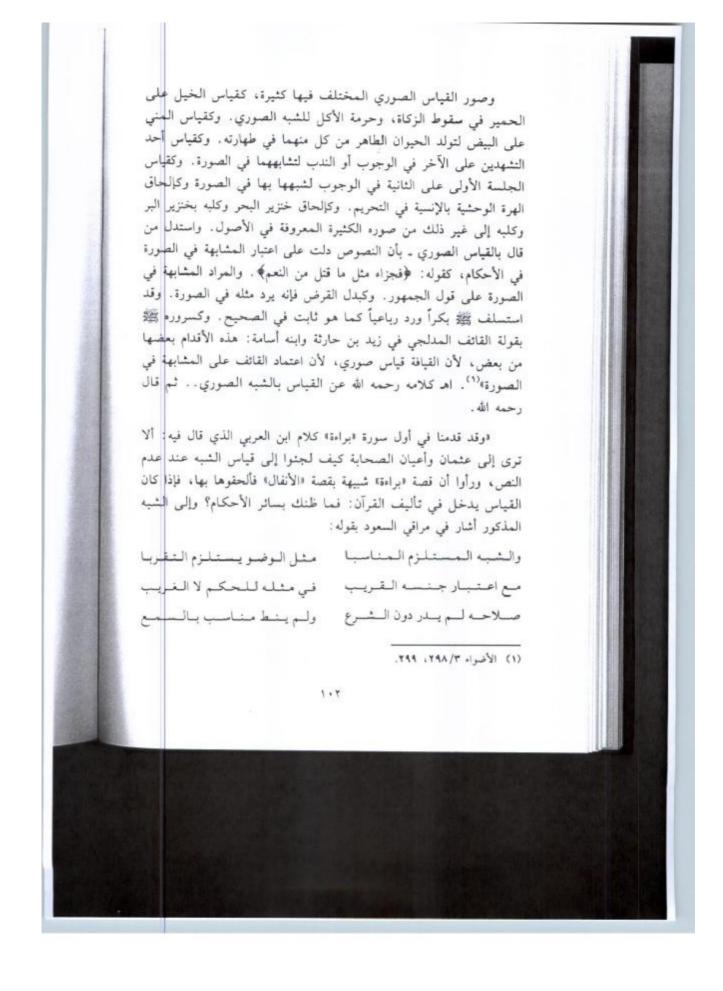


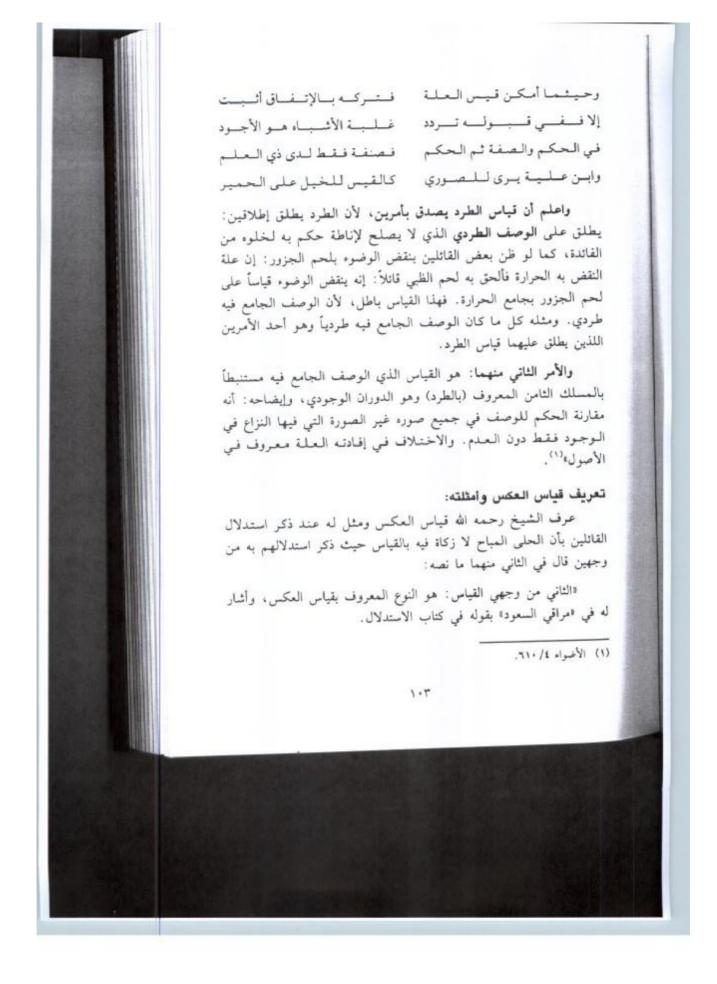


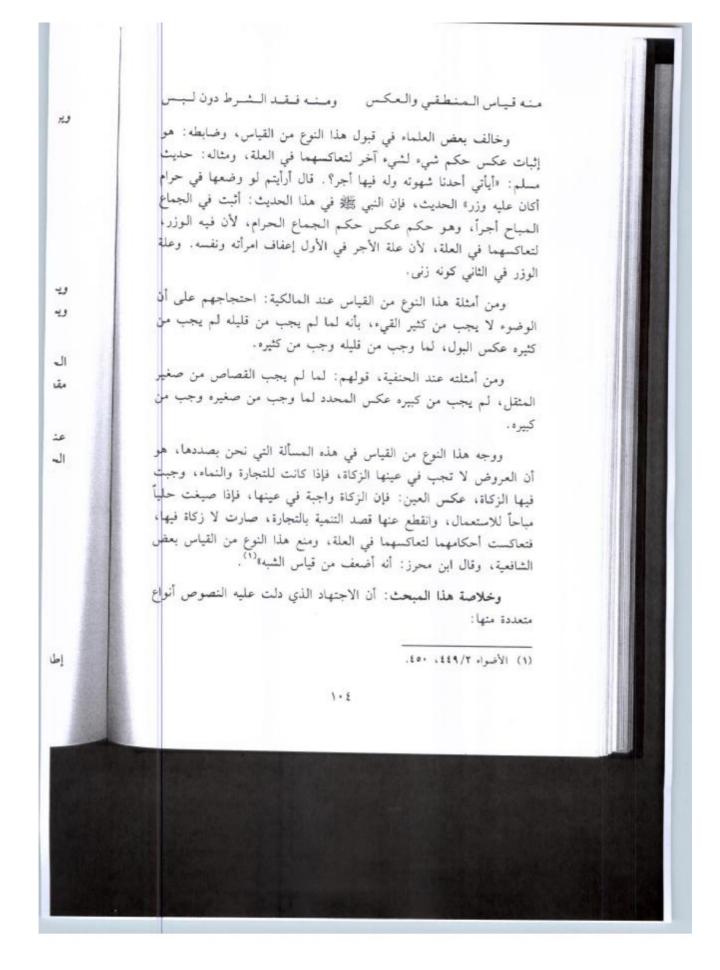


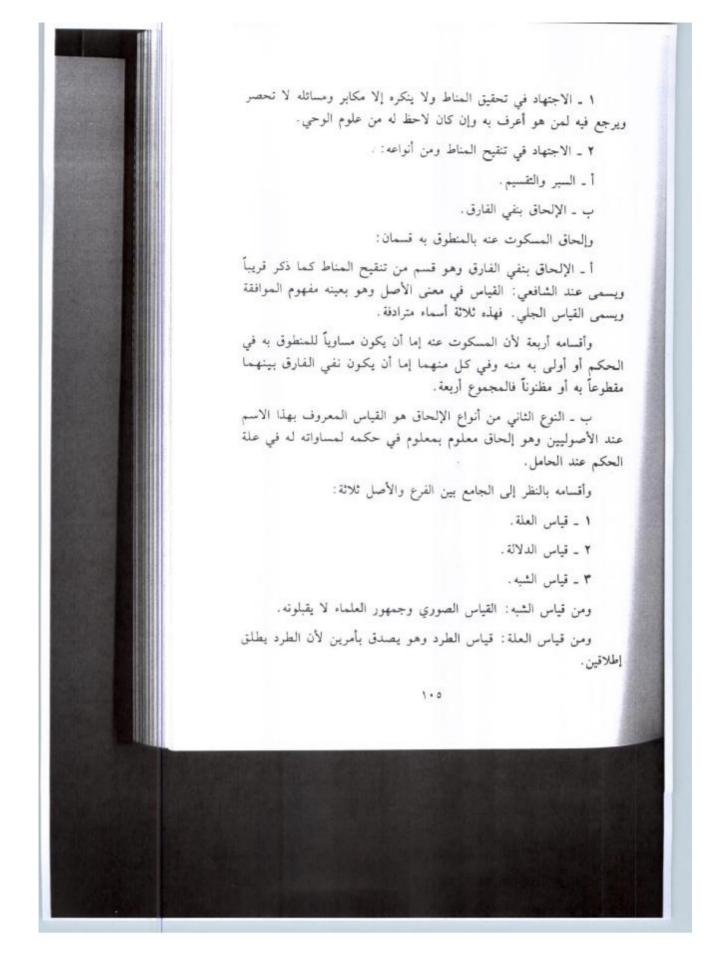
أصلين لشبهة بكل واحد منهما، فهو يشبه المال لكونه يباع ويشترى ال ال ويوهب ويورث إلى غير ذلك من أحوال المال. ويشبه الحر من حيث أنه إنسان ينكح ويظلق ويثاب ويعاقب، وتلزمه أوامر الشرع ونواهيه، وأكثر JI. أهل العلم يقولون: إن شبهه بالمال أكثر من شبهه بالحر، لأنه يشبه المال ¥ 5 في الحكم والصفة معا أكثر مما يشبه الحر فيهما. JI فَمِنْ شَبَهِهِ بالمال في الحكم كونه يباع ويشترى ويورث، ويوهب ال ويعار، ويدفع في الصداق والخلع، ويرهن إلى غير ذلك من التصرفات U المالية . بد وَمِنْ شَبَهِه بالمال في الصفة كونه تتفاوت قيمته بحسب تفاوت أوصافه وا جودة ورداءة، كسائر الأموال. فلو قتل إنسان عبداً لآخر لزمته قيمته نظراً إلى أن شبهه بالمال أغلب. وقال بعض أهل العلم: تلزم ديته كالحر زعماً 12 منه أن شبهه بالحر أغلب، فإن قيل: بأي طريق يكون هذا النوع الذي هو غلبة الإشباه من الشبه، لأنكم قررتم أنه مرتبة بين المناسب والطردي، قما وجه كونه مرتبة بين المناسب والطردي؟ فالجواب: أن إيضاح ذلك فيه أن أوصافه المشابهة للمال ككونه يباع ويشتري إلخ طردية بالنسبة إلى لزوم ų الدية، لأن كونه كالمال ليس صالحاً لأن يناط به لزوم ديته إذا قتل، وكذلك أوصافه المشابهة للحر ككونه مخاطباً يثاب ويعاقب إلخ، فلهي طردية بالنسبة إلى لزوم القيمة: لأن كونه كالحر لبس صالحاً لأن يناط به لزوم القيمة، فهو من هذه الحيثية يشبه الطردي كما ترى. أما ترتب القيمة على أوصافه المشابهة لأوصاف المال فهو مناسب كما ترى وكذلك ترتب JI الدية على أوصافه المشابهة لأوصاف الحر مناسب، وبهذين الاعتبالين يتضح كونه مرتبة بين المناسب والطردي. ومن أمثلة أنواع الشبه غير غلبة الأشباه: الشبه الذي الوصف الجامع فيه لا يناسب لذاته، ولكنه يستلزم المناسب لذاته، وقد شهد الشرع بتأثير جنسه القريب في جنس الحكم القريب، كقولك في الخل ماثع لا تهنى 1 ..

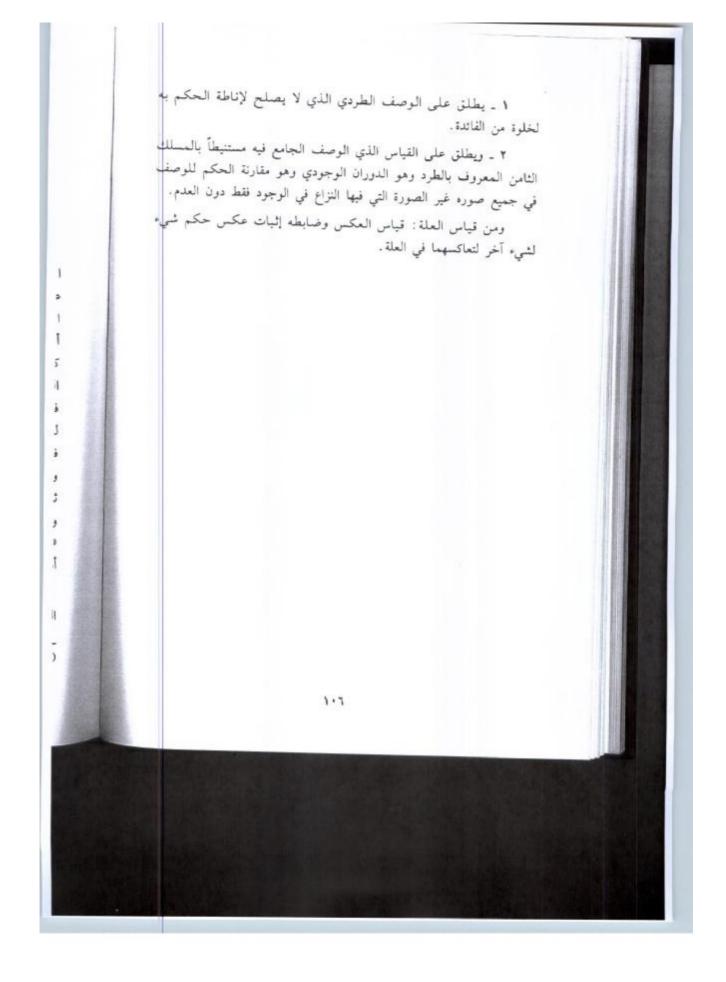


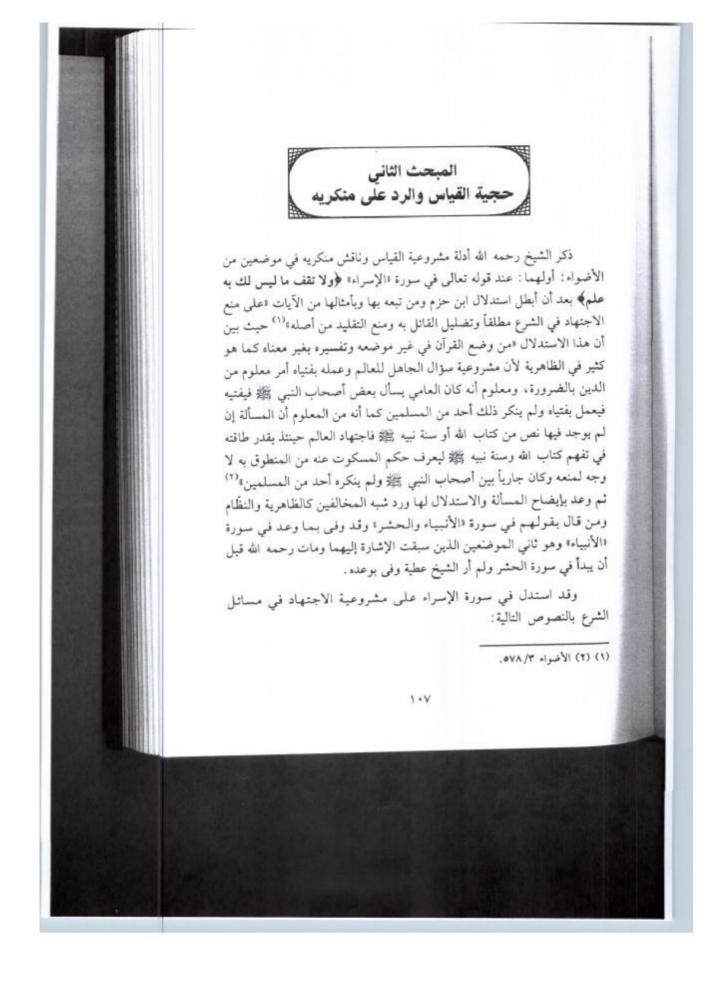


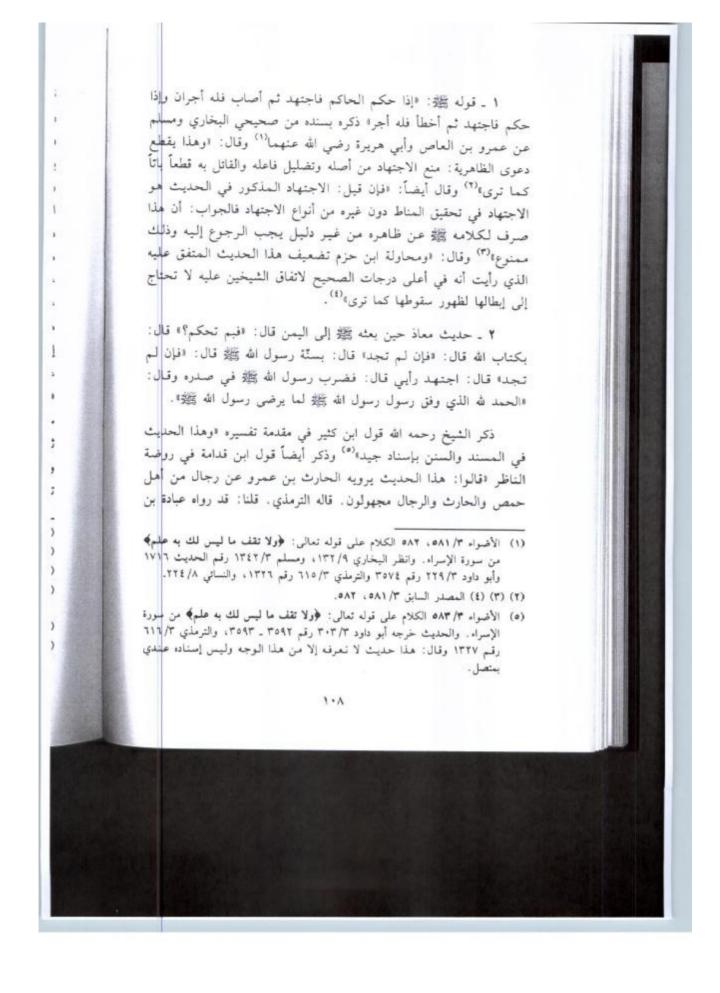








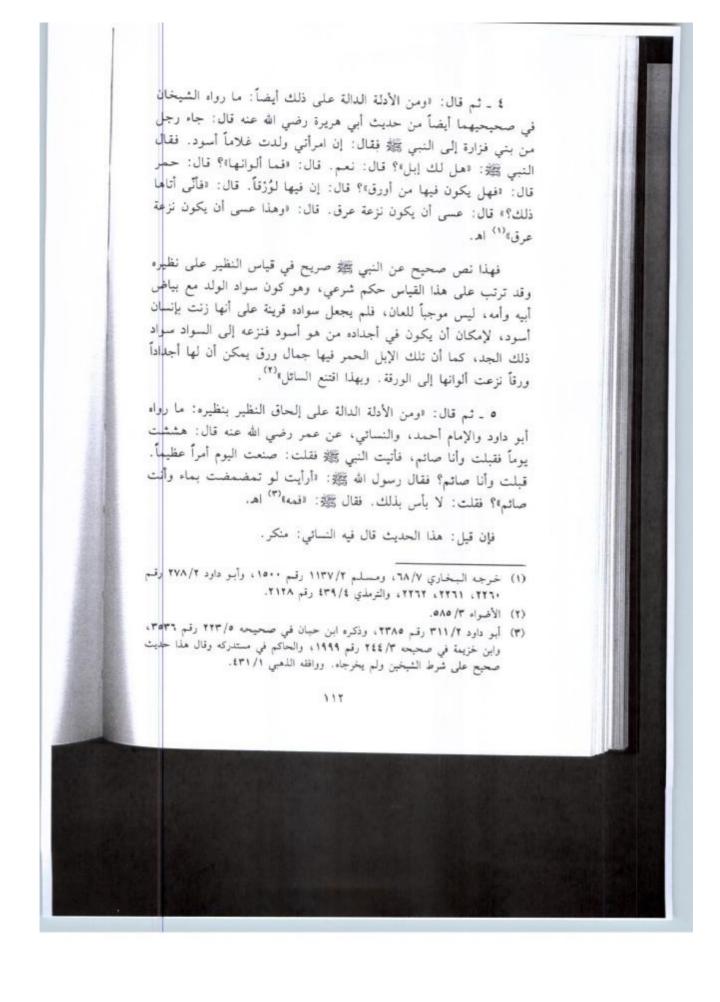




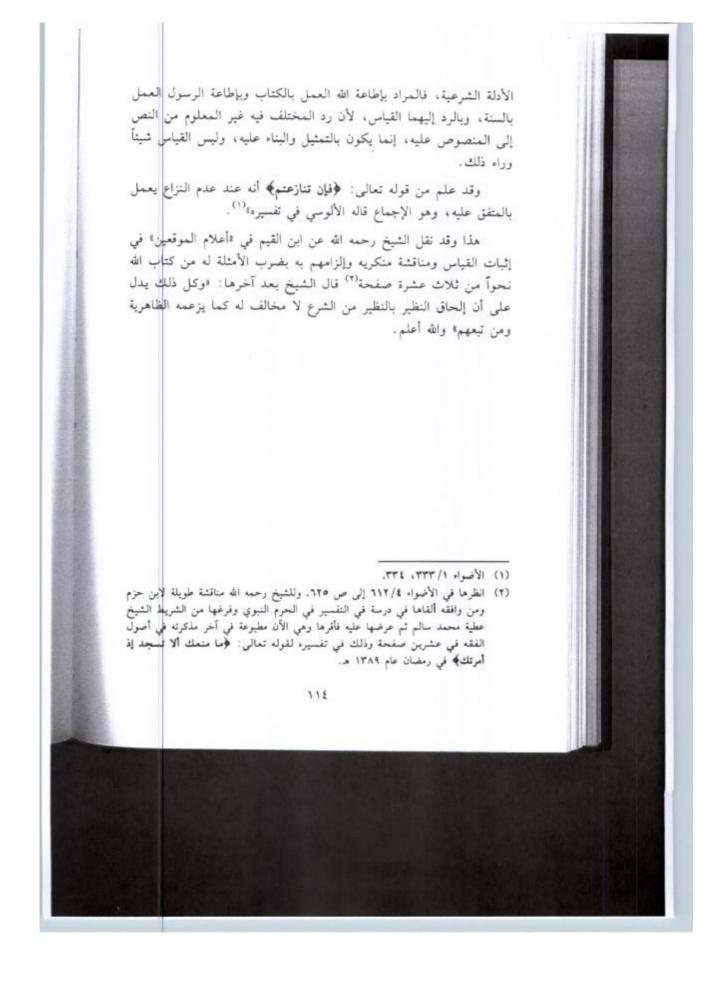
نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ رضي الله عنه (١) ثم قال الشيخ رحمه الله الوهذه الرواية هي مراد ابن كثير بقوله: هذا الحديث في المسند والسنن بإسناد جيدًا(٢) ثم قال: اوحديث معاذ هذا تلقته الأمة قديماً وحديثاً بالقبول؛ (٣) ولكنه في سورة «الأنبياء؛ نص على أن رواياته في المسند والسنن كلها من طريق أناس من أصحاب معاذ عن معاذ عنه ﷺ (١٤). وأما الرواية المتصلة التي ذكرها عن ابن قدامة فقال عنها: "فهذا الإسناد وإن كان متصلاً ورجاله معروفون بالثقة فإني لم أقف على من خرج هذا الحديث من هذا الطريق إلا ما ذكره العلامة ابن القيم رحمه الله في اأعلام الموقعينا (٥) عن أبي بكر الخطيب بلفظ: وقد قيل إن عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ. اه منه ولفظة اقبل ا صيغة تمريض (٦) كما هو معروف، (٧) ثم ذكر قول ابن كثير «وقد رواه ابن ماجه من وجه آخر عنه إلا أنه من طريق محمد بن سعيد بن حسان وهو المصلوب أحد الكذابين عن عبادة بن نسى عن عبد الرحمن عن معاذ به نحوه، وتعقبه الشيخ بقوله: اوما ذكره ابن كثير رحمه الله... لم أره في سنن ابن ماجة والذي في سنن ابن ماجة بالإسناد المذكور من حديث معاذ غير المتن المذكور... ثم ساقه بسنده عنه على أنه قال لمعاذ حين بعثه إلى اليمن الا تقضين ولا تفصلن إلا بما تعلم وإن أشكل عليك أمر فقف حتى تبيئه أو تكتب إلى فيه ١٩٨١ اه. منه ثم قال الشيخ: اوما أدرى أوهم الحافظ ابن (١)(٢)(٣) الأضواء ٣/ ٨٣. (٤) الأضواء ٤/ ٦٠٠. (٥) انظر أعلام الموقعين ٢٠٢/١. (٦) ومثلها لفظة اروى، وبها صدر الشيخ رحمه الله سياقه لحديث معاذ في سورة (V) الأضواء ٢/ ٢٥٠. (٨) سنن ابن ماجة ٢١/١ رقم ٥٥. قال الشيخ ناصر الألبائي: موضوع، ضعيف ابن ماجة ٢. 1.9

كثير فيما ذكر؟ أو هو يعتقد أن معنى اتبينه ا في الحديث أي تعلمه باجتهادك في استخراجه من المنصوص فيرجع إلى معنى الحديث المذكور وعلى كل حال فالرواية المذكورة من طريق عبادة بن نسي عن ابن غنم عن 5 معاذ فيها كذاب . . . ، إلى أن قال: «فإذا علمت بهذا انحصار طرق الحديث المذكور . . . في الطريقتين المذكورتين علمت وجه تضعيف الحديث ممن ضعفه وأنه يقول طريق عبادة بن نسي عن ابن غنم الم ÷ تسندوها ثابتة من وجه صحيح إليه. والطريق الأخرى التي في المسند والسنن فيها الحارث ابن أخي المغيرة وهو مجهول والرواة فيها أيضاً عن .1 معاذ مجاهيل فمن أبن قلتم بصحتها؟»(١) ثم التمس العذر لابن كثير في تجويد إسناد الطريق المذكورة في المسند والسنن بقوله: «لعله يرى أن الحارث المذكور ثقة وقد وثقه ابن حبان وأن أصحاب معاذ لا يعرف فلهم كذاب ولا متهم»(١) ثم أيد توجيهه لكلام ابن كثير بقول ابن القيم في أعلام الموقعين: «فهذا حديث إن كان عن غير مسمين فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك لأنه يدل على شهرة الحديث وأن الذي حدث له الحارث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ لا واحد منهم وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم ولو سمي كبف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالمحل الذي لا يخفى، ولا يعرف في أصحابه متهم ولا كذاب ولا مجروح بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث؟ وقال بعض أثمة الحديث: إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يديك به . . . ثم ذكر كلام الخطيب الذي نقلته آنفاً ثم قال. . على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم ثم ذكر أحاديث يرى أن أسانيدها لم تثبت ومع ذلك قبلت حيث قال: وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد ولكن لما تلقتها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها (١)(٢) الأضواء ١٠١/٤. 11.

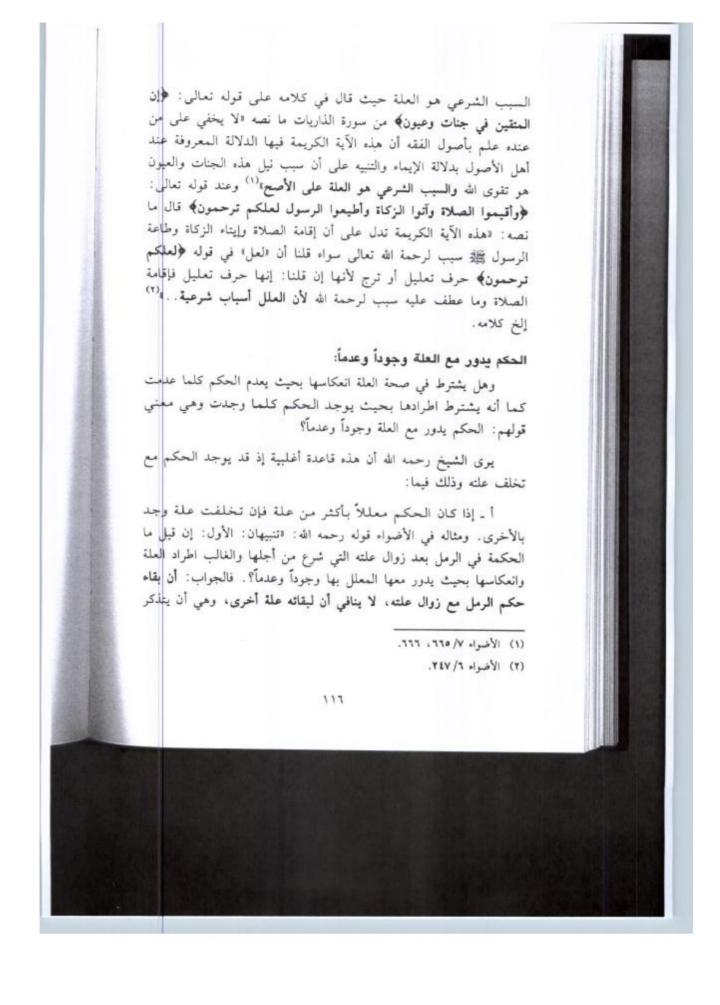
عندهم عن طلب الإسناد لها فكذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعاً غنوا طلب الإسناد له؛ اه(١). قال الشيخ رحمه الله عقب كلام ابن القيم: «وحديث عمرو بن العاص وأبي هريرة الثابت في الصحيحين(٢) شاهد له كما قدمنا وله شواهد غير ذلك ستراها إن شاء الله تعالى الله). ٣ ـ قال الشيخ رحمه الله: قومن الأدلة الدالة على أن إلحاق النظير بنظيره في الشرع جائز: ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: جاءت امرأة إلى النبي على فقالت: يا رسول الله، إن أمي ماتت وعليها صوم نذر، أفأصوم عنها؟ قال: «أفرأيت لو كان على أمك دين فقضيته أكان يؤدي ذلك عنها؟ اقالت: نعم. قال: افصومي عن أمك، وفي رواية لهما عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، أفأقضيه عنها؟ قال: (لو كان على أمك دين، أكنت قاضيه عنها ؟ قال: نعم. قال: افدين الله أحق أن يقضى ا(١) اه. واختلاف الرواية في هذا الحديث لا يعد اضطراباً، لأنها وقائع متعددة: سألته امرأة فأفتاها: وسأله رجل فأفتاه بمثل ما أفتى به المرأة، كما نبه عليه غير واحد. وهذا نص صحيح عن النبي ﷺ صريح في مشروعية إلحاق النظير بنظيره المشارك له في علة الحكم، لأنه ﷺ بين إلحاق دين الله تعالى بدين الآدمي، بجامع أن الكل حق مطالب به تسقط المطالبة به بأدائه إلى مستحقه، وهو واضح في الدلالة على القياس كما ترى ا(٥٠). (١) الأضواء ٢٠٢/٤. (٢) هو حديث اإذا حكم الحاكم فاجتهد.. إلخ، وهو الدليل الأول وقد سبق ذكره قريباً.. (T) الأضواء £/ T.T. (٤) خرجه البخاري ١٤٤٣، ومسلم ١٨٤٢، رقم ١١٤٨، وأبو داود ١٢٣٦، رقم ٣٣٠٧ ـ ۳۳۰۸، والترمذي ۳/ ۹۰ رقم ۷۱۲. (0) الأضواء ٣/ ١٨٥. 111



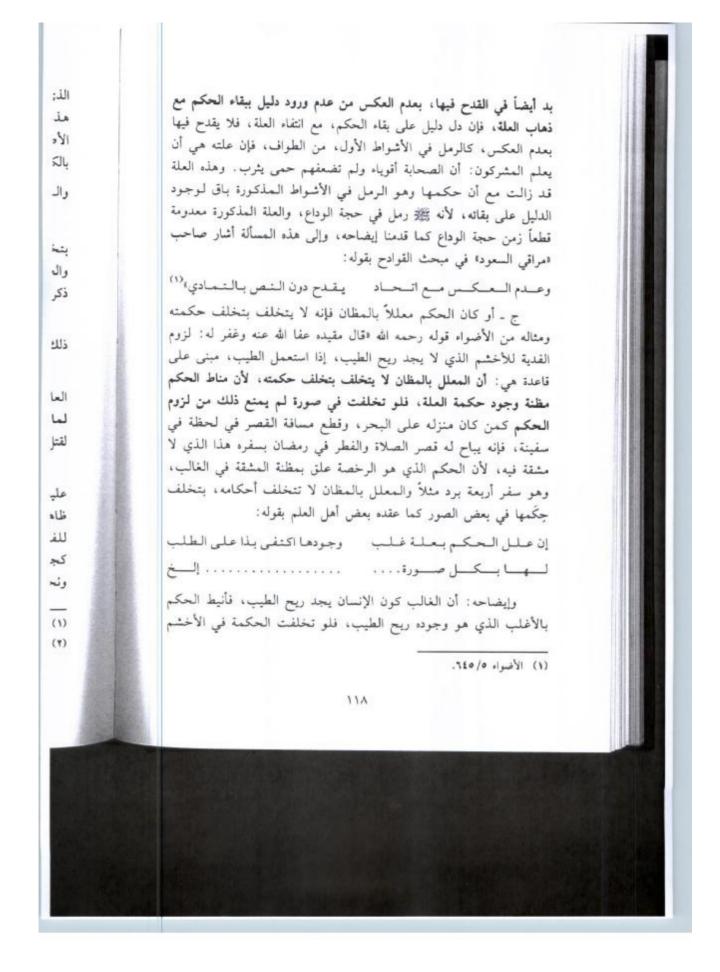
قلنا: صححه ابن خزيمة، وابن حبان والحاكم، قاله الشوكاني في انيل الأوطار؛ قال مقيده عفا الله عنه: هذا الحديث ثابت وإسناده صحيح ١٠٠٠ ثم نقله بسنده من سنن أبي داود ودرس طبقات سنده دراسة نقدية ثم قال: افهذا إسناد صحيح رجاله ثقات كما ترى. فهو نص صحيح صريح في أنه على المضمضة، لأن المضمضة مقدمة الشرب، والقبلة مقدمة الجماع، فالجامع بينهما أن كلا منهما مقدمة المفطر، وهي لا تفطر بالنظر لذاتها،(١). ثم قال رحمه الله: «فهذه الأدلة التي ذكرنا فيها الدليل الواضح على أن إلحاق النظير بنظيره من الشرع لا مخالف له، لأنه ﷺ فعله والله يقول: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾، وهو ﷺ لم يفعله إلا لينبه الناس له. فإن قيل: إنما فعله ﷺ لأن الله أوحى إليه ذلك. قلنا: فعله حجة في فعل مثل ذلك الذي فعل، ولو كان فعله بوحي كسائر أقواله وأفعاله وتقريراته، فكلها تثبت بها الحجة، وإن كان هو ﷺ فعل ما فعل من ذلك بوحي من الله تعالى الله . ٦ _ عند مناقشته لاستدلال منكري القياس بقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ تَنَازَعُتُم في شيء فردوه إلى الله والرسول. . . ♦ الآية قال ما نصه: اتنبيه: استدل منكرو القياس بهذه الآية الكريمة أعنى قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ تَنَازُعُتُم فِي شَيَّ فردوه إلى الله الآية على بطلان القياس قالوا: لأنه تعالى أوجب الرد إلى خصوص الكتاب والسنة دون القياس وأجاب الجمهور: بأنه لا دليل لهم في الآية، لأن إلحاق غير المنصوص بالمنصوص لوجود معنى النص فيه لا يخرج عن الرد إلى الكتاب والسنة، بل قال بعضهم: الآية متضمنة لجميع (١) الأضواء ٣/ ٥٨٥، ٨٥٠. (۲) الأضواء ٣/٢٨٥. 115

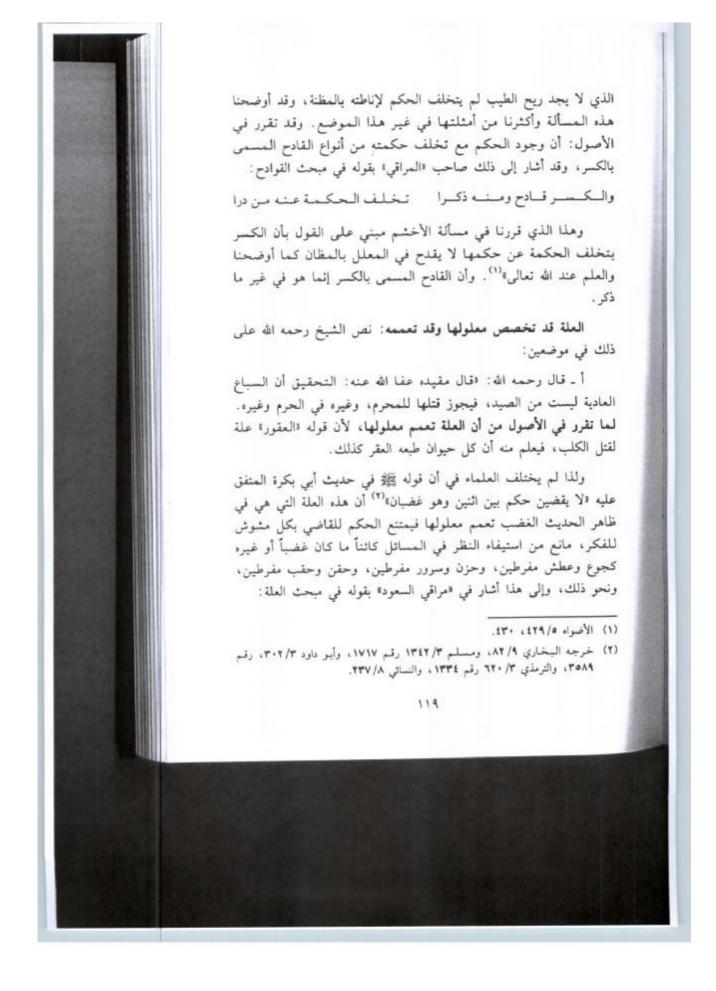




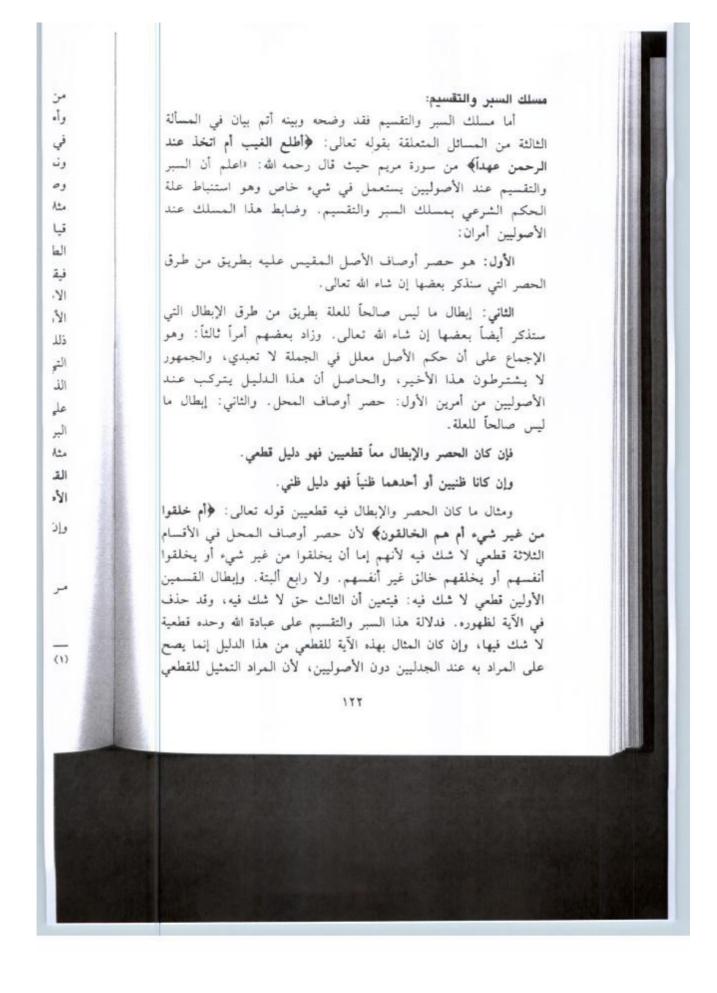


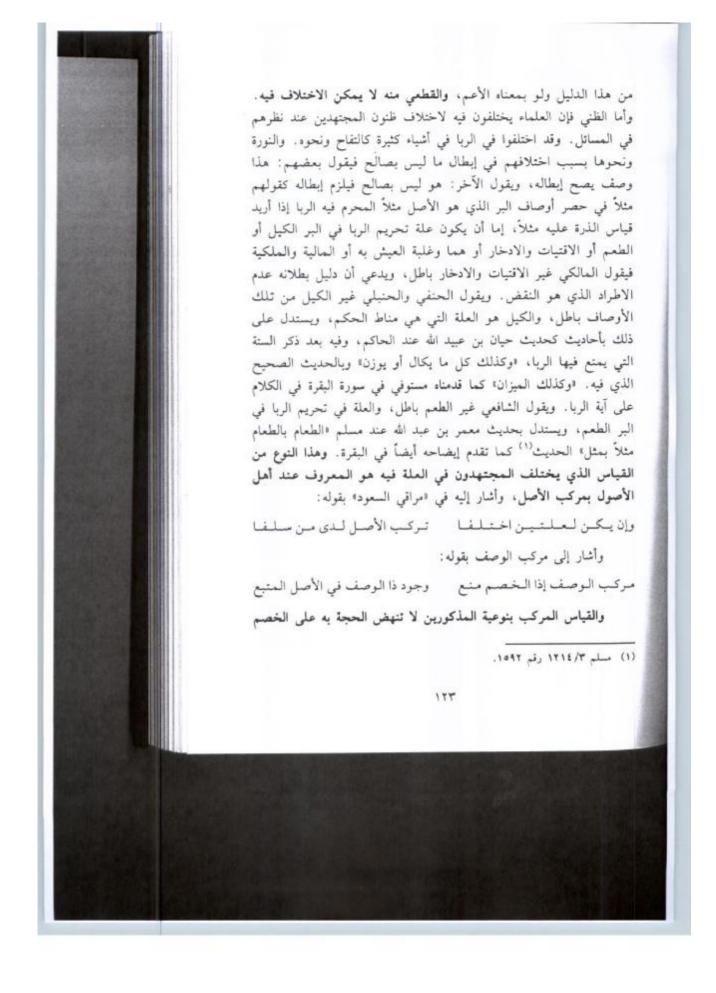
به المسلمون نعمة الله عليهم حيث كثرهم وقواهم بعد القلة والضعف، كما قال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذَا أَنْتُم قَلْيُلُ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الأَرْضُ تَخَافُونَ أَنْ يتخطفكم الناس فآواكم وأيدكم بنصره الآية، وقال تعالى عن نبيه شعيب ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُم قُلْبِلَا فَكُثْرُكُم﴾ الآية. وصيغة الأمر في قوله: اذكروا في الآيتين المذكورتين تدل على تحتيم ذكر النعمة بذلك، وإذا فلا مانع من كون الحكمة في بقاء حكم الرمل، هي تذكر نعمة الله بالقوة بعد الضعف، والكثرة بعد القلة، وقد أشار إلى هذا ابن حجر في الفتح ومما يؤيده أن رسول الله ﷺ رمل في حجة الوداع بعد زوال العلة المذكورة، فلم يمكن بعد ذلك تركه لزوالها، والعلم عند الله تعالى»(١). ب _ أو كان معللاً بعلة واحدة ولكن ورد دليل ببقاء الحكم مع ذهاب العلة ومثاله في الأضواء قوله رحمه الله اتنبيه: في هذا الحديث(٢) دليل لمن قال من أهل الأصول: باشتراط انعكاس العلة في صحتها، لأن علة تحريم إدخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث: هي وجود دافة فقراء البادية، الذين دفوا عليهم. ولما زالت هذه العلة زال الحكم معها، ودوران الحكم مع علته في العدم، هو المعروف في الاصطلاح بانعكاسها. والمقرر في الأصول: أن محل القدح في العلة بعدم انعكاسها فيما إذا كانت علة الحكم واحدة، لا إن كانت له علل متعددة، فلا يقدح في واحدة منها بعدم العكس، لأنه إذا انعدمت واحدة منها ثبت الحكم بالعلة الأخرى، كالبول، والغائط، لنقض الوضوء مثلاً. فإن البول يكون معدوماً وعلة النقض ثابتة بخروج الغائط وهكذا. وكذلك مع كونها علة واحدة لا (١) الأضواء ٥/ ١٩٥، ١٩٦. (۲) ذكره الشيخ رحمه الله برواياته من الصحيحين ومضمونه تحريم ادخار لحوم اأأضاحي بعد ثلاث ثم إباحة ذلك معللاً النهي الأول بالدافة قائلاً "إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت فكلوا وادخروا وتصدقواً. 114





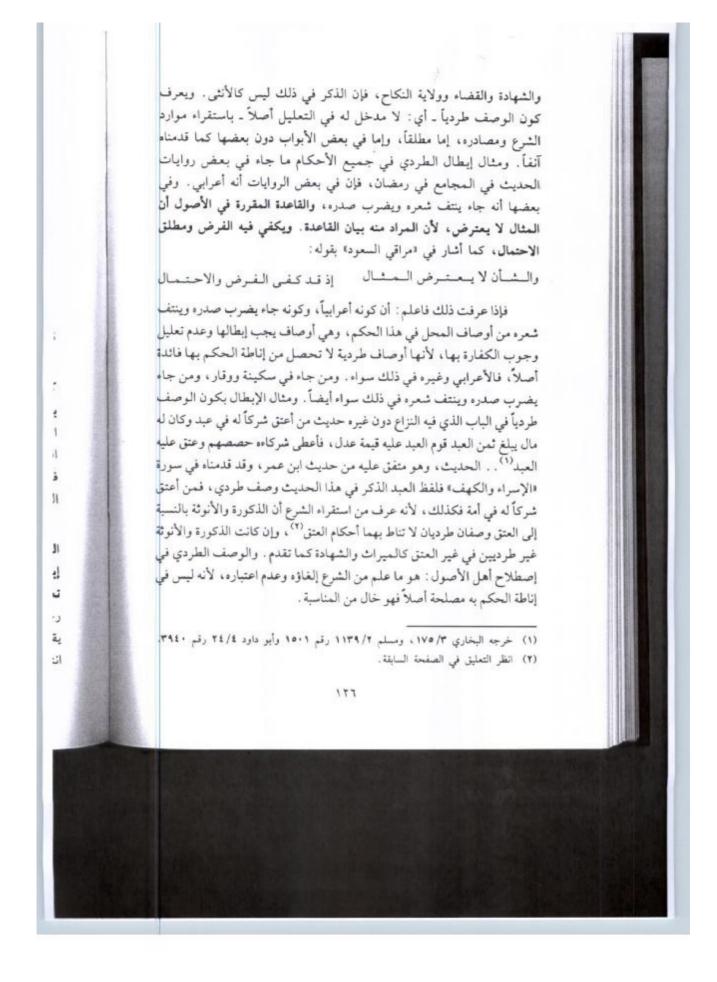
والطرد، وتنقيح المناط، وإلغاء الفارق، والتحقيق أنه نوع من تنقيح المناط كما قدمنا. وقد نظمها بعضهم بقوله: مسالك علة رتب فنص فإجماع فإيماء فسبر مناسبة كذا مشبه فيتلو له الدوران طرديستمر فتنقيح المناط فألغ فرقاً وتلك لمن أراد الحصر عشر ومحل إيضاحها فن أصول الفقه، وقد أوضحناها في غير هذا وقد سبق في المبحث الأول من هذا الفصل التمثيل لإلغاء الفارق وتنقيح المناط حيث بين هناك أن إلغاء الفارق نوع من تنقيح المناط وأن من أنواعه أيضاً: السبر والتقسيم وسأنقل كلامه في مسلك السبر والتقسيم قريباً إن شاء الله. وسبق التمثيل أيضاً للشبه الذي هو المسلك السادس من مسالك العلة والطرد الذي هو المسلك الثامن عندما نقلت كلام الشيخ رحمه الله على أقسام القياس باعتبار الجامع بين الفرع والأصل. وسيق هناك أيضاً أمثلة للمناسبة والدوران. ومثل في (شرح المراقي) لمسلك الإجماع بالإجماع على أن العلة في حديث الصحيحين الا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان، هي تشويش الغضب للفكر، وقوله ﷺ اإنما نهيتكم من أجل الدافة . . . ، الحديث المذكور قريباً يصلح مثالاً للنص الصريح . أما غير الصريح وهو الظاهر فمثاله قوله الشيخ رحمه الله في قوله تعالى ﴿أَذِن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا، الآية من سورة الحج، ما نصه وقوله ﴿بأنهم ظلموا﴾ الباء فيه سببية وهي من حرف التعليل كما تقرر في مسلك النص الظاهر من مسالك العلة»^(۲). (1) الأضواء £/11، 111. (Y) الأضواء 0/799. 171

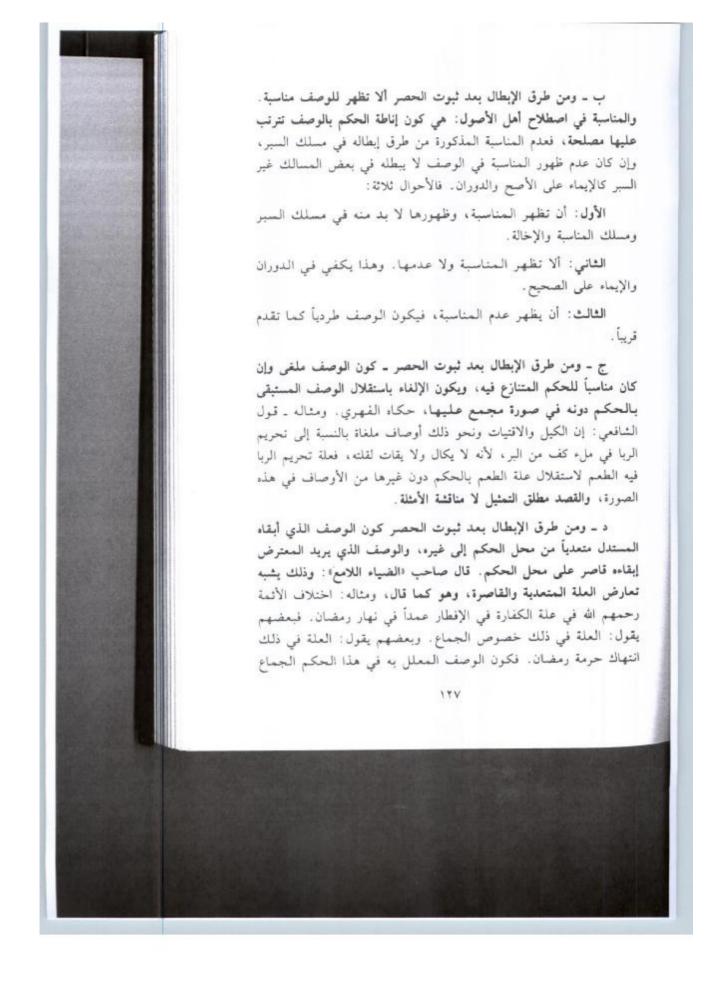




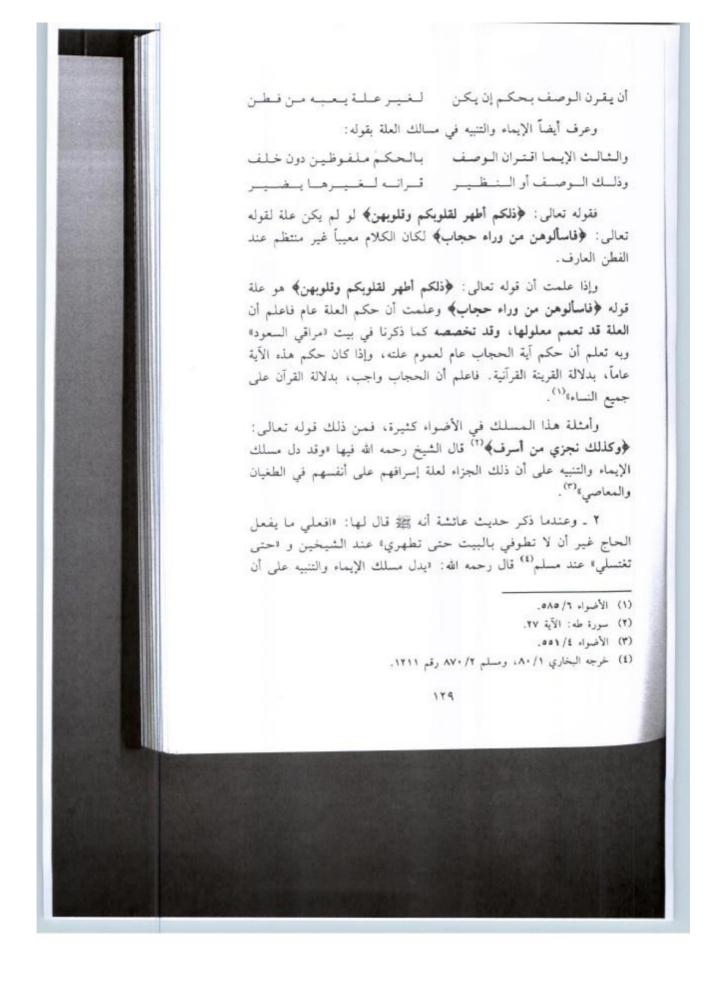
خلافاً لبعض الجدليين وإلى كون رده بالنسبة للخصم المخالف هو المختار. أشار في امراقي السعودا بقوله: وفي التقدم خلاف ينقل ورده انتفى وقبيل يقبل والضمير في قوله اورده اراجع إلى المركب بنوعية وهذا هو الحق، فلا تنهض الحجة بقول الشافعي أن العلة في تحريم الربا في البر الطعم، على الحنفي والحنبلي القائلين أنهما الكبل والعكس وهكذا. أما في حق 1 المجتهد ومقلديه فظنه المذكور حجة ناهضة له ولمقلديه. 3 طرق حصر أوصاف المحل: 1 واعلم أن لحصر أوصاف المحل طرقاً، أ - منها أن يكون الحصر عقلياً كما قدمنا في آية ﴿أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون﴾. 3 وكقولك: إما أن يكون النبي ﷺ عالماً بهذا الأمر الذي تدعو الناس إليه أو غير عالم به: كما يأتي إيضاحه. فأوصاف المحل محصورة في الأمرين 31 المذكورين إذ لا ثالث ألبتة. لأنه لا واسطة بين الشيء ونقيضه كما هو 11 معروف. ب ـ ومنها أن يدل على الحصر المذكور إجماع، ومثل ل 1 بعض الأصوليين بإجبار البكر البالغة على النكاح عند من يقول به، فإن علة الإجبار إما الجهل بالمصالح، وإما البكارة: فإن قال المعترض: أين دليل حصر الأوصاف في الأمرين؟ أجيب - بأنه الإجماع على عدم التعليل بغيرهما، فلو ادعى المستدل حصر أوصاف المحل فقال المعترض: أين دليل الحصر؟ فقال المستدل: بحثت بحثاً تاماً عن أوصاف المحل فلم أجد غير ما ذكرت، أو قال: الأصل عدم غير ما ذكرت، فالصحيح أن 5 هذا يكفيه في إثبات الحصر. فإن قال المعترض: أنا أعلم وصفاً زائداً لم 31 ¥ تذكره: قيل له: بينه، فإن لم يبينه سقط اعتراضه. وإن بين وصفاً زائداً على الأوصاف التي ذكرها المستدل بطل حصر المستدل بمجرد إبداء 1 المعترض الوصف الزائد، إلا أن يبين المستدل أنه لا يصلح للعلية فيكون 1) إذاً وجوده وعدمه سواء. وقول من قال: إنه لا يكفيه قوله: بحثت فالم 178

أجد غير هذا _ خلافاً التحقيق. وأشار في امراقي السعودا إلى هذا المسلك من مسالك العلة يقوله: والسبر والتقسيم قسم رابع أن يحصر الأوصاف فيه جامع ويبطل الذي لها لا يصلح فما بقي تعيينه متضع معترض الحصرفي دفعه يرد بحثت ثم بعد بحثي لم أجد أو انتفقاد ما سواها الأصل وليس في الحصر لظن حظل وهبو قبطعني إذامنا نبمينا للقطع والظنبي سبواه وعيبا حجية الظني عند الأكشر في حق ناظر وفي المناظر أذ يبد وصفاً زائداً معترض وفي به دون البيان الغرض وقطع ذي السبر إذا منحتم والأمرفي إبطال منبهم وقوله في هذه الأبيات "في حق ناظر وفي المناظر" محله ما لم يدع المناظر علة غير علته، وإن ادعاها فلا تكون علة أحدهما حجة على الآخر، كما أوضحناه أنفأ، وكما أشار له بقوله المذكور أنفأ اورده انتفى . . ١ إلخ . طرق إبطال ما ليس صالحاً للعلة: وإذا حصل حصر أوصاف المحل فإبطال غير الصالح منها له طرق منها: بيان أن الوصف طردي محض، أما بالنسبة إلى جميع الأحكام كالطول والقصر، والبياض والسواد، أو بالنسبة إلى خصوص الحكم المتنازع في ثبوته أو نفيه، كالذكورة والأنوثة بالنسبة إلى باب العتق، فإنه لا فرق في أحكام العتق بين الذكر والأنثى، لأن الذكورة والأنوثة بالنسبة إليه وصفان طرديان (١)، وإن كانا غير طرديين في غير العتق كالإرث (١) سيأتي في فصل المصلحة المرسلة؛ ما يدل على أنهما ليسا طرديين. 170





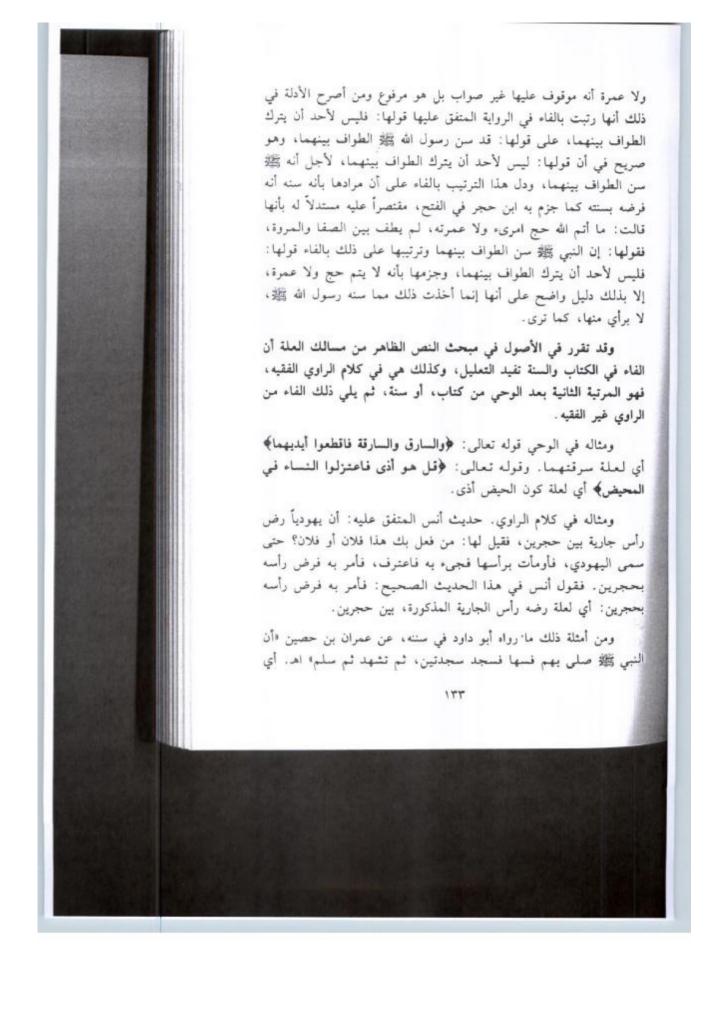
يقتضى عدم التعدي عن محل الحكم إلى غيره، فلا تكون كفارة إلا في 31 الجماع خاصة. وكونه في هذا الحكم انتهاك حرمة رمضان يقضى التعدي من محل الحكم إلى غبره، فتلزم الكفارة في الأكل والشرب عمداً في نهار 11, رمضان بجامع انتهاك حرمة رمضان في الجميع من جماع وأكل وشرب، فيترجح هذا الوصف بكونه متعدياً على الآخر لقصوره على حمل الحكم 3, وقصدنًا التمثيل لا مناقشة الأمثلة. ولا ينافي ما ذكرنا أن يأتي من يقول العلة الجماع بمرجحات أخر لعلته، وأشار في امراقي السعود؛ إلى طرق ند الإبطال المذكورة بقوله: الف غير مناسب له المنخزال أبطل لما طردا يسرى ويسطل قوا ويتعدى وصفه الذي اجتبى كذاك بالإلخا وإن قد ناسيا الع هذا هو حاصل كلام أهل الأصول في المقصود عندهم بهذا الدليل 40 الذي هو السبر والتقسيم ١١٠٠٠. عاه جه مسلك الإيماء والتنبيه: ذكر الشيخ رحمه الله ضابط مسلك الإيماء والتنبيه في سورة الأحزاب في الكلام على آية الحجاب بقوله: "ومسلك العلة الذي دل على أن قوله 10 تعالى: ﴿ ذَلَكُم أَطْهِر لقلوبِكُم وقلوبهن ﴾ هو علة قوله تعالى: ﴿ فَاسْأَلُوهُنْ · VI من وراء حجاب، هو المسلك المعروف في الأصل بمسلك الإيماء وال والتنبيه، وضابط هذا المسلك المنطبق على جزئياته: هو أن يقترن وصف بحكم شرعي على وجه لو لم يكن فيه ذلك الوصف علة لذلك الحكم لكان الح الكلام معيباً عند العارفين، وعرف صاحب امراقي السعودا دلالة الإيماء تغت والتنبيه في مبحث دلالة الاقتضاء والإشارة والإيماء والتنبيه بقوله: دلالة الإسماء والتنبيه في الفن تقصد لدى ذويه (1) (Y) (1) الأضواء ٤/٢٦٩ - ٤٧٢. (1) ITA



علة منعها من الطواف هو الحدث الذي هو الحيض فيفهم منه اشتراط الطهارة من الجنابة للطواف كما ترى ا(١). ٣ _ وعند قوله تعالى: ﴿إِن المتقين في جنات وعيون من سورة الذاريات قال رحمه الله: الا يخفي على من عنده علم بأصول الفقه أن هذه الآية الكريمة فبها الدلالة المعروفة عند أهل الأصول بدلالة الإيماء والتنبيه على أن سبب نيل الجنات والعيون هو تقوى الله والسبب الشرعي هو العلة على الأصحا(٢). وكثيراً ما ينص الشيخ رحمه الله على أن الفاء من حروف التعليل وأن التعليل بها هو من مسلك الإيماء والتنبيه. فمن أمثلة التعليل بها في الأضواء قوله على: الا تصلوا في مبارك الإبل فإنها خلقت من الشياطين؛ أخرجه أبو داود وقواه ابن حجر في الفتح (٣) قال الشيخ رحمه الله: (واعلم أن العلماء اختلفوا في علة النهي عن الصلاة في أعطان الإبل. فقيل: لأنها خلقت من الشياطين كما تقلم في الحديث عن النبي على وهذا هو الصحيح في التعليل لأن النبي على قال: الا تصلوا في مبارك الإبل فإنها خلقت من الشياطين، وترتيبة كونها الخلقت من الشياطين بالفاء على النهي يدل على أنه هو علته كما تقرر في مسلك النص ومسلك الإيماء والتنبيه ا(٤). ومن أمثلته قوله رحمه الله اوقوله في هذه الآية الكريمة ﴿كَانُ مِنْ الجن ففسق عن أمر ربه ﴾ ظاهر في أن سبب فسقه عن أمر ربه كونه من (١) الأصواء ٥/ ٢٠٥ أحكام الحج من سورة الحج. (Y) الأضواء ٧/٢٦٦. (٣) نقله عنه الشيخ في الأضواء ١٧٩/٣ وهو في أبي داود ١/ ١٣٣ رقم ٤٩٣. وحسن إسناده عبد القادر الأرنؤوط في التعليق على جامع الأصول ٥/ ٤٦٩ رقم ٣٦٦٢ (٤) الأضواء ٣/ ١٨٠ أحكام قوله تعالى: ﴿ولقد كذب أصحاب الحجر المرسلين﴾ من سورة الحجر، 15.

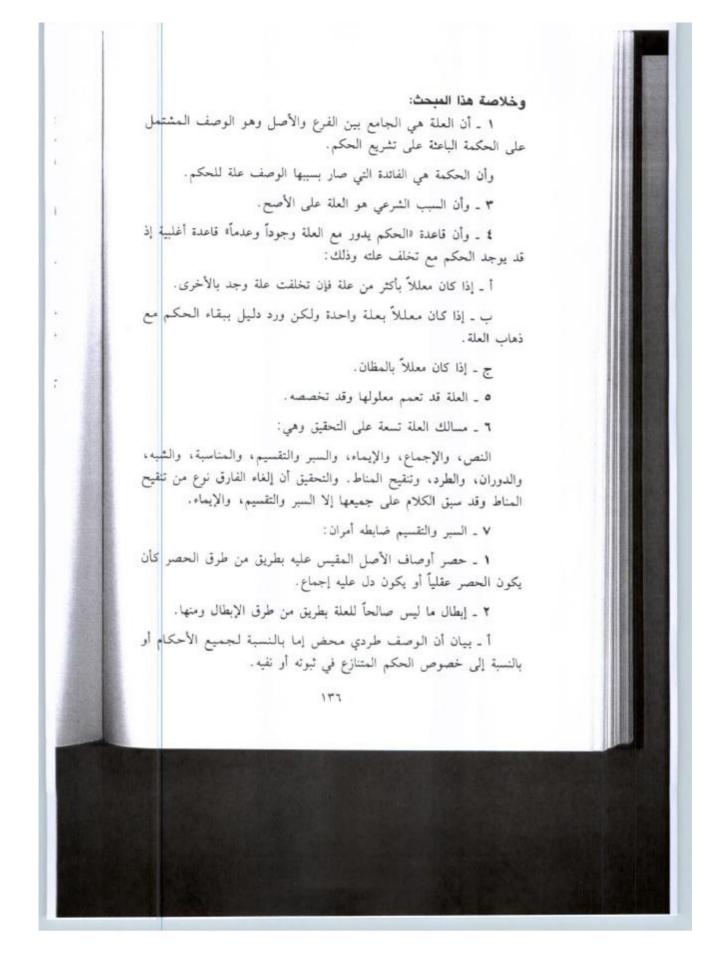
الجن وقد تقرر في الأصول في مسلك «النص» وفي مسلك «الإيماء والتنبيه» أن الفاء من الحروف الدالة على التعليل كقولهم: سرق فقطعت يده أي لأجل سرقته، وسها فسجد أي لأجل سهوه(١١). ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ أي لعلة سرقتهما. وكذلك قوله هنا ﴿كان من الجن ففسق﴾ أي لعلة كبنونته من الجن لأن هذا الوصف فرق بينه وبين الملائكة لأنهم امتثلوا وعصا هوا(٢). وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ فوسوس لهما الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فأكلا منها ﴾ أي بسبب تلك الوسوسة فبدت لهما سؤآتهما أي بسبب ذلك الأكل ("). ومن ذلك حديث ابن عباس المتفق عليه قال: "كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض(). . . فأمرهم أن يجعلوها عمرة فتعاظم ذلك عندهم. . . إلخ قال الشيخ رحمه الله: "قالوا: فقوله في هذا الحديث المتفق عليه: كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض، وترتيبه بالفاء على ذلك قوله فأمرهم أن يجعلوها عمرة ظاهر كل الظهور في أن السبب الحامل له على أمرهم: أن يجعلوا حجهم عمرة، هو أن يزيل من نفوسهم بذلك اعتقادهم أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض، فالفسخ لبيان الجواز كما دل على هذا الحديث المتفق عليه، لا لأن الفسخ في حد ذاته أفضل، وقد تقرر في مسلك النص، ومسلك الإيماء والتنبيه أن الفاء من حروف: التعليل، كما قدمناه مراراً قالوا: فنقول: من زعم أن قوله في الحديث المذكور كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور لا ارتباط بينه، وبين قوله (١) وذكر هذين المثالين أيضاً في ٣١/٤. (Y) انظر الأضواء \$/114. (T) الأضواء £/ 100. (٤) أخرجه البخاري ٢/١٦٧، ومسلم ٩٠٩/٢ رقم ١٣٤٠. 171

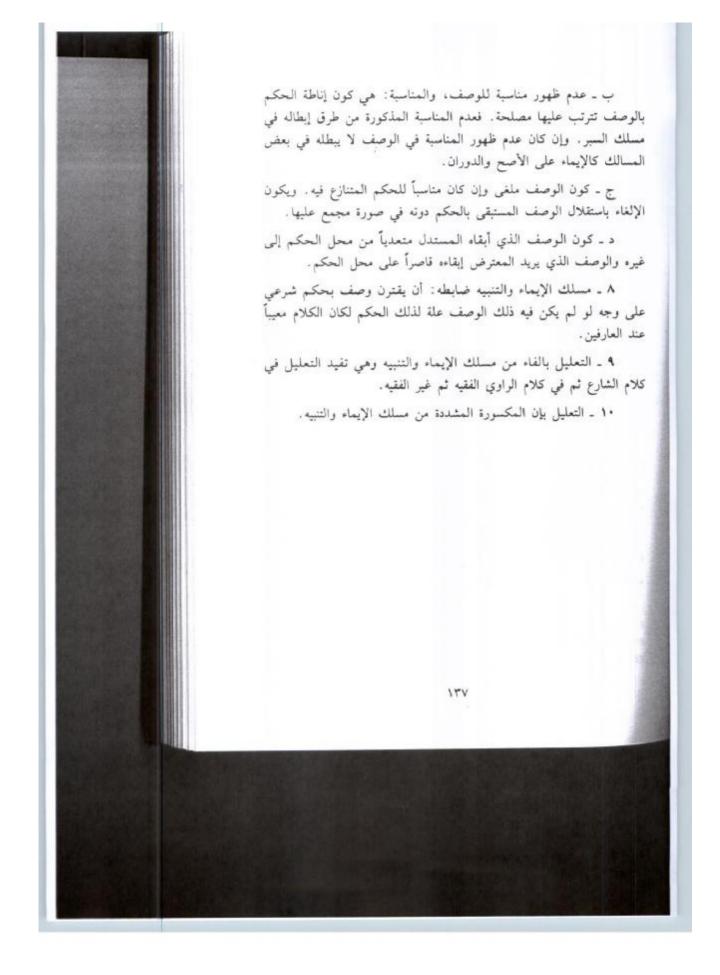
فأمرهم أن يجعلوها عمرة ظاهر السقوط كما ترى، لأنه لو لم يقصد به y, ذلل ذلك، لكان ذكره قليل الفائدة»(١). الط ومن أمثلته عند الشيخ قوله ﷺ في الذي وقع عن راحلته فأوقصته -0 فمات «اغسلوه ولا تقربوه طيباً ولا تغطوا وجهه فإنه يبعث يوم القيامة سو يبلي، (٢) حيث قال رحمه الله: ﴿وترتيبه ﷺ على ذلك بالفاء قوله ﴿فإنه يبعثُ فرو يوم القيامة ملبياً، دليل على أن علة منع ذلك الطيب كونه محرماً ملبهاً قال والدلالة على العلة المذكورة: هي من دلالة مسلك الإيماء والتنبيه، كما هو فقو معروف في الأصول؛ (٢). ومن أمثلته عنده قوله تعالى لداود عليه السلام فله ﴿ ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ﴾ (1) وقوله تعالى حاكياً قول مؤمن Y آل فرعون ﴿وأفوض أمري إلى الله إن الله بصير بالعباد فوقاه الله سيئات ما У مكروا (٥)، ومنه قوله تعالى: ﴿ ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا فطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون (١٠)، وقوله تعالى: ﴿ كُلُّ كُذُّبَ الرسل فحق وعيد ﴾ (٧)، وقوله تعالى: ﴿إِنَا كَنَا قَبِلُ فِي أَهْلُنَا مَشْفَقَينَ فَمِنَ اللهُ عَلَيْنَا الف ووقانا عذاب السموم﴾^(٨). فهر الرا الفاء تفيد التعليل في كلام الشارع ثم الراوي الفقيه ثم الراوي غير الفقيه: وضح الشيخ رحمه الله ذلك وضرب له أمثلة في سورة الحج حيث قال رحمه الله ما نصه: اتنبيه: اعلم أن ما يظنه كثير من أهل العلم من أن أي حديث عائشة هذا الدال على أن السعي لا بد منه وأنه لا يتم بدونه حج الم (١) الأضواء ٥/١٤٦. راد (٢) أخرجه البخاري ٩١/٢، ومسلم ٨٦٥/٢ رقم ١٢٠٦، وأبو داود ٢١٩/٣ رقم (٣) الأضواء ٥/٢٦٢، ٣٦٣. (٤) الأضواء ٧/٢٥ الآية المذكورة من سورة اص. 2 (a) الأضواء ١٩/٧. (٦) الأضواء V/١١٠. (V) الأضواء ٧/٦٤٦. النب (A) الأضواء ٧/ ١٩٠. 141

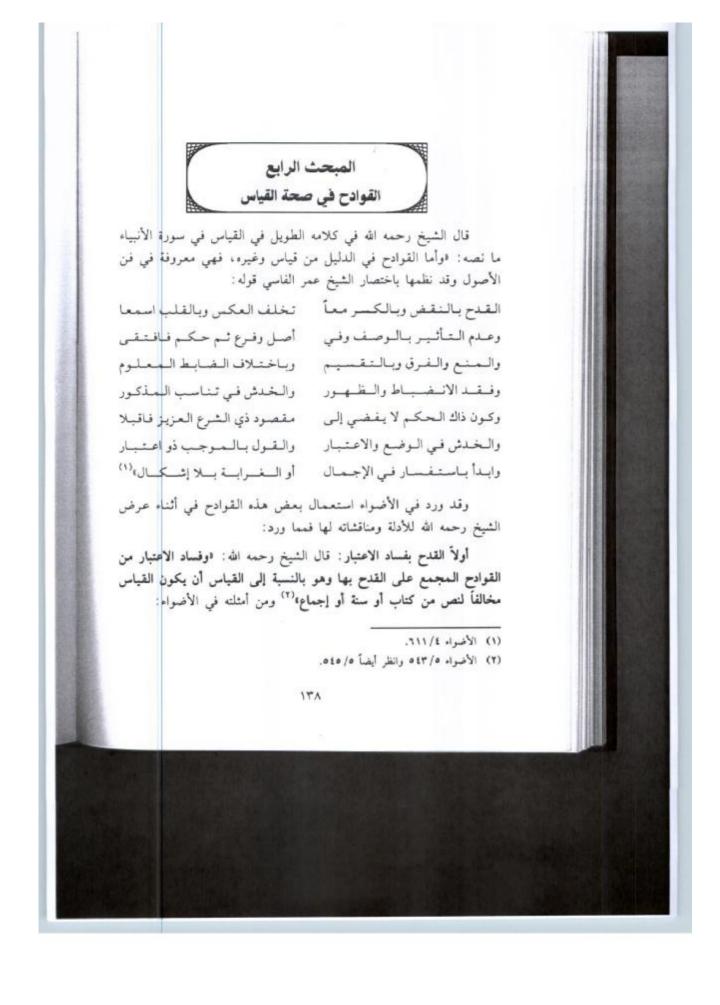


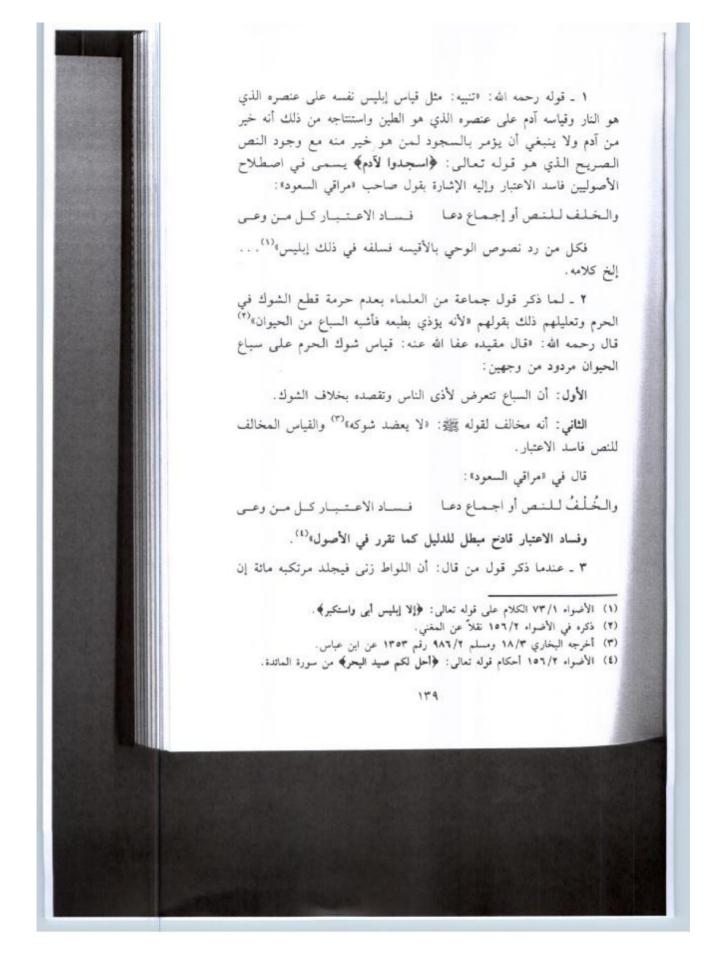
سجد لعلة سهوه، وكذلك قوله عائشة رضى الله عنها: قد سن ن رسول الله على الطواف بينهما، فليس الأحد أن يترك الطواف بينهما، أي 1 الأجل أن النبي على سن ذلك: أي فرضه بسنته كما تقدم إيضاحه، وإلى i إفادة الفاء التعليل في كلام الشارع ثم الراوي الفقيه ثم الراوي غير الفقيه 4 أشار في «مراقي السعود» بقوله في مراتب النص الظاهر: فالفاء للشارع فالفقيه فغيره يتبع بالشبيه (١) وكذلك التعليل بـ ﴿إِنَّ المُكسورة المشددة هو من مسلك الإيماء والتنبيه 11 ولها أمثلة كثيرة في الأضواء منها قوله تعالى: ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم JI إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً (٢) ومنها ما ذكره في قوله رحمه الله: "وقول من قال: إنه أمر بخلعهما احتراماً للبقعة يدل له أنه أتبع أمره بخلعهما بقوله ﴿إنك بالوادي المقدس طوى﴾ وقد تقرر في مسلك (الإيماء والتنبيه) أن (إن) من حرف التعليل (٣) ومنها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا ŝΙ الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم﴾ حيث قال رحمه الله: قوقوله 3 تعالى في هذه الآية الكريمة ﴿اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم﴾ يدل ف :1 على أن عظم الهول يوم القيامة موجب واضح للاستعداد لذلك الهول، بالعمل الصالح، في دار الدنيا، قبل تعذر الإمكان لما قدمنا مراراً من أن إن، پ المشددة المكسورة تدل على التعليل، كما تقرر في الأصول في مسلك j الإيماء والتنبيه، ومسلك النص الظاهر: أي اتقوا الله، لأن أمامكم أهوالاً d عظيمة، لا نجاة منها إلا بتقواه جل وعلاه(٤). ċ ومن الأمثلة قوله على الثابت في الصحيح اإذا التقى المسلمان بسيقيهما) (1) الأضواء 0/ ٢٢٧، ٨٣٨، ٢٣٩. (r) الأضواء ٣/ ٩٠.) (٣) اأأضواه ٢٩٢/٤ الكلام على قوله تعالى من سورة مريم: ﴿وَنَادِينَاه من جانب الطور 3 الأيمن وقربناه نجياً عند ذكره قوله تعالى: ﴿فَاحَلَّمْ تَعْلَيْكُ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقْدَسَ) طوى﴾ وانظر أيضاً ٤/١٤٥. (t) الأضواء 0/ 14. 17 5

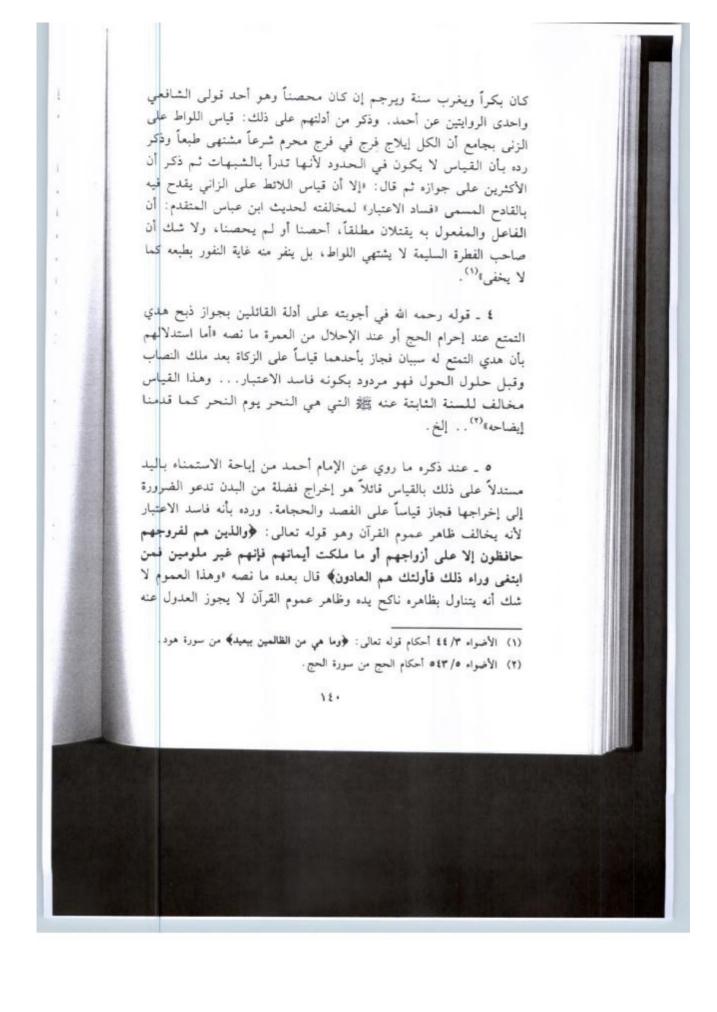
فالقاتل والمقتول في النار قالوا: يا رسول الله قد عرفنا القاتل فما بال المقتول؟ قال: إنه كان حريصاً على قتل صاحبه، (١١)، ومن الأمثلة عنده قوله تعالى: ﴿قَالَ احْسَنُوا فِيهَا وَلا تَكَلَّمُونَ إِنَّهُ كَانَ فَرِيقَ مِنْ عَبَادِي يقولون . . . ♦ الآيات حيث قال الشيخ فيها اقد تقرر في الأصول في مسلك الإيماء والتنبيه أن إن المكسورة المشددة من حروف التعليل كقولك عاقبه أنه مسى، أي لأجل إساءته. وقوله في هذه الآية ﴿إنه كان فريق من عبادي﴾ الآيتين يدل فيه لفظ ﴿إنَّ المكسورة المشددة على أن من الأسباب التي أدخلتهم النار هو استهزاؤهم وسخريتهم من هذا الفريق المؤمن...، الألا) إلخ كلامه رحمه الله. ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿إِنَا كَذَلْكَ نَفْعُلُ بِالْمَجْرِمِينَ * إِنَّهُم كَانُوا إذا قيل لهم لا إله إلا الله يستكبرون ﴾ حبث قال: فلفظة إن في قوله تعالى: ﴿إنهم كانوا. . ﴾ الآية من حرف التعليل كما تقرر في الأصول في مسلك الإيماء والتنبيه وعليه فالمعنى: كذل نفعل بالمجرمين لأجل أنهم كانوا في دار الدنيا إذا قيل لهم ﴿لا إله إلا الله يستكبرون﴾ أي يتكبرون عن قبولها ولا يرضون أن يكونوا أتباعاً للرسل (٣) ومن الأمثلة قوله رحمه الله بعد أن قرر القاعدة ما نصه: ١٠٠٠ فقوله ﴿إنه كان في أهله مسروراً علة لقوله ﴿فسوف يدعو ثبورا ويصلى سعيرا ١٤٠٠ وقوله بعد أن أشار إلى القاعدة أيضاً ما نصه: «فقوله تعالى ﴿إنهم كانوا قبل ذلك مترفين﴾ الآية علة لقوله ﴿في سموم وحميم﴾ الآية ا(٥). (١) الأضواء ٥/ ٦٠ والحديث أخرجه البخاري ٩/ ٦٤، ومسلم ٢٢١٣/٤ رقم ٢٨٨٨، وأبو داود ١٠٣/٤ رقم ٤٣٦٨، والنسائي ٧/١٢٥، من حديث أبي بكرة. (Y) Ilimela 0/ VYA. (٣) الأضواء ٦/ ١٨٥. (t) الأضواء ٧/ ١٩٠. (o) الأضواء ١٩١/٧. 150





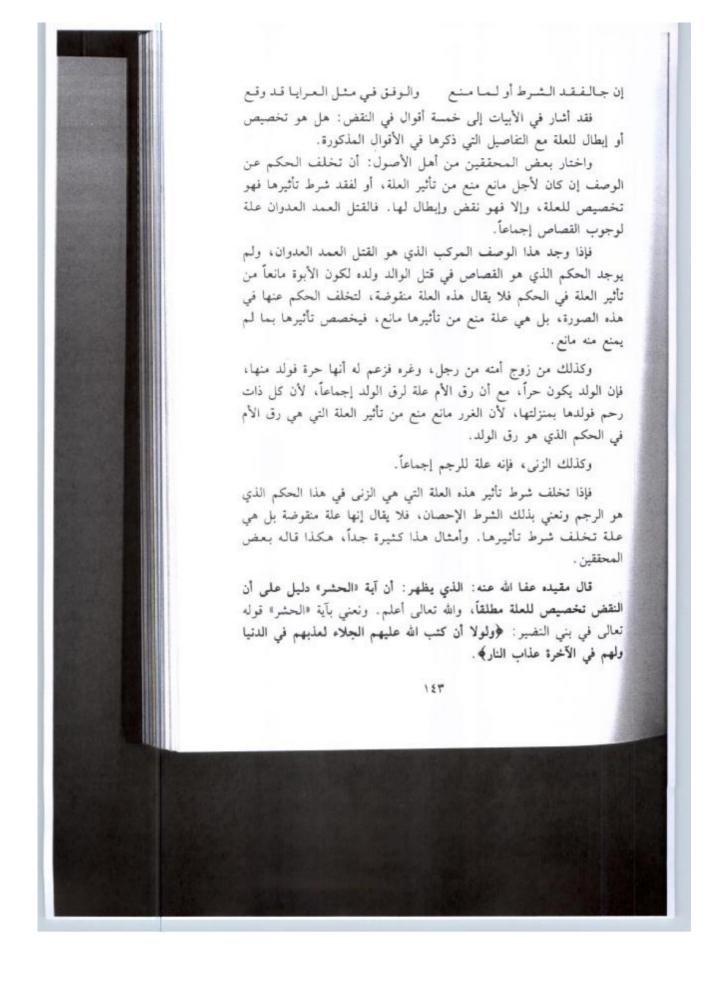






إلا لدليل من كتاب أو سنة يجب الرجوع إليه أما القياس المخالف له فهو فاسد الاعتبار كما أوضحناه (١). القادح الثاني: وجود الفرق بين الأصل والفرع: ومن أمثلته في الأضواء قوله رحمه الله: «أما الذكور الأقوياء فلم يرد في الكتاب ولا السنة دليل يدل على جواز رميهم جمرة العقبة قبل طلوع الشمس لأن جميع الأحاديث الواردة في الترخيص في ذلك كلها في الضعفة وليس شيء منها في الأقوياء الذكور وقد قدمنا أن قياس القوي على الضعيف الذي رخص له من أجل ضعف قياس مع وجود الفارق وهو مردود كما هو مقرر في الأصول وإليه أشار في امراقي السعود؛ بقوله: والفرق بين الأصل والفرع قدح إبداء مختص بالأصل قد صلحالـــخ أو مسانسع فسي السفسرع. . . . ومحل الشاهد منه قوله: «إبداء مختص بالأصل قد صلح الأن معترض قياس القوي على الضعيف في هذه المسألة يبدي وصفاً مختصاً بالأصل دون الفرع صالحاً للتعليل وهو الضعف لأن الضعف الموجود في الأصل المقيس عليه الذي هو علة الترخيص المذكور ليس موجوداً في الفرع المقيس الذي هو الذكر القوي(٢) كما ترى والعلم عند الله تعالى ا(٣). ومن أمثلته في الأضواء قوله رحمه الله ناقلاً عن القائلين أن اللائط لا (١) الأضواء ٥/ ٧٧١ أحكام الآية المذكورة من سورة «المؤمنون» وهذا القادح هو الذي درج على ألسنة العلماء بقولهم الا قياس مع النص؛ ومقصودهم لا قياس في مواجهة النصوص وردها أما القياس الموافق للنص فلا مانع منه قال الشيخ رحمه الله: «ومعلوم في الأصول: أن القياس الموافق للنص لا مانع منه لأنه دليل آخر عاضد للنص ولا مأنع من تعاضد الأدلة؛ انظر الأضواء ٣/ ٣٩٧. وقد درج عند العلماء قولهم: هذه المسألة دل عليها الكتاب والسنة والإجماع والقياس. (٣) بالأصل «القول» وهو خطأ طباعي أو سبق قلم وصوابه ما ذكرت. (٣) الأضواء ٥/ ٢٨٠ أحكام الحج من سورة الحج. 181

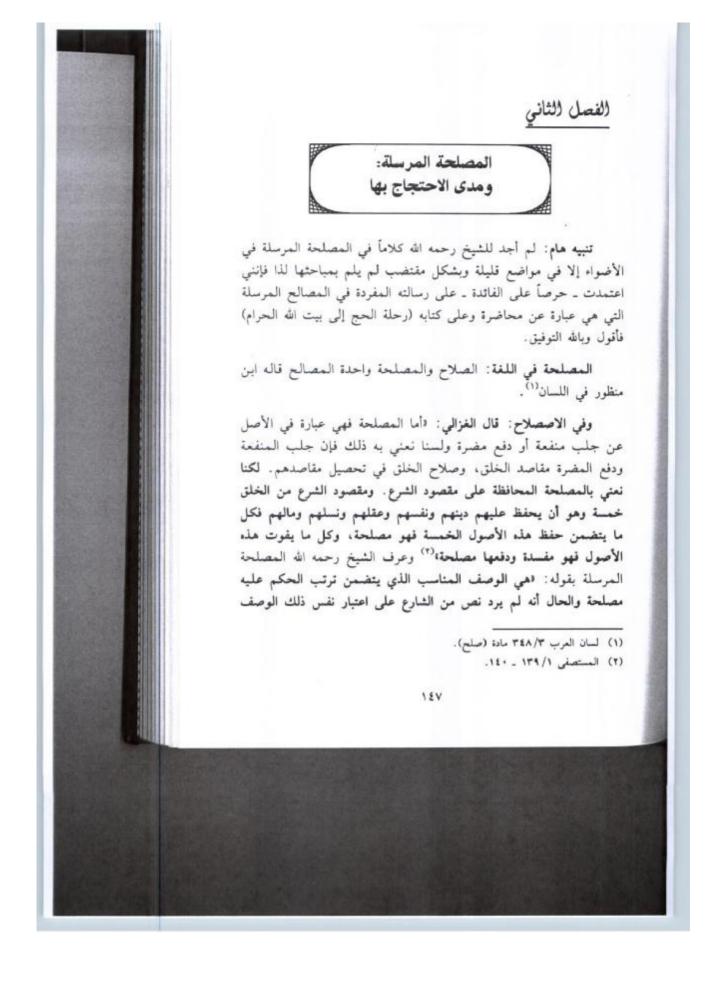
1 يقتل ولا يحد حد الزني وإنما يعزر بالضرب والسجن، في ردهم على من ألحقه بالزني ما نصه اقالوا: ولا يصح إلحاقه بالزني لوجود الفارق بينهما .1 لأن الداعي في الزني من الجانبين بخلاف اللواط ولأن الزني يفضي إلى الاشتباه في النسب وإفساد الفراش بخلاف اللواط؛ (١) ثم ذكر بيت المراقي 1 الآنف الذكر. 3 القادح الثالث: النقض: ومثال في الأضواء قوله رحمه الله: "وأجاب J المخالفون عن هذا(٢٦) بأنه لو سلم أن عدم الإنذار في دار الدنيا علة لعدم التعذيب في الآخرة، وحصلت علة الحكم التي هي عدم الإنذار في الدنيا، £ مع فقد الحكم الذي هو عدم التعذيب في الآخرة للنص في الأحاديث على 3 التعذيب فيها، فإن وجود علة الحكم مع فقد الحكم المسمى في اصطلاح أهل الأصول بـ (النقض) تخصيص للعلة، بمعنى أنه قصر لها على بعض è أفراد معلولها بدليل خارج كتخصيص العام، أي قصره على بعض أفراده بدليل. والخلاف في النقض هل هو إبطال للعلة، أو تخصيص لها معروف في الأصول، وعقد الأقوال في ذلك صاحب امراقي السعود، بقوله في مبحث القوادح: منها وجود الوصف دون الحكم سماه بالنقض وعاة العلم بل هو تخصيص وذا مصحح والأكشرون عندهم لايقدح وقىد روى عن مالىك تخصيص إن يك الاستنباط لا التنصيص وعكس هذا قد رآه البعض ومنتقى ذي الاختصار النقض إن لم تكن منصوصة بظاهر وليس فيما استنبطت بضائر (١) الأضواء ٣/٣٠ أحكام قوله تعالى: ﴿وما هي من الظالمين ببعيد﴾ من صورة هود. وانظر أيضاً الأضواء ٥/٤٤ في رده على من قاس تقديم نحر الهدى عن يوم النحر على تقديم الصوم الذي هو بدل الهدي عن يوم النحر بأنه قياس مع الفارق ثم ذكر ثلاث فوارق بينهما ٥/ ٥٤٥. (٢) المشار إليه بقوله «هذا» هو أن عدم الإنذار في الدنيا علة لعدم التعذيب في الآخرة. 184

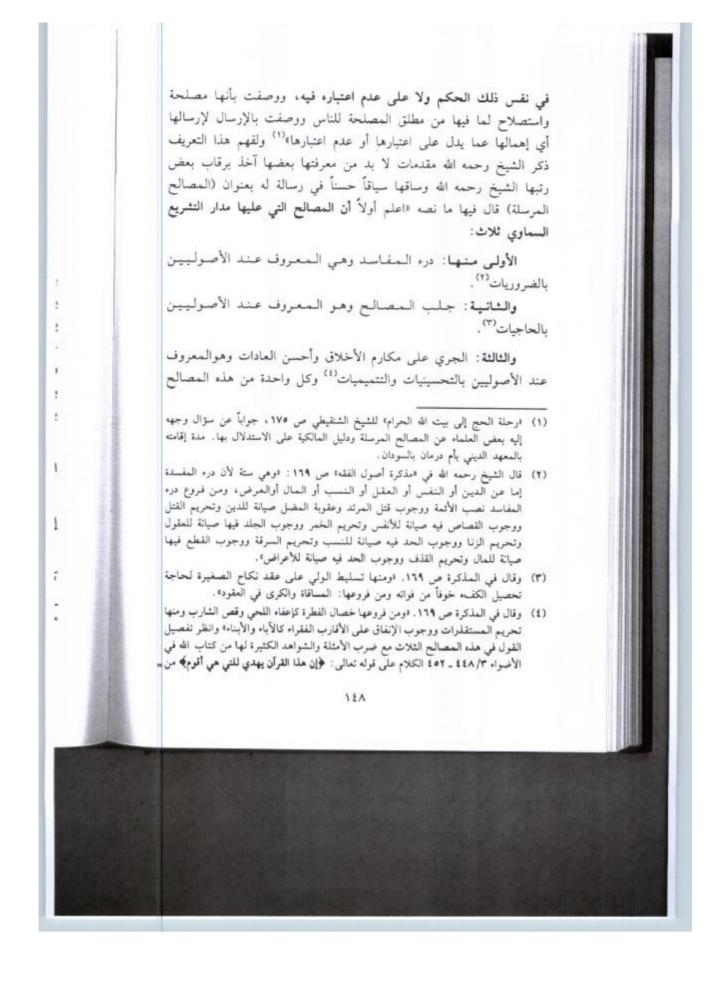


ثم بين جل وعلا علة هذا العقاب بقوله: ﴿ ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله ﴾ الآية. وقد يوجد بعض من شاق الله ورسوله، ولم يعذب بمثل العذاب الذي عذب به بنو النضير، مع الاشتراك في العلة التي هي مشاقة الله ورسوله. فدل ذلك على أن تخلف الحكم عن العلة في بعض الصور تخصيص للعلة لا نقض لها والعلم عند الله تعالى. أما مثل بيع التمر اليابس بالرطب في مسألة بيع العرايا فهو تخصيص للعلة إجماعاً لا نقض لها، كما أشار له في الأبيات بقوله: والوفق في مثل العرايا قد وقعه(١) . . . إلخ كلامه . القادح الرابع: الكسر ومثاله في الأضواء قوله رحمه الله: اقال مقيده عفا الله عنه وغفر له: لزوم الفدية للأخشم الذي لا يجد ريح الطيب، إذا استعمل الطيب، مبنى على قاعدة هي: أن المعلل بالمظان لا يتخلف بتخلف حكمته، لأن مناط الحكم مظنة وجود حكمة العلة، فلو تخلفت في صورة لم يمنع ذلك من لزوم الحكم كمن كان منزله في البحر، وقطع مسافة القصر في لحظة في سفينة، فإنه يباح له قصر الصلاة والفطر في رمضان بسفره هذا الذي لا مشقة فيه، لأن الحكم الذي هو الرخصة علق بمظنة المشقة في الغالب، وهو سفر أربعة برد مثلاً والمعلل بالمظان لا تتخلف أحكامه بتخلف حكمها في بعض الصور كما عقده بعض أهل العلم بقوله: إنّ علل الحكم بعلة غلب وجودها اكتفى بذا على الطلب لها بكل صورة....السخ (١) الأضواء ٣/ ٤٧٩ - ٤٨١ وانظر أيضاً الأضواء ٢٥٨/١، ٢٥٩ أحكام قوله تعالى: ﴿قُلُ لَا أَجِدُ فَيِمَا أُوحِي إِلَى محرماً ... ﴾ الآية من سورة الأنعام.. 122

وإيضاحه: أن الغالب كون الإنسان يجد ريح الطبب، فأنبط الحكم بالأغلب الذي هو وجوده ربح الطيب، فلو تخلفت الحكمة في الأخشم الذي لا يجد ريح الطيب لم يتخلف الحكم لإناطته بالمظنة، وقد أوضحنا هذه المسألة وأكثرنا من أمثلتها في غير هذا الموضع.. وقد تقرر في الأصول: أن وجود الحكم مع تخلف حكمته من أنواع القادح المسمى بالكسر، وقد أشار إلى ذلك صاحب المراقي بقوله في مبحث القوادح: والكسسر قادح ومنه ذكرا تخلف الحكمة عنه من درا وهذا الذي قررنا في مسألة الأخشم مبنى على القول، بأن الكسر بتخلف الحكمة عن حكمها، لا يقدح في العمل بالمظان، كما أوضحنا، والعلم عند الله تعالى ا(١). القادح الخامس: القول بالموجّب: قدح به الشيخ رحمه الله في موضعين من الأضواء: ١ ـ قوله رحمه الله في رده على من استدل بما رواه أحمد وأبو يعلى عن ابن عباس قال: طلق ركانة بن عبد يزيد امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً فسأله النبي ﷺ: ٥كيف طلقتها؟٥ قال: ثلاثاً في مجلس واحد فقال النبي على: اإنما تلك واحدة فارتجعها إن شئت فارتجعها»(٢) ما نصه: «وبالجملة فهذا الدليل يقدح فيه بالقادح المعروف عند أهل الأصول بالقول بالموجب فيقال: سلمنا أنها في مجلس واحد ولكن من أين لك أنها بلفظ واحد فافهم "". . إلخ كلامه . (١) الأضواء ٥/ ٢٩٩، ٢٠٠٠. (٢) الحديث أخرجه الإمام أحمد ١/ ٢٦٥. وصحح إسناده العلامة أحمد شاكر في تحقيقه للمسند ٤/٣٧٤ رقم ٧٣٨٧، وخرجه أبو يعلى ٣٧٩/٤ رقم ٢٥٠٠. (٣) الأضواء ١/١٧٧ أحكام قوله تعالى: ﴿الطلاق مرتان﴾ من سورة البقرة. 150

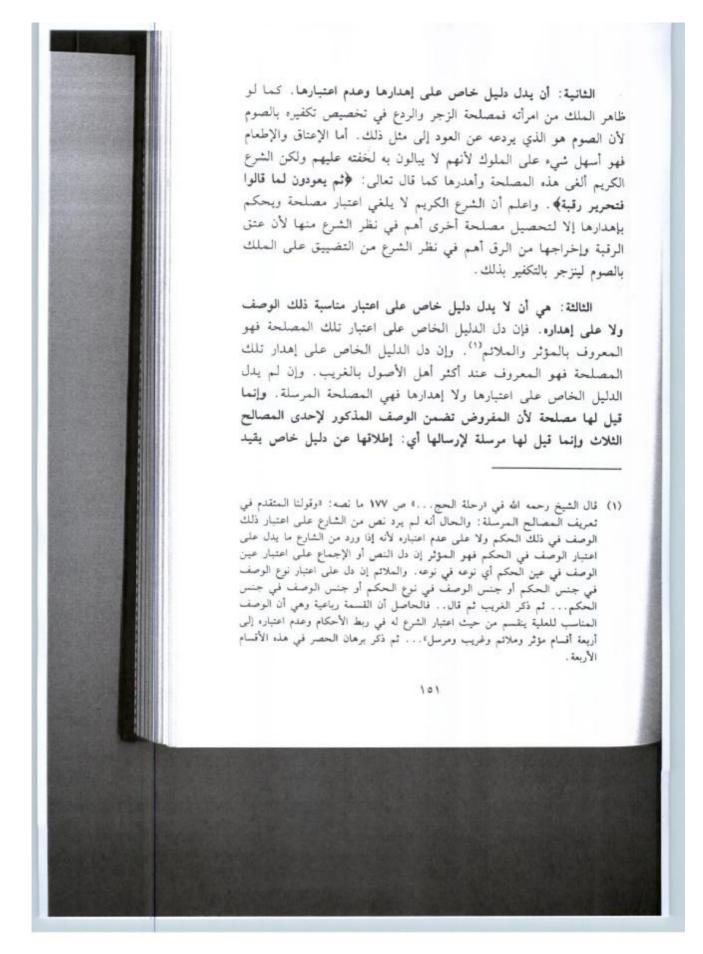
٢ ـ بعد أن ذكر الأحاديث الدالة على أنه ﷺ كان قارناً في حجة الوداع واستدلال بعض العلماء بها على أفضلية القران على الإفراد قال ما تصه دوقد علمت مما تقدم أن القائلين بأفضلية الإفراد يقدحون في دلالة أحاديث القران على أفضليته على الإفراد بالقادح المعروف عند أهل الأصول بالقول بالموجّب فيقولون: سلمنا أنه كان قارناً مع بقاء نزاعنا في أفضلية القران على الإفراد لأن قرانه وأمره وأصحابه بالنمتع لم يكن لأفضلية القران والتمتع في حد ذاتيهما على الإفراد بل هما في ذلك الوقت أفضل لسبب منفصل وإن كان الإفراد أفضل منهما في حد ذاته، لما قدمنا من أن الفعل المقضول أو المكروه إذا كان لبيان الجواز كان أفضل بهذا الاعتبار من الفعل الذي هو أفضل منه في حد ذاته كما قدمنا إيضاحه" (١). القادح السادس: القلب: ومثاله في الأضواء قوله رحمه الله في أجوبته على أدلة القاتلين بجواز ذبح الهدي عند إحرام الحج أو عند الإحلال من العمرة قبل يوم النحر ما نصه اواستدلالهم بحديث جابر المتقدم عند مسلم قال: ﴿ فَأَمْرُنَا إِذَا أَحَلَلْنَا أَنْ نَهْدِي وَيَجْتُمُعُ النَّفُرُ مَنَا فِي الْهَدِيةِ ۗ وَذَلك حين أمرهم أن يحلوا من حجهم مردود بالقادح المسمى في اصطلاح أهل الأصول بالقلب لأن حديث جابر المذكور حجة عليهم لا لهم وذلك هو عين القلب وإيضاحه أن لفظ الحديث اوذلك حين أمرهم أن يحلوا من حجهم؛ والإشارة في قوله: وذلك راجعة إلى الأمر بالهدية والاشتراك فيها والحديث صريح في أن ذلك حين إحلالهم من حجهم وذلك إنما وقع يوم النحر لأنه لا إحلال من حج ألبته قبل يوم النحره(٢). هذا ما وجدته في الأضواء من القوادح في الدليل من قياس وغيره والله أعلم. (١) الأضواء ٥/ ١٦٩ أحكام الحج من سورة الحج. (Y) الأضواء ٥/٨٤ أحكام الحج من سورة الحج. 131

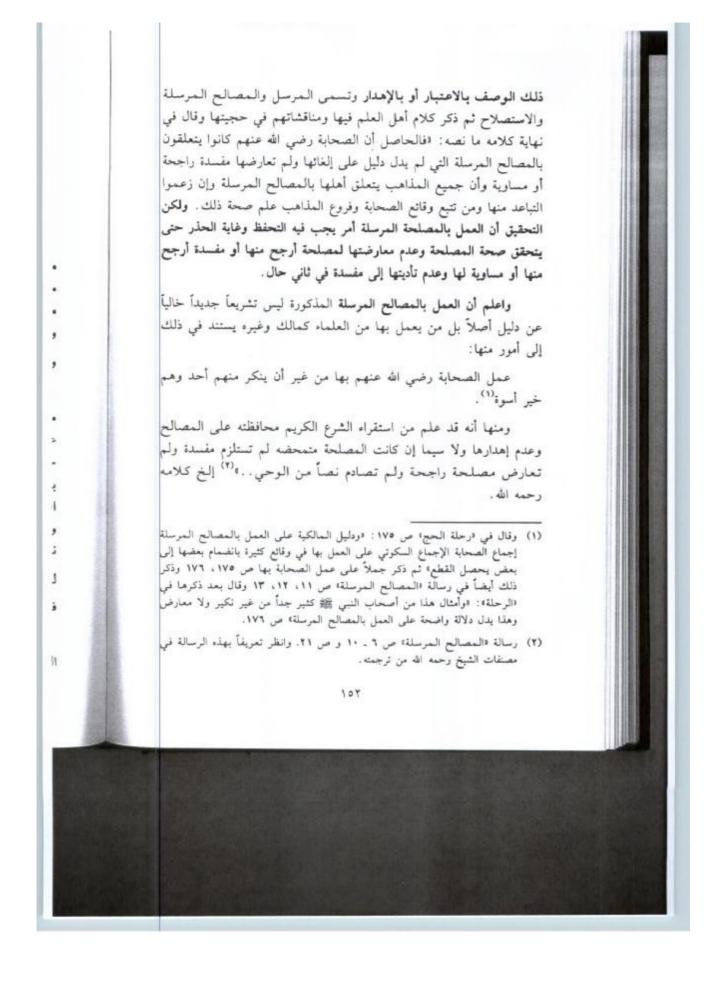




الثلاث قد تكون مرسلة وغير مرسلة. وإذا علمت ذلك فاعلم أن الوصف من حيث هو وصف لا يخلو من واحدة من ثلاث حالات لا رابع لها: الأولى: أن تكون إناطة الحكم بذلك الوصف تتضمن إحدى المصالح الثلاثة المذكورة آنفاً. الثانية: أن تكون إناطة الحكم بذلك الوصف لا تنضمن مصلحة أصلاً لا بالذات ولا بالتبع أعنى الاستلزام. الثالثة: أن تكون إناطة الحكم بذلك الوصف لا تتضمن مصلحة بالذات ولكنها تتضمنها بالتبع، أي الاستلزام. فإن كانت إناطة الحكم به تتضمن إحدى المصالح الثلاثة المذكورة فهو المعروف عند الأصوليين بالوصف المناسب كإناطة تحريم الخمر بالإسكار فإنها تتضمن مصلحة حفظ العقل ودرء المقسدة عن العقل من الضروريات كما هو معلوم. وإن كانت إناطة الحكم به لا تنضمن مصلحة أصلاً لا بالذات ولا بالتبع فهو المعروف في الاصطلاح بالوصف الطردي ولا يصح التعليل به إجماعاً. وأعلم أن الوصف الطردي الذي لا مناسبة فيه ولا تتضمن إناطة الحكم به مصلحة أصلاً ينقسم إلى قسمين: أحدهما: أن يكون طردياً في جميع أحكام الشرع كالطول والقصر لأن إناطة الحكم بذلك خالية من المصلحة أصلاً. الثاني منهما: أن يكون الوصف طردياً في بعض الأحكام دون بعض كالذكورة والأنوثة بالنسبة إلى العتق. فإن أحكام العتق لا ترى شيئاً منها سورة الإسراء. وانظر أيضاً الأضواء ٥/٣٢٣ حيث نص الشيخ رحمه الله على أن «القاعدة المقررة في الأصول: أن درأ المفاسد مقدم على جلب المصالح؛ حيث رجع بها تأخير ركعتي الطواف حتى يخرج وقت النهي. وكذا جميع ذوات الأسباب. 189

يناط بخصوص الذكورة أو الأنوئة(١) فهما طرديان بالنسبة إلى العتق. مع أن الذكورة والأنوثة غير طرديين في أحكام أخرى غير العنق كالميراث لقوله تعالى: ﴿ فللذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ وكالشهادة لقوله تعالى: ﴿ فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء﴾ إلى غير ذلك من الأحكام التي تعتبر فيها الذكورة والأنوثة غير العتق. وإن كانت إناطة الحكم به لا تتضمن مصلحة بالذات ولكنها تستلزمها بالتبع فذلك الوصف هو الجامع بين الأصل والفرع في نوع القياس المسمى بقياس الشبه . . . إلى أن قال: وإذا علمت بما ذكرنا انقسام الوصف باعتبار تضمنه المصلحة وعدمها إلى مناسب وطردي وشبهى فاعلم أن الوصف المناسب الذي هو المقصود بالكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام: واحد منها صادق بصورتين فيصير مجموع الصور أربعاً وإيضاح ذلك: إن المصلحة التي تضمنها الوصف فصار مناسباً بسبب تضمنه لها تنقسم إلى ثلاث حالات لا رابعة لها: الأولى: أن يدل دليل خاص من الشرع على اعتبار تلك المصلحة وعدم إهدارها كالإسكار بالنسبة إلى تحريم الخمر والصغر بالنسبة إلى الولاية على المال. (١) بل وجد منها ما أنيط بذلك فعن أبي أمامة قال قال: رسول الله 纏: "أيما امرى" مسلم أعتق أمرأ مسلماً كان فكاكه من النار يجزى. كل عضو منه عضواً منه وأيما امرىء مسلم اعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاكة من النار يجزىء كل عضو منهما عضواً منه وأيما امرأة مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكها من النار يجزىء كل عضو منها عضواً منها، أخرجه الترمذي ح ١٥٤٧ في الأيمان والنذور: باب ما جاء في فضل من اعتق. قال ابن القيم في الزاد ١٣٣٢/٢ اوهذا حديث صحيح، وقال المعلق: اورجاله ثقات وله شاهد عند أبي داود (٣٩٦٧) وابن ماجة (٢٥٢٢) من حديث مرة بن كعب وآخر من حديث عبد الرحمن بن عون عندالطبراني، فعتق الرجال على هذا الحديث بختلف عن عنق المرأة في الجزاء الأخروي. ولئن انتقض هذا المثال فالقاعدة صحيحة ويبحث لها عن مثال آخر غير الذكورة والأنوثة. 10.

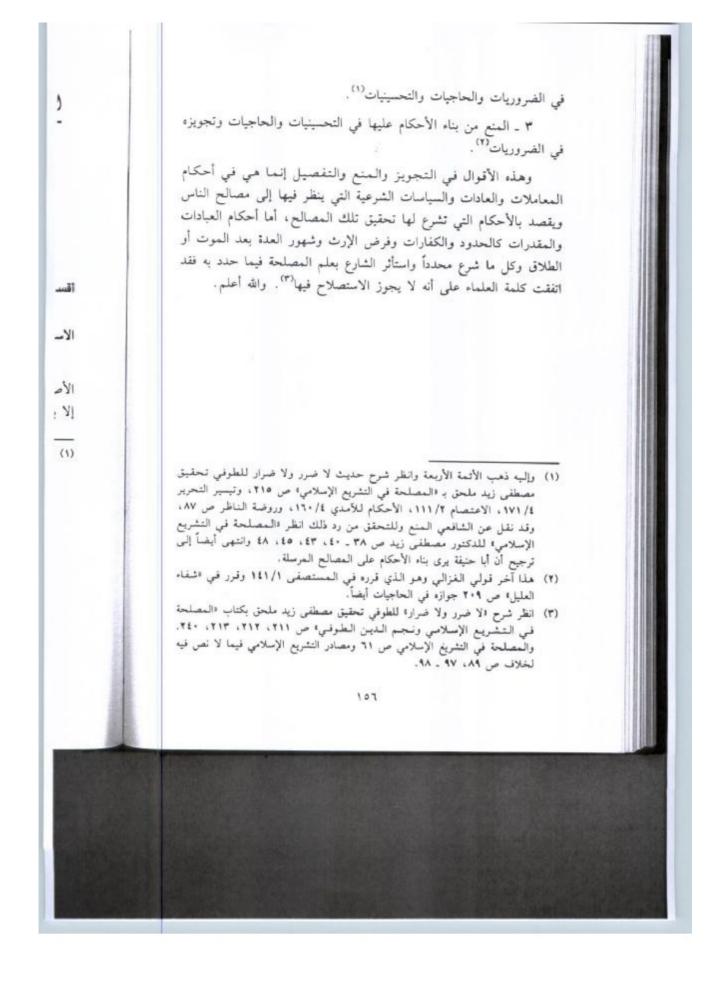


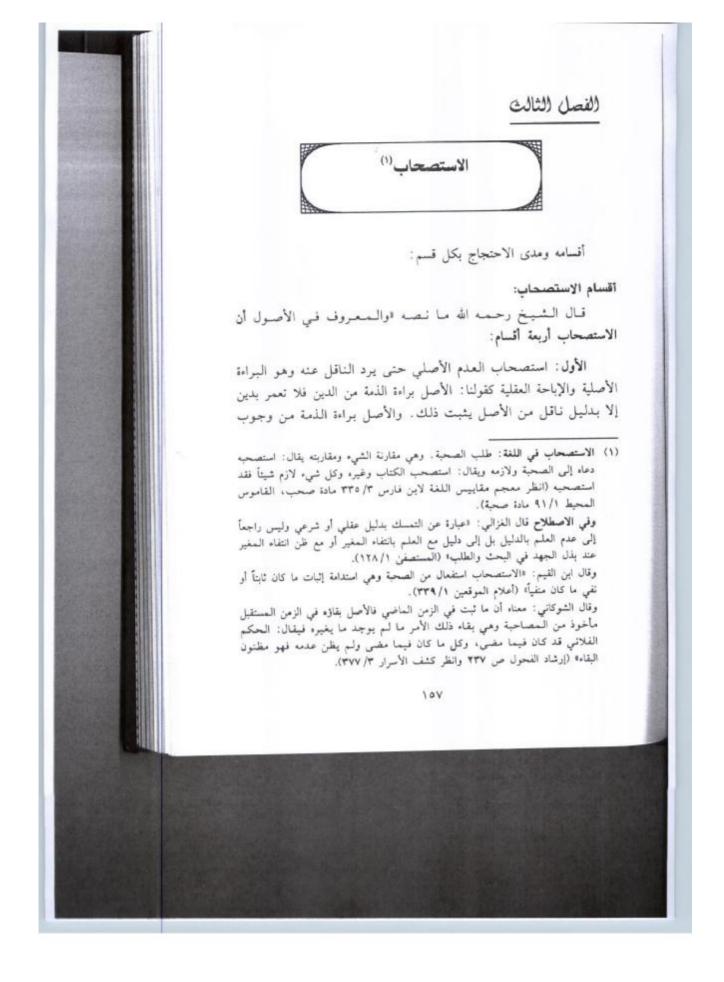


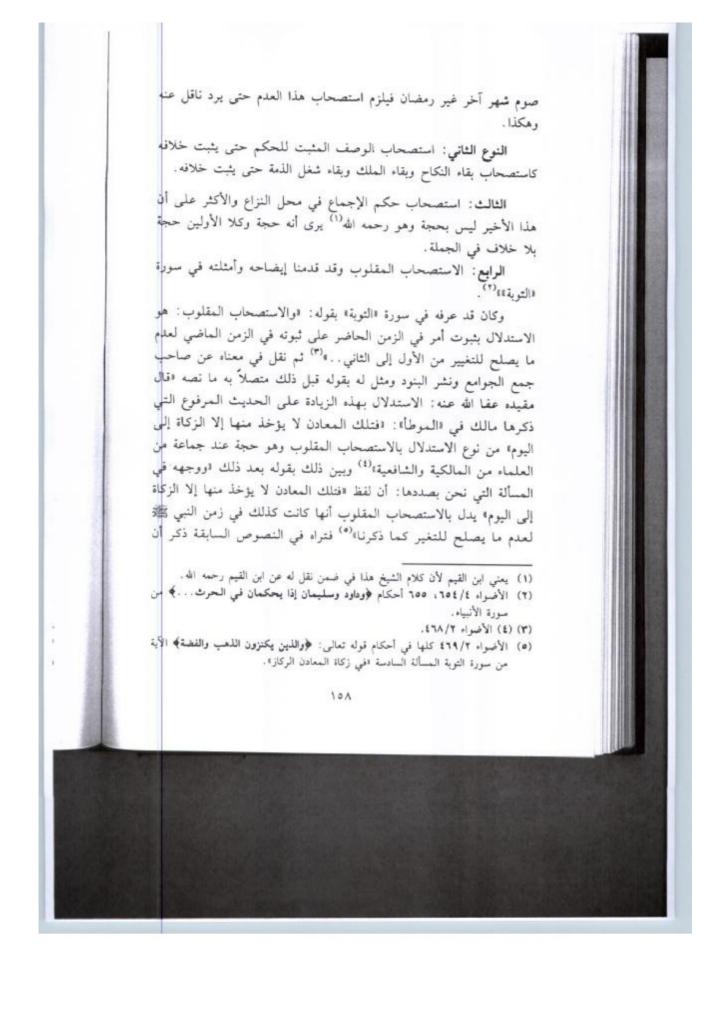
فتحصل من كلامه أنه يرى العمل بالمصلحة المرسلة بشروط: ١ ـ تحقق صحة المصلحة. ٢ ـ عدم معارضتها لمصلحة أرجح منها. ٣ ـ عدم معارضتها لمفسدة أرجح منها أو مساوية لها. عدم تأديتها إلى مفسدة في ثاني حال. وقد مثل رحمه الله لذلك كله بقوله: الفمثال معارضتها لمصلحة أرجع منها: غرس شجر العنب فإن منع وجوده في الدنيا يستلزم مصلحة هي السلامة من عصر الخمر منه ولكن مصلحة السلامة من عصر الخمر من العنب بإعدامه من الأرض معارضة بمصلحة أرجح منها وهي انتفاع عامة الناس بالعنب والزبيب فهذه المصلحة الراجحة تقدم على تلك المصلحة المرجوحة: وانظر تدلى دوالى العنب في كل مشرق وكل مغرب ومن أمثلة هذا أيضاً: إجماع المسلمين قديماً وحديثاً على جواز مساكنة الرجال والنساء في البلد الواحد ولم ينقل عن أحد أنه قال يجب عزل النساء عن الرجال وإسكانهن منفردات عليهن حصون قوية وأبواب من حديد مفاتيحها بيد من عرف بالتقوى والعفاف وكبر السن والغنى بالزوجات. مع أن عزل النساء فيه مصلحة السلامة من الزنا لأن كون الجميع في بلد واحد قد يكون ذريعة إلى التوصل إلى الفاحشة بالإشارات ورمي الأوراق التي فيها مواعيد والاتصال من فوق السطوح كما قال نصر بن حجاج بن علاط السلمي: ليتني في المؤذنين نهاراً إنهم ينظرون من في السطوح فيشيرون أويشار إليهم حبفا كل ذات دل مليح لأن مصلحة تعاون الذكور والإناث على الدين والدنيا في البلد الواحد بأن يكون الرجل ونساؤه في دارهم يتعاونون بأن يقوم كل بما يليق

به من الخدمة أرجح من مصلحة قطع الذريعة إلى الزنا باجتماع الجنسيل في البلد الواحد. ومثال استلزام المصلحة مفسدة راجحة أو مساوية: ما إذا طلب المسلمون فداء أساراهم من الكفار فامتنع الكفار أن يقبلوا الفداء إلا بسلاج يعلم به أن ذلك السلاح ييسر لهم قتل عدد الأساري أو أكثر مل المسلمين. فإن كان يبسر لهم قتل قدر الأساري فالمفسدة مساوية. وإن كان يسر لهم قتل أكثر منهم فالمفسدة راجحة. ومثال تأدية المصلحة إلى مفسدة في ثاني حال: أعني متجددة في المستقبل ما وقع من مؤمني قوم نوح عليه السلام فإن تصويرهم لرجالهم الصالحين يغوث ويعوق ونسر وود وسواع في حالته الأولى مصلحة وهي التي قصدوها بتصويرهم لأنهم إذا رأوا صورهم تذكروا صلاحهم وعبادتهم فبكوا وعبدوا الله وأطاعوه ولكنهم لم يعلموا أن هذه المصلحة مستلزمة فلي المستقبل لمفسدة هي أعظم المفاسد وهي: أن ذلك التصوير وسيلة للكفر البواح والشرك بالله لأنهم لما مات أهل العلم منهم وبقى أهل الجهل زين لهم الشيطان عبادة تلك الصور فعبدوها وذلك أول شرك وقع في الأرض وهو أعظم مفسدة قد استلزمتها مصلحة مرسلة. ولم يتفطن لها عند استعمال المصلحة. وذلك يستوجب الحذر التام من العمل بالمصالح المرسلة خوف استلزامها بعض المفاسد التي تتجدد في المستقبل كما ذكرنا آنفاً ١٠٠٠. وحين ذكر رحمه الله زعم بعض الملاحدة أن تعدد الزوجات يلزمه الخصام والشغب الدائم المفضى إلى نكد الحياة ورده وكان مما قاله فلي رده(٢): افلو فرضنا أن المشاغبة المزعومة في تعدد الزوجات مفسدة أو أن (١) رسالة «المصالح المرسلة؛ ص ٢٢، ٣٣. (٢) الأضواء ٣/٤١٦، ٤١٧ ولم أجد للشيخ رحمه الله كلاماً له علاقة بموضوع «المصالح المرسلة» في الأضواء غير هذا الموضع والموضعين الذين أحلت عليهما في بداية هذا المبحث. وانظر ٦٠٣/٦، ٧٤٤/٧. 108

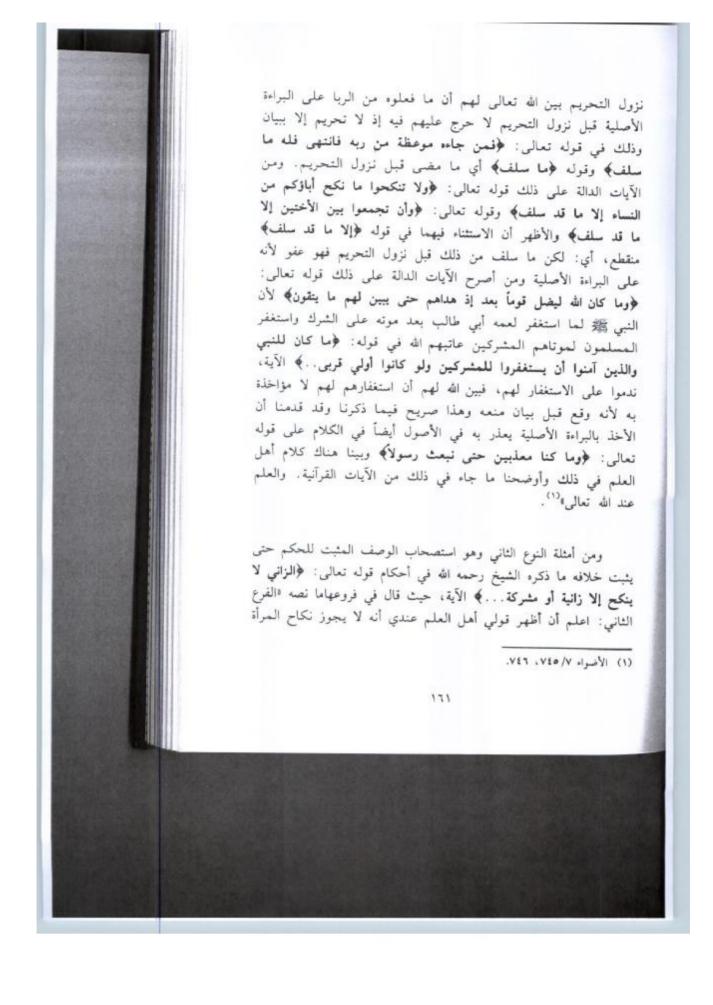
إيلام قلب الزوجة الأولى بالضرة مفسدة لقدمت عليها تلك المصالح الراجحة التي ذكرناها(١) كما هو معروف في الأصول قال في امراقي السعودا عاطفاً على ما تلغى فيه المفسدة المرجوحة في جنب المصلحة الراجحة: أو رجح الإصلاح كالأساري تفدى بما ينفع للنصارى وانظر تدلى دوالى العنب في كل مشرق وكل مغرب ففداء الأساري مصلحة راجحة ودفع فدائهم النافع للعدو مفسدة مرجوحة فتقدم عليها المصلحة الراجحة أما إذا تساوت المصلحة والمفسدة أو كانت المفسدة أرجح كفداء الأسارى بسلاح يتمكن يسببه العدو من قتل قدر الأساري أو أكثر من المسلمين فإن المصلحة تلغى لكونها غير راجحة كما قال في المراقى: أخرم مناسباً بمفسد لزم للحكم وهو غير مرجوح علم.. ١ ثم ذكر مثال العنب واجتماع الرجال والنساء في البلد الواحد المذكور آنفاً. وما ذهب إليه الشيخ رحمه الله بالشروط المذكورة هو أقوم الأقوال وأقر بها إلى مقاصد الشريعة فيما يظهر لي والله أعلم. وللعلماء في الاحتجاج بالمصلحة المرسلة أقوال أجملها في ثلاثة: ١ ـ المنع من بناء الأحكام عليها مطلقاً أي سواء كانت واقعة في رتبة الضروريات أو الحاجيات أو التحسينيات(٢). ٢ - القول ببناء الأحكام عليها بشرط أن تكون حقيقية عامة مطلقاً أي (١) سبق أن ذكرها الشيخ رحمه الله ص ٤١٥، ٤١٦. (٢) وإليه ذهب القاضي الباقلاني وأكثر الشافعية ومتأخروا الحنابلة وهوالمشهور في بعض الكتب عن الحنفية. انظر تيسير التحرير ٤/ ١٧١، والاعتصام ١١١/ وانظر الروضة ص ٨٧، والأحكام للأمدى ٤/ ١٦٠. 100

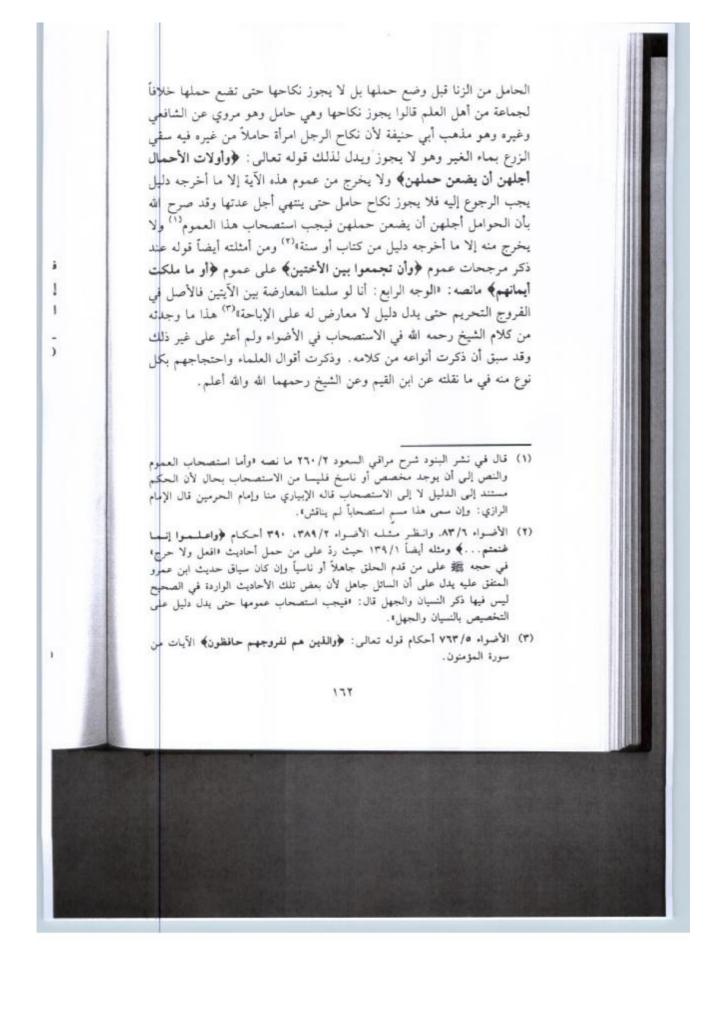


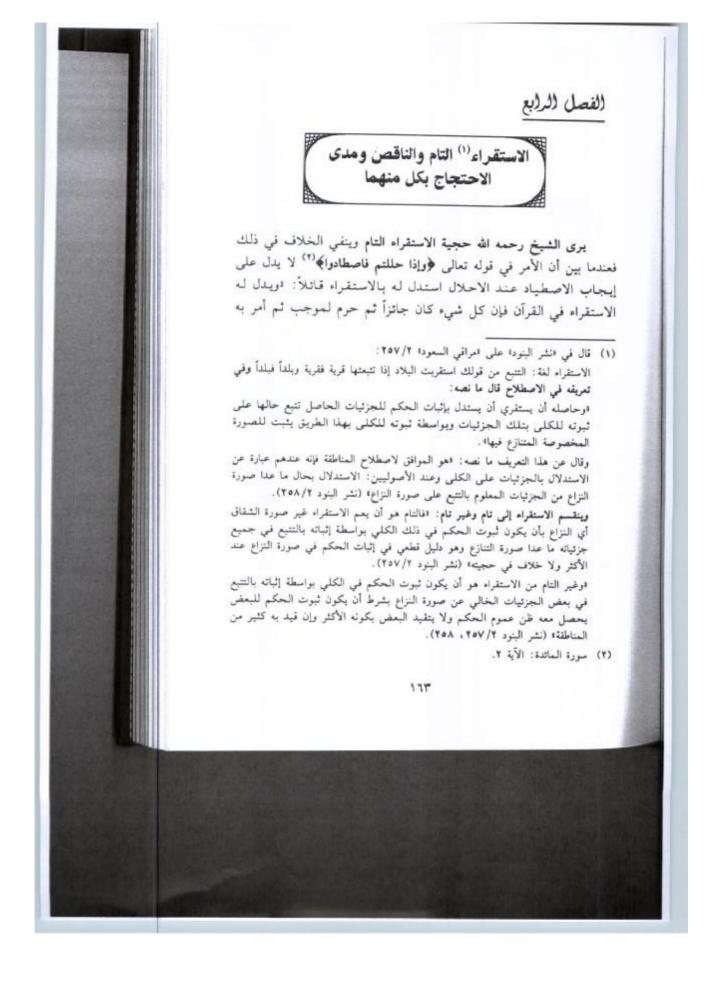


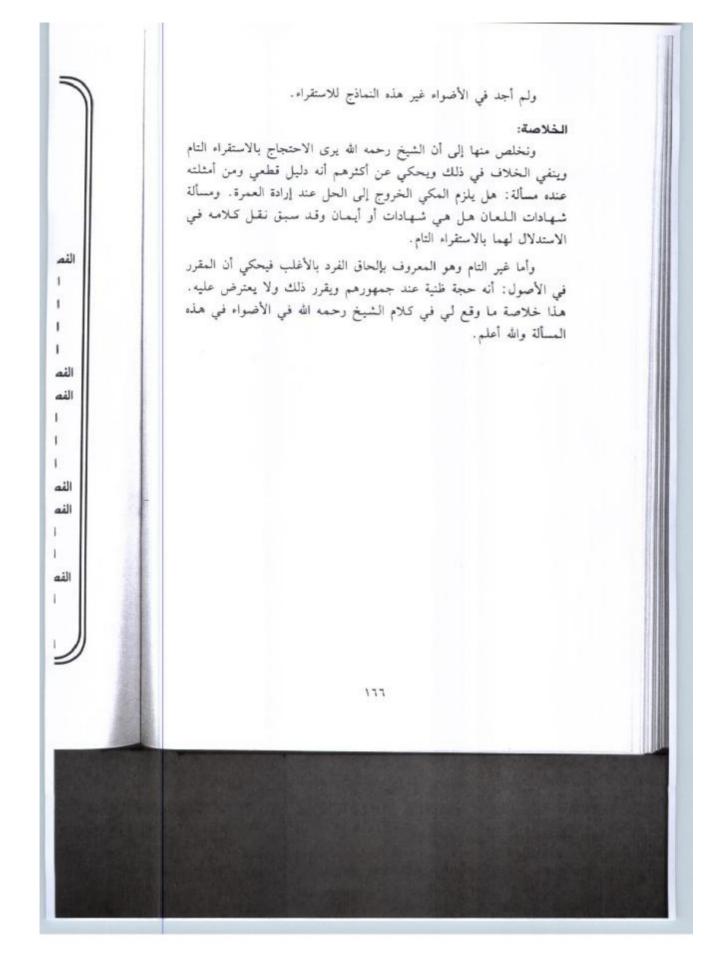


القسمين الأولين: حجة بلا خلاف في الجملة. وأما الثالث: فعزا إلى الأكثر أنه ليس بحجة وإلى ابن القيم: أنه حجة. وأما الرابع: فذكر أنه حجة عند جماعة من العلماء من المالكية والشافعية. وأما ابن القيم رحمه الله فقد ذكر أن الثاني لا خلاف فيه بقوله: «ولم يتنازع الفقهاء في هذا النوع وإنما تنازعوا في بعض أحكامه لتجاذب المسألة أصلين متعارضين ا(١) ثم مثل له. وأما الأول فقال فيه: افأما النوع الأول فقد تنازع الناس فيه: فقالت طائفة من الفقهاء والأصوليين إنه يصلح للدفع لا للإبقاء كما قاله بعض الحنفية ومعنى ذلك أنه يصلح لأن يدفع به من ادعى تغيير الحال لا بقاء الأمر على ما كان فإن بقاءه على ما كان إنما هو مستند إلى موجب الحكم لا إلى عدم المغيّر له فإذا لم نجد دليلاً نافياً ولا مثبتاً أمسكنا لا نثبت الحكم ولا ننفيه بل ندفع بالاستصحاب دعوى من أثبته فيكون حال المتمسك بالاستصحاب كحال المعترض مع المستدل فهو يمنعه الدلالة حتى يثبتها لا أنه يقيم دليلاً على نفى ما ادعاه وهذا غير حال المعارض فالمعارض لون والمعترض لون فالمعترض يمنع دلالة الدليل والمعارض يسلم دلالته ويقيم دليلاً على نقيضه. وذهب الأكثرون من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم إلى أنه يصلح لابقاء الأمر على ما كان عليه، قالوا: لأنه إذا غلب على الظن انتفاء الناقل غلب على الظن بقاء الأمر على ما كان عليه ا(٢). والذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ أن حكاية ابن القيم لهذا الخلاف في النوع الأول لا يعارض قول الشيخ رحمه الله اوكلا الأولين حجة بلا خلاف في الجملة؛ لأن قوله "في الجملة؛ يدل على ذلك فهو لم ينف (١) أعلام الموقعين ١/٣٤٠. (٢) أعلام الموقعين ٢٣٩/١. 109

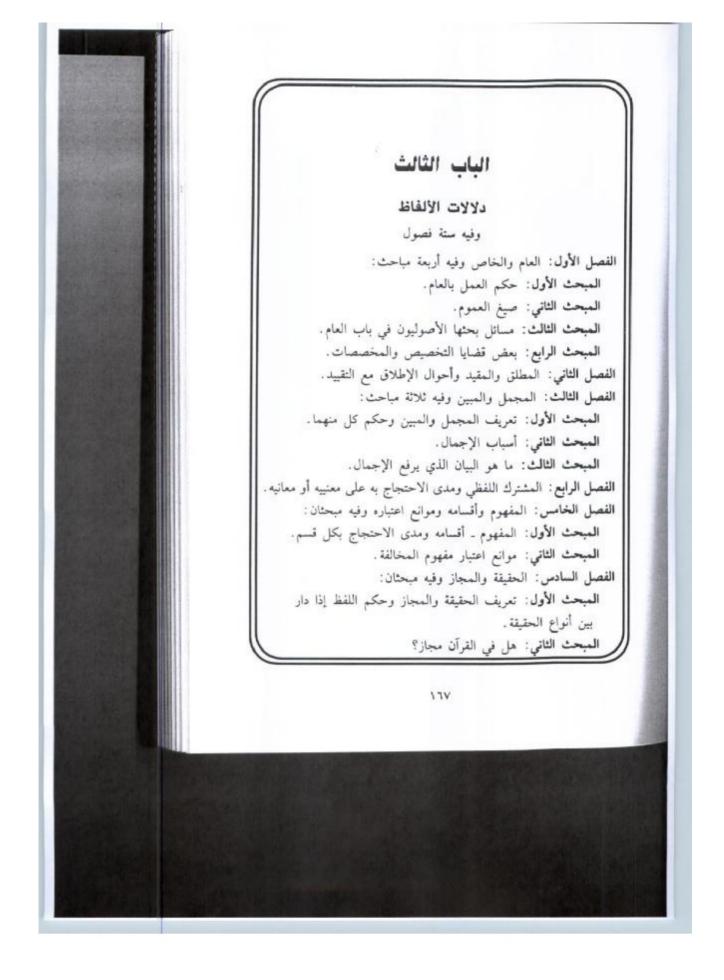






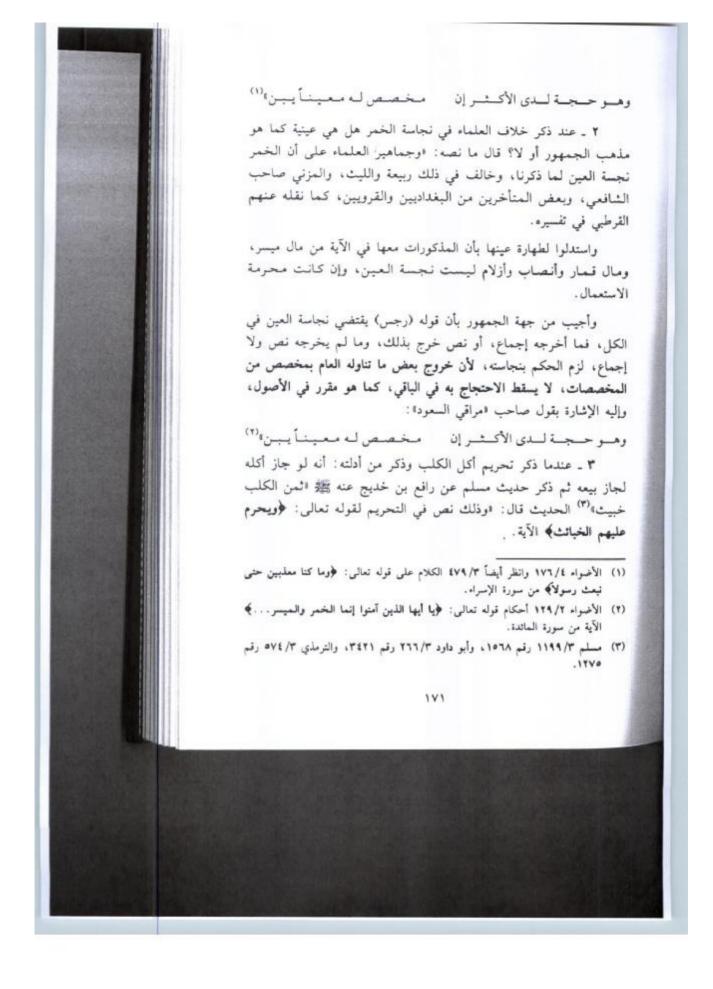


الجمع بين الحل والحرم حتى يكون صاحب النسك زائراً قادماً على البيت من خارج كما قال تعالى: ﴿يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر. . .﴾ الآية. فالمحرم بالحج أو القران من مكة لا بد أن يخرج إلى عرفات وهي في الحل، والأفاقيون يأتون من الحل لحجهم وعمرتهم فجميع صور النسك غير صورة النزاع لا بد فيها من الجمع بين الحل والحرم فيعلم بالاستقراء التام أن صورة النزاع لا بد فيها من الجمع أيضاً بين الحل والحرم، ثم ذكر بيتي المراقى المذكورين آنفاً، ثم قال شارحاً الثاني منهما. . . وقوله: فإن يعم. . البيت: يعني أن الاستقراء إذا عم الصور كلها غير صورة النزاع فهو حجة في صورة النزاع بلا خلاف، والشقاق: الخلاف، فقوله ﴿غير ذي الشقاق﴾ أي غير محل النزاع (١١). ولما ذكر خلاف العلماء في شهادات اللعان المذكورة في قوله تعالى: ﴿فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله ﴾ . . وهل هي شهادات أو أيمان ورجح أنها أيمان مؤكدة بالشهادة وأيد ترجيحه هذا بأمور قال في الثالث منها ما نصه «الثالث: ما قاله ابن العربي: قال: والفيصل أنه يمين لا شهادة أن الزوج يحلف لنفسه في إثبات دعواه وتخليصه من العذاب وكيف يجوز لأحد أن يدعى في الشريعة أن شاهداً يشهد لنفسه بما يوجب حكماً على غيره هذا بعيد في الأصل معدوم في النظر اه. قال الشيخ معقباً على كلام ابن العربي: وحاصل استدلاله هذا: أن استقراء الشريعة استقراء تاماً يدل على أنه لم يوجد فيها شهادة إنسان لنفسه بما يوجب حكماً على غيره، وهو استدلال قوي لأن المقرر في الأصول: أن الاستقراء التام حجة. كما أوضحناه مراراً الا) اه. (١) الأضواء ٥/٣٢٩، ٣٣٠ أحكام الحج من سورة الحج. (٢) الأضواء ٦/ ١٣٥ أحكام قوله تعالى: ﴿ويدرؤ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات. . . ﴾ الآيات من سورة النور. وانظر ٥/٧٦٦ فما بعدها، ٤٤٢/٤ ٣/ ٥٥ فما بعدها حيث استدل الشيخ بدليل الاستقراء فيها جميعاً. 170

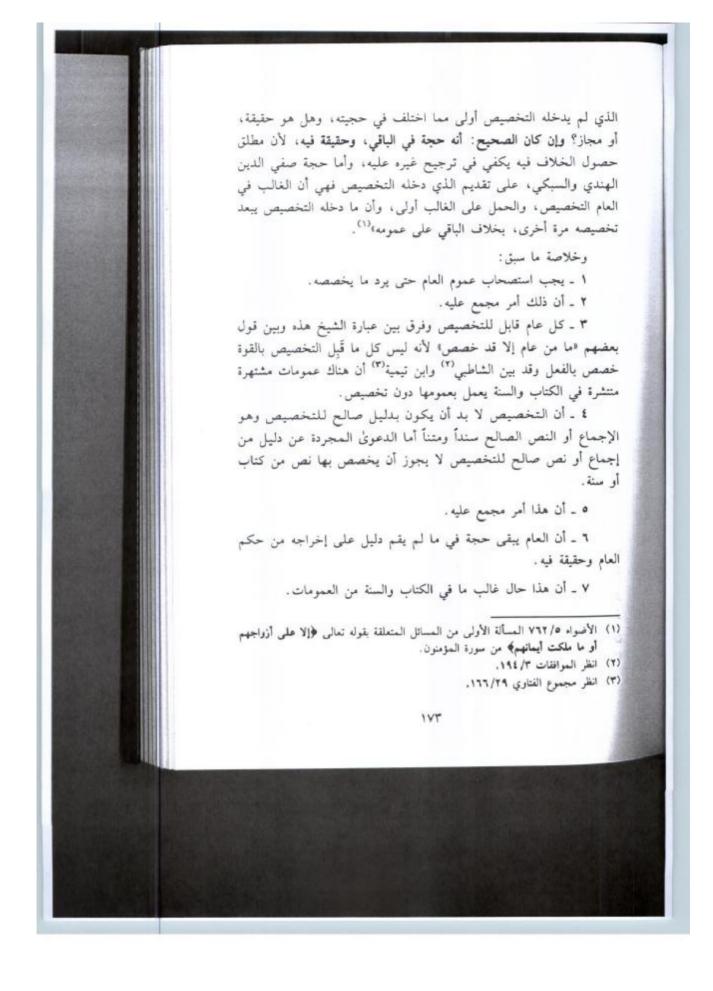


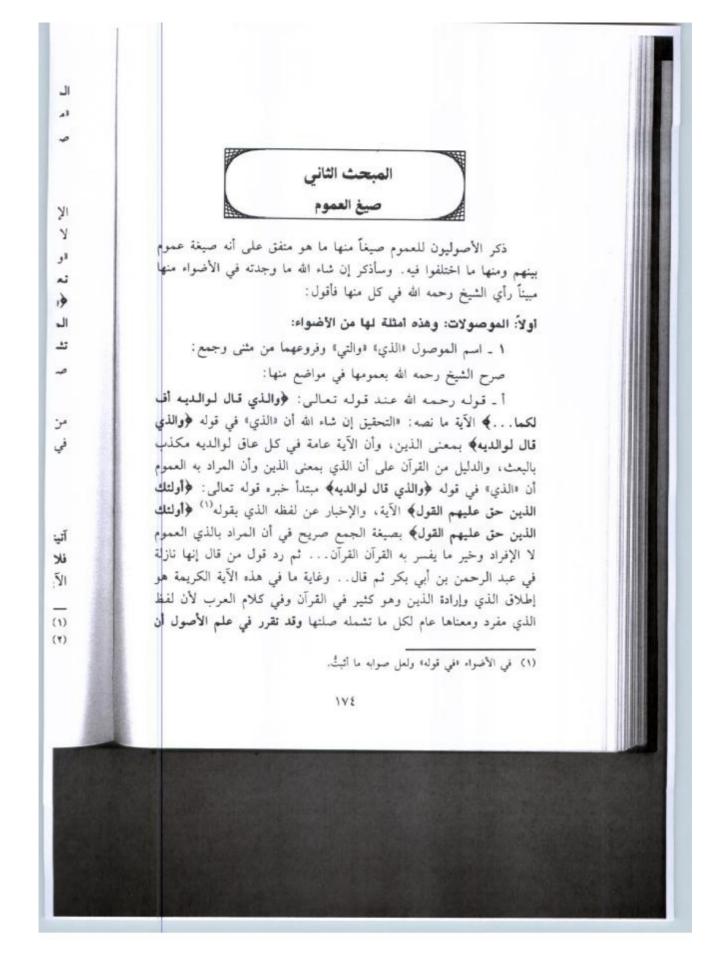


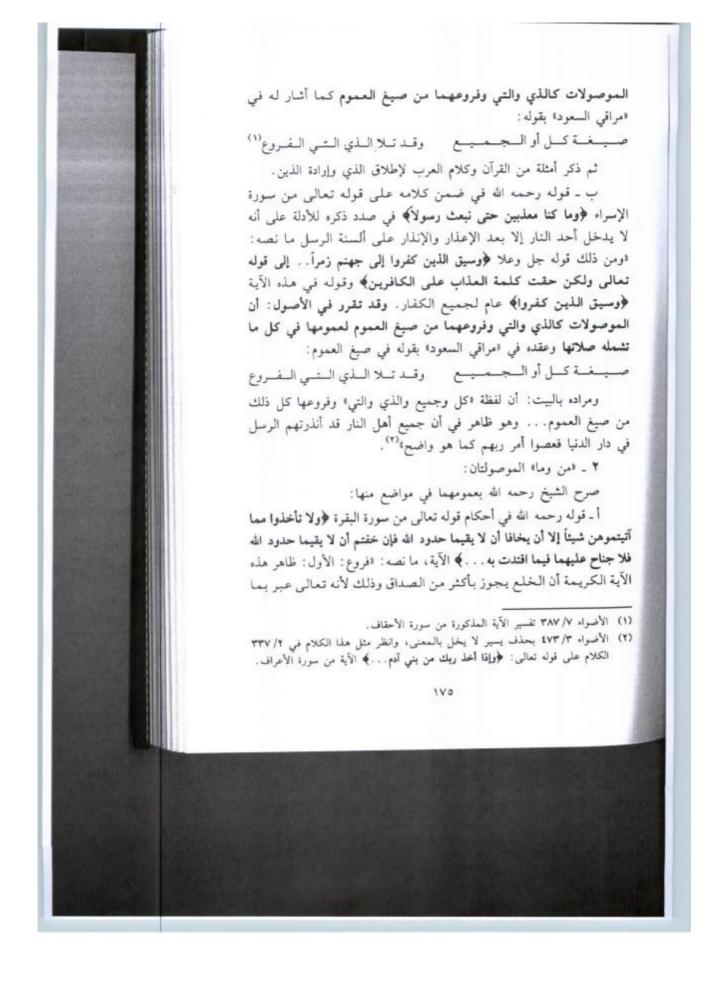


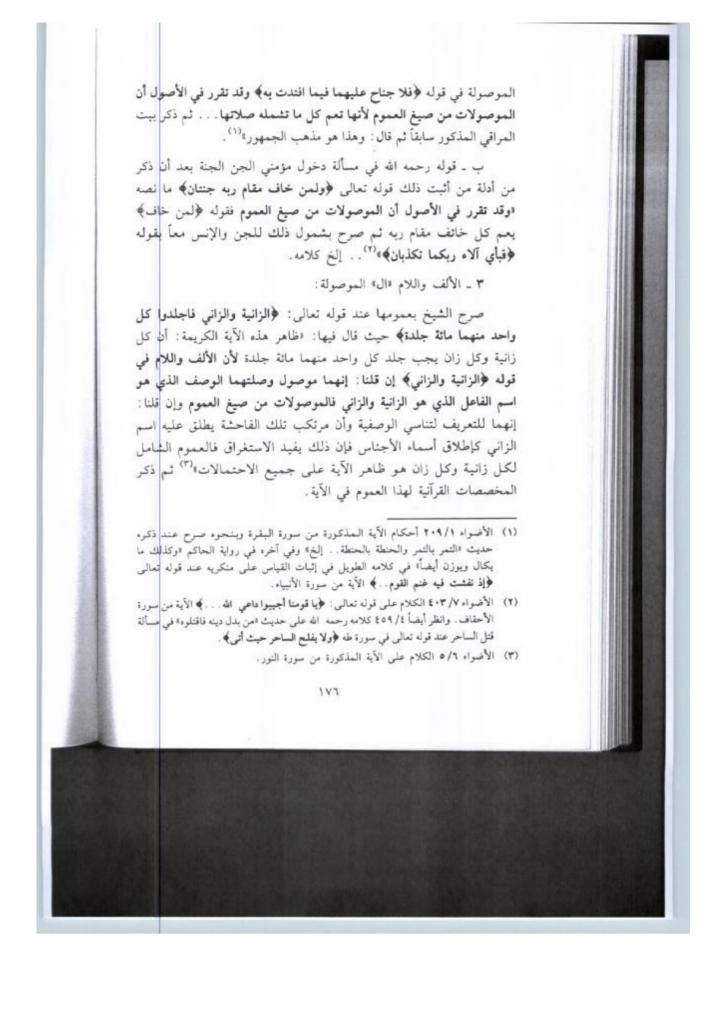


قإن قبل: ما كل خبيث يحرم لما ورد في الثوم أنه خبيث، وفي Ji ١٠ كسب الحجام أنه خبيث. مع أنه لم يحرم واحد منهما. فالجواب: أن ما ثبت بنص أنه خبيث كان ذلك دليلاً على تحريمه، 31 وما أخرجه دليل يخرج، ويبقى النص حجة فيما لم يقم دليل على إخراجه، 31 كما هو الحكم في جل عمومات الكتاب، والسنة يخرج منها بعض الأفراد بمخصص، وتبقى حجة في الباقي. وهذا مذهب الجمهور، وإليه أشار في امراقي السعودة بقوله: مخصص له معیناً یبن (۱) وهم وحمجة لمدى الأكمشر إن ٤ ـ قوله رحمه الله في الوجه الثاني من أوجه ترجيح عموم ﴿وَالْنَ تجمعوا بين الأختين﴾ على عموم ﴿أو ما ملكت أيمانكم﴾ ما نصه: «الوجه الثاني: أن آية ﴿ أُو مَا مَلَكُتُ أَيْمَانُكُم ﴾ ليست باقية على عمومها بإجماع المسلمين، لأن الأخت من الرضاع لا تحل بملك اليمين، إجماعاً للإجماع على أن عموم ﴿أو ما ملكت أيمانكم﴾ يخصصه عموم ﴿وأخواتكم من الرضاعة ﴾ وموطؤة الأب لا تحل بملك اليمين إجماعاً، للإجماع على أن عموم ﴿أَوْ مَا مَلَكُتُ أَيْمَانَكُم ﴾ يخصصه عموم ﴿ولا تَنكحوا مَا نكح أَبَاؤُكُم 11 -1 من النساء ﴾ الآية. أو والأصح عند الأصوليين في تعارض العام الذي دخله التخصيص، مع العام الذي لم يدخله التخصيص: هو تقديم الذي لم يدخله التخصيص، وهذا هو قول جمهور أهل الأصول، ولم أعلم أحداً خالف فيه، إلا صفى الدين الهندي والسبكى. JI وحجة الجمهور أن العام المخصص، اختلف في كونه حجة في الباقي، بعد التخصيص، والذين قالوا: هو حجة في الباقي. قال جماعة منهم: هو مجاز في الباقي، وما اتفق على أنه حجة، وأنه حقيقة، وهو 1) (١) الأضواء ٢٥٨/٢ أحكام قوله تعالى: ﴿قُلْ لا أَجِد فَيَمَا أُوحِي..﴾ الآية من سورة 4) (7) الأنعام. IVT

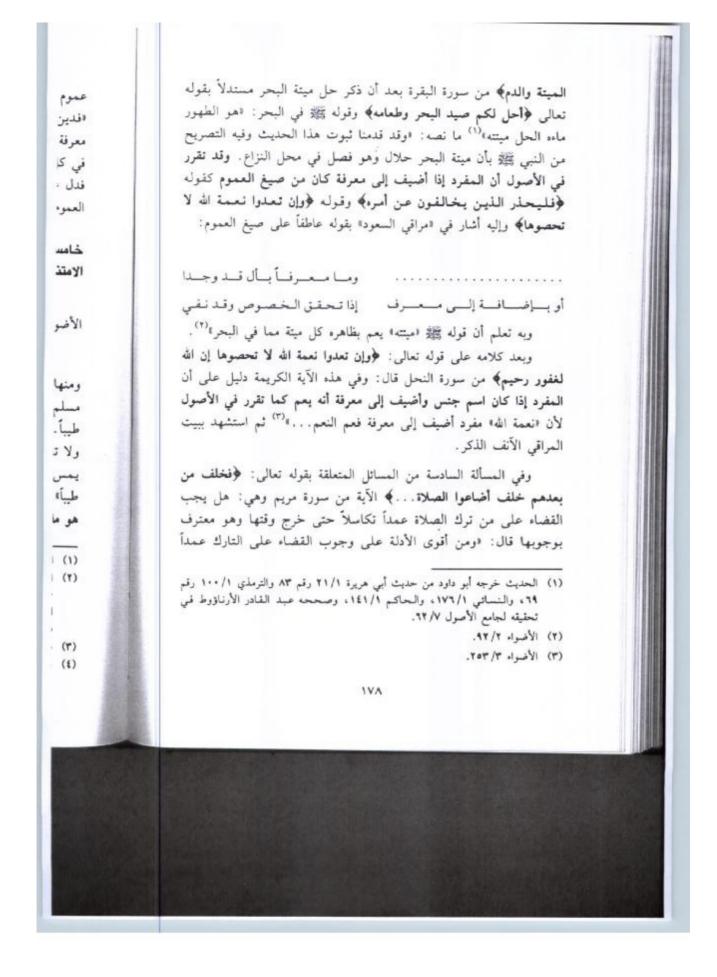


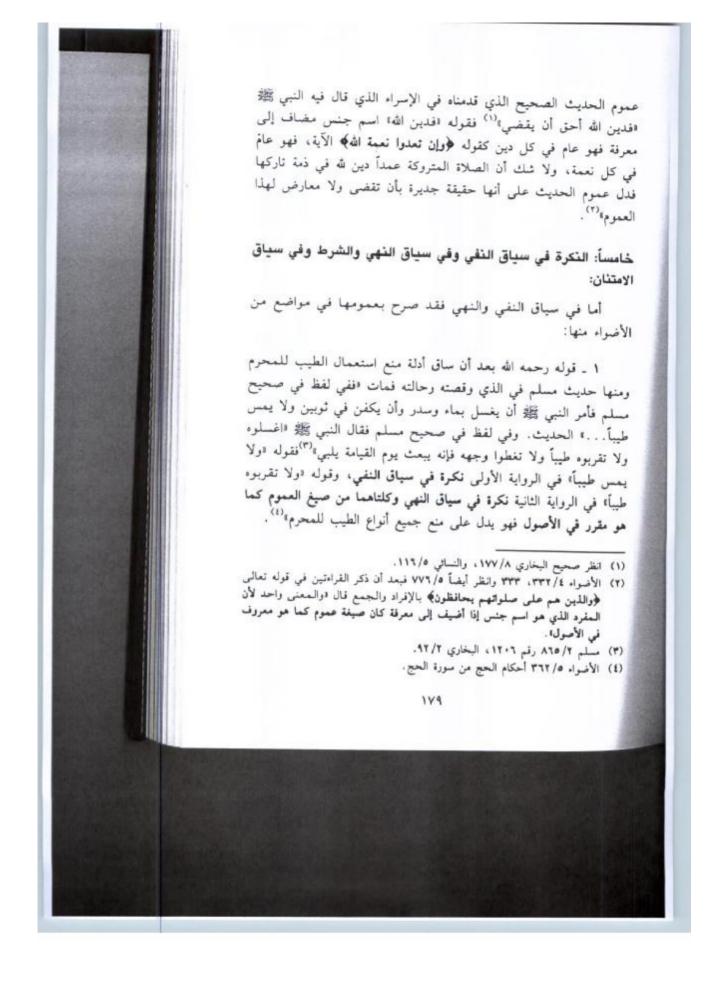


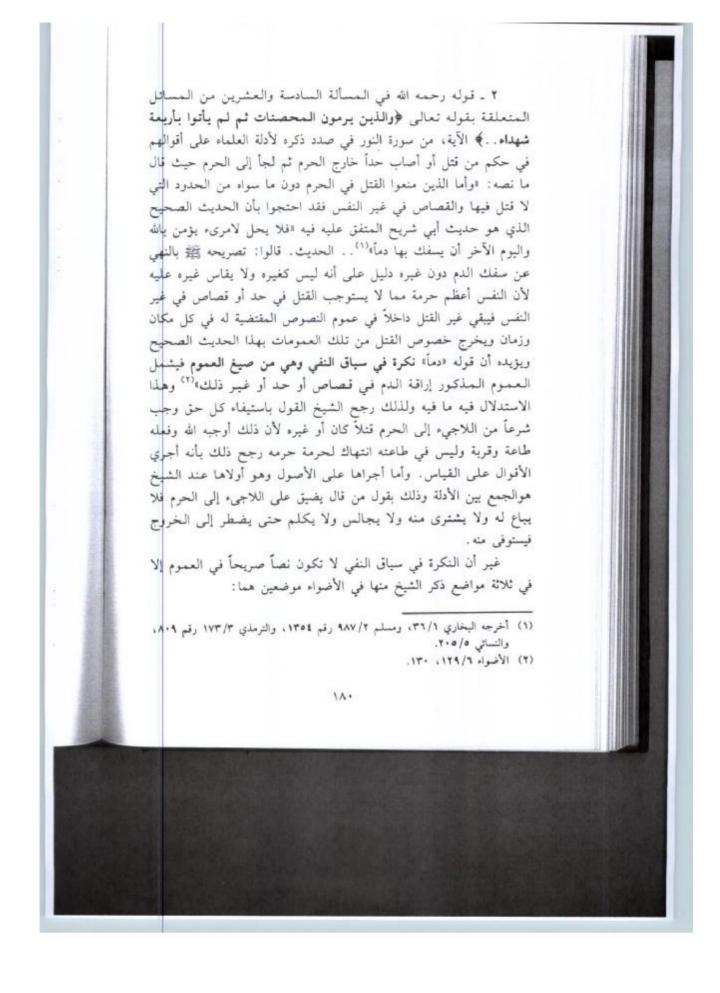




ثانياً: المضاف إلى المعرف بأل: ذكر ذلك الشيخ رحمه الله في التنبيه الأول في قوله تعالى: ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ﴾ حيث ذكر فيه أن تعارضها مع قوله تعالى ﴿وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن﴾ من باب تعارض الأعمين من وجه والمقرر في الأصول الترجيح بينهما فيخصص عموم المرجوح بالراجح ثم قال: أوقد بينت السنة الصحيحة أن عموم «وأولات الأحمال مخصص لعموم ﴿والذين يتوقون منكم ﴾ الآية، مع أن جماعة من الأصوليين ذكروا أن الجموع المنكرة لا عموم لها وعليه فلا عموم في آية البقرة لأن قوله: ﴿ وِيدْرُونِ أَزُواجاً ﴾ جمع منكر فلا يعم بخلاف قوله ﴿وأولات الأحمال﴾ فإنه مضاف إلى معرف بأل والمضاف إلى المعرف بها من صيغ العموم كما عقده في امراقي السعودة: بقوله عاطفاً على صيغ العموم: وما معرف أبأل قند وجندا إذا تحقق الخصوص قد نفى ا(١) أو بإضافة إلى محرف ثالثاً: لفظة «كلما»: قال الشيخ رحمه الله بعد أن ذكر قوله تعالى: ﴿كلما ألقي فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير . . ﴾ الآية ما نصه: اومعلوم أن لفظة كلما في قوله ﴿كلما ألقي فيها فوج﴾ صيغة عموما(٢) وقد سبق نقل كلام الشيخ رحمه الله في أن اكل وجميعًا من صيغ العموم. رابعاً: المفرد الذي هو اسم جنس إذا أضيف إلى معرفة: قال الشيخ رحمه الله في كلامه على قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حرم عليكم (1) الأضواء ١/٢١٨. (٢) الأضواء ٣/ ٣٣٧ الكلام على قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْ رَبُّكُ مِنْ بِنِي آدم مِنْ ظهورهم ذريتهم. . . ♦ الآية من سورة الأعراف. IVV



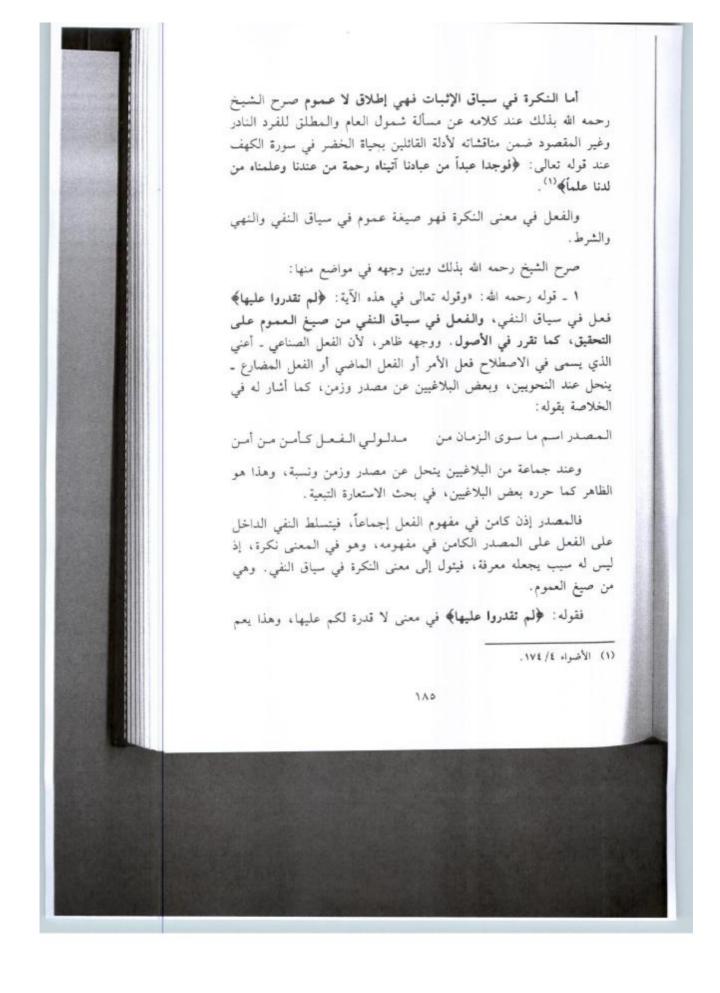




الموضع الأول: إذا ركبت مع الله النافية للجنس فبنيت على الفتح: نص على ذلك الشيخ حين ذكر الأدلة على أن من حلق قبل أن ينحر لا شيء عليه من إثم أو فدية والتي فيها جوابه ﷺ بقوله ﴿لا حرجِ المن قال له: احلقت قبل أن أذبح؛ قال الشيخ: اوالأحاديث بمثل هذه كثيرة وهي تدل دلالة لا لبس فيها على أن من حلق قبل أن ينحر لا شيء عليه من إثم ولا فدية لأن قوله الا حرج؛ نكرة في سياق النفي ركبت مع الا؛ فبنيت على الفتح والنكرة إذا كانت كذلك فهي نص صريح في العموم فالأحاديث إذن نص صريح في عموم النفي لجميع أنواع الحرج من إثم وفدية والله تعالى أعلم»(١). الموضع الثاني: إذا زيدت قبلها «من» نص على ذلك في مواضع ١ ـ عند ترجيحه مذهب مالك وأبى حنيفة إلى عدم تعين الصعيد الذي له غبار لأن امن، في قوله تعالى ﴿فامــحوا بوجوهكم وأيديكم منه﴾ لابتداء الغاية أي مبدأ المسح كاثن من الصعيد الطيب وليست للتبعيض إذ عليه يتعين التراب الذي له غبار وهو قول الشافعي وأحمد: رجح الأول بقوله: ١٠.٠ قاعلم أن في هذه الآية الكريمة (٢) إشارة إلى هذا القول. . . وذلك في قوله تعالى: ﴿ما يريد الله ليجعل علكيم من حرج﴾ فقوله ﴿من حرج﴾ نكرة في سياق النفي زيدت قبلها "من" والنكرة إذا كانت كذلك فهي نص في العموم كما تقرر في الأصول قال في امراقي السعودا عاطفاً على صيغ العموم: وفي سياق النَّفي منها يذكر إذا بني أو زيد من سنكر (١) الأضواء ١٣٩/١ أحكام قوله تعالى: ﴿فإن أحصرتم فما استبسر من الهدى﴾ من (٢) يعنى قوله تعالى: ﴿فتيمموا صعيداً طبباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج﴾ من سورة المائدة وهي الآية التي هو بصدد الكلام فيها. 141

فالآية تدل على عموم النفي في كل أنواع الحرج والمناسب كون امن البنداء الغاية لأن كثيراً من البلاد ليس فيه إلا الرمل أو الجبال فالتكليف بخصوص ما فيه غبار يعلق باليد لا يخلو من حرج في الحملة (١). ٢ ـ عند ترجيحه عموم قوله تعالى: ﴿ ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة﴾ في كل من يطلق عليه اسم الدابة وفاقاً للجمهور وخلافاً لمن قال يختص بالكفار فقط لأن الذنب ذنبهم كما قال به بعض (T) العلماء (T) ٣ ـ عند رده كلام القرطبي على قوله ﷺ فيما رواه مسلم اما من نفس منفوسة اليوم تأتي عليها مائة سنة وهي حية يومثذا (٣) ضمن أدلة القائلين بوفاة الخضر حيث قال في ضمن رده على القرطبي ١٠٠١ لأن زيادة "من" قبل النكرة في سياق النفي تجعلها نصاً صريحاً في العموم لا ظاهراً فيه كما هو مقرر في الأصول. . . ا(٤) . . . إلخ كلامه . وقد ذكر الشيخ رحمه الله المواضع التي تطّرد فيها زيادة امن التوكيد العموم بقوله: (وتطرد زيادتها للتوكيد المذكور قبل النكرة في سياق النهي في ثلاثة مواضع: (1) الأضواء ٢/٣٦، ٣٧. (٣) الأضواء ٣/ ٢٨٨، ٢٨٩ الكلام على الآية المذكورة من صورة النحل. (٣) سبق تخريجه في المبحث الأول من هذا الفصل. (٤) الأضواء ١٧٢/٤ الكلام على قوله تعالى: ﴿فوجدا عبداً من عبادنا أتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً ﴾ من سورة الكيف. وانظر أيضاً تصريحه بذلك في ٢٠٠/٦ عند قوله تعالى: ﴿يا حسرة على العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزؤون€ من سورة يس، و ٧/ ٦٥١ التنبيه المتطلق يقوله تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قُولَ إِلَّا لَذِيهِ رَقِيبٍ عَتِيد﴾ من سورة في، ٢٧٨/٤ قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهُ أَنْ يَتَخَذُ مِنْ وَلَدُ﴾ من سورة مريم. IAT

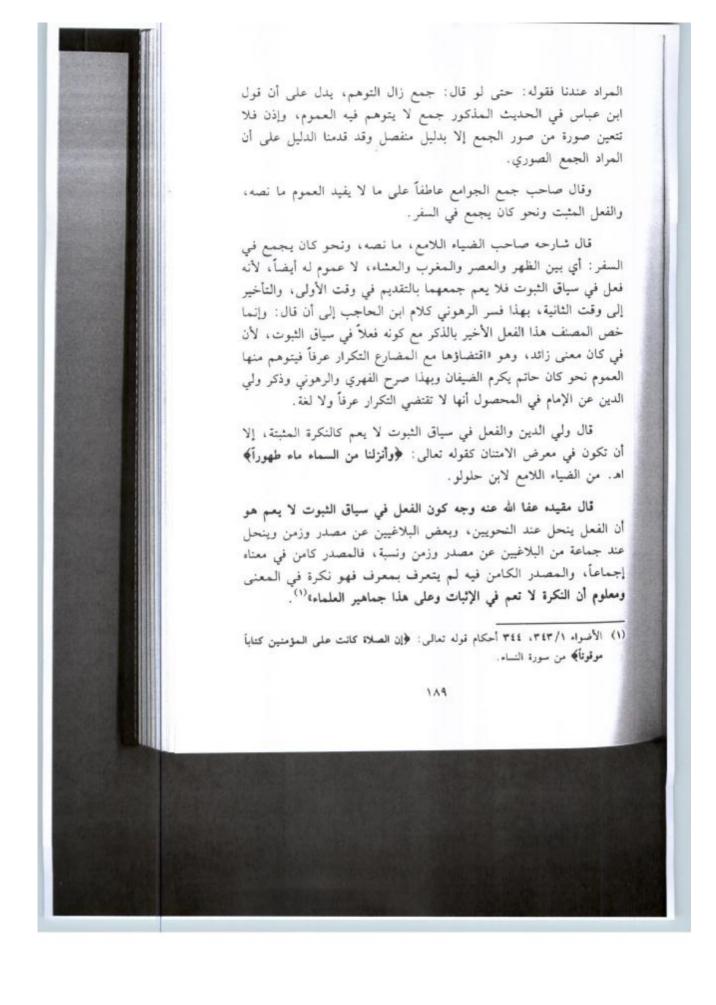
قبل الفاعل كقوله تعالى: ﴿مَا أَتَاهُم مِن نَذْيِر ﴾. وقبل المفعول كهذه الآية ـ يعنى قوله تعالى ﴿مَا كَانَ للهُ أَنْ يَتَخَذُ مَنْ ولدى وكقوله ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه ﴾ الأية. وقبل المبتدأ كقوله ﴿ما لكم من إله غيره﴾ ا(١٠). أما ثالث المواضع التي تكون فيها النكرة في سياق النفي نصاً صريحاً في العموم فلم أجد له مثالاً في الأضواء وقد ذكره في امذكرة أصول الفقه؛ بقوله «الثالثة الملازمة للنفى، كالعريب(٢) والصافر(٣) والدابر(1) والديار(0). ثم قال.. وفيما سوى هذه الثلاثة فهي ظاهرة في العموم كالعاملة فيها الا؛ عمل ليسا(١). أما النكرة في سياق الامتنان فقد صرح بعمومها وكذلك في سياق النفي والنهي والشرط عند استرواحه عدم جواز مناكحة الإنس والجن قائلاً: «قال مقيده عفا الله عنه: «لا أعلم في كتاب الله ولا في سنة نبيه ﷺ نصاً يدل على جواز مناكحة الإنس الجن، بل الذي يستروح من ظواهر الآيات عدم جوازه. فقوله في الآية الكريمة: ﴿والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً...﴾ الآية. ممتنا على بني آدم بأن أزواجهم من نوعهم وجنسهم (1) Iliquela 3/AYY. (٢) قال في اللسان ١/ ٩٩٢ وما بالدار عريب، ومعرب: أي أحد الذكر والأنثى فيه سواء، ولا يقال في غير النفي، اه منه مادة اعرب. (٣) قال في اللسان ٤/٤٦٤ مادة (صفرة (وقولهم: ما في الدار صافر أي أحد يصفر... وما بها صافر: أي ما بها أحد كما يقال: ما بها دبار، وقبل: أي ما بها أحد ذو صفيرا اه. (٤) قال في اللسان، ٢٦٨/٤ (ودابر الشيء: آخره... ودابر القوم: آخر من يبقى منهم ويجيىء في آخرهم؛ اه. منه مادة ادبر؟. (٥) قال في اللسان؛ ٢٩٨/٤ مادة ادور، اويقال: ما بالدار ديار ما بها أحد وهو فيعال من دار يدور... وهو قيعال من درت وأصله ديوار... وما بالدار دوري ولا ديار ولا ديور على إبدال الواو من الياء أي ما بها أحد، لا يستعمل إلا في النفي، اهـ. (٦) المذكرة ص ٢٠٦. 115



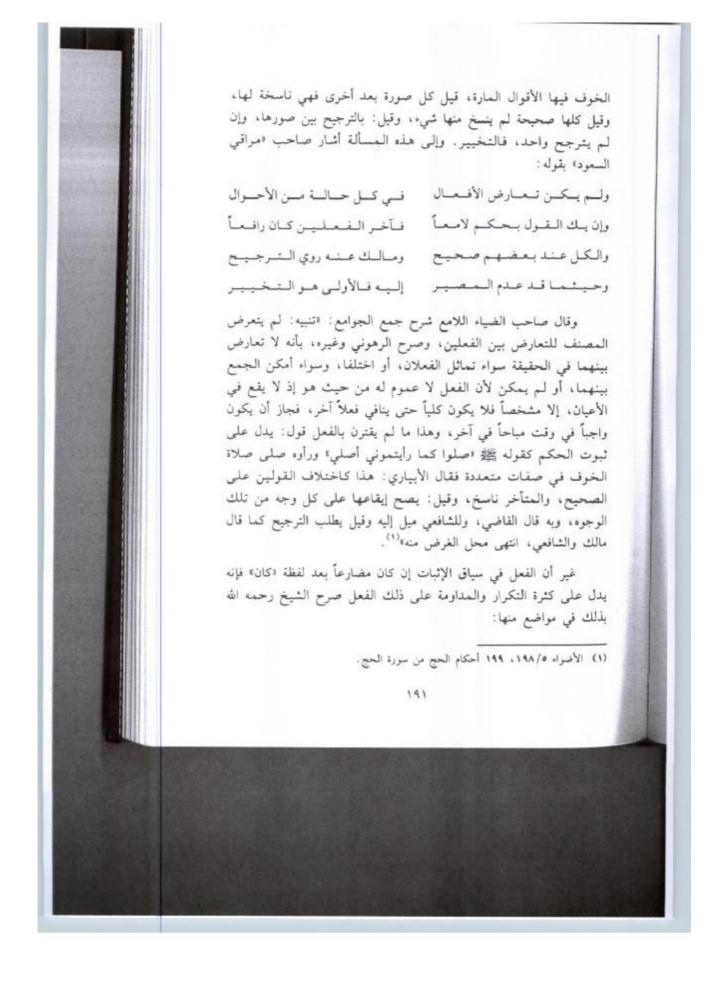
1/4 سلب جميع أنواع القدرة، لأن النكرة في سياق النفي تدل على عموم فرض السلب وشموله لجميع الأفراد الداخلة تحت العنوان، كما هو معروف في يعبد وبهذا تعلم أن جميع أنواع القدرة عليها مسلوب عنهم، ولكن الله جل وعلا أحاط بها فأقدرهم عليها، لما علم من الإيمان والإخلاص في من سياه قلوبهم ﴿ وإن جندنا لهم الغالبون ﴾ ١٠٠٠ . وزم ٢ ـ ومنها قوله رحمه الله في ضمن رده أدلة القائلين بحياة الخضر إجه بعد أن ذكر حديث استغاثة النبي ﷺ بربه يوم بدر من صحيح مسلم وفيم ذلك «اللهم إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام لا تعبد في الأرض ا^(٢) الفع الحديث، قال ما نصه: اومحل الشاهد منه قوله ﷺ: الا تعبد في لأن الأرض؛ فعل في سياق النفي فهو بمعنى: لا تقع عبادة لك في الأرض، ذكر لأن الفعل ينحل عن مصدر وزمن عند النحويين. وعند مصدر ونسبة لبعة وزمن عند كثير من البلاغيين فالمصدر كامن في مفهومه إجماعاً، فيتسلط عمو عليه النفي فيؤول إلى النكرة في سياق النفي، وهي من صيغ العموم كما صية تقدم إيضاحه في سورة "بني إسرائيل" وإلى كون الفعل في سياق النفي والشرط من صيغ العموم أشار في امراقي السعود، بقوله عاطفاً على ما ونـ يفيد العموم: ونتحبو لا شريت أو إن شريا واتفقوا إن مصدر قد جلب IUK جما فإذا علمت أن معنى قوله ١٤٠٤ ﴿إِنْ تَهْلُكُ هَذَا الْعَصَابَةُ لَا تَعْبُدُ فَيَ - 4 الأرض اأي لا تقع عبادة لك في الأرض. وخا فاعلم أن ذلك النفي يشمل بعمومه وجود الخضر حياً في الأرض، معر 100 (١) الأضواء ٣/ ٤٥٤ الكلام على قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا القرآنُ يَهِدِي لَلْتِي هِي أَقُومٍ﴾. (٢) أخرجه مسلم من حديث ابن عباس ١٣٨٣/٣ رقم ١٧٦٣، والترمذي ٥/٢٦٩ رقم (1) 111

لأنه على تقدير وجوده حياً في الأرض فإن الله يعبد في الأرض، ولو على فرض هلاك تلك العصابة من أهل الإسلام لأن الخضر ما دام حياً فهو يعبد الله في الأرض، (١٠). . . إلخ. ٣ - قوله رحمه الله عند قوله تعالى: ﴿ولا يقلع الساحر حيث أتى ﴾ من سورة اطه؛ ما نصه: اقد قدمنا في سورة ابني إسرائيل؛ أن الفعل في سياق النفي من صيغ العموم، لأنه ينحل عند بعض أهل العلم عن مصدر وزمان، وعند بعضهم عن مصدر وزمان ونسبة، فالمصدر كامن في مفهومه إجماعاً، وهذا المصدر الكامن في مفهوم الفعل في حكم النكرة فيرجع ذلك إلى النكرة في سياق النفي وهي صيغة عموم عند الجمهور. فظهر أن الفعل في سياق النفي من صيغ العموم، وكذلك الفعل في سياق الشرط، لأن النكرة في سياق الشرط أيضاً صيغة عموم وأكثر أهل العلم على ما ذكرنا من أن الفعل في سياق النفي أو الشرط من صيغ العموم، خلافاً لبعضهم فيما إذا لم يؤكد الفعل المذكور بمصدر، فإن أكد به فهو صيغة عموم بلا خلاف، كما أشار إلى ذلك في امراقي السعود، بقوله عاطفاً على صيغ العموم: ونحو لا شربت أو إن شربا واتفقوا إن مصدر قد جلبا والتحقيق في هذه المسألة: أنها لا تختص بالفعل المتعدي دون اللازم، خلافاً لمن زعم ذلك، وأنه لا فرق بين التأكيد بالمصدر وعدمه، لا جماع النحاة على أن ذكر المصدر بعد الفعل تأكيد للفعل، والتأكيد لا ينشأ به حكم، بل هو مطلق تقوية لشيء ثابت قبل ذلك كما هو معروف. وخلاف العلماء في عموم الفعل المذكور هل هو بدلالة المطابقة أو الالتزام معروف. وإذا علمت ذلك فاعلم أن قوله تعالى في هذه الآية الكريمة: ﴿ولا يفلع الساحر﴾ الآية. يعم نفي جميع أنواع الفلاح عن الساحر وأكد (1) الأضواء 1/071, 177. IAV

ذلك بالتعميم في الأمكنة بقوله: ﴿حيث أتى ﴾ وذلك دليل على كفره لأن · المراد الفلاح لا يتفى بالكلية نفياً عاماً إلا عمن لا خير فيه وهو الكافر، ويدل ابن عبا على ما ذكرنا أمران الله الله على كفر الأمرين وهما الآيات الدالة على كفر تتعين ه الساحر. والثاني: ما عرف باستقراء القرآن من أن الغالب فيه أن لفظة ﴿لا المراد ا يفلح لله يراد بها الكافر. والفعل ولا يكون الفعل صيغة عموم إذا كان في سياق الإثبات ذكر ذلك الشيخ رحمه الله وبين وجهه عند كلامه عن حديث ابن عباس في ; جمعه ﷺ بالمدينة من غير خوف ولا مرض فبعد أن قرر أنه جمع صوري السفر: قال ما نصه اواعلم أن لفظة جمع فعل في سياق الإثبات، وقد قرر أثمة فعل في الأصول أن الفعل المثبت لا يكون عاماً في أقسامه قال ابن الحاجب في إلى وقد مختصره الأصولي في مبحث العام ما نصه: الفعل المثبت لا يكون عاماً في خص ال أقسامه مثل صلى داخل الكعبة فلا يعم الفرض والنفل إلى أن قال: وكان في كان يجمع بين الصلاتين لا يعم وقتيهما وأما تكرر الفعل فمستفاد من قول Ilanea i الراوي كان يجمع كقولهم كان حاتم يكرم الضيف إلخ. الدين عر قا قال شارحه العضد ما نصه، وإذا قال كان يجمع بين الصلاتين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء فلا يعم جمعهما بالتقديم في وقت الأولى أن تكود والتأخير في وقت الثانية، وعمومه في الزمان لا يدل عليه أيضاً، وربما اه. من توهم ذلك في قوله كان يفعل فإنه يفهم منه التكرار كما إذا قبل: كان حاتم Li. يكرم الضيف وهو ليس مما ذكرناه في شيء، لأنه لا يفهم من الفعل، وهو أن الفعا يجمع. بل من قول الراوي، وهو كان، حتى لو قال: جمع لزال عند جم التوهم، انتهى محل الغرض منه بلفظه بحذف يسير لما لا حاجة إليه في إجماعاً. ومعلوم (١) الأضواء ٤/ ٤٤١، ٤٤٢ وانظر تطبيقه هذه القاعدة على قوله تعالى: ﴿ولما يدخل الإيمان في قلوبكم﴾ في تفسيرها من سورة الحجرات ١٣٨/٧، ١٣٩ وفي سورة (1) الأخ الزخرف في الكلام على قوله تعالى: ﴿ ما عباد لا خوف عليكم البوم ولا أنتم تحزنون الذين آمنوا بآياتنا وكانوا مسلمين﴾ ٧/ ٢٧٩، ٢٨٠. موقو 111



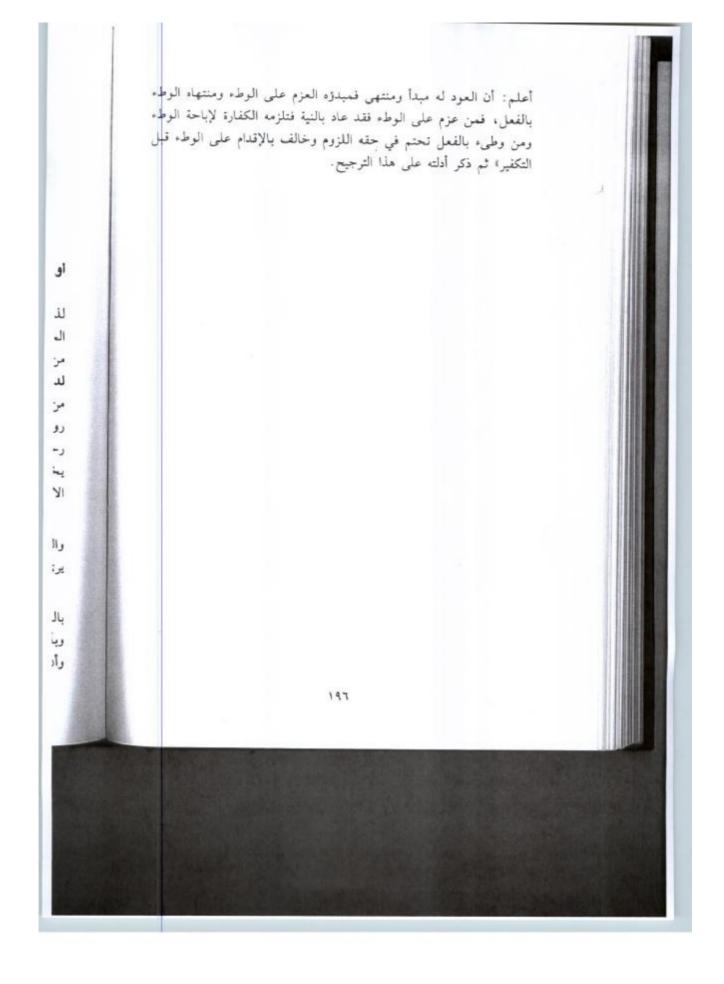
وبعد أن ذكر قول النووي رحمه الله في شرحه لمسلم «إن رمله ﷺ في كل الشوط من الحجر إلى الحجر في حجة الوداع ناسخ للمشي بإن الركنين الثابت في حديث ابن عباس الأنه متأخر عنه والمتأخر ينسخ المتقدم، قال الشيخ ما نصه: «قال مقيدُه عفا الله عنه وغفر له: لا يتعين النسخ الذاي ذكره النووي لما تقرر في الأصول عن جماعة من العلماء، أن الأفعال لا تعارض بينها، فلا يلزم نسخ الآخر منها للأول، بناء على أن الفعل لا عموم له، فلا يقع في الخارج إلا شخصياً لا كلباً، حتى ينافي فعلاً آخر، فجائز أن يقع الفعل واجبًا في وقت، وفي وقت آخر بخلافه. قال ابن الحاجب في مختصره الأصولي: مسألة لا يتعارضان كصوم وأكل، لجواز تحريم الأكل في وقت، وإباحته في آخر، إلخ. ومحل عدم تعارض الفعلين المذكور ما لم يقترن بالفعلين، قول يدل على ثبوت الحكم، وإلا كان آخر الفعلين ناسخاً للأول عند قوم، وعند آخرين لا يكون ناسخاً، كما لو لم يقترن بهما قول، وعن مالك والشافعي يصار إلى الترجيع بين الفعلين إن اقترن بهما القول، وإن لم يترجع أحدهما فالتخيير بينهما، مثال الفعلين اللذين لم يقترن بهما قول يدل على ثبوت الحكم: مشيه على بين الركنين اليمانيين ورمله في غير ذلك من الأشواط الثلاثة الأول في عمرة القضاء، مع رمله في الجميع في حجة الوداع ومثال الفعلين اللذين اقترن بهما قول يدل على ثبوت الحكم صلاته 難 صلاة الخوف على صفات متعددة، مختلفة كما أوضحناه في سورة النساء، مع أن تلك الأفعال المختلفة اقترنت بقول بدل على ثبوت الحكم، وهو قوله على الأصول حميما والمتموني أصلي (١) فالجاري على الأصول حميما ذكرنا عن جماعة منهم: ابن الحاجب، والعضد، والرهوني، وغيرهم أن طواف(٢) الأشواط كلها ليس ناسخاً للمشى بين الركنين، وأن صيغة صلاة (١) خرجه البخاري من حديث مالك ١٩٣/١. (۲) كذا بالأصل ولعلها رمل. 14.



١ _ قوله رحمه الله بعد أن ساق حديث البخاري وفيه أنه ﷺ كان ورده يأخذ زكاة التمر تمرأ لا بلحاً ولا رطباً قال ما نصه افهذا الحديث الصحيح في م نص صريح في أنه على كان يأخذ صدقة النخل تمراً بعد الجذاذ وقد تقرر القسم في الأصول أن صيغة المضارع بعد لفظة كان في نحو كان يفعل كذا تدل المقعو على كثرة التكرار والمداومة على ذلك الفعل فقول أبي هريرة في هذا نی ش الحديث المرفوع الصحيح كان ﷺ يؤتى بالتمر عند صرام النخل... مجالا الحديث يدل دلالة واضحة على أن إخراج التمر عند الجذاذ هو الذي كان والحا وقضع يفعل دائماً في زمنه رهن الذي يأخذ في الزكاة ذلك التمر اليابس فمن أدعى جواز إخراج زكاة النخل رطباً أو بلحاً فهو مخالف لما كان عليه شاهد الفريق رسول الله ﷺ^(۱). ٢ ـ قوله رحمه بعد أن ساق حديث مسلم عن عائشة بلفظ «أن رسول الله ﷺ كان يغسل المني ثم يخرج إلى الصلاة في ذلك الثوب وأنا أجده أنظر إلى أثر الغسل فيه (٢) ما نصه «قال مقيده عفا الله عنه: وهذه الرواية الصح الثابتة في صحيح مسلم تقوى حجة من يقول بالنجاسة لأن المقرر في بالعم الأصول أن الفعل المضارع بعد لفظة «كان» يدل على المداومة على ذلك احتماا الفعل فقول عائشة في رواية مسلم هذه «أن رسول الله 義 كان يغسل» تدل القائل على كثرة وقوع ذلك منه ومداومته عليه وذلك يشعر بتحتم الغسل"(٣). والمح سادساً: حدف المفعول: سابع قال رحمه الله بعد أن ذكر الأدلة على جواز لبس المعصفر ومنها حديث على رضي الله عنه وفي بعض رواياته انهاني رسول الله ﷺ. . . وعن لبس المعصفره(1) وذكر قول من زعم اختصاص هذا الحكم بعلي (١) الأضواء ٢/٣٤٢ أحكام قوله تعالى: ﴿وَآتُوا حقه يوم حصاده﴾ من سورة الأنعام. - (1) (٢) مسلم ٢/٩٦١ رقم ٢٨٩، والبخاري ٢/١٦. 11 (4) (٣) الأضواء ٣٠/ ٢٩٩، ٣٠٠ أحكام قول تعالى: ﴿ وَإِنْ لَكُمْ فِي الأَنْعَامُ لَعَبِرةً . . ﴾ الآية £) (Y) من سورة النحل. (٤) مسلم ١٦٤٨/٣ رقم ٢٠٧٨، والترمذي ١٦٤٨. 197

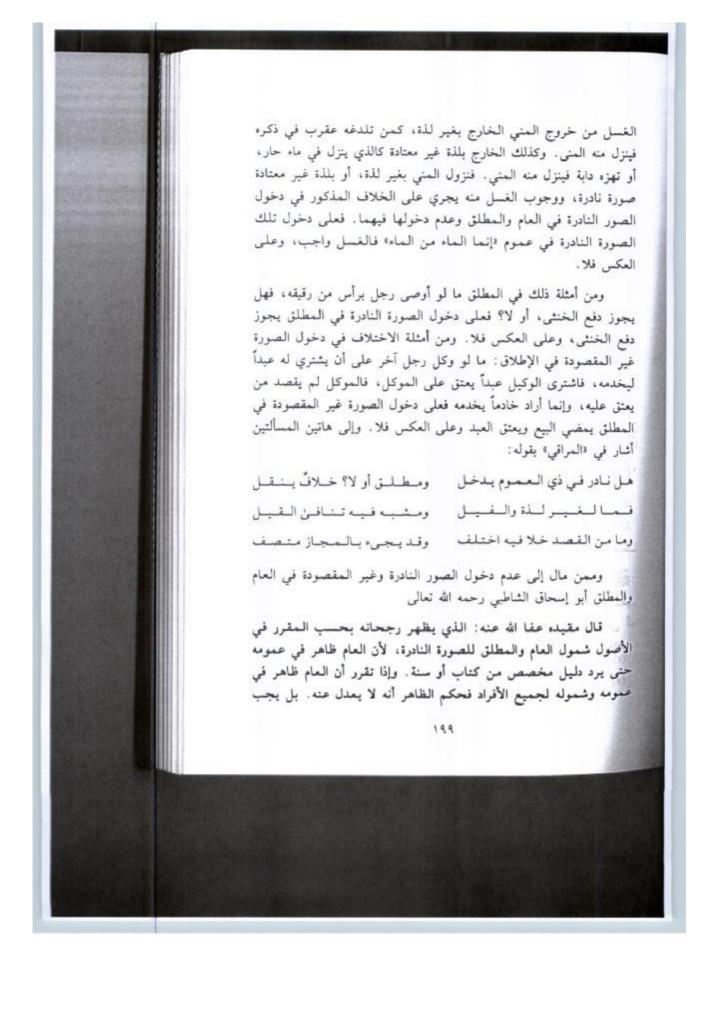
ورده من ثلاثة أوجه قال في الثاني منها ما نصه؛ الوجه الثاني: أنه ثبت في صحيح مسلم عن على رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس القسى المعصفر وعن تختم بالذهب (١) بحذف مفعول نهى. وحذف المفعول في ذلك بدل على عموم الحكم على التحقيق كما حرره القرافي في شرح التنقيح من أن مثل انهي ﷺ عن كذا! صيغة عموم بما لا يدع مجالاً للشك وممن انتصر لذلك: ابن الحاجب وغيره واختاره الفهري، والحاصل: أن التحقيق في مثل نهي ﷺ عن بيع الغرر وقضى بالشفعة وقضى بالشاهد واليمين ونحو ذلك: أنه يعم كل غرر وكل شفعة وكل شاهد ويمين وإن خالف في ذلك كثير من الأصوليين كما حررنا أدلة الفريقين وناقشناها في غير هذا الموضع (٢). وقد التمست الموضع الذي أشار إليه الشيخ في الأضواء فلم أجده أما في المذكرة فقد قال اقلت: اقتضاؤه العموم هوالحق لأن الصحابي عدل عارف فلا يروي ما يدل على العموم إلا وهو جازم بالعموم والحق جواز نقل الحديث بالمعنى وعدالة الصحابي تنفى احتمال منافاة حكايته لما حكى كما هو ظاهرا" وقبل ذلك ذكر حجة القائلين بأنه لا يعم وهي قولهم «الحجة في المحكي لا في الحكاية والمحكي غير عامه (أ). سابعاً: ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال: صرح الشيخ رحمه الله بكونه من صيغ العموم في مواضع عدة منها: ١ ـ قوله رحمه الله في مسألة من مات وكان الحج قد وجب عليه (١) مسلم ١٦٤٨/٣، رقم ٢٠٧٨، وأبو داود ١٦٤٤ رقم ٤٠٤٤. (٢) الأضواء ٥/٤٤٠ أحكام الحج من سورة الحج. (٣) (٤) مذكرة أصول الفقه ص ٢١١ وعزا فيها القول بعدم العموم للأكثر وتبعهم في ذلك صاحب المراقى. 194

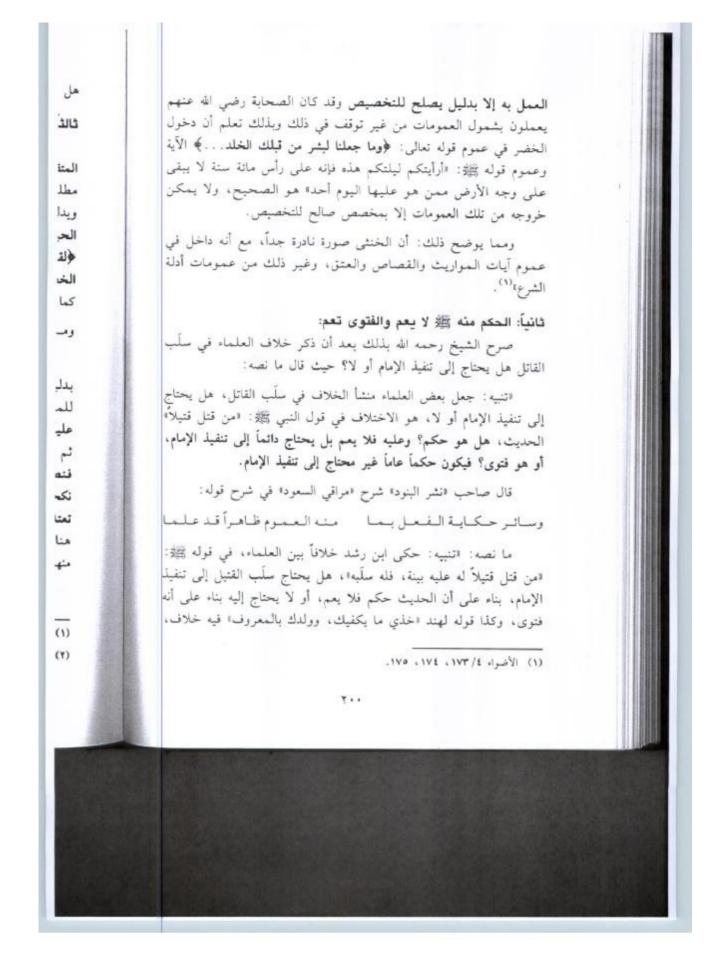
ألجئت إليها حتى تجد ظهراً وفي رواية عنه في صحيح مسلم ااركبها بالمعروف حتى تجد ظهراً (١) ثم ناقش أدلة المخالفين ثم قال. . . وإنما قلنا: إن الظاهر أنه لا فرق في الحكم المذكور بين الهدى الواجب وغيره لأنه ﷺ قال لصاحب البدنة ااركبها، وهي مقلدة نعلاً وقد صرح له تصريحاً مكرراً بأنها بدنة ولم يستفصله النبي ﷺ هل تلك البدنة من الهدي الواجب أو غيره (٢) وترك الاستفصال ينزل منزلة العموم في الأقوال $^{(r)}$ کما تقدم إيضاحه مراراً ٣ ـ في المسألة الثانية من المسائل المتعلقة بقوله تعالى: ﴿وما جعل أزواجكم اللاثي تظاهرون منهن أمهاتكم المن سورة الأحزاب وهي في بيان العود الذي رتب الله عليه الكفارة في قوله ﴿ثم يعودون لما قالوا﴾ قال ما نصه «اعلم أولاً أن ما رجحه ابن حزم من قول داود الظاهري وحكاه ابن عبد البر عن بكير بن الأشج والفراء وفرقه من أهل الكلام وقال به شعبة: من أن معني ﴿ثم يعودون لما قالوا﴾ هو عودهم إلى لفظ الظهار فيكررونه مرة أخرى قول باطل بدليل أن النبي ﷺ لم يستفصل المرأة التي نزلت فيها آية الظهار هل كرر زوجها صيغة الظهار أو لا؟ وترك الاستفصال ينزل منزلة العموم في الأقوال كما تقدم مراراً والتحقيق أن الكفارة ومنع الجماع قبلها لا يشترط فيهما تكرير صيغة الظهار (1). وقد بين اختياره في معنى العود بقوله االذي يظهر لي والله تعالى (۱) خرجه مسلم ۱۹۲۱ رقم ۱۳۲٤، وأبو داود ۱/۷۲۷ رقم ۱۷۶۱. (٢) يشير إلى الحديث الذي سبق أن ذكره وهو ما ثبت في الصحيحين أنه 義 رأى رجلاً يسوق بدنة فقال: اركبها، قال: يا رسول الله إنها بدنة فقال: اركبها، قال: إنها بدنة، قال: اركبها ويلك في الثانية أو في الثالثة؛ البخاري ٢/ ١٩٥، ومسلم ٢/ ٩٦٠ رقم ١٣٢٣ والترمذي ٣/ ٢٥٤ رقم ٩١١. (٣) الأضواء ٥/٠٨٠، ٨١٥ أحكام الحج. (١٤) الأضواء ١٦/٦٥ وانظر مثالاً للقاعدة في ٧٦/١٥ ضمن مسائل الظهار من سورة الأحزاب. 190

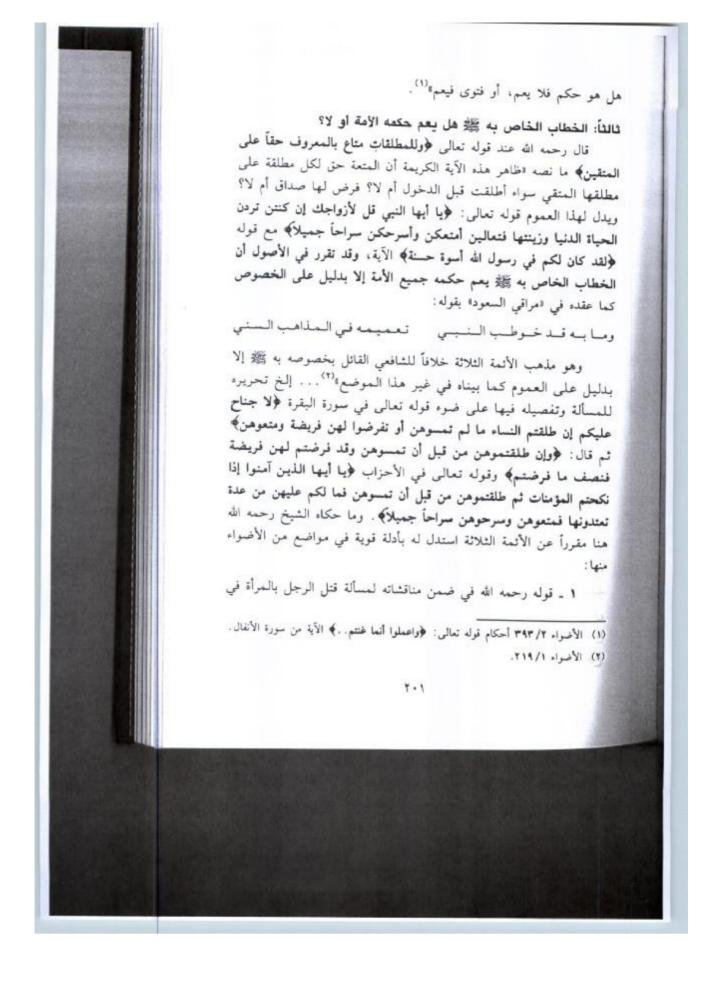


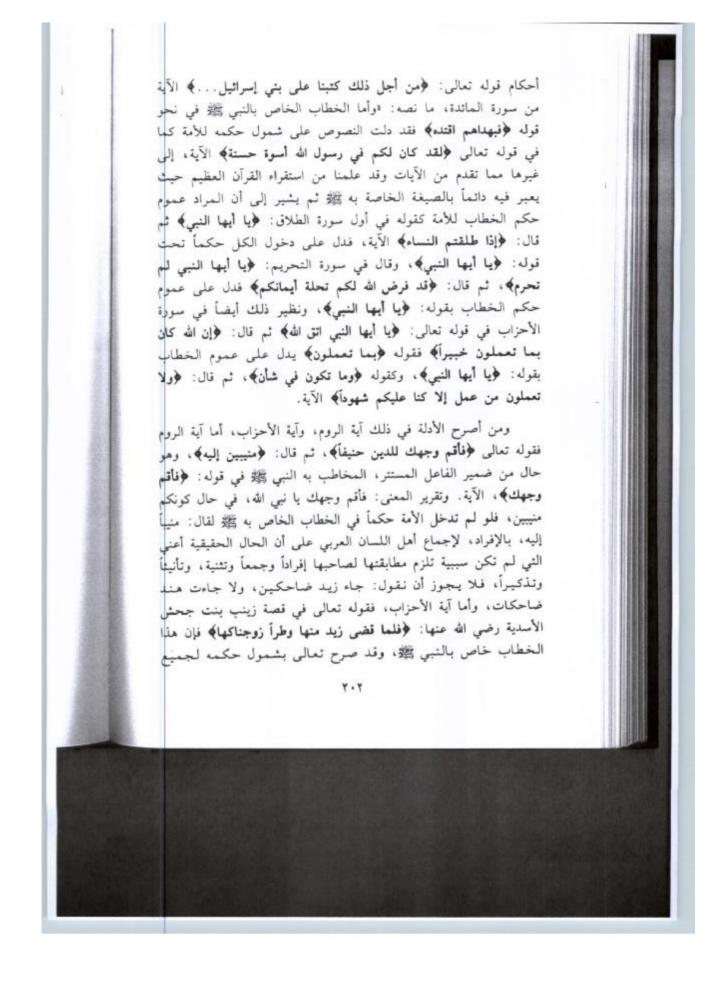


شمول العام والمطلق للفرد النادر والفرد غير المقصود. خلافاً لمن زعم أن الفرد النادر وغير المقصود لا يشملهما العام ولا المطلق. ä Ā قال صاحب جمع الجوامع في امبحث العام، ما نصه: اوالصحيح دخول النادرة وغير المقصودة تحته. فقوله: االنادرة وغير المقصودة، 11 يعنى الصورة النادرة وغير المقصودة. وقوله: «تحته» يعنى العام. والحق 11 أن الصورة النادرة، وغير المقصودة صورتان لا واحدة، وبينهما عموم 11 وخصوص من وجه على التحقيق، لأن الصورة النادرة قد تكون مقصودة وغير مقصودة. والصورة غير المقصودة قد تكون نادرة وغير نادرة. ومن الفروع التي تبنى على دخول الصورة النادرة في العام والمطلق وعدم ٦ دخولها فيهما اختلاف العلماء في جواز دفع السبق - بفتحتين - في المسابقة على الفيل. وإيضاحه: أنه جاء في الحديث الذي رواه أصحاب السنن والإمام أحمد من حديث أبي هريرة أن النبي على قال: الا سبق إلا في خف أو نصل أو حافر، ولم يذكر فيه ابن ماجه «أو نصل، 31 والفيل ذو خف، وهو صورة نادرة. فعلى القول بدخول الصورة النادرة :1 في العام يجوز دفع السبق ـ بفتحتين ـ في المسابقة على الفيلة. والسبق المذكور هو المال المجعول للسابق وهذا الحديث جعله بعض علماء الأصول مثالاً لدخول الصورة النادرة في المطلق لا العام. قال الأن ز قوله: «إلا في خف نكرة في سياق الإثبات، لأن ما بعد «إلا» مثبت، والنكرة في سياق الإثبات إطلاق لا عموم. وجعله بعض أهل الأصول مثالاً لدخول الصورة النادرة في العام. و قال الشيخ زكريا: وجه عمومه مع أنه نكرة في الإثبات أنه في حيز الشرط معنى، إذ التقدير: إلا إذا كان في خف. والنكرة في سياق الشرط تعم، وضابط الصورة النادرة عند أهل الأصول هي: أن يكون ذلك الفرم لا 11 يخطر غالباً ببال المتكلم لندرة وقوعه. ومن أمثلة الاختلاف في الصورة النادرة: هل تدخل في العام والمطلق أو لا؟ اختلاف العلماء في وجوب 191

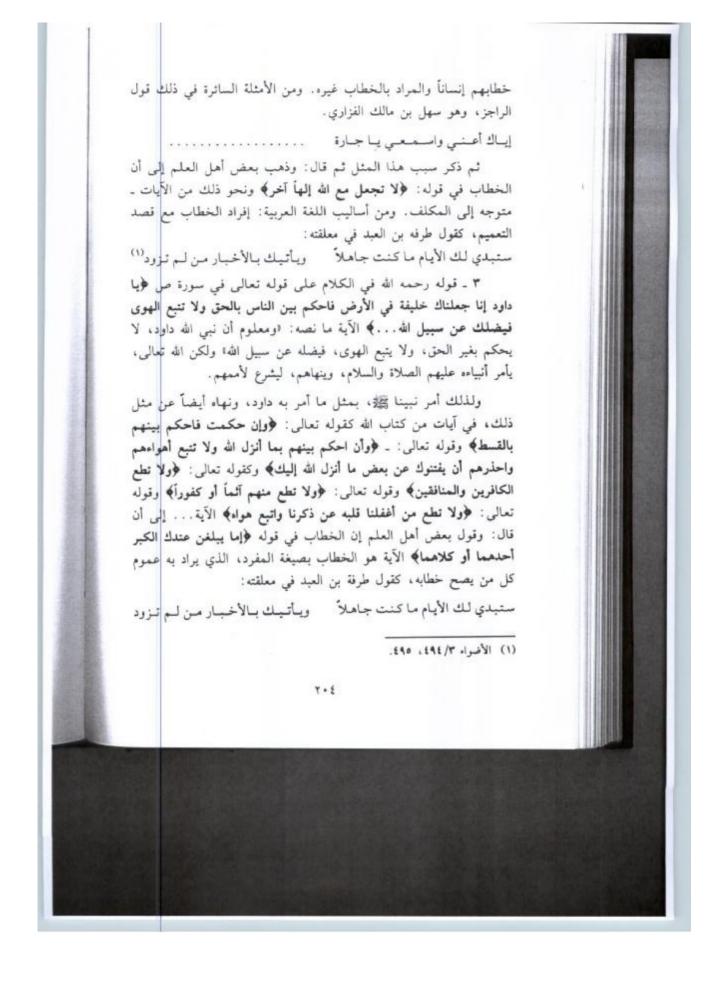


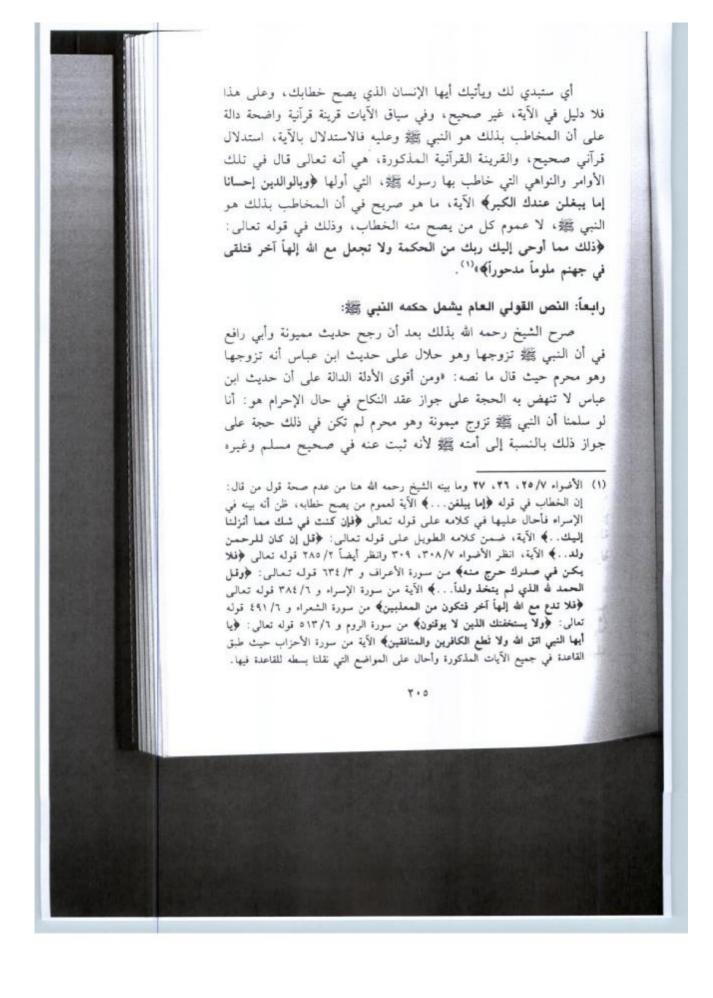


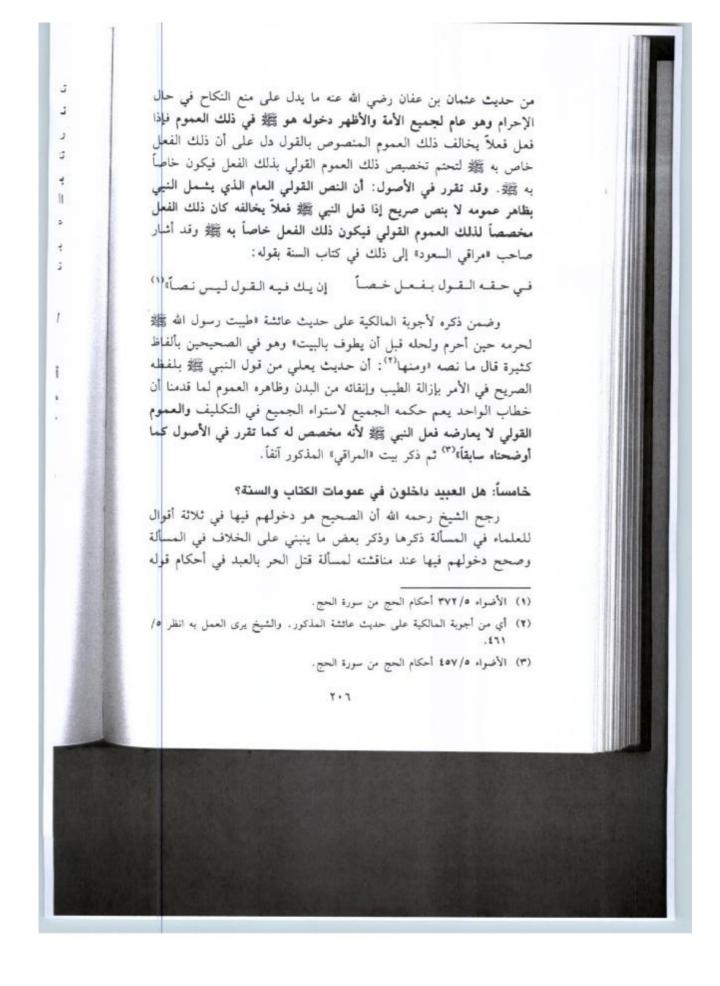


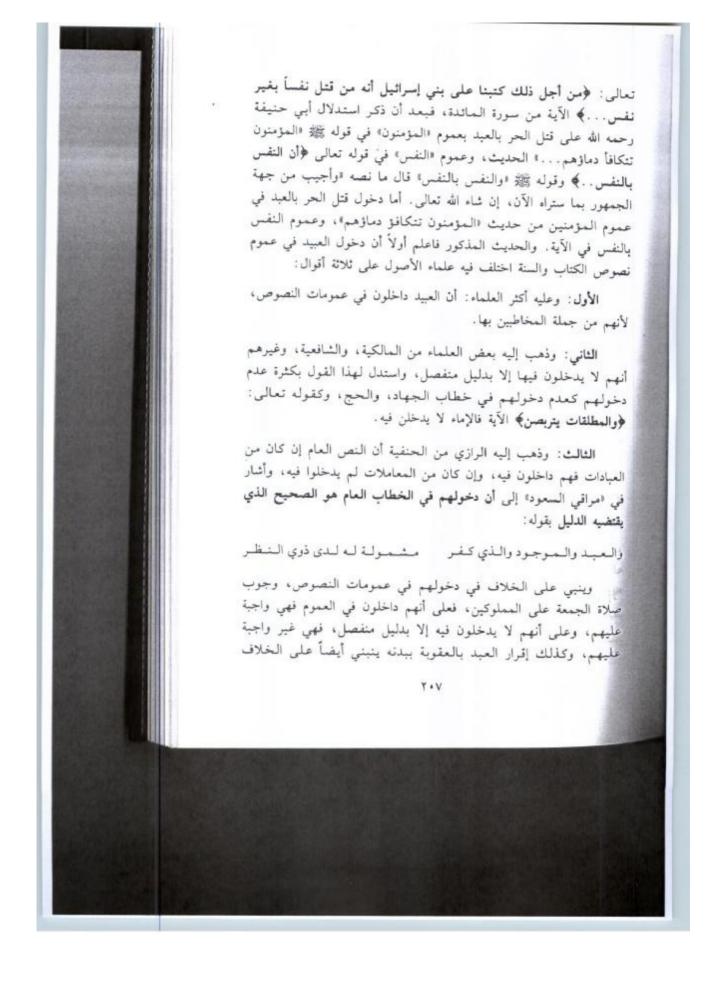


المؤمنين في قوله: ﴿لكيلا يكون على المؤمنين حرج﴾ الآية، وأشار إلى هذا أيضاً في الأحزاب بقوله: ﴿خالصة لك من دون المؤمنين﴾، لأن الخطاب الخاص به على في قوله ﴿وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي﴾ الآية، لو كان حكمه خاصاً به صلى المنافق الله عن قوله: ﴿ خالصة لك من دون المؤمنين ﴾ كما هو ظاهر، وقد ردت عائشة رضى الله عنها على من زعم أن تخيير الزوجة طلاق بأن رسول الله ﷺ خير نساءه فاخترنه فلم يعده طلاقاً مع أن الخطاب في ذلك خاص به على في قوله تعالى: ﴿يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن. . ♦ الآيتين. وأخذ مالك رحمه الله بينونة الزوجة بالردة من قوله ﴿لَمْن أَشْرَكْت ليحبطن عملك﴾ وهو خطاب خاص به ﷺ(١). ٧ ـ قوله رحمه الله في الكلام على قوله تعالى من سورة الإسراء: ﴿لا تجعل مع الله إلها آخر فتقعد مذموماً مخذولاً﴾ ما نصه: •قوله تعالى: ﴿لا تجعل مع الله إلها آخر فتقعد مدوموماً مخدولاً﴾. . الظاهر أن الخطاب في هذة الآية الكريمة متوجه إلى النبي ﷺ لبشرع لأمته على لسانه إخلاص التوحيد في العبادة له جل وعلا، لأنه ﷺ معلوم أنه لا يجعل مع الله إلهاً آخر، وأنه لا يقعد مذموماً مخذولاً. ومن الآيات الدالة دلالة واضحة على أنه ﷺ يوجه إليه الخطاب، والمراد بذلك التشريع لأمته لا نفس خطابه هو ﷺ قوله تعالى: ﴿إِما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً ﴾ لأن معنى قوله ﴿إِما يبلغن . . . ﴾ الآية: أي أن يبلغ عندك والداك أو أحدهما الكبر فلا تقل لهما أف. ومعلوم أن والديه قد ماتا قبل ذلك بزمن طويل، فلا وجه لاشتراط بلوغهما أو أحدهما الكبر بعد أن ماتا منذ زمن طويل، إلا أن المراد التشريع لغيره ﷺ ومن أساليب اللغة العربية (١) الأضواء ٢/ ٦٥، ٦٦ ، ٦٧. 4.4









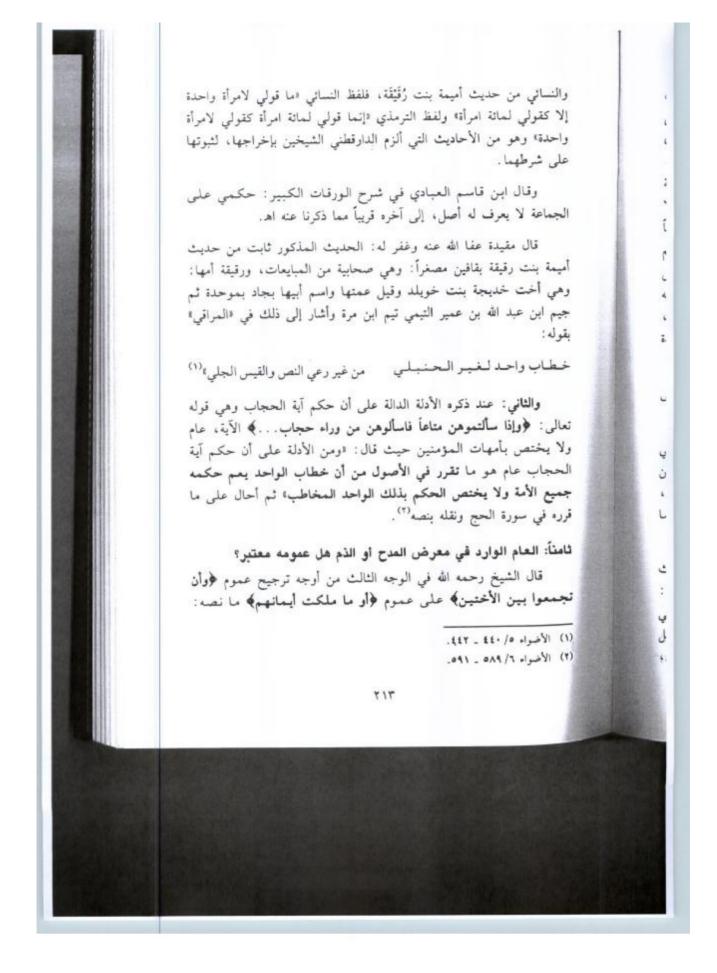
المذكور، قاله صاحب انشر البنود شرح مراقي السعود، في شرح البيع المذكورة أنفأ، فإذا علمت هذا، فاعلم أنه على القول بعدم دخول العبيد في عموم نصوص الكتاب والسنة، فلا إشكال. وعلى القول بدخولهم فيه، فالجواب عن عدم إدخالهم في عموم النصوص التي ذكرناها يعلم مل أدلة الجمهور الأتية إن شاء الله على عدم قتل الحر بالعبدا(١). يا وإنما قلت: إنه صحح القول بدخولهم مع أنه لم يصرح به هنا لأنه 31 نقل تصحيح اصاحب المراقي؛ له مقرأ له ولم يتعقبه بشيء ومن عادته 10 رحمه الله أن يتعقبه إن لم يرتض قوله، أضف إلى ذلك قوله رحمه الله في وا الفرع الثاني من فروع المسألة الخامسة من مسائل قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ من سورة النور، وهي في خلاف العلماء في التغريب سنة مع الجلد حيث قال بعد أن قرر أله ية المملوك لا يغرب ما نصه: "وقد قدمنا اختلاف الأصوليين في العبيد هل يدخلون في عموم نصوص الشرع، لأنهم من جملة المكلفين، أو لأ ظ يدخلون في عموم النصوص، إلا بدليل منفصل لكثرة خروجهم من عموم وا النصوص، كما تقدم إيضاحه. وقد قدمنا أن الصحيح هو دخولهم في عموم النصوص إلا ما -1 أخرجهم منه دليل، واعتمده صاحب امراقي السعود، بقوله: والعبد والموجود والذي كفر مشمولة له لدى ذوي النظر -وإخراجهم هنا من نصوص التغريب، لأنه ﷺ أمر بجلد الأمة الزانية وبيعها، ولم يذكر تغريبها، ولأنها مال، وفي تغريبهم إضرار بالمالك. وفي الحديث الا ضرر ولا ضرار، والعلم عند الله تعالى، (٢). عل فتراه قال وقد قدمنا أن الصحيح هو دخولهم في عموم النصوص إلا 110 تع (١) الأضواء ٢/ ٧٢، ٧٣. (Y) الأضواء ٦/٦٦، ٦٧. (1) Y . A

ما أخرجهم منه دليل مع أنه لم يقدم كلاماً غير ما نقلته عنه. وقال في المسألة الثانية عشرة من مسائل الظهار في قوله تعالى: ﴿وما جعل أزواجكم اللاتي تظاهرون منهن أمهاتكم أو من سورة الأحزاب، ما نصه: «المسألة الثانية عشرة: اعلم أن العلماء اختلفوا في العبد والذمي هل يصح منهما ظهار؟ وأظهر أقوالهم عندي في ذلك: أن العبد يصح منه الظهار، لأن الصحيح دخوله في عموم النصوص العامة، إلا ما أخرجه منه دليل خاص، كما تقدم، وإليه الإشارة بقول صاحب امراقي السعودا: والعبد والموجود والذي كفر مشمولة له لدى ذوى النظر وعليه فهو داخل في عموم قوله: ﴿والذين يظاهرون من نسائهم﴾ ولا يقدح في هذا أن قوله: ﴿ فتحرير رقبة ﴾ لا يتناوله، لأنه مملوك لا يقدر على العتق لدخوله في قوله ﴿فمن لم يجد فصيام شهرين﴾ فالأظهر صحة ظهار العيد وانحصار كفارته في الصوم، لعدم قدرته على العتن والإطعامة(١). فتراه يقول: الأن الصحيح دخوله في عموم النصوص العامة إلا ما أخرجه دليل خاص كما تقدم، ولم يتقدم سوى ما ذكرت والله أعلم. سادساً: هل النساء يدخلن في الجموع الصحيحة المذكرة ونحوها مما يختص بجماعة الذكور أو لا يدخلن إلا بدليل منفصل؟ تعرض الشيخ لهذه المسألة في ثلاث موضع: الأول: في نهاية كلامه على قول تعالى: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾ من سورة الفاتحة حيث ذكر تنبيهين قال في الثاني منهما ما نصه: الثاني: قد علمت أن الصديقين من الذين أنعم الله عليهم. وقد صرح تعالى بأن مريم ابنة عمران صديقة في قوله ﴿وأمه صديقة﴾ الآبة، وإذن (١) الأضواء ٦/ ٤٠٠. 7 . 9

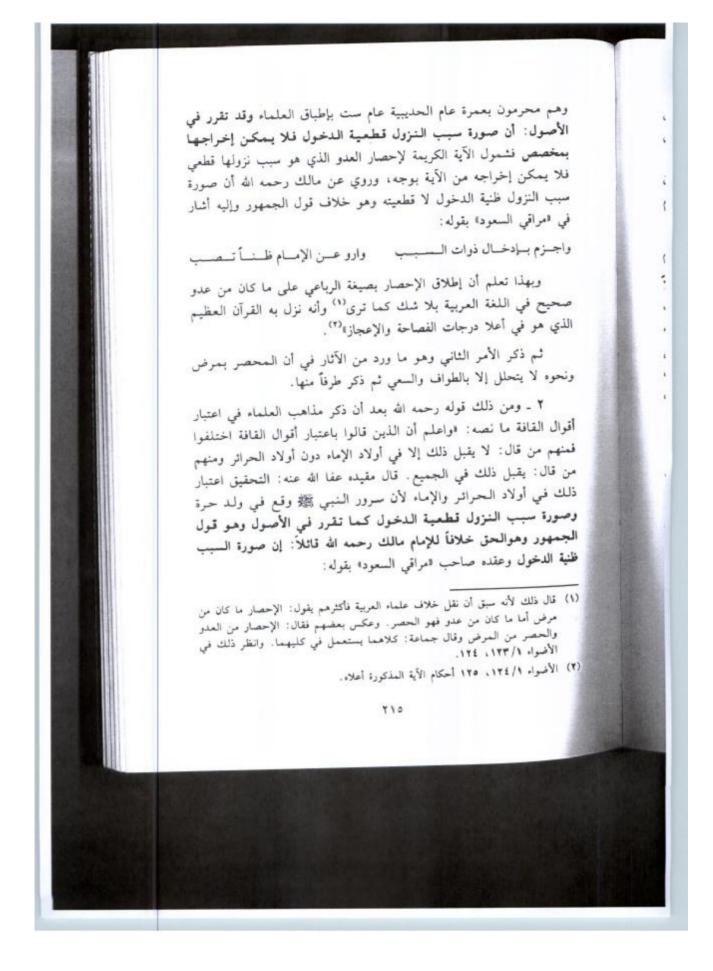
فهل تدخل مريم في قوله تعالى: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾ أو لا؟ وما شه الجواب: أن دخولها فيهم يتفرع على قاعدة أصولية مختلف فيها معروفة، وهي هل ما في القرآن العظيم والسنة من الجموع الصحيحة سورة آا المذكرة ونحوها مما يختص بجماعة الذكور تدخل فيه الإناث أو لا يدخلن فيه إلا بدليل منفصل؟ فذهب قوم إلى أنهن يدخلن في ذلك. وعليه: تعالى: فمريم داخلة في الآية واحتج أهل هذا القول بأمرين: سورة ا الأول: إجماع أهل اللسان العربي على تغليب الذكور على الإناث هذه الآ حافظون في الجمع. فلا يحا والثاني: ورود آيات تدل على دخولهن في الجموع الصحيحة المذكرة فيه بين ونحوها كقوله تعالى في مريم نفسها ﴿وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت المذكر من القانتين﴾ وقوله في امرأة العزيز ﴿يوسف أعرض عن هذا واستغفري الفاتحة لذنبك إنك كنت من الخاطئين﴾ وقوله في بلقيس ﴿وصدها ما كانت تعبد من دون الله، إنها كانت من قوم كافرين﴾ وقوله فيما كالجمع المذكر السالم: ﴿قلتا اهبطوا منها جميعاً﴾ الآية فإنه تدخل فيه حواء إجماعاً. ذلك واد وذهب كثير إلى أنهن لا يدخلن في ذلك إلا بدليل منفصل. واستدلوا على سابعاً: ذلك بآيات كقوله ﴿إن المسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات - إلى قوله _ أعد الله لهم مغفرة وأجراً عظيما ﴾ وقوله تعالى: ﴿قُلْ للمؤمنين 11 يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم ﴾ ثم قال: ﴿وقل سورة ال للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن، الآية، فعطفهن عليهم قال إن يدل على عدم دخولهن. وأجابوا على حجة أهل القول الأول بأن تغليب عن لباس الذكور على الإناث في الجمع ليس محل نزاع. وإنما النزاع في الذي يتبادر بياء المد من الجمع المذكر ونحوه عند الإطلاق. وعن الآيات بأن دخول الإناث فيها. إنما علم من قرينة السباق ودلالة اللفظ، ودخولهن في حالة الاقتران (١) الأف بما يدلُ على ذلك لا نزاع فيه. وعلى هذا القول: فمريم غير داخلة في (Y) IVE الآية وإلى هذا الخلاف أشار في «مراقي السعود» بقوله: (٣) الأض 11.

وما شمول من للأنشى جنف وفي شبيه المسلمين اختلفوا، (١) الثاني: في الكلام على قوله تعالى: ﴿ فاعف عنهم واستغفر لهم لهم من سورة آل عمران ولم يزد على أن أحال على الموضع الأول(٢). الثالثة: قوله رحمه الله في المسألة الثانية من المسائل المتعلقة بقوله تعالى: ﴿واللَّين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم. ﴾ الآيات من سورة «المؤمنون»، ما نصه: «اعلم أن أهل العلم أجمعوا على أن حكم هذه الآية الكريمة في التمتع بملك اليمين في قوله ﴿والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم﴾ خاص بالرجال دون النساء فلا يحل للمرأة أن تتسرى عبدها وتتمتع به بملك اليمين وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم وهو يؤيد قول الأكثرين أن النساء لا يدخلن في الجموع المذكرة الصحيحة إلا بدليل منفصل كما أوضحنا أدلته في سورة الفاتحة (٣). وكلامه هذا الأخير يفهم منه ميله إلى قول الأكثرين بعدم دخولهن في ذلك والله أعلم. سابعاً: خطاب الواحد يعم حكمه الأمة: صرح الشيخ رحمه الله بذلك في موضعين: الأول: عند تقريره النهي عن لبس المعصفر في مسائل الحج من سورة الحج حيث قال في الوجه الثالث من الأوجه التي رد بها قول من قال إن رواية علي المذكورة في صحيح مسلم انهاني رسول الله ﷺ... عن لباس المعصفر، تدل على اختصاص هذا الحكم بعلي لأنه قال: نهاني بياء المتكلم حيث قال ما نصه: «الوجه الثالث: أن رواية نهاني التي احتج (1) الأضواء 1/42، 23. (Y) الأضواء 1/ ۲۹۷. (٣) الأضواء ٥/ ٧٦٨، ٧٦٩. 711

بها مدعي اختصاص هذا الحكم بعلي: تدل أيضاً على عموم الحكم، لأن والنسائي خطاب النبي على لواحد من أمنه يعم حكمه جميع الأمة السنوائهم على إلا كقول أحكام التكليف، إلا بدليل خاص يجب الرجوع إليه، وخلاف أهل الأصول و احدة ١ ، في خطاب الواحد، هل هو من صيغ العموم الدالة على عموم الحكم، على شره خلاف في حال لا خلاف حقيقي، فخطاب الواحد عند الحنابلة صيغة ٥, عموم، وعند غيرهم من الشافعية والمالكية وغيرهم: أن خطاب الواحد لا الحماعة يعم، لأن اللفظ للواحد لا يشمل بالوضع غيره، وإذا كان لا يشمله وضعاً قال فلا يكون صيغة عموم، ولكن أهل هذا القول موافقون: على أن حكم أميمة بنت خطاب الواحد عام لغيره لكن بدليل آخر غير خطاب الواحد، وذلك الدليل وهي أخه بالنص والقياس. أما القياس فظاهر، لأن قياس غير ذلك المخاطب عليه جيم ابن بجامع استواء المخاطبين في أحكام التكليف من القياس الجلي، والنص، بقوله: كقوله ﷺ في مبايعة النساء الني لا أصافح النساء، وما قولي لامرأة واحدة إلا كقولي لمائة امرأة». خطاب، قالوا: ومن أدلة ذلك حديث احكمي على الواحد حكمي على والث الجماعة). تعالى: ﴿ قال ابن قاسم العبادي في الآيات البينات: اعلم أن حديث احكمي ولا يختص على الواحد حكمي على الجماعة؛ لا يعرف له أصل بهذا اللفظ، ولكن الحجاب روى الترمذي وقال: حسن صحيح، والنسائي، وابن ماجة، وابن حبان، جميع الأه قررہ فی س قوله ﷺ في مبايعة النساء اإني لا أصافح النساء، وساق الحديث كما ذكرناه. ثامناً: الع وقال صاحب «كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث قال على ألسنة الناس": حكمي على الواحد حكمي على الجماعة، وفي لفظ: تجمعوا ي كحكمي على الجماعة، ليس له أصل بهذا اللفظ، كما قال العراقي في تخريج أحاديث البيضاوي. وقال في الدرر كالزركشي لا يعرف، وسئل (١) الأضواء (Y) الأضواء عنه المزي، والذهبي فأنكراه نعم يشهد له ما رواه الترمذي،



وهم مه «الوجه الثالث: أن عموم ﴿وأن تجمعوا بين الأختين﴾ غير وارد في معرض الأصول مدح ولا ذم وعموم ﴿ أو ما ملكت أيمانهم ﴾ وارد في معرض مدح المتقين بمخصص والعام الوارد في معرض المدح أو الذم اختلف العلماء في اعتبار عمومه، فلا يمك فأكثر العلماء على أن عمومه معتبر كقوله تعالى ﴿إِنْ الأبرار لفي نعيم وإن سبب الد الفجار لفي جحيم﴾ فإنه يعم كل بر مع أنه للمدح وكل فاجر مع أنه للذم في امراة قال في امراقي السعودة: واجسزم وما أتى للمدح أو للذم يعمّ عند جل أهل العلم 49 وخالف في ذلك بعض العلماء منهم الإمام الشافعي رحمه الله قائلاً أن العام الوارد في معرض المدح أو الذم لا عموم له لأن المقصود الحث صحيح الذي هو في المدح والزجر في الذم، ولذا لم يأخذ الإمام الشافعي بعموم قوله تعالى: ﴿والدِّين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) في الحلى المباح لأن الآية سيقت للذم فلا تعم عنده الحلي المباح وإذا علمت ونحوه لا ذلك فاعلم أن العام الذي لم يقترن بما يمنع اعتبار عمومه أولى من المقترن بما يمنع اعتبار عمومه عند بعض العلماء (^(۱). أقوال الق فمنهم مر تاسعاً: صورة سبب النزول قطعية الدخول في معنى الآية: من قال: صرح الشيخ رحمه الله بذلك في مواضع من الأضواء مخالفاً بذلك ذلك في الإمام مالكاً رحمه الله القائل فيما روى عنه بظنية دخولها في ذلك. وصورة . ١ _ فمن ذلك قوله رحمه الله بعد أن ذكر قول بعض العلماء في أن الجمهور المراد بالإحصار في قوله تعالى: ﴿فإن أحصرتم فيما استيسر من الهدي﴾ ظنية الدخ حصر العدو خاصة دون المرض ونحوه ما نصه: «وحجة هذا القول متركبة من أمرين: الأول: أن الآية الكريمة التي هي قوله تعالى: ﴿فَإِن أحصرتهم (١) قال ذ فما استيسر من الهدي . . . ﴾ نزلت في صد المشركين النبي على وأصحابه مرض والحد الأضو (١) الأضواء ٥/٧٦٣ المسألة الأولى من مسائل قوله تعالى: ﴿واللَّين هم لفروجهم (Y) الأضو حافظون﴾ من سورة المؤمنون. 317



وارو عن الإمام ظناً تصب (١) واجمزم بمإدخمال ذوات المسمسب

٣ _ ومن المواضع التي صرح فيها بذلك قوله رحمه الله ما نصه: اقال مقيده عفا الله عنه وغفر له: وجوب سنتر العورة للطواف يدل عليه كتاب الله في قوله تعالى في سورة الأعراف ﴿يا بني آدم محذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ الآية، وإيضاح دلالتها على ذلك يتوقف أولاً على مقدمتين: . . . ثم ذكر الأولى وحاصلها: أن تفسير الصحابي الذي له تعلق بسبب النزول له حكم الرفع ثم قال. . المقدمة الثانية هي أن تعلم أن صورة سبب النزول قطعية الدخول عند جماهير الأصوليين وهو الصواب إن شاء الله تعالى. فإذا عملت ذلك: فاعلم أن سبب نزول قوله تعالى: ﴿خذوا زينتكم عند كل مسجد﴾ أنهم كانوا يطوفون بالبيت عراة. فكانت المرأة تطوف بالبيت وهي عريانة فتقول: من يعيرني ثوباً تجعله على فرجها وتقول:

وما بدامنه فبلا أحبله البيوم يبيدو بنعضه أوكيله

فنزلت هذه الآية في هذا السبب ﴿يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد﴾(٢) الآية، ومن زينتهم التي أمروا بأخذها عند كل مسجد: لبسهم الثياب عند المسجد الحرام للطواف لأنه هو صورة سبب النزول فدخولها في حكم الآية قطعي عند الجمهور . . . فالأمر في ﴿خذوا﴾ شامل لستر العورة للطواف وهو أمر حتم أوجبه الله مخاطباً به بني آدم وهو السبب الذي نزل قيه الأمرا(٣) وهناك أمثلة استخدم فيها هذه القاعدة منها قوله رحمه الله بعد ذكر قول جماعة من العلماء: لا يجوز تزويج الزاني لعفيفة ولا عكسه وذكر أدلتهم من القرآن والسنة قال: ومن أدلة أهل هذا القول أن

- (١) الأضواء ٨٨/٣ مسألةٌ في قوله تعالى ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ تتعلق
 - (٢) بالأصل ﴿ يَا أَيُّهَا الذِّين آمنوا خذوا . . . ﴾ وهو سبق قلم وصوابه ما ذكرت .
 - (٣) الأضواء ٥/ ٢٠٩، ٢١٠ مع حذف يسير لا يخل.

والفضة والحر لبس الفضة ا استدلاله بذلل اتنبيه فإن قي القرآن أنه شـ الشرب في أنه

جميع الأحاد

مشركة﴾ الآيا

في الأصول أو

ما يؤيد صحا

يتزوج إلا زانه

وأمثالها تدل أنه التزويج ا

الأصول الأسول الم

عاشراً: العبر

لها عند استد

استعما

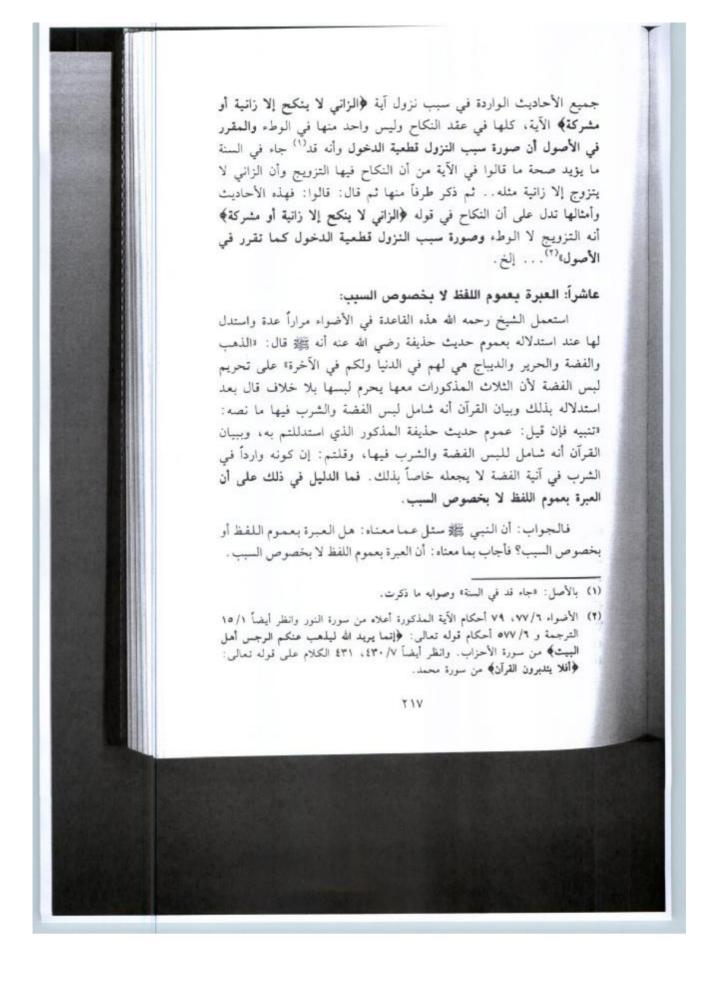
فالجوا بخصوص السب

العيرة بعموم ا

(١) بالأصل: ١

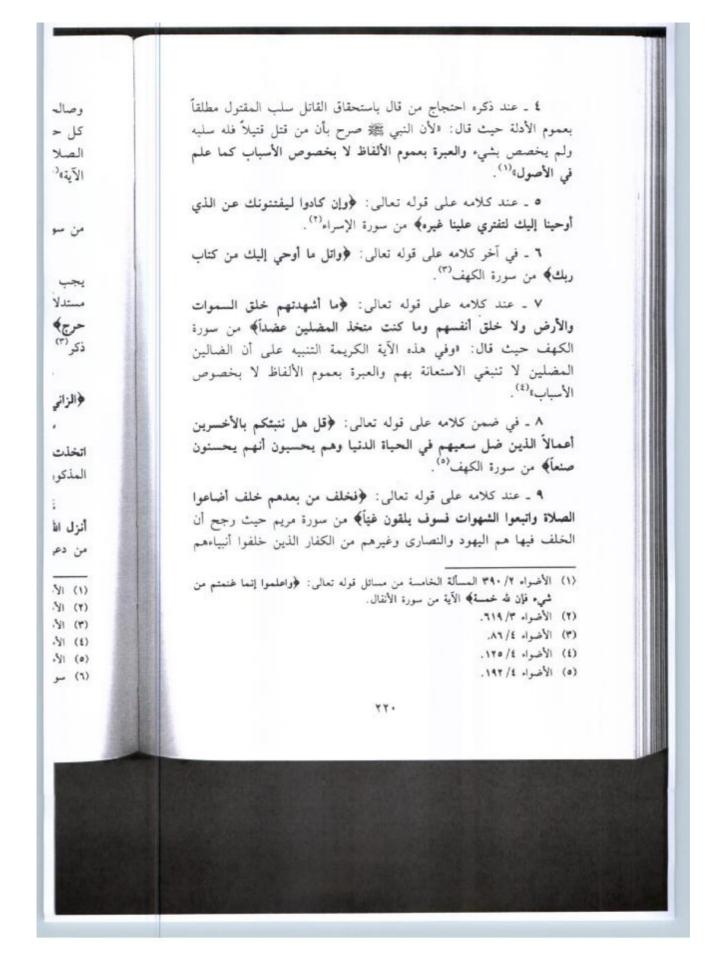
7 elawill (Y) الترجمة و البيت) م ﴿أَفَلَا يَتَدَبُّمُ

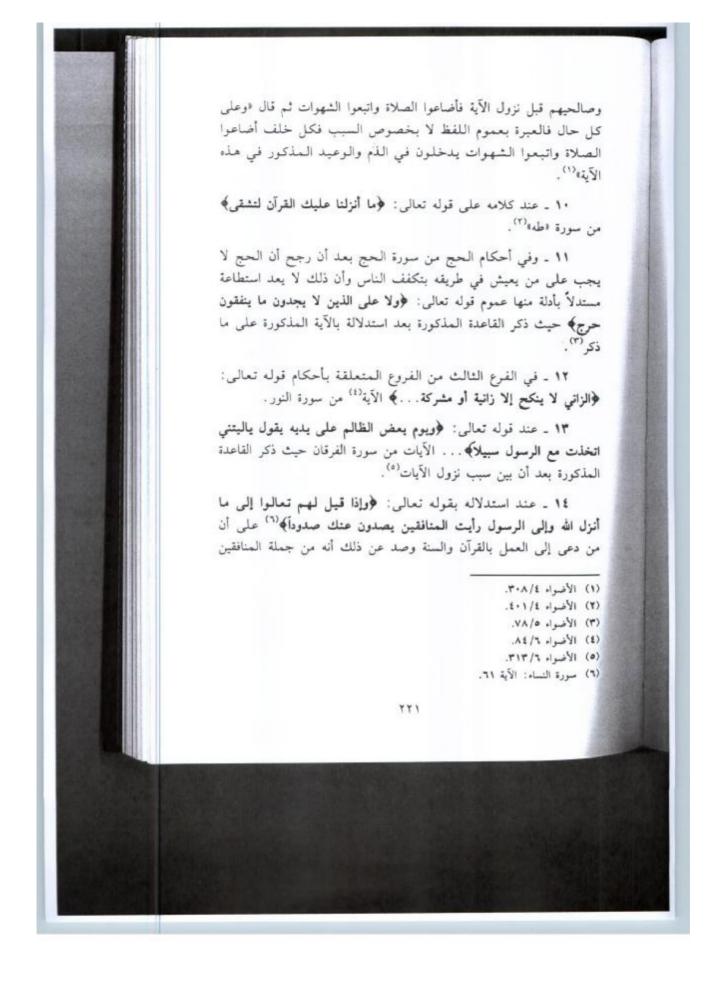
117



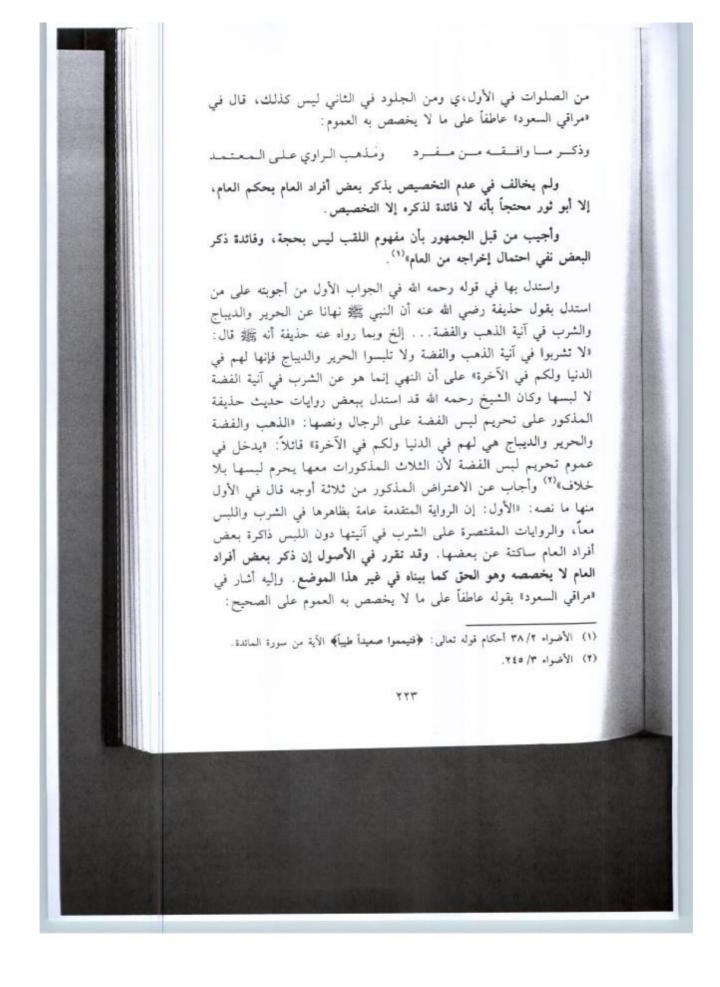
بأدلته في قال البخاري في صحيحه: حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا عنهما لي سليمان التيمي، عن أبي عثمان عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه: «أن أنفسنا د رجلاً أصاب من امرأة قبلة، فأتى رسول الله على فذكر له ذلك، فأنزلت يضرب ا عليه ﴿وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين﴾ قال الرجل: ألى هذه؟ قال: المن عمل بها من منفق ع أمتى اه. لفظ البخاري في التفسير في السورة هودا وفي رواية في بيد الله، لكل خص الصحيح قال: الجميع أمتى كلهما اه. 3, فهذا الذي أصاب القبلة من المرأة نزلت في خصوصه آية عامة فمن ذلك اللفظ، فقال للنبي ﷺ: ﴿ أَلِي هَذُهُ ۚ وَمَعْنَى ذَلَكَ: هَلَ النَّصِ خَاصَ بِي لأنِّي سبب وروده؟ أو هو على عموم لفظه؟ وقول النبي ﷺ له: الجميع أمتي، معناه أن العبرة بعموم لفظ ﴿إن الحسنات يذهبن السيئات﴾ لا بخصوص ما ملكت السبب. والعلم عند الله تعالى ١٠٠٠). وذكر لها مثالاً في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وكان الإنسان أكثر شيء الكتاب جدلا﴾ حيث قال رحمه الله: «وما فسرنا به قوله تعالى: ﴿وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً﴾ من أن معناه كثرة خصومة الكفار ومماراتهم بالباطل ليدحضوا به الحق هو السياق الذي نزلت فيه الآية الكريمة لأن قوله ﴿ولقد صرفنا في هذا عن المد القرآن للناس من كل مثل﴾ أي ليذكروا ويتعظوا وينيبوا إلى ربهم بدليل قوله الذين آم ﴿ولقد صرفنا في هذا القرآن ليذكروا ﴾ وقوله ﴿وتلك الأمثال نضربها للناس المائدة -لعلهم يتذكرون ﴾ فلما أتبع ذلك بقوله ﴿وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً﴾ كأنهم -علمنا من سياق الآية أن الكفار أكثروا الجدل والخصومة والمراء لإدحاض المعرض الحق الذي أوضحه الله بما ضربه في هذا القرآن من كل مثل. ولكن كون (1) IVi هذا هو ظاهر القرآن وسبب النزول لا ينافي تفسير الآية الكريمة بظاهر (٢) الأف عمومها، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما بيناه (٣) الأف (t) IVE (1) Ilimela 7/ . cr. (٥) سور TIA

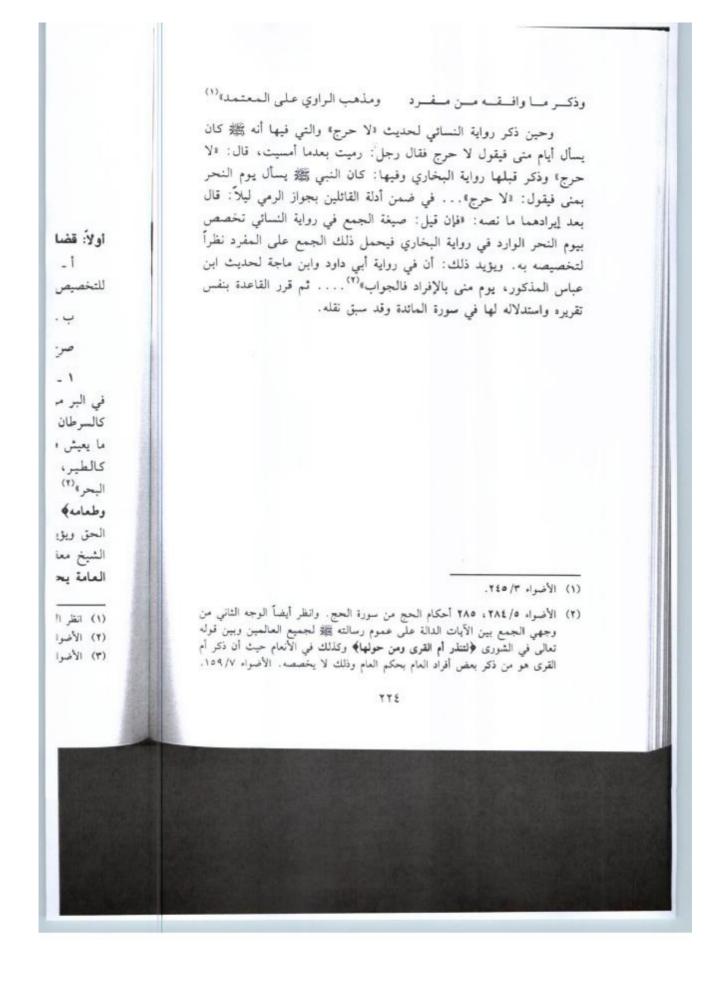
بأدلته فيما مضى. ولأجل هذا لما طرق النبي ﷺ علياً وفاطمة رضى الله عنهما ليلة فقال: األا تصليان،؟ وقال على رضى الله عنه يا رسول الله إنما أنفسنا بيد الله، فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا. انصرف النبي ﷺ راجعاً وهو يضرب فخذه ويقول: ﴿وكان الإنسان أكثر شيء جدلا ﴾ والحديث مشهور متفق عليه. فإيراده على الآية على قول على رضى الله عنه اإنما أنفسنا بيد الله، فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا، دليل على عموم الآية الكريمة، وشمولها لكل خصام وجدل ١(١). وقد أكثر الشيخ رحمه الله من الاستدلال بهذه القاعدة في الأضواء فمن ذلك: 1 ـ عند كلامه في أحكام قوله تعالى: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم من سورة النساء (٢). ٢ ـ وعند كلامه على قوله تعالى: ﴿ليس بأمانيكم ولا أماني أهل الكتاب♦ من سورة النساء (٣) أيضاً. ٣ ـ في المسألة الأولى من المسائل المتعلقة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي ذكرها الشيخ رحمه الله بعد تفسيره لقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم (٤) من سورة المائدة حيث ذكر في آخرها قوله تعالى: ﴿فما لهم عن التذكرة معرضين كأنهم حمر مستنفرة فرت من قسورة (٥) مستدلاً بعموم لفظها على أن المعرض عن التذكير كالحمار. (١) الأضواء ١٣٣/٤ ١٣٤. (r) الأضواء ١/ ٢٢١. (٣) الأضواء ١/ · ٤٢. (٤) الأضواء ٢/ ١٧٣. (۵) سورة المدثر: آية رقم ٤٩، ٥٠. 719

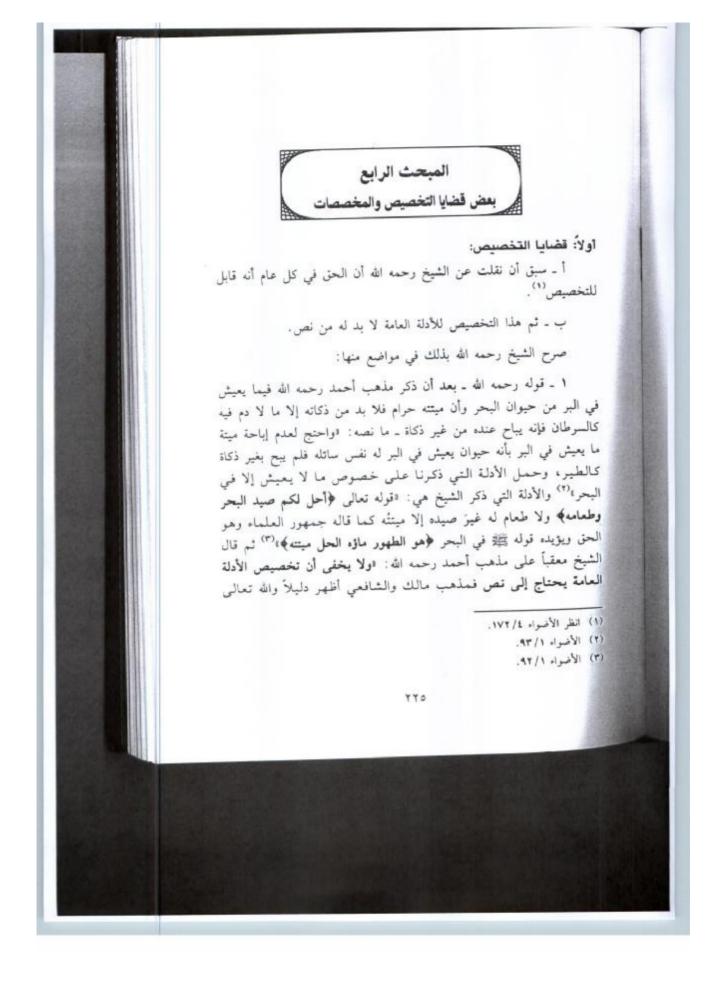




ثم ذكر القاعدة المذكورة(١). من اله امراقى ١٥ ـ وبعد أن استدل بقوله تعالى: ﴿قُلْ أُرأيتم مَا أَنْزِلُ الله لَكُم مِن رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً قل الله أذن لكم أم على الله تفترون﴾ وقوله وذك ﴿ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام. . ﴾ الآية، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُم شَهِدَاءُكُم الذِّينَ يَشْهِدُونَ أَنَ اللَّهُ حَرَّم هَذَا﴾ على إلا أبو منع المقلد تقليداً أعمى من أن يقول: هذا حلال وهذا حرام ذكر القاعدة المذكورة حيث اعتبر عموم لفظ الآيات ولم يعتبر سبب نزولها(٢). البعض حادى عشر: ذكر بعض أفراد العام بحكم العام لا يخصصه: استدل صرح الشيخ رحمه الله بهذه القاعدة واحتج لها واستدل بها في قوله والشرب رحمه الله في الجواب الثالث من أجوبته على من استدل بحديث مسلم الا تشر عنه ﷺ: ١٠.١ وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً الدنيا و إذا لم نجد الماء؛ على تعين التراب الذي له غبار يعلق باليد دون غيره من أنواع الصعيد قائلاً إن تخصيصه بالطهورية في مقام الامتنان يفهم منه أن __ Y المذكو غيره من أنواع الصعيد ليس كذلك حيث أجاب الشيخ عن ذلك من ثلاثة والحريو أوجه قال في ثالثها ما نصه: الثالث: أن التربة فرد من أفراد الصعيد، anga : وذكر بعض أفراد العام بحكم العام لا يكون مخصصاً له عند الجمهور، خلافه سواء ذكرا في نص واحد كقوله تعالى: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة منها ما الوسطى﴾، أو ذكرا في نصين كحديث (أيما أهاب دبغ فقط طهر؛ عند معاً، و أحمد، ومسلم، وابن ماجة، والترمذي وغيرهم مع حديث دهلا انتفعتم أفراد ال بجلدها، يعنى شاة ميتة عند الشيخين، كلاهما من حديث ابن عباس، فذكر العام لا الصلاة الوسطى في الأول، وجلد الشاة في الأخير لا يقتضي أن غيرهما المراقى (١) الأضواء ٧/ ١٨٠ سورة محمد الكلام على قوله تعالى ﴿أَفَلا يتدبرون القرآن﴾ الآية. (٢) الأضواء ٧/٤٠٠ سورة محمد الكلام على قوله تعالى: ﴿أَفَلَا بِتَلْبِرُونَ القَرَانَ﴾ الآية. (1) Ile وانظر أيضاً ٧/ ٨٨٥ و ٥/ ٢٨٣. (Y) IVE 777







الآحاد لأن أعلم (١١) وكان قد ذكر مذهبهما قبل ذلك وخلاصته: اإباحة ميتة الحيوان البحري كان يعيش في البر أو لاا(٢). لهذه المسأل «المجمل و ٢ ـ قوله رحمه الله في صدد احتجاجه لتحريم لبس الفضة على الرجال ما نصه: افقول النبي ﷺ في هذا الحديث الصحيح الذهب والفضة 9 - 2 والحرير والديباج هي لهم في الدنيا ولكم في الآخرة، يدخل في عمومه بإلغاء الفارة تحريم لبس الفضة لأن الثلاث المذكورات معها يحرم لبسها بلا خلاف وما فمن شمله عموم نص ظاهر من الكتاب والسنة لا يجوز تخصيصه إلا بنص فاجلدوا ك صالح للتخصيص كما تقرر في علم الأصول (٣). المنصوص المحصنات ٣ ـ بعد أن رجح أن الحج لا يجب على من يعيش في طريقه

٣ ـ بعد أن رجع أن الحج لا يجب على من يعيش في طريقه بتكفف الناس وأن سؤال الناس لا يعد استطاعة وذكر استدلال ابن القاسم على ذلك بعموم قوله تعالى ﴿ولا على الذين لا يجدون ما يتفقون حرج﴾ الآية، وذكر حمل كثير من متأخري المالكية قول ابن القاسم على من ليس عادته السؤال في بلده قال ما نصه: ﴿قال مقيده عفا الله عنه وغفر له: ظاهر الآية الكريمة العموم في جميع الذين لا يجدون ما ينفقون فتخصيصها بمن ليس عادته السؤال بدون دليل من كتاب أو سنة لا يصح ولا يعول عليه وقد تقرر في الأصول أنه لا يمكن تخصيص العام إلا بدليل يجب الرجوع إليه سواء كان من المخصصات المتصلة أو المنفصلة أو المنفصلة.

ج ـ والشيخ رحمه الله يرى جواز تخصيص عموم المتواتر بأخبار

(١) الأضواء ١/٩٤.

 (٢) انظر الأضواء ٩٣/١، ٩٣ أربعتها في أحكام قوله تعالى: ﴿إِنْمَا حَرْمُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتُةُ والدم﴾ من سورة القرة.

 (٣) الأضواء ٣/ ٢٤٦ أحكام قوله تعالى ﴿وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً وتستخرجوا منه حلية تلبسونها﴾ الآية من سورة النحل.

(٤) الأضواء ٥/ ٧٨ أحكام الحج من سورة الحج.

777

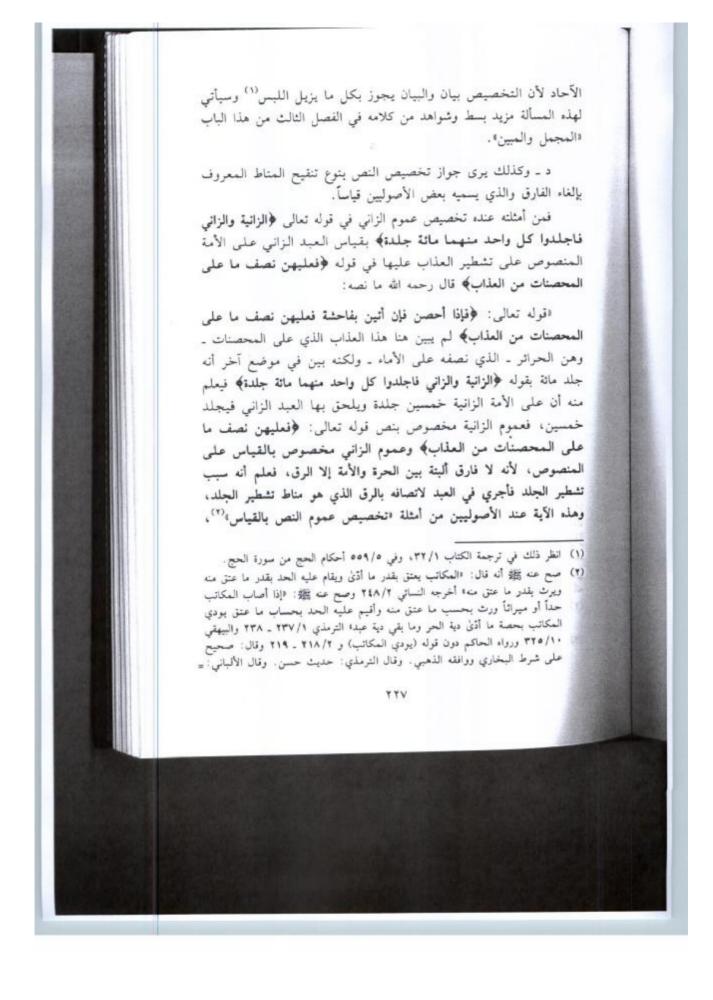
فمن فاجلدوا ك المنصوص المحصنات قوله المحصنات وهن الحر جلد ماثة ب خمسين، منه أن عل خمسين، على المح المنصوص

(۱) انظر ذا (۲) صح ع ويرث حداً أو

وهذه الآية

المكاتب

۱۵/۱۰ علی ش



بناء على أن نوع تنقيح المناط المعروف بإلغاء الفارق يسمى قياساً، والخلاف في كونه قياساً معروف في الأصول الله (١). وذكر هذا المعنى في سورة النور في تفسير قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا. . ♦ الآية وزاد عليه قوله رحمه الله: «فالمخصص لعموم الزاني في الحقيقة: هو ما أفادته الآية ﴿فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب وإن سماه الأصوليون تخصيصاً بالقياس فهو في الحقيقة تخصيص آية بما فهم من آية أخرى (٢) وظاهره أنه لا يرى تسميته قياساً بل يسميه مفهوم موافقة (٣).

هـ موقفه من تعارض العام والخاص:

يرى الشيخ رحمه الله أن الخاص إذا ورد على العام فإنه يقضى عليه مطلقاً موافقاً للجمهور ومخالفاً لأبي حنيفة في ذلك، ذكر ذلك في مواضع من الأضواء منها.

١ ـ قوله رحمه الله بعد أن ذكر مذاهب العلماء وأدلتهم في حكم أكل لحم الضبع ما نصه «قال مقيده عفا الله عنه: للمخالف أن يقول: أحاديث النهى عامة في كل ذي ناب من السباع ودليل إباحة الضبع خاص

ورجاله رجال الصحيح الإرواء ١٦٢/٦ ح ١٧٣٦ وفي اصحيح الجامع الصغيرا قال: صحيح ١/١٥٥ ح ٣٤٦ والشاهد من اللفظ الأول قوله: (ويقام عليه الحد بقدر ما عتق منه، ومن الثاني قوله (وأقيم عليه الحد بحساب ما عثق، حيث يفهم منه أن التشطير يعم جميع الحدود لأن ذكر بعض أفراد العام بحكم العام لا يخصصه فذكر تشطير حد الزنا في القرآن لا يخصص قوله «الحدة في الحديثين. وعليه فعموم الزاني، في قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني﴾ ليس مخصوصاً بالقياس بل

هو مخصوص بالنص في هذين الحديثين على إقامة الحد بقدر ما عتق ويفهم منه أنه إذا لم يعتق منه شيء ألبتة فعليه شطر الحد والله أعلم.

- (١) الأضواء ١/٣٢٧ أحكام الآية المذكورة من سورة النساء.
 - (٣) الأضواء ٦/٧ أحكام الآية المذكورة من سورة النور.
- (٣) انظر الأضواء ٢٠٣/٤ وانظر أيضاً فصل المفهوم والمنطوق من هذا الباب.

AYY

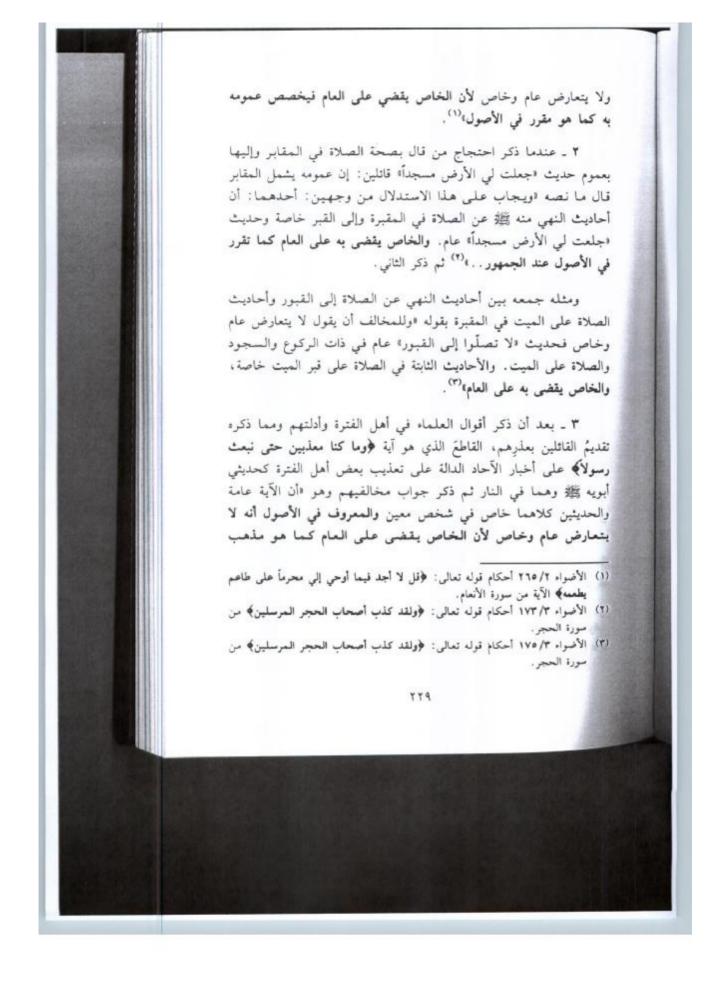
ولا يتعارض به کما هو ه

E - Y بعموم حديث قال ما نصر أحاديث النه اجلعت لي نى الأصول

ومثله الصلاة على وخاص فح والصلاة علم والخاص يقة

-- 4 تقديم القائلي رسولاً علم أبويه على وا والحديثين ة يتعارض ع

(1) Ilimela * (٣) الأضواء صورة الح (٣) الأضواء



الجمهور خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله كما بيناه في غير هذا الموضع عنه. (١).

٤ ـ قوله رحمه الله اوأما قول سعيد بن المسبب والشافعي، بأن آية ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة﴾ منسوخة يقوله ﴿وانكحوا الأيامى منكم﴾ فهو مستبعد، لأن المقرر في أصول الشافعي ومالك وأحمد هو أنه لا يصح نسخ الخاص بالعام، وأن الخاص يقضي على العام مطلقاً، سواء تقدم نزوله عنه أو تأخر، ومعلوم أن آية ﴿وانكحوا الأيامى منكم﴾، الآية أعم مطلقاً من آية ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية﴾ الآية، فالقول بنسخها لها ممنوع على المقرر في أصول الأئمة الثلاثة المذكورين، وإنما يجوز ذلك على المقرر في أصول أبي حينفة رحمه الله، كما قدمنا إيضاحه في سورة الأنعام، وقد يجاب عن قول سعيد، والشافعي بالنسخ بأنهما فهماه من قرينة في الآية، وهي أنه لم يقيد الأيامى الأحرار بالصلاح، وإنما قيد بالصلاح في أيامى العبيد والإماء ولذا قال بعد الآية: ﴿والصالحين من عبادكم وأمائكم﴾ (٢).

فتحصل مما سبق ما يلي:

الخاص يقضي على العام مطلقاً سواء تقدم نزوله عنه أو تأخر
 قلا يصح نسخ الخاص بالعام.

٢ ـ أن هذا هو مذهب الجمهور.

٣ - أما أبو حنيفة فلا يلزم عنده تخصيص العام بالخاص بل
 يتعارضان فيرجح بينهما، نقل ذلك الشيخ عنه بقوله في ضمن أحكام قوله

 (۱) الأضواء ٣/ ٤٧٨ الكلام على قوله تعالى: ﴿وَمَا كِنَا مَعَلَّبِينَ حَتَى تَبَعَثُ رَسُولاً﴾ من سورة الإسراء.

وهـ و عــلـي بـل هـ و عـنــه

تعالى: ﴿وَآتُو فقد احتج علم

مذه الآية الك

حصاده الآية

ما كسبتم، و

سقت السماء

خمسة أوسق

قطعى الشمو

بقوله:

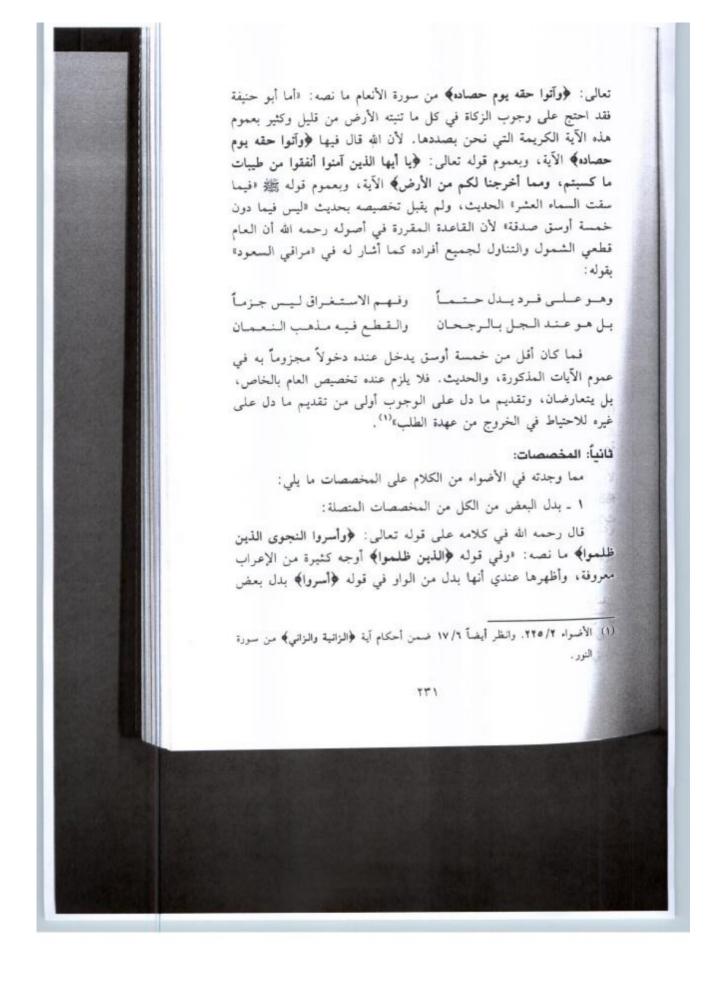
فما كا عموم الآيات بل يتعارضان غيره للاحتياط

ثانياً: المخص

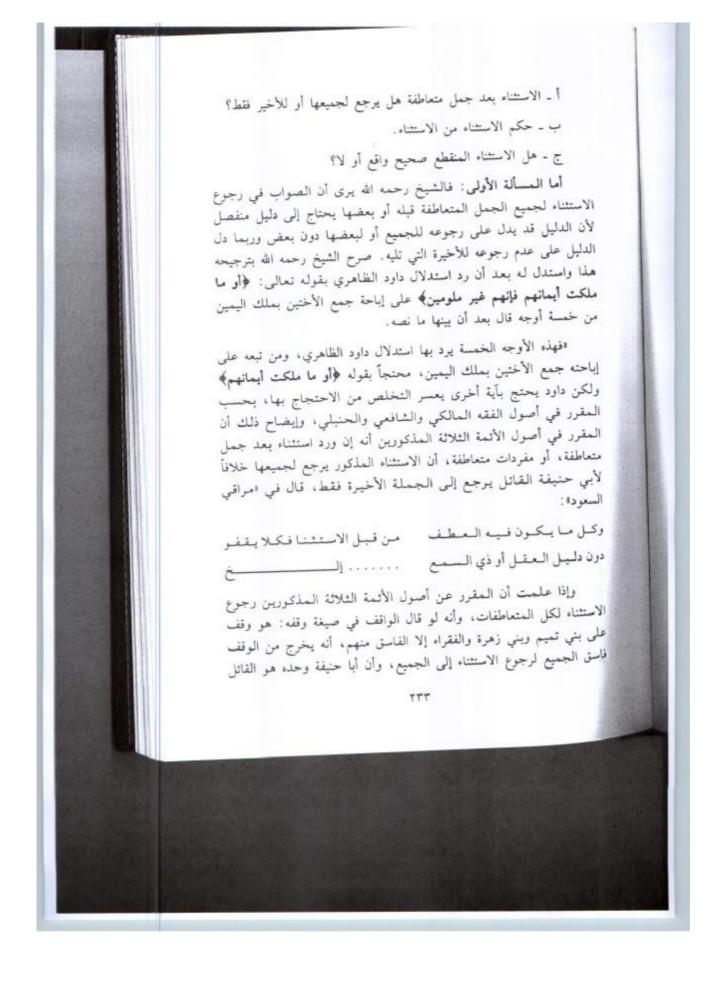
مما وج ۱ _ بدا قال رح ظلموا) ما ا معروفة، وأظ

 الأضواء ٢ النور.

⁽٢) الأضواء ٦/ ٨١ أحكام قوله تعالى: ﴿الزاني لا ينكع إلا زانية أو مشركة﴾.. الآية من سورة النور وانظر أيضاً الأضواء ١/ ٩٧ في صيد البحر وطعامه و ١/ ٣٣٧، الجواب الرابع عن حديث أسامة «لا ربا إلا في النسئية» و ٤٦٣/٤ مسألة الساحر الذي لم يبلغ به صحره الكفر ولم يقتل به إنساناً هل يقتل أو لا؟



من كل وقد تقرر في الأصول أن بدل البعض من الكل من المخصصات أ _ الاستثناء بـ المتصلة، كقوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه ب _ حكم الا سبيلا) فقوله امن ابدل من (الناس): بدل بعض من كل وهي مخصصة ج - على الاسة لوجوب الحج بأنه لا يجب إلا على من استطاع إليه سبيلاا(١). أما المسألة ا ٢ _ ومن أمثلة المخصصات المتفصلة العرف المقارن للخطاب: الاستثناء لجميع الج قال رحمه الله في أحكام قوله تعالى: ﴿يمحق الله الربا﴾ من سورة لأن الدليل قد يدل البقرة ضمن كلامه عن علة الربا ما نصه: «قال مقيده عفا الله عنه: الدليل على عدم رج الاستدلال بحديث معمر المذكور على أن علة الربا الطعم لا يخلو عندى هذا واستدل له بعد من نظر _ والله تعالى أعلم _ لأن معمراً المذكور لما قال: قد كنت أسمع ملكت أيمانهم قإنهم النبي على يقول االطعام بالطعام مثلاً بمثل؛ قال عقبة: وكان طعامنا يومثذ من خمسة أوجه قال الشعير كما رواه عنه أحمد ومسلم، وهذا صريح في أن الطعام في عرفهم يومنذ الشعير وقد تقرر في الأصول أن العرف المقارن للخطاب من افهذه الأوجه مخصصات النص العام وعقده في امراقي السعودا بقوله في مبحث إباحته جمع الأختين المخصص المنفصل عاطفاً على ما يخصص العموم: ولكن داود يحتج بـ المقرر في أصول ا والعرف حيث قارن الخطابا ودع ضمير البعض والأسباباة(٢) المقرر في أصول اا ثم ذكر مذهب أحمد وأبي حنيفة وهو أن العلة في الأصناف الأربعة متعاطفة، أو مفردات كونها مكيلة جنس ثم استدل له ثم قال اوهذا القول أظهرها دليارًا (٣). لأبى حنيفة القائل ٣ ـ ولما كان الاستثناء من المخصصات المتصلة وفي بعض مسائله السعودا: خلاف بين علماء الأصول أحببت أن أبين رأى الشيخ رحمه الله في ثلاث وكيل ما يكون ف من مسائله هي: دون دليل العقل أ (١) الأضواء ٤/٥٥٥. وإذا علمت أد (٢) الأضواء ٢٤٩/١، ٢٥٠ وانظر أيضاً ٧/ ٥٧١ فليه نحو من ذلك غير أنه قال: والمقرر الاستثناء لكل المتعا في أصول مالك أن العرف والمقارن. . إلغ اولعل ذلك لأن الكلام في المسائل التي قال بعض العلماء إن مالكاً خالف فيها السنة؛ . على بني تميم وبني (T) الأضواء 1/107. فاسق الجميع لرجوع TTT



برجوعه إلى الجملة الأخيرة فقط. ولذلك لم يقبل شهادة القاذف، ولو تاب والشافعية وأصلح، وصار أعدل أهل زمانه لأن قوله تعالى ﴿ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً قال وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا﴾ يرجع عنده الاستثناء فيه للأخيرة فقط داود المذة وهي ﴿وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا ﴾ أي فقد زال عنهم اسم الأو الفسق، ولا يقبل رجوعه لقوله تعالى: ﴿ ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ﴾ الذين قوله ﴿وأر تابوا، فاقبلوا شهادتهم بل يقول: لا تقبلوا لهم شهادة أبداً مطلقاً بلا استثناء لاختصاص الاستثناء عنده بالجملة الأخيرة، ولم يخالف أبو حنيفة أصوله أيمانكم 11 celmil في قول ﴿والذِّينِ لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله المتزوجة إلا بالحق ولا يزنون ﴾ إلى قوله ﴿إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً ﴾ السبى يرف الآية فإن هذا الاستثناء راجع لجميع الجمل المتعاطفة قبله عند أبي حنيفة، الفرزدق: وغيره. ولكن أبا حنيفة لم يخالف فيه أصله لأن الجمل الثلاث المذكورة جمعت في الجملة الأخيرة التي هي ﴿ ومن يفعل ذلك يلق أثاماً ﴾ لأن وذات حل الإشارة في قوله: ﴿ وَلَكُ ﴾ راجعه إلى الشرك، والقتل والزني في الجمل المتعاطفة قبله فشملت الجملة الأخبرة معاني الجمل قبلها، فصار رجوع وإذا الاستثناء لها وحدها، عند أبي حنيفة، على أصله المقرر: مستلزماً لرجوعه خاصة كما للجميع. تجمعوا بو في سورة وإذا حققت ذلك فاعلم أن داود يحتج لجواز جمع الأختين بملك بيع الأمة . اليمين أيضاً، برجوع الاستثناء في قوله ﴿إلا ما ملكت أيمانكم﴾ لقوله ﴿ وَأَن تَجِمعُوا بِينِ الْأَخْتِينَ ﴾ فيقول: قوله تعالى ﴿ وَأَنْ تَجِمعُوا بِينَ ﴾ وقوله الوج ﴿والمحصنات من النساء﴾ يرجع إلى كل منهما الاستثناء في قوله ﴿إلا ما الاستثناء ل ملكت أيماتكم﴾ فيكون المعنى: وحرم عليكم أن تجمعوا بين الأختين إلا لأن الدليل

وإذا حققت ذلك فاعلم أن داود يحتج لجواز جمع الأختين بملك اليمين أيضاً، برجوع الاستثناء في قوله ﴿إلا ما ملكت أيمانكم﴾ لقوله ﴿وأن تجمعوا بين﴾ وقوله ﴿والمحصنات من النساء﴾ يرجع إلى كل منهما الاستثناء في قوله ﴿إلا ما ملكت أيمانكم﴾ فيكون المعنى: وحرم عليكم أن تجمعوا بين الأختين إلا ما ملكت أيمانكم فلا يحرم عليكم فيه الجمع بينهما، وحرمت عليكم المحصنات من النساء، إلا ما ملكت أيمانكم، فلا يحرم عليكم وقد أوضحنا معنى الاستثناء من المحصنات في محله من هذا الكتاب المبارك، وبهذا تعلم أن احتجاج داود برجوع الاستثناء في قوله ﴿إلا ما ملكت إيمانكم﴾ إلى قوله ﴿وأن تجمعوا بين الأختين﴾ جار على أصول المالكية

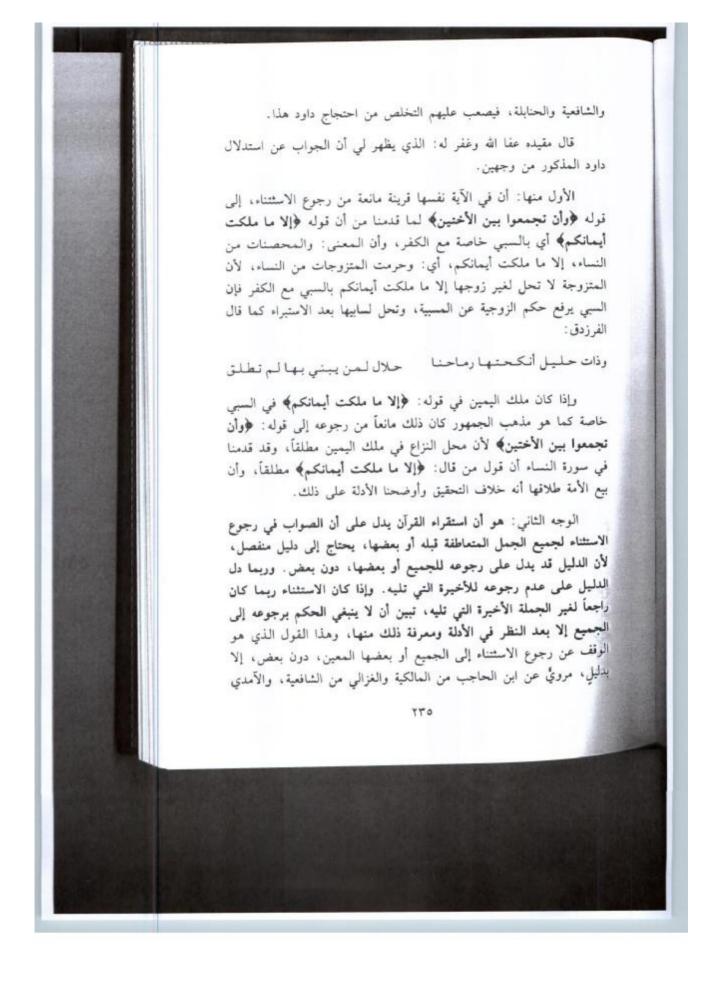
778

الدليل عد راجعاً لغيو

الجميع إا

الوقف عز

بدليل، مر



وإذا كان اله الذي هو في غيرها.

ومن الشيطان إ فضل الله و

واختا

وقيل للجملة التي

وقبل غلى ملة آ ابراهيم في وأمثالهم وا لاتبعتم ا تطلق القلة حكيم يمدر

يعني وإن كانت بأرض قليل ذي الرمة:

أنيخت ف

من الحنابلة، واستقراء القرآن يدل على أن هذا القول هو الأصح، لأن الله يقول ﴿فَإِن تَنَازَعُتُم فَي شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ الآية، وإذا رددنا هذه المسألة إلى الله، وجدنا القرآن دالاً على صحة هذا القول وبه يندفع أيضاً استدلال داود.

فمن الآيات الدالة على ذلك قوله تعالى: ﴿فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا﴾ فالاستثناء راجع للدية، فهي تسقط بتصدق مستحقها بها، ولا يرجع لتحرير الرقبة قولاً واحداً، لأن تصدق مستحق الدية بها لا يسقط كفارة القتل خطأ.

ومنها قوله تعالى: ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا﴾ الآية فالاستثناء لا يرجع لقوله ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ لأن القاذف إذا تاب لا تسقط توبته حد القذف وما يروى عن الشعبي من أنها تسقطه، خلاف التحقيق الذي هو مذهب حماهد العلماء.

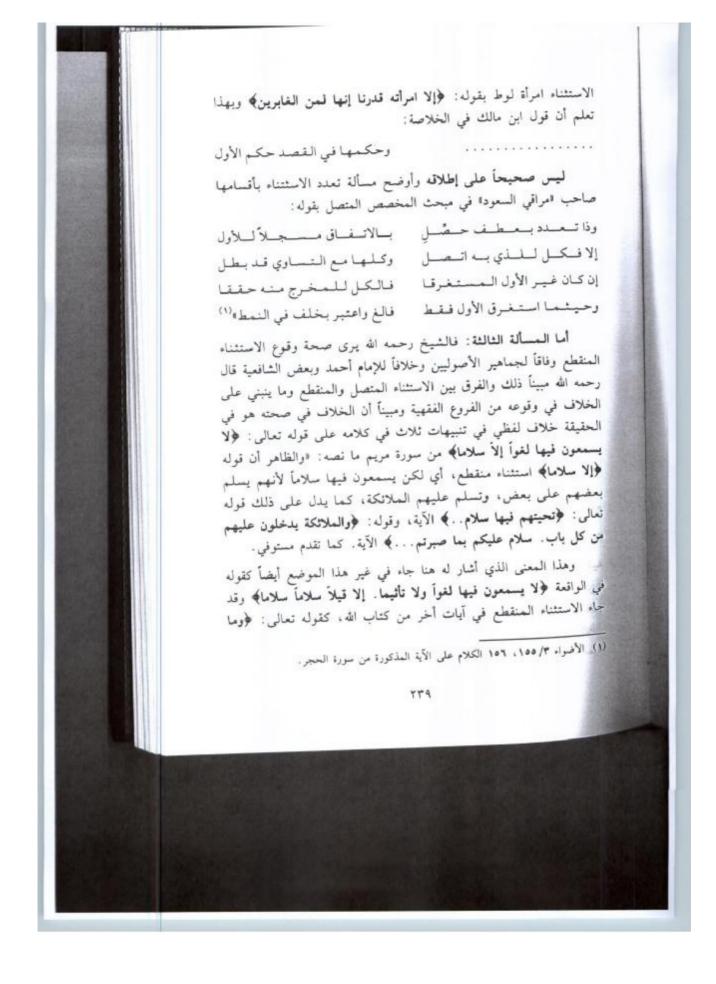
ومنها قوله تعالى: ﴿فإن تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم ولياً ولا نصيرا إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق.

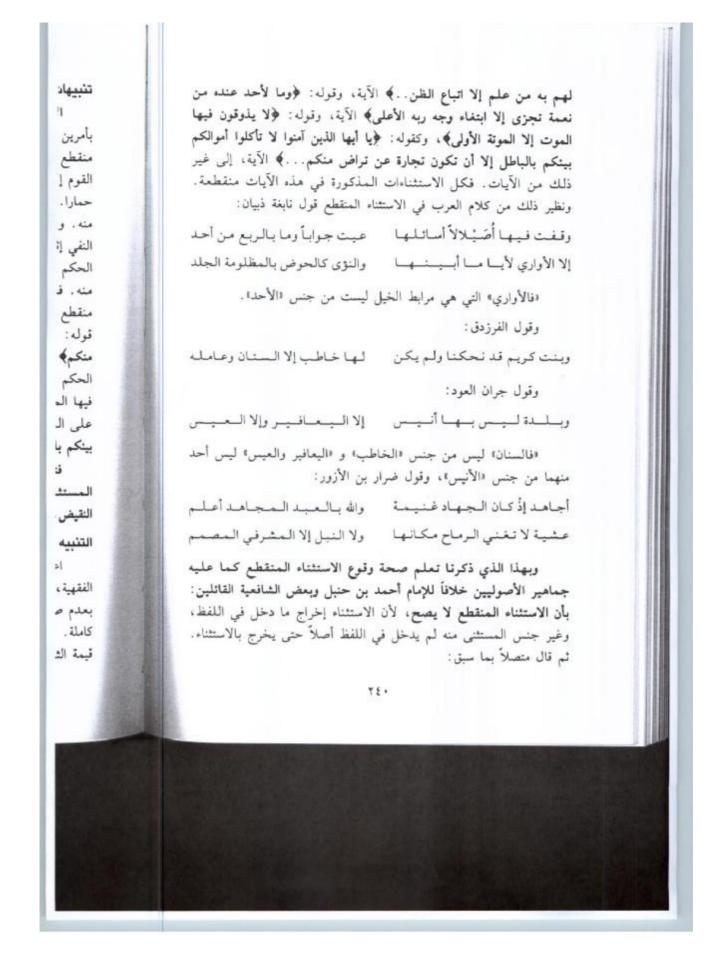
فالاستثناء في قوله: ﴿إلا اللهن يصلون إلى قوم﴾ الآية لا يرجع قولاً واحداً، إلى الجملة الأخيرة، التي تليه أعني قوله تعالى: ﴿ولا تتخذوا منهم ولياً ولا نصيرا﴾ لأنه لا يجوز اتخاذ ولي نصير من الكفار أبداً، ولو وصلوا إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق، بل الاستثناء راجع للأخذ والقتل في قوله: ﴿فخذوهم واقتلوهم والتلوهم والمعنى: فخذوهم بالأسر واقتلوهم إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق، فليس لكم أخذهم بأسر ولا قتلهم لأن الميثاق الكائن لمن وصلوا إليهم يمنع من أسرهم وقتلهم كما اشترطه هلال بن عويمر الأسلمي في صلحه مع النبي ﷺ كما ذكروا أن هذه الآية: نزلت فيه وفي سراقة بن مالك المدلجي، وفي بني جذيمة بن عامر

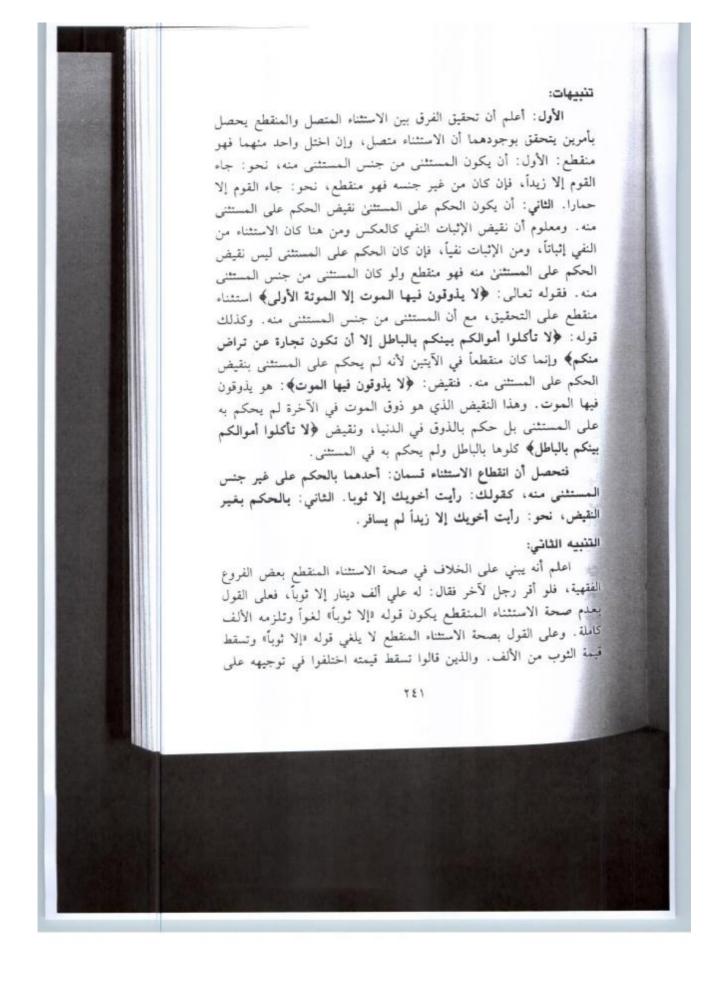
777

وإذا كان الاستثناء ربما لم يرجع لأقرب الجمل إليه في القرآن العظيم: الذي هو في الطرف الأعلى من الإعجاز تبين أنه ليس نصاً في الرجوع إلى ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ولولا قضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلاً على ما قاله: جماعات من المفسرين، لأنه لولا فضل الله ورحمته لاتبعوا الشيطان كلا بدون استثناء قليل أو كثير كما ترى. واختلفوا في مرجع هذا الاستثناء، فقيل: راجع لقوله: ﴿أَذَاعُوا بِهُ﴾. وقيل: راجع لقوله ﴿لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾ وإذا لم يرجع للجملة التي تليه، لم يكن نصاً في رجوعه لغيرها. وقيل: إن هذا الاستثناء راجع للجملة التي تليه. وأن المعنى: ولولا فضل الله عليكم ورحمته بإرسال محمد ﷺ لاتبعتم الشيطان في الاستمرار على ملة آبائكم من الكفر، وعبادة الأوثان إلا قليلاً كمن كان على ملة إبراهيم في الجاهلية، كزيد بن نفيل وقيس بن ساعدة وورقة بن نوفل، وأمثالهم وذكر ابن كثير أن عبد الرزاق روى عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿لاتبعتم الشيطان إلا قليلا﴾ معناه لاتبعتم الشيطان كلا، قال: والعرب تطلق القلة، وتريد بها العدم واستدل قائل هذا القول بقول الطرماح بن حكيم يمدح يزيد بن المهلب. أشعة ندي كشيسر السنوادي قبليسل المشالب والقادحة يعني: لا مثلبة فيه، ولا قادحة، وهذا القول ليس بظاهر كل الظهور وإن كانت العرب تطلق القلة في لغتها، وتريد بها العدم كقولهم: مررت بأرْض قليل بها الكراث والبصل، يعنون لا كراث فيها ولا بصل. ومنه قول ذى الرمة: البخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها TTY

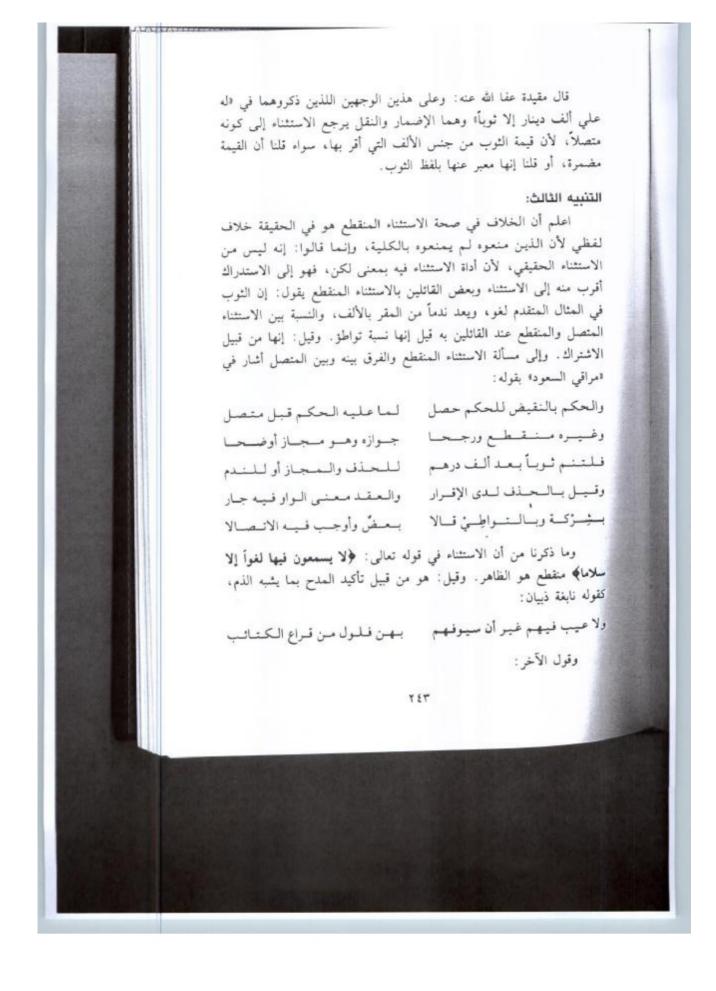
الاستثناء يريد: أن تلك الفلاة لا صوت فيها غير بغام ناقته. وقول الآخر: تعلم أن قليلاً لدى من يعرف الحق عابها فما بأس لو ردت علينا تحية يعنى لا عاب فيها: أي لا عبب فيها عند من يعرف الحق، وأمثال هذا كثير في كلام العرب، وبالآبات التي ذكرنا تعلم: أن الوقف عن القطع برجوع الاستثناء لجميع الجمل المتعاطفة قبله إلا لدليل، هو الذي دل عليه صاحب ا القرآن في آيات متعددة، وبدلالتها يرد استدلال داود المذكور أيضاً والعلم وذا تــعــ عند الله تعالى»(١). الانك وفي المسألة الثانية من المسائل المتعلقة بقوله تعالى: ﴿والذين يرمون إن كان غ المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء . . . ﴾ الآية من سورة النور بسط وحبثم المسألة بنحو مما ذكره هنا وزاد قوله رحمه الله: اوممن قال كقول أبي 4 حنيفة من أهل العلم: القاضي شريح، وإبراهيم النخعي، وسعيد بن جبير، المنقطع و ومكحول، وعبد الرحمن بن زيد بن جابر، وقال الشعبي والضحاك: لا تقبل شهادته إلا إذا اعترف على نفسه بالكذب قاله ابن كثيرًا (٢). وقوله اولا رحمه الله يبعد أنه إن تجرد من القرائن والأدلة كان ظاهراً في رجوعه للجميع (٣٠). الخلاف في الحقيقة -وأما المسألة الثانية فالشيخ رحمه الله يرى جواز الاستتناء من الاستثناء يسمعون ا قال رحمه الله في كلامه على قوله تعالى في سورة الحجر ﴿إلا آل لوط إنا فإلا سلاه لمنجوهم أجمعين إلا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين) ما نصه: بعضهم ء تنبيه: في هذه الآية الكريمة دليل واضع لما حققه علماء الأصول تعالى: ﴿ من جواز الاستتناء من الاستثناء لأنه تعالى استنثى آل لوط من إهلاك من كل باء المجرمين بقوله: ﴿إلا آل لوط إنا لمتجوهم أجمعين ﴾ ثم استثنى من هذا وهذ في الواقعة (١) الأضواء ٥/٧٦٣ ـ ٧٦٨ أحكام قوله تعالى: ﴿ إِلَّا عَلَى أَزُواجِهِم أَوْ مَا مَلَكُتْ جاء الاست أيماتهم من سورة المؤمنون. (Y) الأضواء ٦/ ٩٠. (1) Ilimel. (T) الأضواء 1/ 14. 247

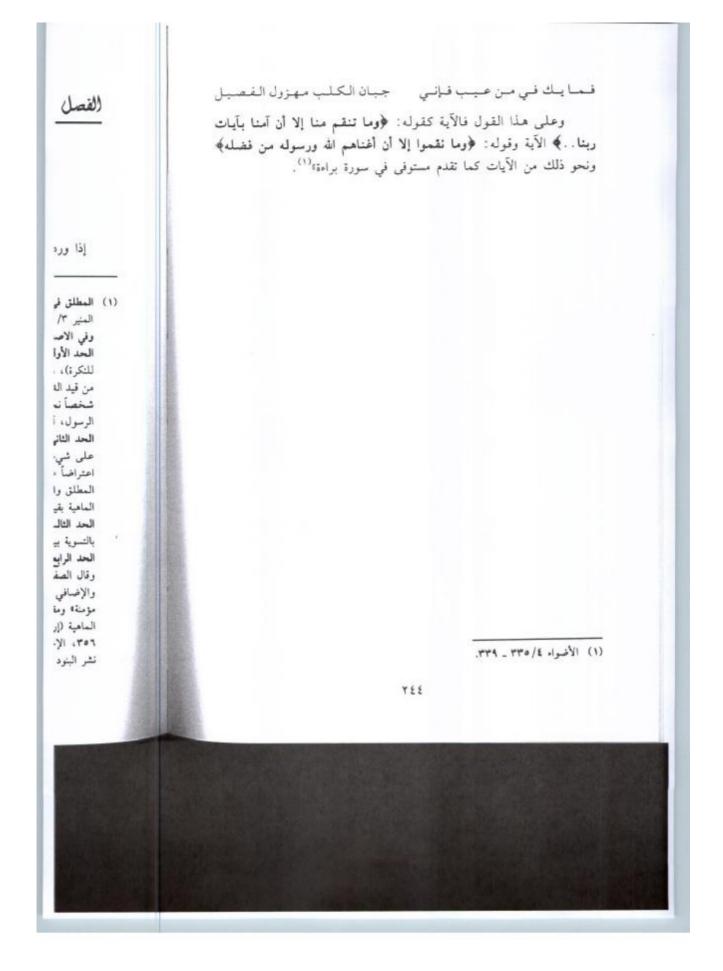


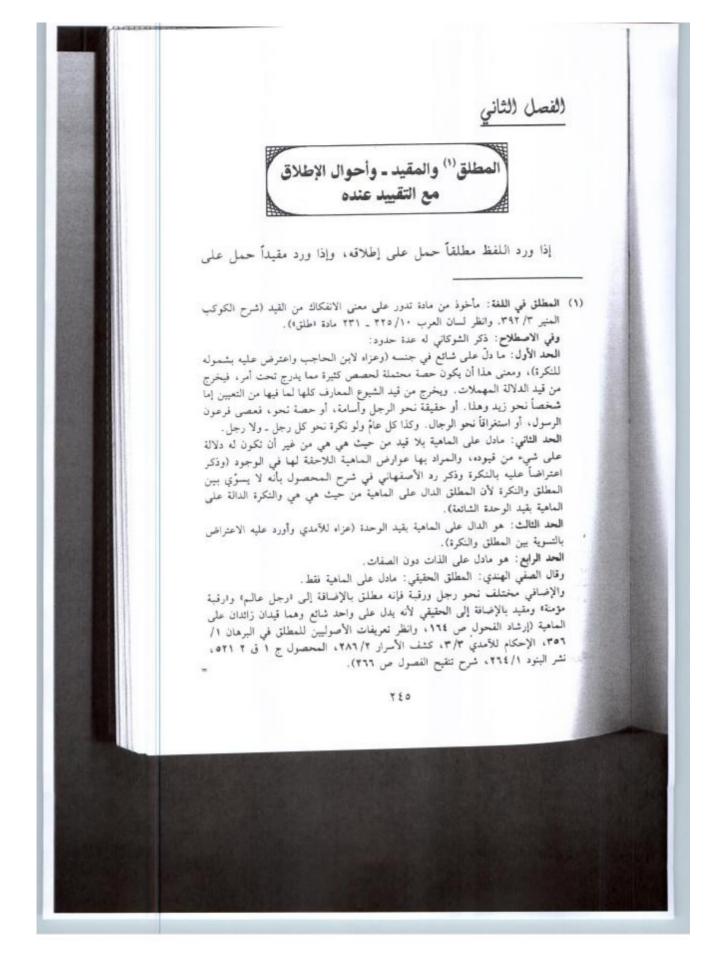




القولين: أحدهما: أنه مجاز، وأنه أطلق الثوب وأراد قيمته. والثاني: أن على أ فيه إضماراً، أي حذف مضاف، يعنى: إلا قيمة ثوب. فمن قال يقدم متصلا المجاز على الإضمار قال: ﴿إِلا تُوباً المجاز، أطلق الثوب وأراد القيمة، كإطلاق الدم على الدية. ومن قال يقدم الإضمار على المجاز قال اإلا ثوباً» مضمرة أي إلا قيمة ثوب. واعتمد صاحب امراقي السعودا تقديم المجاز على التنبيه الإضمار في قوله: الاضمار فالنقل على المعول وبعد تخصيص مجاز فيلي لفظى ومعنى البيت: أن المقدم عندهم التخصيص، ثم المجاز، ثم الاستثنا الإضمار، ثم النقل، مثال تقديم التخصيص على المجاز إذا احتمل اللفظ أقر ب كل واحد منهما _ قوله تعالى: ﴿فاقتلوا المشركين﴾ يحتمل التخصيص، لأن في الم بعض المشركين كالذميين والمعاهدين أخرجهم دليل مخصص لعموم المتصل المشركين. ويحتمل عند القائلين بالمجاز أنه مجاز مرسل، أطلق فيه الكل الاشترا وأراد البعض، فيقدم التخصيص الأمرين: أحدهما: أن اللفظ يبقى حقيقة امراقى فيما لم يخرجه المخصص، والحقيقة مقدمة على المجاز الثاني أن اللفظ والحك يبقى مستصحباً في الأفراد الباقية بعد التخصيص من غير احتياج إلى قرينة. وغي ومثال تقديم المجاز على الإضمار عند احتمال اللفظ لكل واحد منهما ـ قول السيد لعبده الذي هو أكبر منه سناً: أنت أبي، يحتمل أنه مجاز فلت مرسل، من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم. أي أنت عتيق، لأن الأبوة يلزمها وقبيا العتق. ويحتمل الإضمار، أي أنت مثل أبي في الشفقة والتعظيم. فعلى ---الأول يعنق. وعلى الثاني لا يعتق ومن أمثلته المسألة التي نحن بصددها. ومثال تقديم الإضمار على النقل عند احتمال اللفظ لكل واحد منهما قوله تعالى: ﴿وحرم الربا﴾ يحتمل الإضمار، أي أخذ الربا وهو الزيادة في بيع سلامات درهم بدرهمين مثلاً. وعلى هذا لو حذف الدرهم الزائد لصح البيع في كقوله ا الدرهم بالدرهم. ويحتمل نقل الربا إلى معنى العقد، فيمتنع عقد بيع ولاعي الدرهم بالدرهمين. ولو حذف الزائد فلا بد من عقد جديد مطلقاً. 737







تقییده ^(۱). يحذفون ات وإن ورد مطلقاً في موضع مقيداً في آخر فذلك عند الشيخ رحمه الله له أربعة أحوال ذكرها رحمه الله عند ذكر خلاف العلماء وحججهم في نحن بم الرقبة في كفارة الظهار هل يشترط فيها الإيمان أولا يشترط؟ حيث قال ما نصه: "وحاصل تحرير المقام في مسألة تعارض المطلق والمقيد أن لها أربع البرجمي: حالات: فمن يك أ الأولى: أن يتحد حكمهما وسببهما معاً كتحريم الدم فإن الله قيده في سورة الأنعام بكونه مسفوحاً في قوله: ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونُ مِيتَهُ أَوْ دَمَّا مَسْفُوحاً ﴾ الأخرى على وأطلقه عن القيد بكونه مسفوحاً في سورة النحل والبقرة والمائدة قال في النحل: ﴿إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به رمانی بأه وقال في البقرة: ﴿إِنَّمَا حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله﴾ وقال في المائدة: ﴿حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الجعدي: الخنزير . . . ﴾ الآية . وقدزعم وجمهور العلماء(٢٠) يقولون بحمل المطلق على المقيد في هذه الحالة يعنى زعمت التي هي اتحاد السبب والحكم معاً ولذلك لا يرون بالحمرة التي تعلو القدر من أثر تقطيع اللحم بأساً لأنه دم غير مسفوح. بالقياس لا وأبعدها والمقيد في اللغة: اسم مفعول قيده أي ضبطه بقيد سواء كان القيد حسياً أو معنوياً (هذا حاصل ما يمكن أن يذكر في معنى المقيد لغة بعد النظر في مادة اقيدا في لسان بصددها فإن وقي الاصطلاح: قال الشوكاني: «هو ما يقابل المطلق على اختلاف هذه الحدود المذكورة في المطلق فيقال فيه: هو مادل لا على شائع في جنسه فتدخل فيه المعارف والمعلمومات = والقاضى كلها. أو يقال في حده: هو مادل على الماهية بقيد من قيودها. أو ما كان له دلالة على شيء من القبود (إرشاد الفحول ص ١٦٤، وانظر تعريفات الأصوليين للمطلق في البرهان ١/ ٣٥٦، الأحكام للأمدي ٣/٣، كشف الأسرار ٢٨٦/٢، المحصول ج ١ ق ٢ ٢١، نشر البنود ١/ ٢٦٤، شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٦). نفس المراجع السابقة. (٢) ذكر الشوكاني في إرشاد الفحول ص ١٦٤، ١٦٥ أن القاضى الباقلاني وابن فورك= 737

قالوا

فحذ

1110

يعنى

وقالية

الحالة

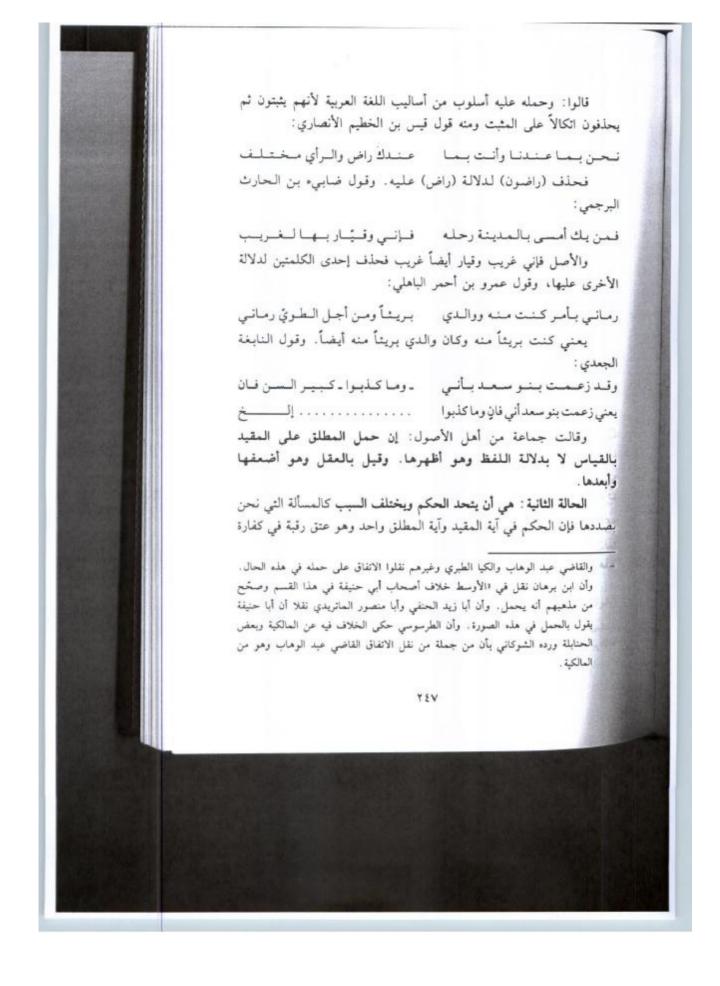
وأن ابن

من ملھ

يقول بال

الحنابلة

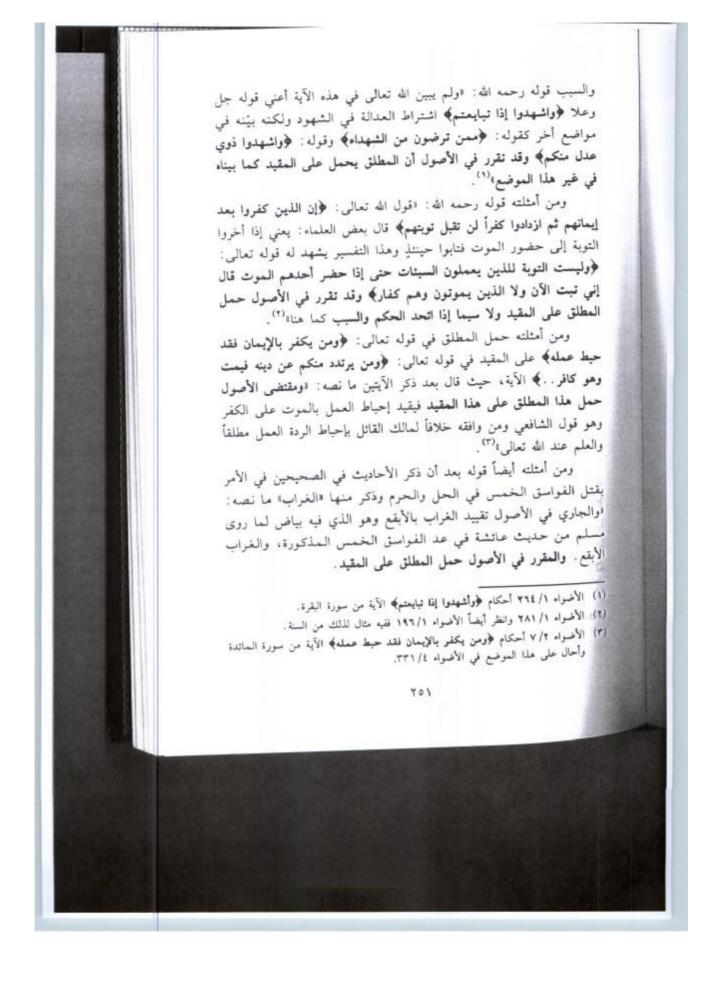
المالكية.



ولكن السبب فيهما مختلف لأن سبب المقيد قتل خطأ وسبب المطلق ظهار وهذا ومثل هذا المطلق يحمل على المقيد عند الشافعية والحنابلة وكثير من المالكية فلا يمكن -ولذا شرطوا الإيمان في كفارة الظهار حملاً لهذا المطلق على المقيد خلافاً لأبي كان أحدهم عند جماعة حنيفة ومن وافقه. قالوا: ويعتضد حمل هذا المطلق على المقيد بقوله ﷺ في بقيد واحد ، قصة معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه: «أعتقها فإنها مؤمنة» ولم يستقصله عنها هل هي كفارة أو لا وترك الاستقصال في مقام الاحتمال ينزل ومثال منزلة العموم في الأقوال قال في «مراقى السعود»: مطلق عن أ ونسزلسن تسرك الاستسفسسال منزلة الحصوم في الأقوال تعالى: ﴿ قَم في قوله ته الحالة الثالثة: عكس هذه وهي الاتحاد في السبب مع الاختلاف في رجعتم الم الحكم فقيل: يحمل فيه المطلق على المقيد وقبل: لا. وهو قول أكثر واليمين صو العلماء ومثلوا له يصوم الظهار وإطعامه فسببهما واحد وهو الظهار وحكمهما عند من يقو مختلف لأن أحدهما تكفير بصوم والآخر تكفير بإطعام وأحدهما مقيد مسعود: اف بالتتابع وهو الصوم والثاني مطلق عن قيد التتابع وهو الإطعام فلا يحمل كتب امتتابعا هذا المطلق على هذا المقيد. والقاتلون بحمل المطلق على المقبد في هذه الحالة مثلوا لذلك بإطعام الظهار فإنه لم يقيد بكونه من قبل أن يتماسا مع ومثال أن عتقه وصومه قد قيدا بقوله: ﴿من قبل أن يتماسا﴾ فيحمل هذا المطلق رمضان فإن على المقيد فيجب كون الإطعام قبل المسيس ومثل له اللخمي بالإطعام في تفريق مع أذ كفارة اليمين حيث قيد بقوله: ﴿من أوسط ما تطعمون أهليكم﴾ مع إطلاق أحدهما أقرد الكسوة عن القيد بذلك في قوله: ﴿أَو كسوتهم﴾ فيحمل هذا المطلق على بل يبقى ء المقيد فيشترط في الكسوة أن تكون من أوسط ما تكسون أهليكم. تعالى،(١). ق الحالة الرابعة: أن يختلفا في الحكم والسبب معا ولا حمل في هذه الأولى إجماعاً (١) وهو واضح. القول بحما (١) قال الشوكاني في هذه الحال ما نصه: افلا يحمل أحدهما على الآخر بالاتفاق كما (1) Ilimels . حكاه القاضي أبو بكر الباقلاني وإمام الحرمين الجويني والكيا الهراسي وابن برهان والآمدي وغيرهم. الإرشاد ص ١٦٤. يسيرة منه TEA

وهذا فيما إذا كان المقيد واحداً. أما إذا ورد مقيدان بقيدين مختلفين فلا يمكن حمل المطلق على كليهما لتنافي قيديهما ولكن ينظر فيهما. فإن كان أحدهما أقرب للمطلق من الآخر حمل المطلق على الأقرب له منهما عند جماعة من العلماء فيقيد بقيده. وإن لم يكن أحدهما أقرب له فلا يقيد بقيد واحد منهما ويبقى على إطلاقه إذ لا ترجيح بلا مرجح. ومثال كون أحدهما أقرب للمطلق من الآخر صوم كفارة اليمين فإنه مطلق عن قيد التتابع والتفريق مع أن صوم الظهار مقيد بالتتابع في قوله تعالى: ﴿ فَمَن لَم يَجِد فَصِيام شهرين متتابعين ﴾ وصوم النمتع مقيد بالتفريق في قوله تعالى: ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم﴾ واليمين أقرب إلى الظهار من التمتع لأن كلاً من صوم الظهار واليمين صوم كفارة بخلاف صوم التمتع فيقيد صوم كفارة اليمين بالتتابع عند من يقول بذلك ولا يقيد بالتفريق الذي في صوم التمتع وقراءة ابن مسعود: افصيام ثلاثة أيام متتابعات، لم تثبت لإجماع الصحابة على عدم كتب امتتابعات، في المصاحف العثمانية. ومثال كونهما ليس أحدهما أقرب للمطلق من الآخر: صوم قضاء رمضان فإن الله تعالى قال فيه: ﴿فعدة من أيام أخر﴾ ولم يقيده بتتابع ولا تفريق مع أنه تعالى قيد صوم الظهار بالتتابع وصوم التمتع بالتفريق وليس أحدهما أقرب إلى صوم قضاء رمضان من الآخر فلا يقيد بقيد واحد منهما بل يبقى على الاختيار إن شاء تابعه وإن شاء فرقه والعلم عند الله تعالى (١). فتلخص من هذا النقل أن للمطلق مع المقيد أربعة أحوال: الأولى: اتحادهما في الحكم والسبب: وحكى عن جمهور العلماء القول بحمل المطلق على المقيد في هذه الحال والقول بأن حمله عليه (١) الأضواء ٦/ ١٥٥ ـ ٤٨ نقلاً عن ادفع إيهام الاضطراب؛ للشيخ رحمه الله مع زيادة يسيرة منه عليه للإيضاح. 7 5 9

أسلوب عربي. وحكى عن جماعة من أهل الأصول أن حمله عليه بالقياس والسبب قو لا بدلالة اللفظ واستظهر هذا القول، وحكى بصيغة التمريض أن حمله عليه وعلا ﴿وان إنما هو بالعقل وقال عن هذا القول: «وهو أضعفها وأبعدها» ومثل لهذه مواضع أخ الحال بمسألة تحريم الدم حيث ورد في ثلاثة مواضع مطلقاً وفي الأنعام عدل منكم مقيداً بكونه مسفوحاً. في غير هڏ ومن الثانية: عكس الأولى وهي أن يختلفا في الحكم والسبب وحكي إيمانهم ثم الإجماع على أنه لا يحمل المطلق فيها على المقيد. ولم يمثل لها في التوبة إلى الأضواء ولكنه مثل لها في موضع آخر بقوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة ﴿وليست ا فاقطعوا أيديهما ، فأطلق ولم يقيد بتحديد موضع القطع من البد مع قوله إنى تبت ا تعالى: ﴿فاغسلوا وجوهكم وأبديكم إلى المرافق﴾ فقيد غسل الأيدي بكونه المطلق على إلى المرافق فلا يحمل إطلاق البد في الآية الأولى على التقبيد في الآية ومن الثانية إجماعاً لاختلاف الحكم والسبب فالحكم في الأولى قطع وفي الثانية حبط عمله غسل والسبب في الأولى السرقة وفي الثانية القيام إلى الصلاة^(١). وهو كافر. الحال الثالثة: أن يتحد الحكم ويختلف السبب وفي هذه الحال يحمل حمل هذا ا المطلق على المقيد عند الشافعية والحنابلة وكثير من المالكية خلافاً لأبي وهو قول اا حنيفة ومن وافقه القائلين بعدم الحمل ومثل لها بعتق الرقبة فإنها مقيدة والعلم عند بالإيمان في قتل الخطأ ومطلقة في كفارة الظهار. ومن الحال الرابعة: عكس الثالثة وهي الاتحاد في السبب والاختلاف في يقتل الفواء الحكم وحكى عن أكثر العلماء القول بعدم حمل المطلق على المقيد فيها اوالجاري ف مسلم من وعن بعضهم الحمل. ومثل لها بصوم الظهار وإطعامه فسببهما واحد وحكمهما مختلف فقيد أحدهما بالتتابع وهو الصوم وأطلق الإطعام عن قيد الأبقع. والم التتابع وذكر أمثلة أخرى. (١) الأضواء ومن أمثلة حمله للمطلق عل المقيد في حال اتحادهما في الحكم (Y) الأضواء (٣) الأضواء الإضواء (١) سمعت هذا بصوته المسجل في أشرطة الكاسيت من دروس التفسير بالمسجد النبوي. وأحال ع 40.



وما أجاب به بعض العلماء من أن روايات الغراب بالإطلاق متفق عليها فهي أصح من رواية القيد بالأبقع لا ينهض إذ لا تعارض بين مقيد ومطلق لأن القيد بيان للمواد من المطلق (١٠).

ومن أمثلته أيضاً قوله: قواعلم أن هذا الذي ذكرنا أدلته من الكتاب والسنة من أن الكافر ينتفع بعمله الصالح في الدنيا كبر الوالدين وصلة الرحم وإكرام الضيف والجار والتنفيس عن المكروب ونحو ذلك كله مقيد بمشيئة الله تعالى كما نص على ذلك بقوله: ﴿من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد...﴾ الآية، فهذه الآية الكريمة مقيدة لما ورد من الآيات والأحاديث وقد تقرر في الأصول أن المقيد يقضي على المطلق ولا سيما إذا اتحد الحكم والسبب كما هنا وأشار له في امراقي السعود؛ بقوله:

وحمل مطلق على ذاك وجب إن فيهما اتحد حكم والسبب"(٢)

ومن أمثلته عنده أيضاً حمل المطلق في حديث ابن عباس أنه على قال: «والخفاف لمن لم يجد النعلين» وفي حديث جابر أنه على قال: «من لم يجد نعلين فليلبس خفين» على المقيد في حديث ابن عمر أنه على قال: «لا يلبس المحرم القمص. . . ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين . . . عبث قال: «وإطلاق الخفين في حديث ابن عمر حديث ابن عمر من قطعهما أسفل من الكعبين لوجوب حمل المطلق على المقيد ولا سيما إذا اتحد حكمهما وسببهما كما هنا كما هو مقرد في الأصول» ("").

(١) الأضواء ١٣٨/٢ أحكام ﴿أحل لكم صيد البحر﴾ من سورة المائدة ويلاحظ تصريح الشيخ بأن القيد بيان للمراد من المطلق وهو ما رجحه ابن الحاجب والشوكاني وقيل بل الفيد نسخ أي دال على نسخ حكم المطلق السابق. وانظر إرشاد الفحول ص ١٦٥.

 (٢) الأضواء ٣/٤٩٤ الكلام على قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَرَادُ الْآخَرَةُ وَسَعَى لَهَا سَعِيهَا وَهُو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكورا﴾ الآية من سورة الإسراء.

(٣) األضواء ٥/ ٣٦٠ أحكام ﴿وأذن في الناس بالحج﴾ الآية من سورة الحج.

ومن أما ورجح أنه إن مسلم عنه ﷺ حيث قال: وف إنما يجوز بال الذي في هذا حمل المطلق والسبب كما ه

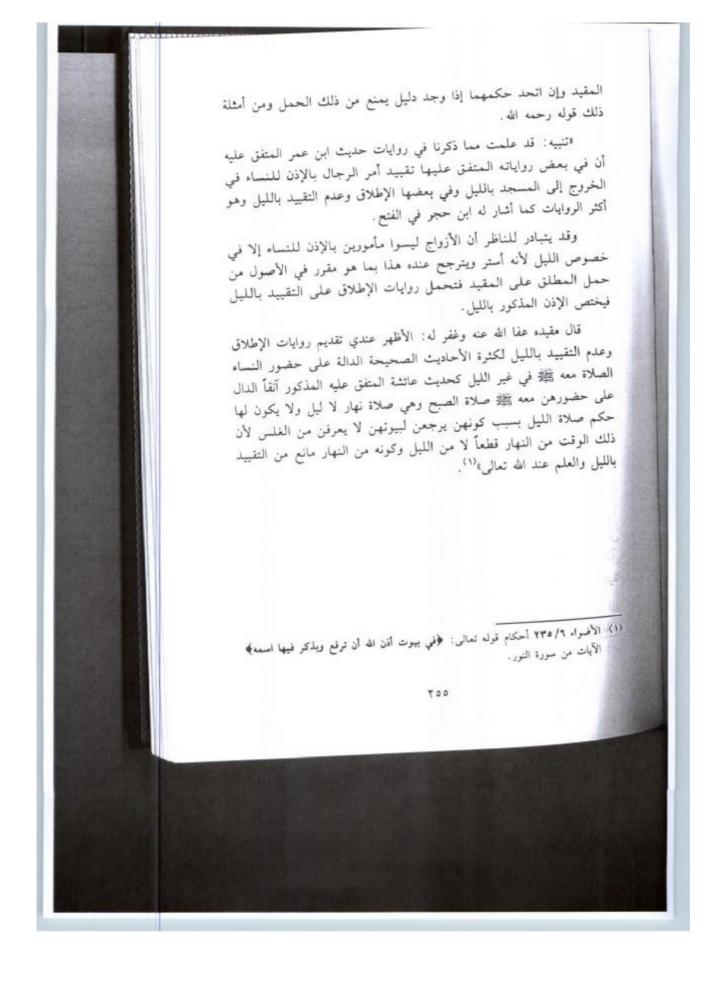
ومن أمد السبب قوله ر-كفارة اليمين ب والمقيد في حا فيه بحمل المه رقبة القتل خط واقفه(٢).

ومن أمثا السادس عشر، تعالى: ﴿وما -كفارة الظهار ح فبه التنابع لأن أن المطلق لا يه هذه المسألة ولا من قبيل القياس

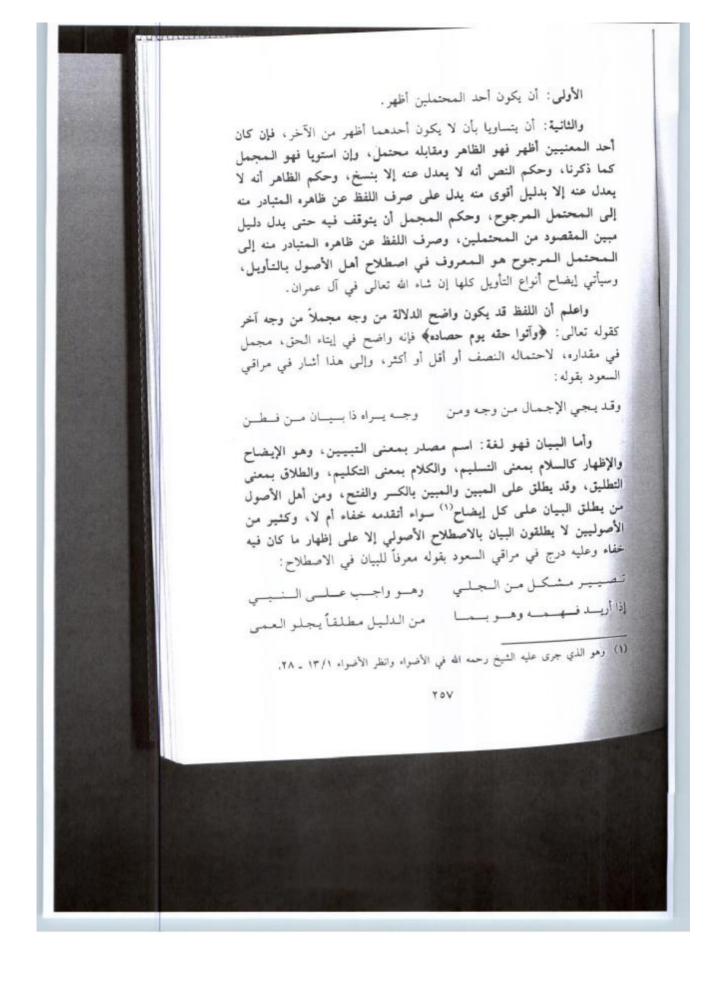
(١) الأضواء ٥/٠
 (٢) الأضواء ٢/٧

ومن أمثلته أيضاً قوله بعد أن ذكر خلاف العلماء في ركوب الهدي ورجح أنه إن دعته إليه ضرورة جاز وإلا فلا مستدلاً على ذلك بما رواه مسلم عنه ﷺ أنه قال: «اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهرا» حيث قال: (فهذا الحديث الصحيح فيه التصريح منه ﷺ بأن ركوب الهدي إنما يجوز بالمعروف إذا ألجأت إليه الضرورة. . . إلى أن قال: فهذا القيد الذي في هذا الحديث تقيد به جميع الروايات الخالية عن القيد لوجوب حمل المطلق على المقيد عند جماهير أهل العلم ولا سيما إن اتحد الحكم والسبب كما هناء(١). ومن أمثلة حمل المطلق على المقيد عند اتحاد الحكم واختلاف السبب قوله رحمه الله: «قوله تعالى: ﴿فتحرير رقبة﴾ لم يقيد هنا ﴿رقبة﴾ كفارة اليمين بالإيمان وقيد به كفارة القتل خطأ. وهذه من مسائل المطلق والمقيد في حالة اتفاق الحكم مع اختلاف السبب وكثير من العلماء يقولون فيه بحمل المطلق على المقيد فتقيد رقبة اليمين، والظهار بالقيد الذي في رقبة القتل خطأ حملاً للمطلق على المقيد وخالف في ذلك أبو حنيفة ومن ومن أمثلة اتحاد السبب واختلاف الحكم قوله رحمه الله في الفرع السادس عشر من فروع المسألة السابعة عشرة من المسائل المتعلقة بقوله تعالى: ﴿وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم﴾ وهي مسألة كفارة الظهار حيث قال: «اعلم أن أكثر أهل العلم على أن الإطعام لا يجب فيه التتابع لأن الله تعالى أطلقه عن قيد التتابع ولأن أكثر أهل الأصول على أن المطلق لا يحمل على المقيد إن اتحد صببهما واختلف حكمهما كما في هذه المسألة ولا سيما على القول الأصح في حمل المطلق على المقيد أنه من قبيل القياس لامتناع قباس فرع على أصل مع اختلافهما في الحكم كما الأضواء ٥٨٠/٥ أحكام ﴿وأذن في الناس بالحج﴾ الآية من سورة الحج. (٢) الأضواء ٢/ ١٢٧ أحكام قوله تعالى: ﴿ فتحرير رقبة﴾ الآية من سورة المائدة. 707

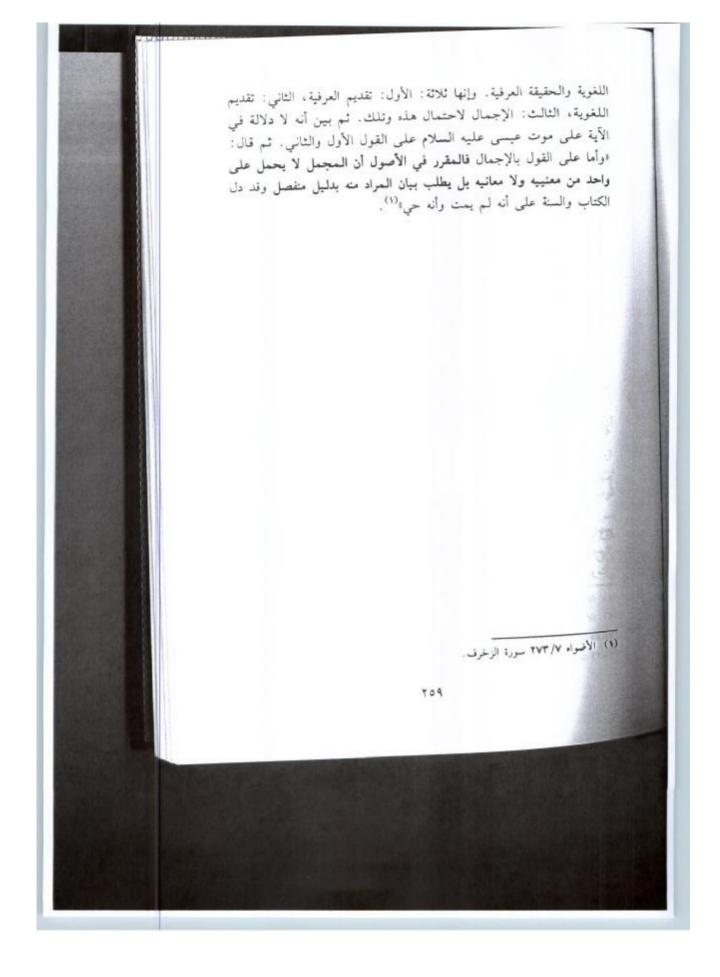
هو معروف في محله، (١) ويظهر من هذا المثال أن الشيخ رحمه الله يرى المقيد وإد عدم حمل المطلق على المقيد في هذه الحال لأنه عزاه إلى أكثر أهل العلم ذلك قوله وأقره ولو كان يرى خلافه لذكر ذلك كما حصل منه ذلك في مواضع أقربها اتئيد مخالفته لأكثر العلماء القائلين بأن حمل المطلق على المقيد أسلوب عربي أن في بعه حيث رجح أنه بالقياس لا بدلالة اللفظ ويؤكد ذلك قوله: اولا سيما على الخروج إلم القول الأصح.. إلخ؛ وهو يرجح هذا القول فينتج ترجيحه لعدم الحمل أكثر الروايا ويزيده تأكيداً قوله: «لامتناع قياس فرع على أصل مع اختلافهما في وقد الحكم. فهذه الأمور الثلاثة تدل على أنه يرى عدم الحمل في هذه الحال. خصوص ا فتحصل مما سبق أن الشيخ رحمه الله يرى حمل المطلق على المقيد حمل المط في حالين: فيختص الإ الأولى: إن اتحد سببهما وحكمهما وفاقاً لجماهير أهل العلم بل قد قال . نقل بعض العلماء الاتفاق عليه كما سبق ذكره. وعدم التقيد الثانية: إن اتحد حكمهما واختلف سببهما وفاقاً لجمهور العلماء الصلاة معه وخلافاً لأبي حنيفة رحمه الله ومن وافقه، ولا يرى حمله عليه في حالين: على حضور حكم صلاة الأولى: إن اختلف سببهما وحكمهما، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء ذلك الوقت كما سبق بيانه. بالليل والعلم الثانية: إن اختلف حكمهما واتحد سببهما وفاقاً لأكثر أهل العلم. وبعض العلماء كابن قدامة في الروضة يجعلهما حالاً واحدة ويقول: لا يحمل إن اختلف حكمهما أي سواء اتحد السبب أو اختلف. وإنما فرق الشيخ بينهما لاختلاف موقف العلماء منهما فالأولى لا خلاف بينهم في عدم الحمل فيها والثانية: قال بعض العلماء بالحمل فيها والله أعلم. بقي بعد ذلك أن نقول إن الشيخ رحمه الله لا يحمل المطلق على (١) الأضواء ٦ (١) الأضواء ٦/٧٦ أحكام ﴿وما جعل أزواجكم...﴾ الآية من سورة الأحزاب. الآيات من 307

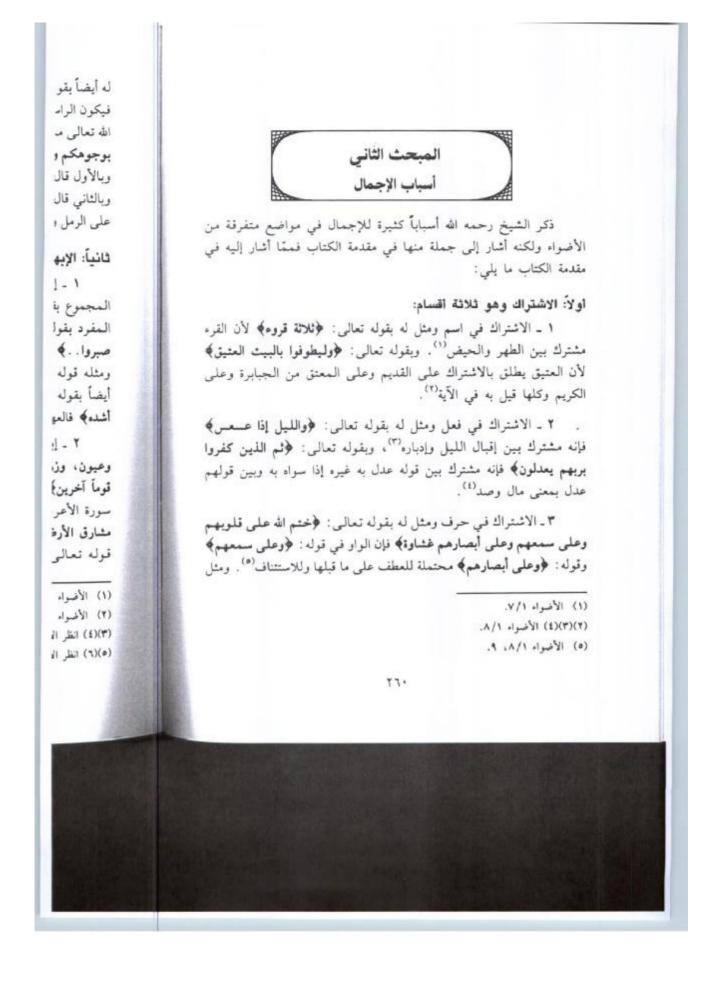


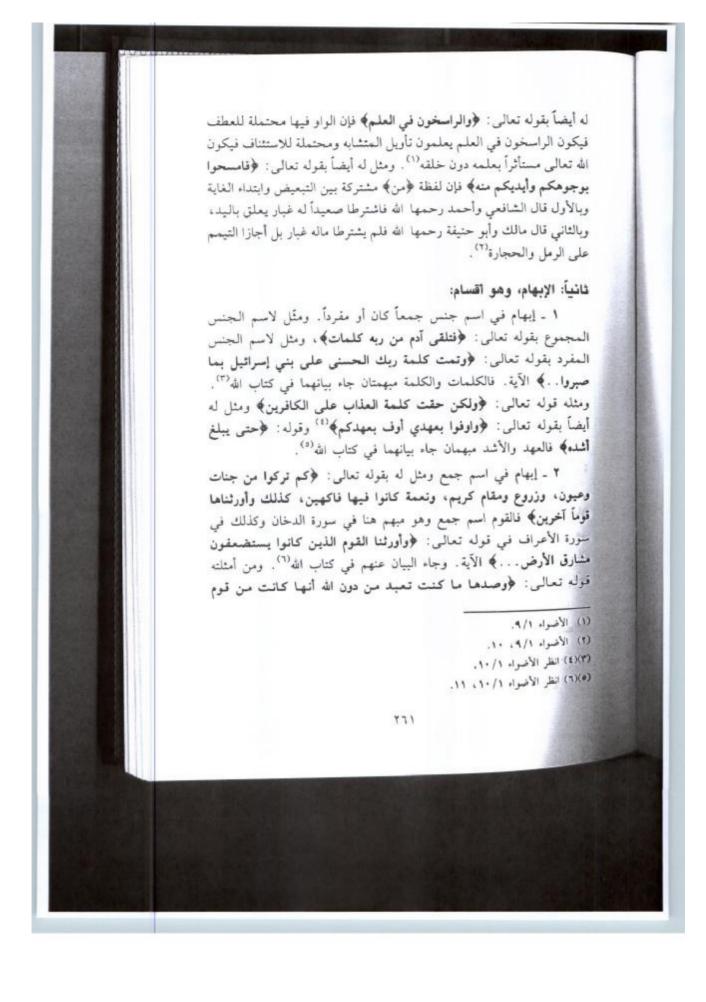




اللغوية وا فكل ما يزيل الإشكال يسمى بياناً في الاصطلاح بمعنى المبين بالكسر، وسترى إن شاء الله في هذا الكتاب المبارك من أنواع البيان وأنواع اللغوية، الآية علم ما به البيان ما فيه كفاية ١٠١١. دوأما علم وما ذكره هنا في حكم المجمل ذكره أيضاً عند ذكره لأدلة القائلين واحد من بالقصاص بالقسامة حيث ذكروا ما ثبت في رواية متفق عليها في حديث الكتاب وا سهل وفيها أنه ﷺ قال لأولياء المقتول: التحلفون خمسين يميناً وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم. . . ؟ . اقالوا فعلى أن الرواية اقاتلكم؛ فهي صريحة في القود بالقسامة وعلى أنها "صاحبكم" فهي محتملة لذلك احتمالاً قوياً ـ وأجيب من جهة المخالف بأن هذه الرواية لا يصح الاحتجاج بها للشك في اللفظ الذي قاله رسول الله ﷺ. ولو فرضنا أن لفظ الحديث في نفس الأمر اصاحبكم الاحتمل أن يكون المراد به المقتول وأن المعنى: تستحقون ديته، والاحتمال المساوي يبطل الاستدلال كما هو معروف في الأصول لأن مساواة الاحتمالين يصير بها اللفظ مجملاً والمجمل يجب التوقف عنه حتى يرد دليل مبين للمراد منها(٢). والغرض التمثيل وإلا فالشيخ رحمه الله يرجح القود بالقسامة (٣) فهو يخالف من احتجوا بالقاعدة في تحقيق مناطها ويتفق معهم في صحتها. وصرح بذلك أيضاً في كلامه على قوله تعالى: ﴿وإنه لعلم للساعة فلا تمترن بها﴾ وترجيحه أن الضمير ﴿وَإِنَّهُ رَاجِعِ إِلَى عَيْسَى لا إِلَى القرآن ولا إِلَى النَّبِي ﷺ وذكر بحثاً طويلاً في إثبات أن عيسى عليه السلام لم يمت بل رفع وفيه نفي دلالة قوله تعالى ﴿إِنِّي متوفيك﴾ على أن عيسى عليه السلام قد توفي فعلاً من أربعة أوجه. وذكر في الوجه الأول مذاهب الأصوليين فيما دار بين الحقيقة (١) الأضواء ١/ ٣١، ٢٣. (٢) الأضواء ٣/ ٥٥٧ أحكام قوله تعالى: ﴿ وَمِن قَتْل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا﴾ الآية من سورة الإسواء. (١) الأضوا (٣) انظر الأضواء ٣/ ٦٦١. YOA







كافرين﴾ فإن القوم هنا اسم جمع وهو مبهم جاء بيانه في كتاب الله(١١). ٣ ـ إبهام في صلة الموصول ومثل له بقوله تعالى: ﴿أَحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم . . . ♦ فقد أبهم المتلو هنا وهو صلة الموصول(٢). ومثل له أيضاً بقوله تعالى: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾ فقد أبهم هؤلاء الذين أنعم عليهم (٣). ومثل له أيضاً بقوله تعالى: ﴿وتخفى في نفسك ما الله مبديه﴾ فقد يرى أبهم هذا الذي أخفاه النبي رضي الله عنه في نفسه وأبداه الله، وكل ذلك جاء بيانه صرح بذلك في كتاب الله⁽¹⁾. «واعلم أن وكذلك يج ٤ ـ الإبهام في معنى حرف ومثل له بقوله تعالى: ﴿وأَنفقوا مما زاعمين أن رزقناكم أون لفظة من فيه للتبعيض ولكن هذا البعض المدلول عليه بحرف الباجي عن التبعيض المأمور بإنفاقه مبهم هنا، وقد بينه تعالى بقوله: ﴿ويسألونك ماذا يعض المفاه ينفقون قل العفو﴾ الآية، والعفو الزائد على الحاجة الضرورية^(٥). دلالة مفهو، المعلوفة أظ ثالثاً: الاحتمال في مفسر الضمير: حديث: افي قال الشيخ رحمه الله: اوهو كثير، ومن أمثلته قوله تعالى في سورة عموم المنط العاديات: ﴿وإنه على ذلك لشهيد﴾ فإن الضمير يحتمل أن يكون عائداً إلى وبين القاء الإنسان، وأن يكون عائداً إلى رب الإنسان المذكور في قوله: ﴿إِن الإنسان لربه لكنود﴾ ولكن النظم الكريم يدل على عوده إلى الإنسان وإن كان هو فالساه الأول في اللفظ بدليل قوله بعده: ﴿ وَإِنَّهُ لَحِبُ الْخَيْرُ لَشَدَيدُ ﴾ فإنه للإنسان كبيان المنطو بلا نزاع وتفريق الضمائر بجعل الأول للرب والثاني للإنسان لا يليق بالنظم لا لزومه في الكريم»(٦). جماعة من

777

(١)(٢)(٢)(٤) الأضواء ١١/١١.

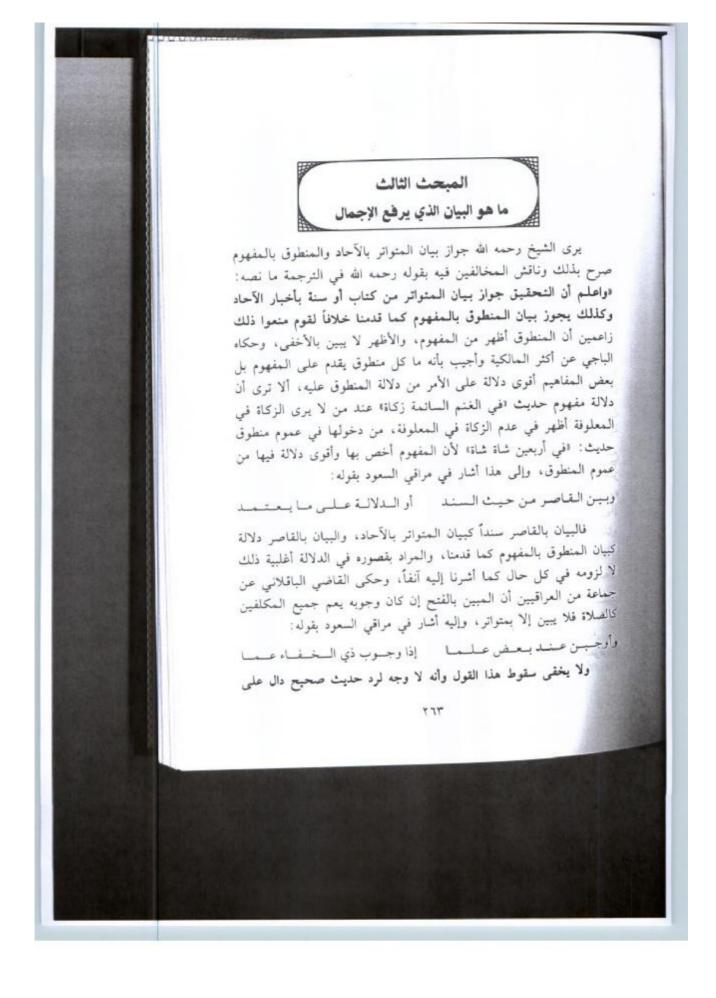
(۵) انظر الأضواء ۱/۱۱، ۱۲.

(٣) الأضواء ١٢/١.

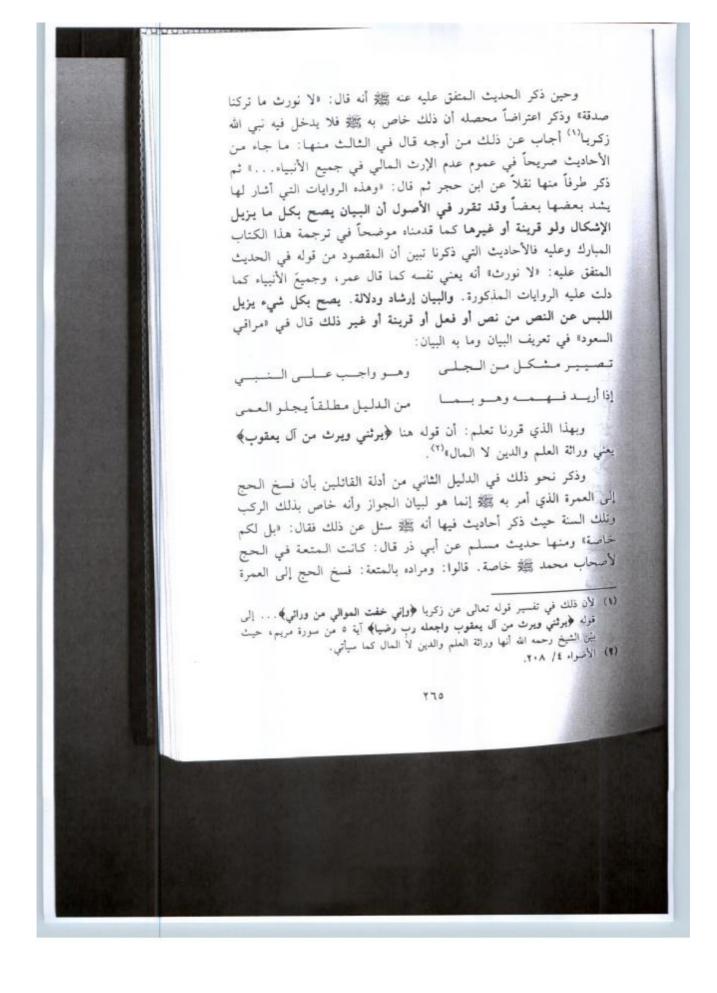
كالصلاة فلا

وأوجبن ء

ولاية



بيان نص من غير معارض بدعوى أنه لم يتواتر ومنع بيان التواتر مطلقاً وحين بالآحاد أشد سقوطاً ١١٠٠. صدقة وذك زكريا(١) أ-وقد صرّح بجواز البيان بما هو دون المبين دلالة وسنداً وذكر أنه الأحاديث ه المقرر في الأصول في الجواب الخامس من أجوبته على الاعتراضات على ذكر طرفاً م الاستدلال بحديث أبي داود الدال على أن نصاب الذهب عشرون ديناراً يشد بعضه والواجب فيه ربع العشر(٢) وأحال على ما أوضحه في الترجمة. الإشكال ول وصرح بذلك أيضاً حين بيِّن أن الجمع في حديث ابن عباس المتفق المبارك وعد عليه وأنه 邁 جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من المتفق عليه غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما أراد بذلك قال: أراد أن لا يحرج دلت عليه اا أمته. يجب حمله على الجمع الصوري لوجوب الجمع بين هذا الحديث اللبس عن وأحاديث مواقبت الصلاة ثم قال بعد ذلك: اومما يدل على أن الحمل السعودة في المذكور متعين ما أخرجه النسائي عن ابن عباس بلفظ «صليت مع النبي ﷺ الظهر والعصر جمعاً والمغرب والعشاء جمعاً أخّر الظهر وعجّل تصبيره العصر وأخّر المغرب وعجّل العشاء". فهذا ابن عباس راوي حديث الجمع إذا أريد ف قد صرّح بأن ما رواه من الجمع المذكور هو الجمع الصوري فرواية وبهذا النسائي هذه صريحة في محل النزاع مبينة للإجمال الواقع في الجمع يعنى وراثة ا المذكور وقد تقرر في الأصول أن البيان بما سنده دون سند المبين جائز عند جماهير الأصوليين. وكذلك المحدثون وأشار إليه في امراقي السعودة وذكر إلى العمرة ا بقوله في مبحث البيان: وتلك السنة وبين القاصر من حيث السند أو الدلالة على ما يعتمد ا(٣) خاصة ومد لأصحاب مه (١) الأضواء ١/ ٣٣. (٢) الأضواء ٢/٢٤٢ أحكام قوله تعالى: ﴿واللَّهِن يَكْتَرُونَ النَّاهِبِ والقَضَةُ ولا (١) لأن ذلك يتفقونها . . . ♦ الآية من سورة التوبة . قوله ﴿يرا (٣) الأضواء ١/ ٣٨٨ أحكام قوله تعالى: ﴿إِنْ الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتا﴾ بين الشيخ الآية من سورة النساء. (Y) الأضواء £ 478



بدليل رواية أبي داود عن أبي ذر كان يقول فيمن حج ثم فسخها بعمرة:
لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله على وضعف المخالفون
هذه الرواية بأن في سندها ابن اسحاق وقد عنعن وهو مدلس. وأجابوا من
وجهين:

١ - الاحتجاج بها عند من يحتج بالمرسل من باب أولى وهم الأثمة
الثلاثة وشاهدنا في الجواب الثاني حيث قال فيه رحمه الله: ﴿إِن المقصود
من رواية أبي داود المذكورة بيان المراد برواية مسلم والبيان يقع بكل ما
يزيل الإبهام ولو قرينة أو غيرها كما هو مقرر في الأصول وقد قدمناه مراراً
أيضاً (١٠).

ومثل ذلك قوله رحمه الله في مناقشته لمسألة صوم أيام التشريق للمتمتع العاجز عن الهدي وفاته صيام الأيام الثلاثة قبل يوم النحر ما نصه: ق... ولو كان ظاهر الآية (٢) يدل على صومها كما ذكره ابن حجر عن الطحاوي فلا مانع من تخصيص عمومها بالحديث المرفوع (٣). وقد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك (١٤) أن التحقيق جواز تخصيص عموم المتواتر بأخبار الآحاد كما هو معلوم لأن التخصيص بيان (٥) والبيان يجوز بكل ما يزيل اللبس ولذا كان جمهور العلماء على جواز بيان المتواتر بأخبار الآحاد كتخصيص عموم ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾ وهو متواثر بحديث الا تنكح المرأة على عمتها أو خالتها، وهو خبر آحاد وقد أكثرنا بحديث الا تنكح المرأة على عمتها أو خالتها، وهو خبر آحاد وقد أكثرنا

(١) الأضواء ٥/ ١٤٩ أحكام ﴿وأَذَنْ في الناس بالحج﴾ من سورة الحج.

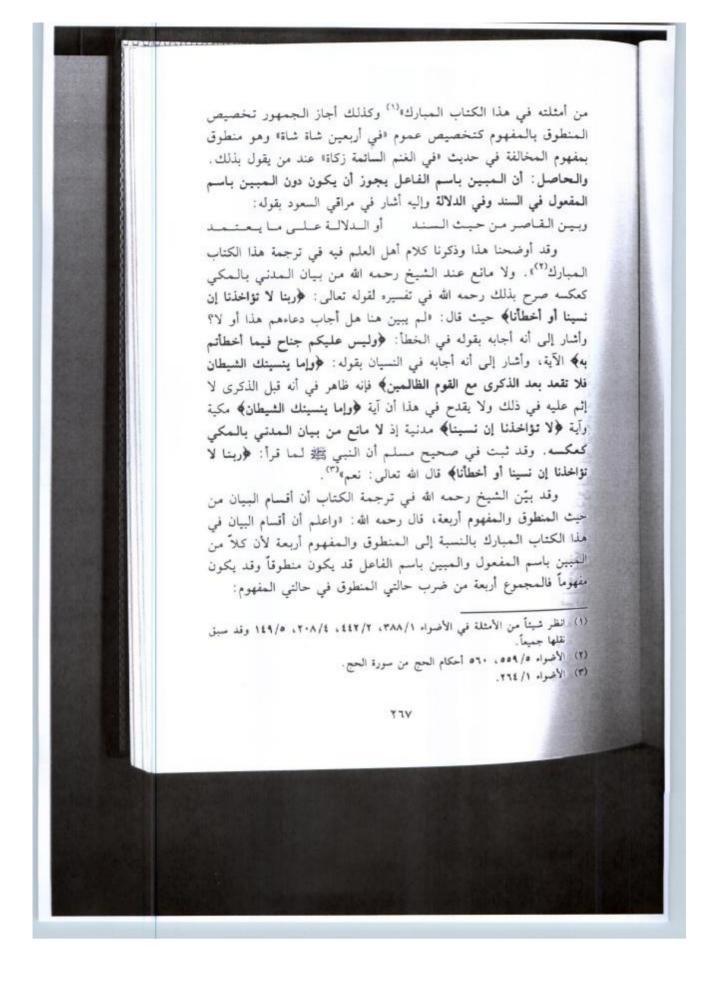
(٢) مراده بالآية قوله تعالى: ﴿فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم﴾
 من سورة البقرة.

(٣) مراده بالحديث المرفوع قول عائشة وابن عمر رضي الله عنهم الم يرخص في أيام
 التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى، أخرجه البخاري.

(1) انظر الأضواء 1/ ٣٢، ٣٣.

 (a) وصرح بذلك في ٧/ ٦٨٦ حيث قال: (ومن المعلوم أن التخصيص ببان كما تقرر في الأصول».

177



الفصل ا

للشيخ العلاقة بينهما قاداب البحث مختلفة باعتبا فالمتواطىء: والمرأة فإن وإنما التفاضل تتفاوت أفراده الشمس أقوى

وینقسم ومتفرد :

وهكذا.

(۱) المشترك: هما كذلك. ما يدل علم فإنه يتناول في معنى وا الأولى: بيان منطوق بمنطوق كبيان قوله تعالى: ﴿إلا ما يتلى عليكم﴾ بقوله: ﴿حرمت عليكم الميتة﴾ الآية.

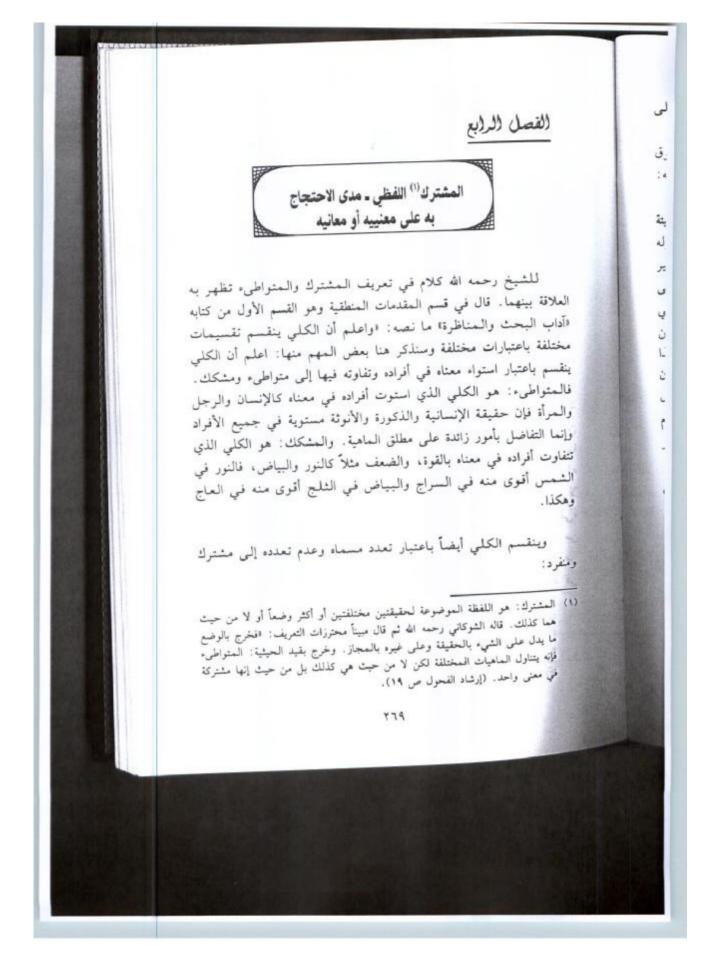
الثانية: بيان مفهوم بمنطوق كبيان قوله: ﴿ هدى للمتقين ﴾ بمنطوق قوله: قوله تعالى: ﴿ والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عمى ﴾ وقوله: ﴿ ولا يزيد الظالمين إلا خسارا ﴾ .

الثالثة: بيان منطوق بعقهوم كبيان قوله تعالى: ﴿حرمت عليكم الميتة والدم﴾ الآية بعفهوم آية الأنعام فإن تحريم الدم مطلقاً منطوق هنا وقوله تعالى في الأنعام: ﴿أو دماً مسفوحاً﴾ يدل بمفهوم مخالفته على أن غير المسفوح ليس كذلك فبين هذا المفهوم أن المراد بالدم في الآية الأولى غير المسفوح. ومن أمثلته بيان قوله: ﴿والزاني﴾ بمفهوم الموافقة في قوله: ﴿فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب﴾ فإنه يفهم من مفهوم موافقته أن العبد الذكر كالأمة في ذلك يجلد خمسين فيبين هذا المفهوم أن المراد بالزاني خصوص الحر... إلى أن قال: ومن أمثلة بيان المنطوق بالمفهوم قوله في الخمر: ﴿وجسٌ من عمل الشيطان﴾ فإنه يدل المنطوق بالمفهوم قوله في الخمر: ﴿وجسٌ من عمل الشيطان﴾ فإنه يدل على أنها نجسة العين لأن الرجس هو المستقذر الخبيث ويدل له مفهوم قوله في شراب الآخرة: ﴿وسقاهم ربهم شراباً طهورا﴾ فإن مفهومه أن خمر قوله في شراب الآخرة: ﴿وسقاهم ربهم شراباً طهورا﴾ فإن مفهومه أن خمر أهل الدنيا ليست كذلك كما قاله الفراء وغير واحد..

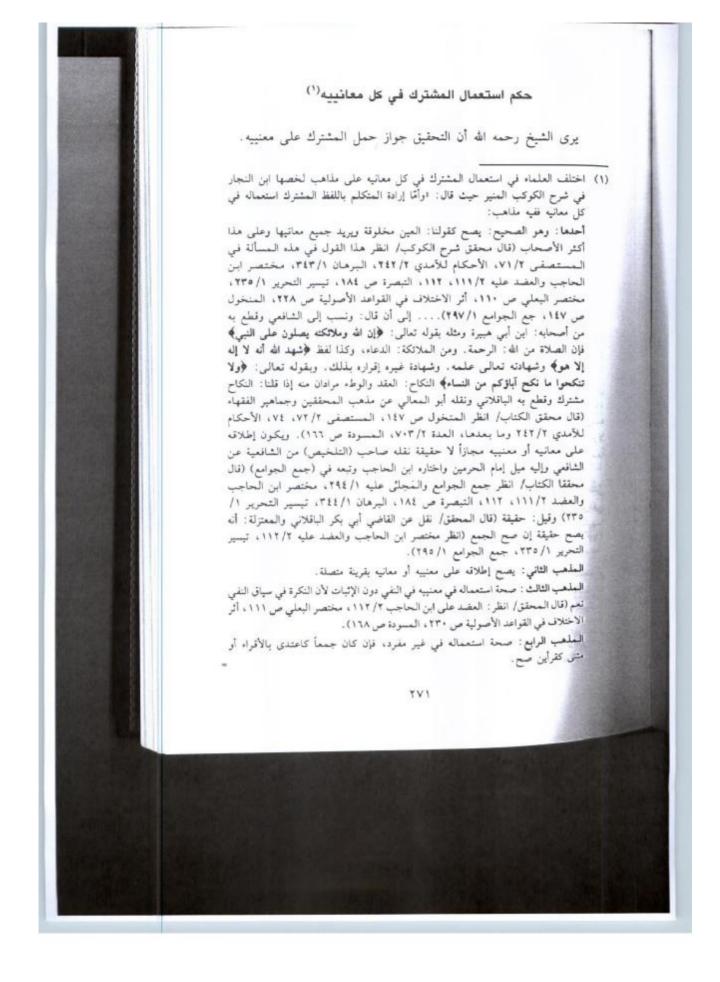
الرابعة: بيان مفهوم بمفهوم ومثاله قوله تعالى: ﴿والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب﴾ على القول بأن المراد بالمحصنات الحرائر كما روى عن مجاهد فإنه يدل بمفهومه على أن الأمة الكتابية لا يجوز نكاحها. ويدل لهذا أيضاً مفهوم قوله تعالى: ﴿ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات﴾ فمفهوم قوله تعالى: ﴿ومن لم يستطع منكم المؤمنات﴾ فمفهوم قوله ﴿المؤمنات﴾ فمفهوم وقوله على منع تزويج الإماء الكافرات ولو عند الضرورة وهو بيان مفهوم بمفهوم كما ترى٤(١).

(١) الأضواء ٢٩/١، ٣٠.

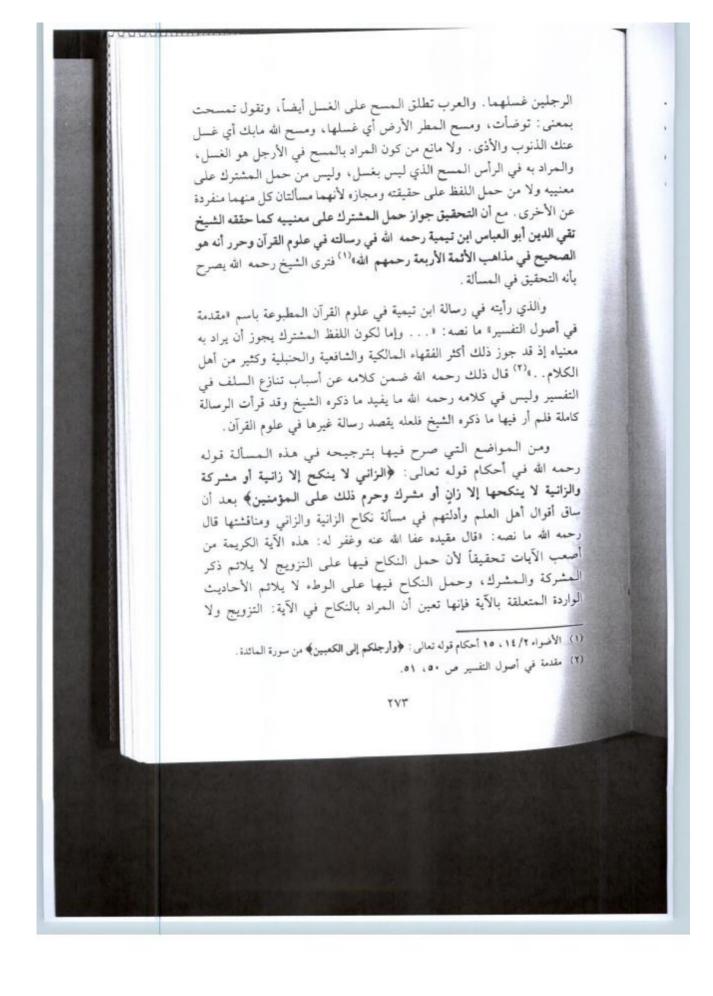
177

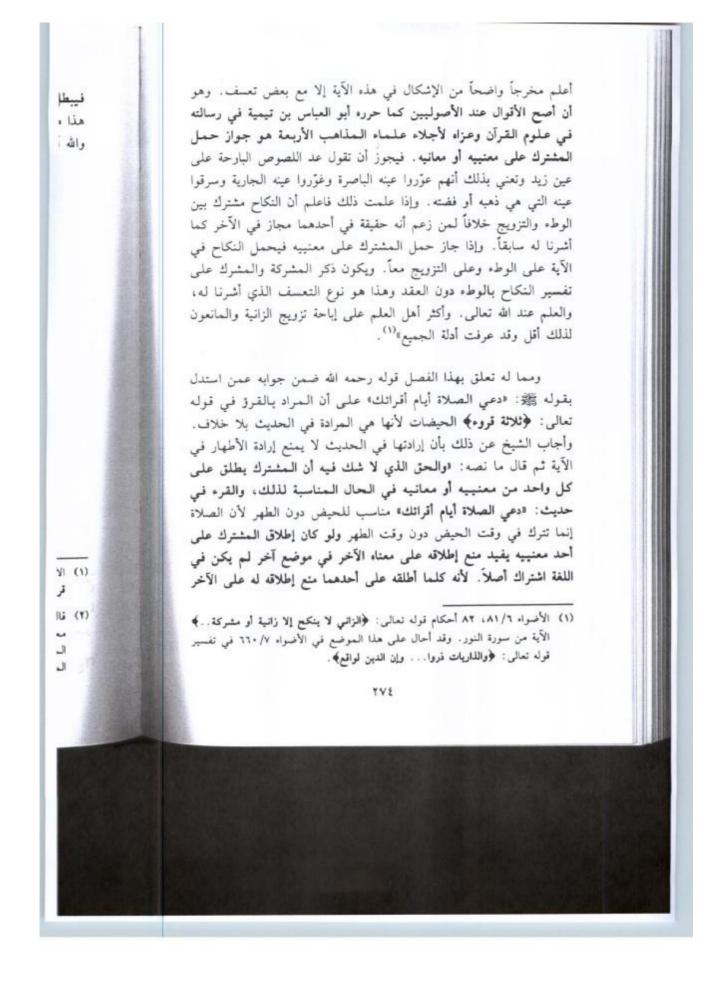


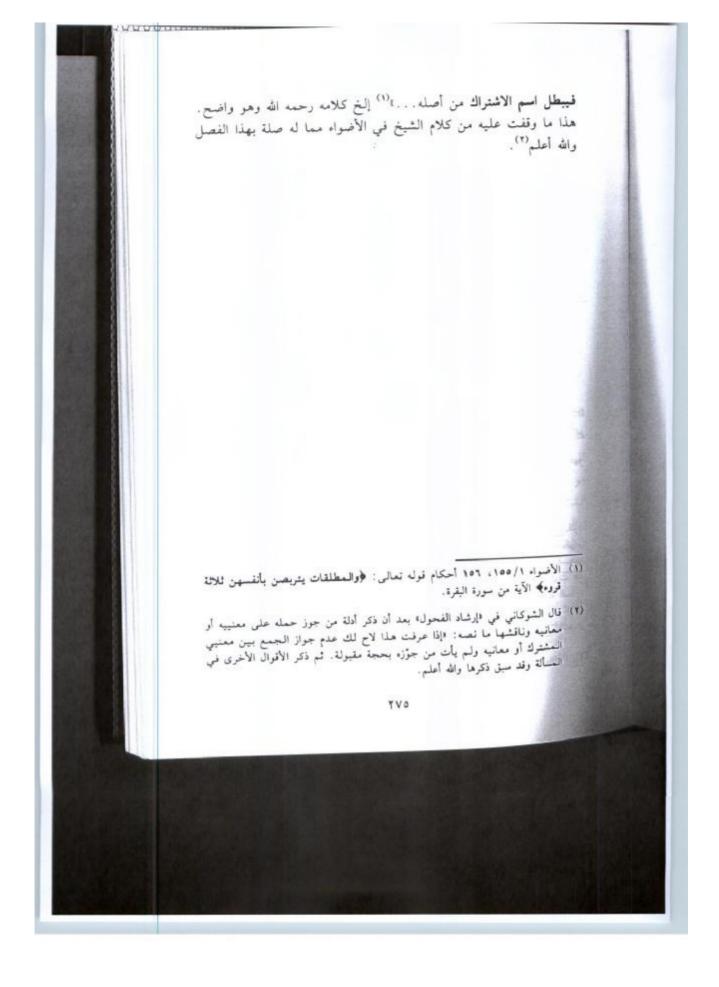
فإن كان له مسميان فصاعداً يسمى بكل منهما بوضع خاص فهو المشترك كالعين للباصرة والجارية. والقرء: للطهر والحيض. وهكذا. يرى اا وإن كان مسماه واحداً فهو المنفرد كالإنسان والحبوان فإن الحقيقة الذهنية التي هي مسمى اللفظ واحدة وإنما التعدد في الأفراد الخارجية (١) اختلف ۱۱ كما تقدمًا(١) في شرح کل معاتب احدها: ويبدو لي من كلام الشيخ هذا أن بينهما عموماً وخصوصاً وجهياً أكثر الأه فالمشترك أعم من المتواطىء من حيث إنه قد تستوي أفراده في معناه المسته وقد تتفاوت ولكن ذلك بعد إرادة أحد معانيه فالعين الجارية مثلاً الحاجب مختصر تتفاوت أفرادها في معناها قوة وضعفاً فهي من هذه الحيثية امشكك؟ ص ۱٤٧ لا من حيث حقائقها المختلفة التي هي الباصرة والجارية، والجاسوس من أصح والذهب مثلاً والقرء عندما يراد به الحيض مثلاً تتفاوت أفراده في معناه قإن الصد V at قوة وضعفاً وقلة وكثرة. فهو مشكك من هذه الحيثية لا من حيث إن تنكحوا حقائق القرء مختلفة إذ هي الطهر والحيض. ومثال كون المشترك مشترك متواظأ العين مراداً بها الذهب مثلاً أو الباصرة أو الجاسوس؛ فهي من (قال مه للأمدى هذه الحيثية متواطىء لا من حيث إن حقائق العين مختلفة كما على مه أسلفت. والمتواطىء أعم من المشترك من حيث إنه قد يكون له الشافعي مسميان فصاعداً يسمى بكل منهما بوضع خاص وهو المشترك وقد لا محققا والعضد يكون له إلا مسمى واحد وهو المنفرد وقد سبق التمثيل للمتواطىء , (Tro المشترك، أما مثال المتواطىء المنفرد. فكالإنسان فهو متواطىء من - يصح حيث إن حقيقة الإنسانية مستوية في جميع الأفراد وهو منفرد من التحرير حيث أن الحقيقة الذهنية التي هي مسمى اللفظ واحدة وإنما التعدد في المذهب المذهب الأفراد الخارجية هذا ما ظهر لى في الفرق بينهما والله أعلم(٢). تعم (قاز الاختلاة (١) آداب البحث والمناظرة ١٩/١. المذهب (٢) للتوسع في هذه المسألة، أنظر شرح الكوكب المنبر ١٣٢/١ ـ ١٣٥ وقد أحال مثنى كة المحقق في الحاشية إلى مواضع بسط هذه المسألة. YV.



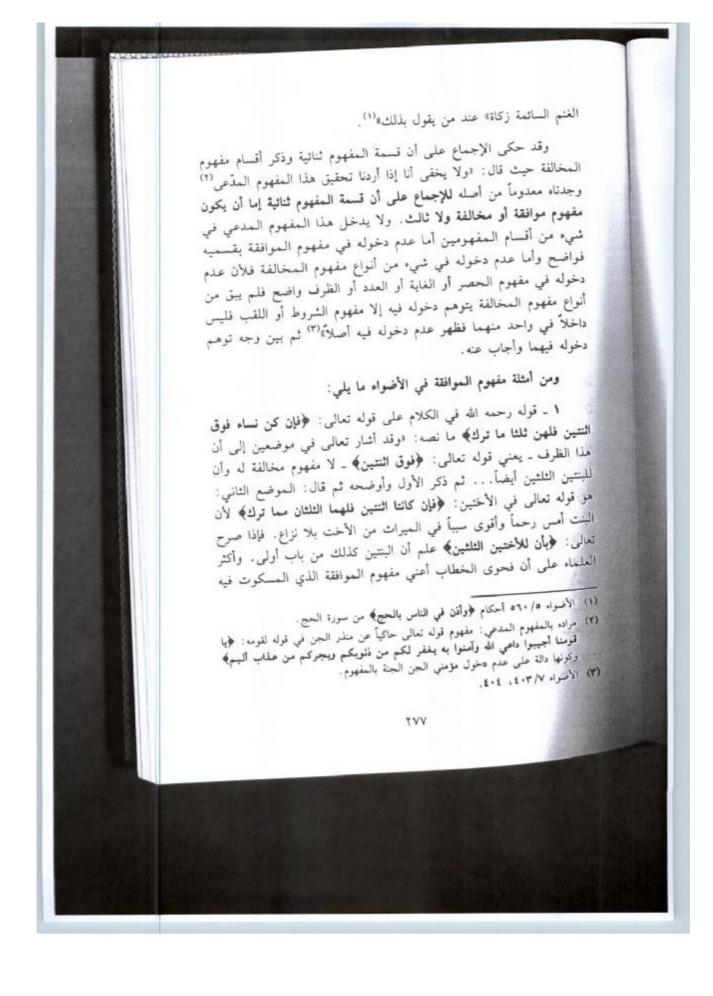
الرجلين غه قال رحمه الله في أحكام قوله تعالى: ﴿وأرجلكم إلى الكعبين﴾ بعد بمعنى: توة أن ذكر الأحاديث المصرحة بوجوب غسل الرجلين ما نصه: اوالأحاديث عنك الذنوب في الباب كثيرة جداً وهي صحيحة صريحة في وجوب غسل الرجلين في والمراديه في الوضوء وعدم الاجتزاء بمسحهما(١). وقال بعض العلماء: المراد بمسح معنييه ولا م عن الأخرى الملهب الخامس: صحة استعماله إن تعلق أحد المعنبين بالآخر نحو قوله تعالى: تقى الدين أبر ﴿ أَو لامستم النساء﴾ فإن كلاً من اللمس باليد والوطء لازم للآخر. المذهب السادس: يصح استعماله بوضع جديد لكن ليس من اللغة فإن اللغة منعت الصحيح في مته (قال المحقق/ انظر: العضد على ابن الحاجب؟ /١١٢، المعتمد ٣٢٦/١). بأنه التحقيق المذهب السابع: لا يصح مطلقاً، اختاره من أصحابنا القاضي وأبو الخطاب وابن والذي القيم وحكاه عن الأكثرين (قال المحقق ذهب إلى ذلك أصحاب أبي حنيفة كالكرخي وأبو هاشم الجيائي وأبو عبد الله البصري من المعتزلة والإمام الفخر الرازي والغزالي في أصول ال وإمام الحرمين ونقله القرافي عن مالك وأبي حنيفة وفي قول عند الحنفية أن حكم معنياه إذ قد المشترك الوقف. انظر المعتمد ١/٣٢٤، التبصرة ص ١٨٤، الأحكام للآمدي ٢/ الكلام..،١٢ ٢٤٢ تيسير التحرير ١/ ٢٣٥، المستصفى ٧٢/٧، أصول السرخسي ١٦٢١، ١٢٦، كشف الأسرار ٣٩/١، وما بعدها ٣٣/٢، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ص التفسير وليد ٢٣٠، التمهيد ص ٤٢، المسودة ص ١٦٨) (شرح الكوكب المنير ٣/١٨٩ ـ ١٩٩٠)، كاملة فلم أر ونقل كلام ابن القيم في (جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام) ومنه قوله: (الأكثرون لا يجوزون استعمال اللفظ المشترك في معنييه لا بطريق الحقيقة ولا وموز ا بطريق المجاز قال: وقد ذكرنا على إيطال استعمال اللفظ المشترك في معنبيه معاً رحمه الله في بضعة عشر دليلاً في مسألة (القرء) في كتاب (التعليق على الأحكام). والزانية لا ي وقال ابن النجّار أيضاً: افعلى الجواز: هو ظاهر في معنيبه أو معانيه فيحمل على ساق أقوال أ جميعها لأنه لا تدافع بينهما (قال محقق الكتاب/ وهو قول الشافعي وهو كثير في كلام القاضي الباقلاني وأصحابه وقال العضد: فيحمل عند التجرد عن القرائن عليهما رحمه الله ما ولا يحمل على أحدهما خاصة إلا بقرينة. العضد على ابن الحاجب ١١٣/٢، ١١٣. أصعب الآياء وما بعدها وانظر مختصر البعلي ص ١١٠، المنخول ص ١٤٧). المشركة واأ وقيل: هو مجمل، فيرجع إلى مخصص (قال المحقق: قال البعلي: ووهو ما صرح به القاضي وابن عقيل، مختصر البعلي ص ١١١ ولكن القاضي صرح في مكان أنه الواردة المتع مجمل وصرح في مكان آخر أنه عام. انظر العدة ١/ ١٤٥، ١٣/٣) (شرح الكوكب المنير ٣/ ١٩٢/، ١٩٣). هذه خلاصة أقوال العلماء في المسألة (1) الأضواء T (١) قال ذلك جواباً عن اعتراض حاصله: أن قراءة الجر الدالة على مسح الرجلين في الوضوء هي (Y) مقدمة في المبيئة لقراءة النصب. حيث أجاب بأن ذلك تأباه السنة ثم ذكر الأحاديث ثم قال ما بعاليه. TVT











أولى بالحكم من المنطوق من قبيل دلالة اللفظ لا من قبيل القياس خلافاً للشافعي وقوم كما علم في الأصول فالله تبارك وتعالى لما بين أن للأختين الثلثين أفهم بذلك أن البنتين كذلك من باب أولى وكذلك لما صرح أن لما زاد عن الاثنتين من البنات الثلثين فقط ولم يذكر حكم ما زاد على الاثنتين من الأخوات أفهم أيضاً من باب أولى أنه ليس لما زاد من الأخوات غير الثلثين لأنه لما لم يعط للبنات علم أنه لا تستحقه الأخوات فالمسكوت عنه في الأمرين أولى بالحكم من المنطوق به وهو دليل على أنه قصد أخذه منه الأدن.

٢ ـ قوله في الفرع السادس من الفروع المتعلقة بقوله تعالى: ﴿وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا﴾ الآية، على القول بأنها في قصر الرباعية ما نصه:

"القرع السادس: لا يجوز للمسافر في معصية القصر لأن الترخيص له والتخفيف عليه إعانة له على معصيته ويستدل لهذا بقوله تعالى: ﴿فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم﴾ فشرط في الترخيص في الاضطرار إلى أكل الميتة كونه غير متجانف لإثم ويفهم من مفهوم مخالفته أن المتجانف لإثم، لا رخصة له والعاصي بسفره متجانف لإثم والضرورة أشد في اضطرار المخمصة منها في التخفيف بقصر الصلاة. ومنع ما كانت الضرورة إليه ألجأ بالتجانف للإثم يدل على منعه به فيما دونه من باب أولى وهذا النوع من مفهوم الموافقة (٢) من دلالة اللفظ عند الجمهور لا من القياس خلافاً للشافعي. وقوم كما بيناه مراراً في هذا الكتاب وهو المعروف بإلغاء الفارق وتنقيح المناط ويسميه الشافعي «القياس في معنى الأصل» وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد.

(١) الأضواء ١/٣٠٩، ٣١٠.

 (٢) في الأضواء المخالفة، بدل الموافقة، وهو سبق قلم من الشبخ رحمه الله وصوابه ما أثبت بدليل ما قبله وما يعده.

TYA

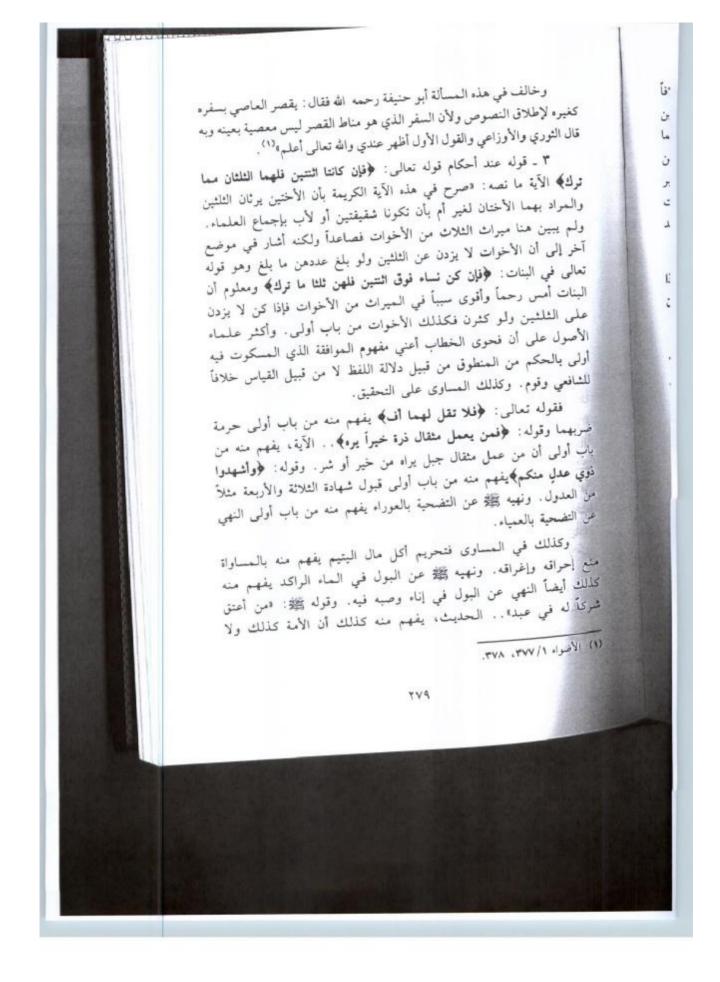
وخالف كغيره لإطلاق قال الثوري وا ٣ _ تو ترك الآية م والمراد بهما ولم يبين هن آخر إلى أن ا تعالى في البنا البنات أمس ر على الثلثين الأصول على أولى بالحكم للشافعي وقوم فقوله ت ضربهما وقوله باب أولى أن ذوی عدل منک من العدول. و عن التضحية با

الأضواء ١/١

وكذلك

منع إحراقه و

كذلك أيضاً ال شركاً له في



نزاع في هذا عند جماهير العلماء وإنما خالف فيه بعض الظاهرية ومعلوم أن خلافهم في مثل هذا لا أثر له. وبذلك تعلم أنه تعالى لما صرح بأن البنات وإن كثرن ليس لهن غير الثلثين علم أن الأخوات كذلك من باب أولى والعلم عند الله تعالى (۱).

 عد أن ذكر خلاف العلماء في المراد بالكلب العقور هل هو الأسد أو الحيّة أو الذنب أو كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم كالأسد والنمر والفهد والذئب وهو قول الجمهور أو هو الكلب المتعارف عليه كما هو قول أبى حنيفة ولا يلحق به في هذا الحكم سوى الذئب. ورجح أن السباع العادية ليست من الصيد فيجوز قتلها للمحرم وغيره في الحرم وغيره مستدلاً لذلك برواية أبي داود وأحمد والترمذي وابن ماجه عن أبي سعيد أنه ر سئل عما يقتل المحرم فقال: الحية والعقرب والفويسقة ويرمى الغراب ولا يقتله والكلب العقور والحدأة والسبع العادي ثم ذكر تضعيف بعض أهل العلم للحديث وتعقبه من وجهين قال في الثاني منهما ما نصه: «الوجه الثاني: أنا لو فرضنا ضعف هذا الحديث فإنه يقويه ما ثبت من الأحاديث المتفق عليها من جواز قتل الكلب العقور في الإحرام وفي الحرم. والسبع العادي إما أن يدخل في المراد به أو يلحق به إلحاقاً صحيحاً لا مراء فيه. وما ذكره الإمام أبو حنيفة رحمه الله من أن الكلب العقور يلحق به الذئب فقط لأنه أشبه به من غيره لا يظهر لأنه لا شك في أن فتك الأسد والنمر مثلاً أشد من عقر الكلب والذتب وليس من الواضح أن يباح قتل ضعيف الضرر ويمنع قتل قويّه لأن فيه علة الحكم وزيادة. وهذا النوع من الإلحاق من دلالة اللفظ عند أكثر أهل الأصول لا من القياس خلافاً للشافعي وقوم كما قدمنا في سورة النساء (٣).

أما مفه في الأضواء التي نص فيه

١ _ نو «
 پسبح له فیـ
 پسبح له فیـ
 «
 »
 »
 «
 »
 »
 «
 »
 »
 «
 »
 »
 «
 »
 »
 «
 »
 »
 «
 »
 «
 »
 »
 »
 «
 »
 »
 «
 »
 »
 »
 «
 »
 »
 »
 «
 »
 »
 »
 »
 «
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »
 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

 »

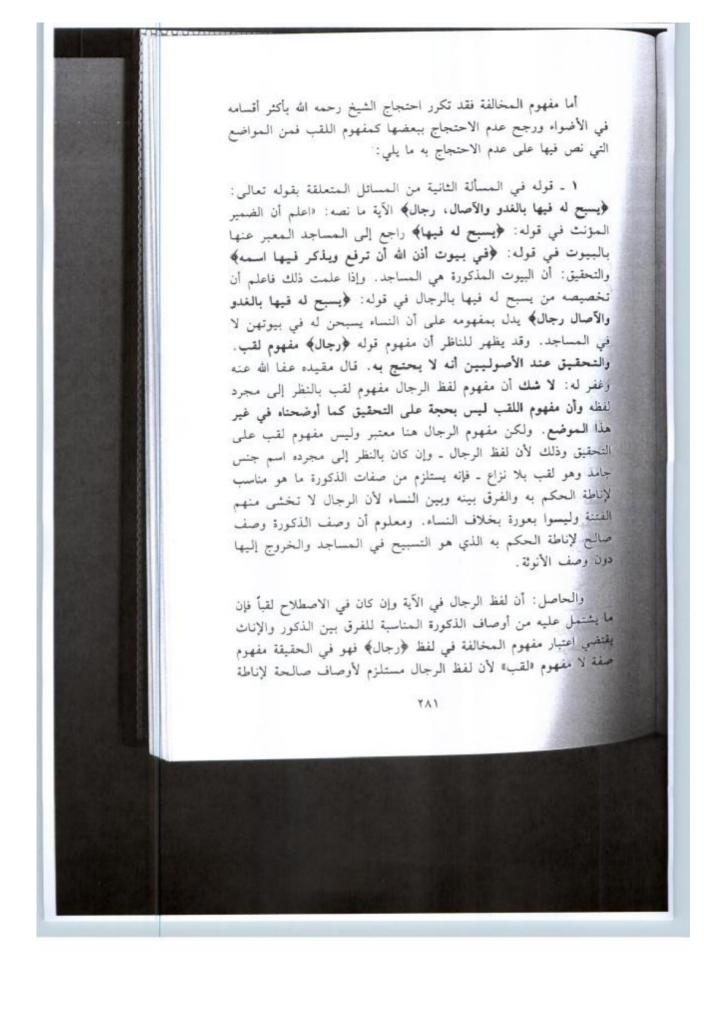
 المؤنث في بالبيوت في والتحقيق: أذ تخصيصه مر والأصال رجاا في المساجد والنحقيق ء وغفر له: لا لفظه وأن مفه هذا الموضع النحقيق وذلك جامد وهو لق لإناطة الحكم الفتنة وليسوا صالح لإناطة دون وصف ۱۱

والحاص ما يشتمل علـ يقتضي اعتبار صفة لا مفهو

YA .

⁽١) الأضواء ١/ ٤٣٣، ١٣٤.

 ⁽٢) الأضواء ٢/ ١٤٠ أحكام قوله تعالى: ﴿أحل لكم صيد البحر﴾.. الآية من سورة المائدة.



الحكم به، والفرق في ذلك بين الرجال والنساء كما لا يخفى (١). وقد تضمن كلامه هذا أمرين:

١ ـ إن مفهوم اللقب ليس بحجة على التحقيق وهذا نص كلامه.

٢ - إن مفهوم الصفة حجة عنده وهذا يظهر من قوله: قولكن مفهوم الرجال هنا معتبر وليس مفهوم لقب على التحقيق، وقوله: قفإن ما يشتمل عليه من أوصاف الذكورة المناسبة للفرق بين الذكور والإناث يقتضي اعتبار مفهوم المخالفة في لفظ ﴿رجال﴾ فهو في الحقيقة مفهوم صفة لا مفهوم لقب، أما الأمر الأول وهو عدم الاحتجاج بمفهوم اللقب فقد صرح بترجيحه في مواضع أخر منها:

٣ - قوله في الجواب الثاني عمن استدل بحديث حذيفة في صحيح مسلم عن النبي الله أنه قال: افضلنا على الناس بثلاث... وذكر منها وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهورا إذا لم نجد الماء؛ على تعين التراب الذي له غبار يعلق باليد دون غيره من أنواع الصعيد في التيمم حيث قال ما نصه: الثاني: أن مفهوم التربة مفهوم لقب وهو لا يعتبر عند جماهير العلماء وهو الحق كما هو معلوم في الأصول؛ (٢).

٣ - قوله عند تقريره أن الكبائر لا تنحصر في سبع ما نصه: «التحقيق أنها لا تنحصر في سبع وأن ما دل من الأحاديث على أنها سبع لا يقتضي انحصارها في ذلك العدد لأنه إنما دل على نفي غير السبع بالمفهوم وهو مفهوم لقب والحق عدم اعتباره؟ (٣).

- (١) الأضواء ٦/ ٣٢٨ أحكام الآية المذكورة من سورة النور.
- (٢) الأضواء ٢٨/٢ أحكام قوله تعالى: ﴿ فتيمموا صعيداً طيبا﴾ الآية من سورة المائدة.
- (٣) الأضواء ٧/ ١٩٩ نفسير قوله تعالى: ﴿والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش﴾ الآية من سورة الشورى.

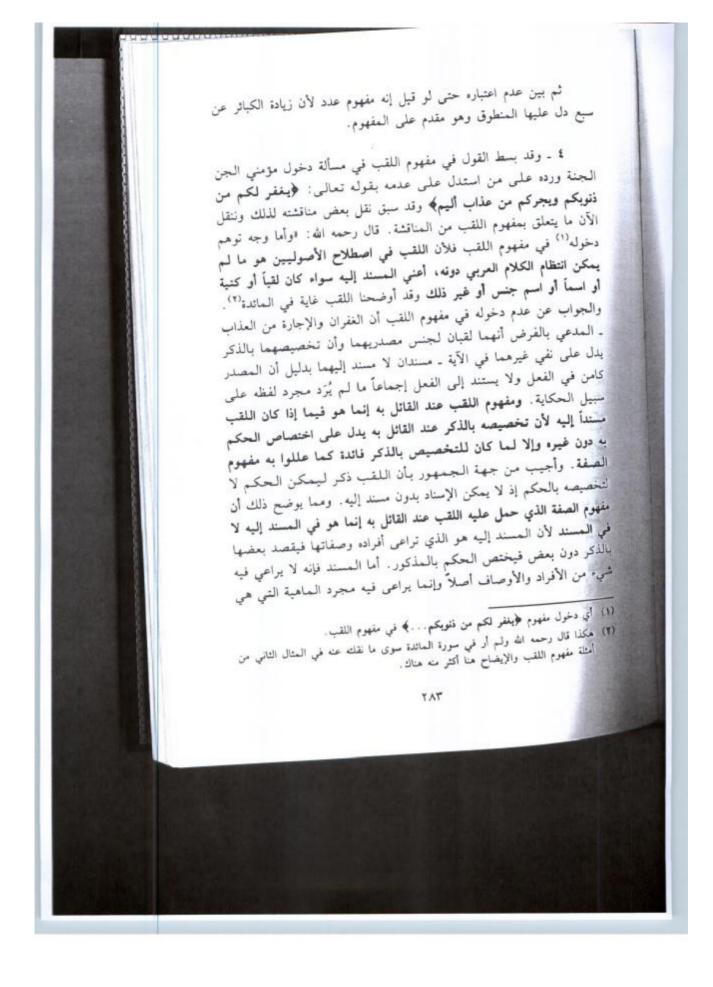
TAT

ثم بین سبع دل علیه

1 - 6 الجنة ورده ء ذنوبكم ويجرة الآن ما يتعلق دخوله(١) في يمكن انتظام ا أو اسماً أو اسم والجواب عن - المدعى بالف يدل على نفي كامن في الفع سبيل الحكاية مستدأ إليه لأن به دون غيره و الصفة. وأجد لتخصيصه بالح مفهوم الصقة ال في المسند لأد بالذكر دون بعد شيء من الأفرا

(۱) أي دخول ما
 (۲) هكذا قال ر-

أمثلة مفهوم

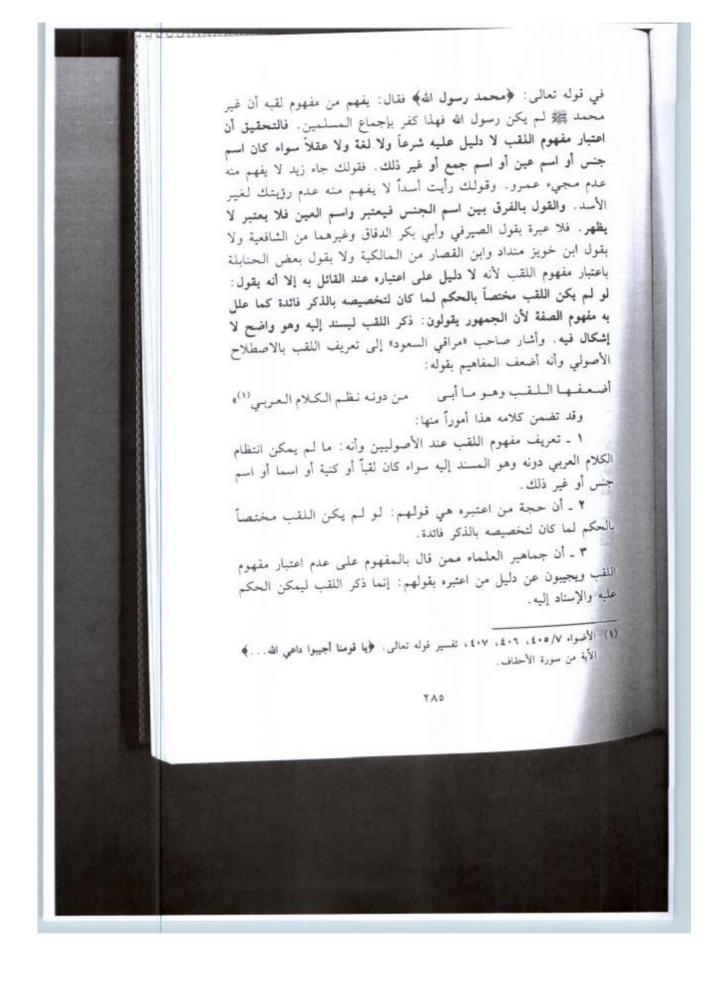


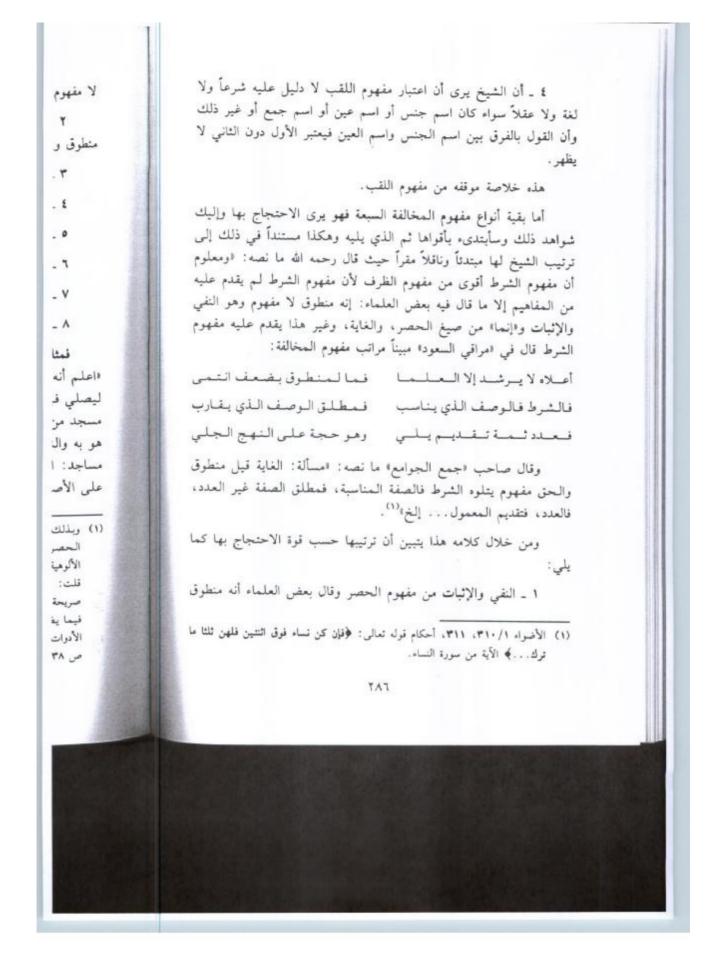
الحقيقة الذهنية ولو حكمت مثلاً على الإنسان بأنه حيوان فإن المسند إليه الذي هو الإنسان في هذا المثال يقصد به جميع أفراده لأن كل فرد منها حيوان بخلاف المسند الذي هو الحيوان في هذا المثال فلا يقصد به إلا مطلق ماهيته وحقيقته الذهنية من غير مراعاة الأفراد لأنه لو روعيت أفراده لاستلزم الحكم على الإنسان بأنه فرد آخر من أفراد الحيوان كالفرس مثلاً. والحكم بالمباين على المباين باطل إذا كان إيجابياً باتفاق العقلاء. وعامة النظار على أن موضوع القضية (١) إذا كانت غير طبيعية يراعى فيه ما يصدق عليه عنوانها من الأفراد باعتبار الوجود الخارجي إن كانت خارجية أو الذهني إن كانت حقيقية. وأما المحمول (٢) من حيث هو فلا تراعى فيه الأفراد ألبتة، وإنما يراعى فيه مطلق الماهية، ولو سلمنا تسليماً جدلياً أن مثل هذه الآية يدخل في مفهوم اللقب فجماهير العلماء على أن مفهوم اللقب لا عبرة به وربما كان اعتباره كفراً كما لو اعتبر معتبر مفهوم اللقب

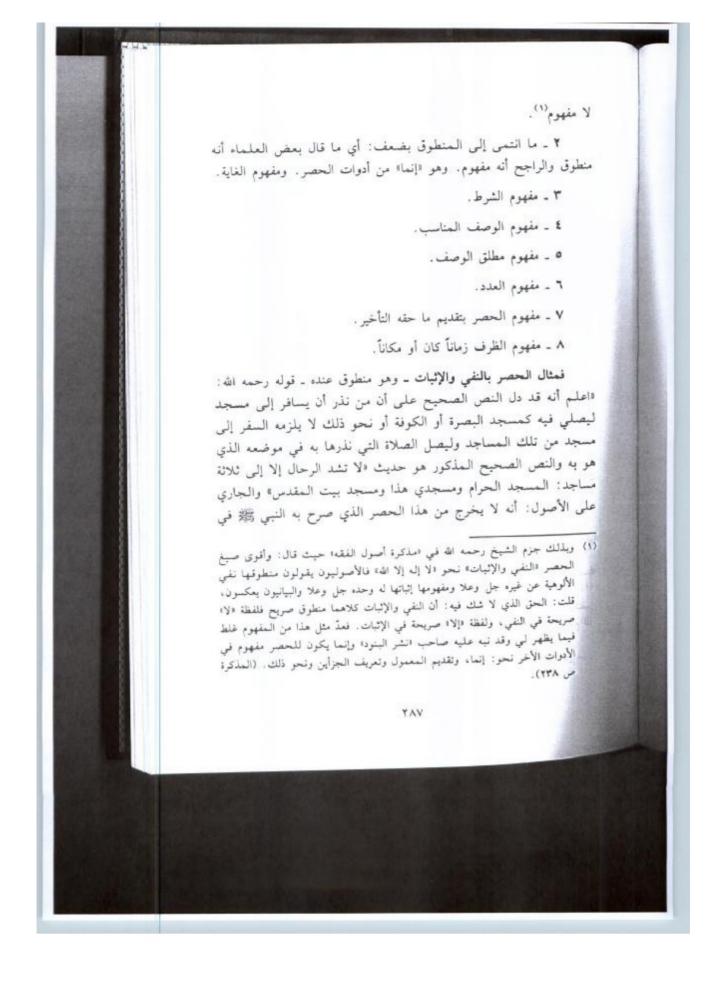
- (١) قال الشيخ رحمه الله في آداب البحث والمناظرة قسم المقدمات المنطقية ص ١٠ ما نصه: قواعلم أن الموضوع في اصطلاح المنطقيين هو المعروف في المعاني بالمسند إليه وفي النحو بالمبتدأ أو الفاعل والنائب عن الفاعل، وقال في المصدر السابق ص ١٤ ما نصه: قوالقضية في الاصطلاح هي التصديق وقد تقدم إيضاحه وتسمى ـ القضية ـ والخبر والتصديق، وقد قدمنا أنه هو ما يعبر عنه في المعاني بالإسناد الخبري وفي النحو بالجملة الاسمية أو الفعلية»، وقد سبق أن عرف التصديق في ص ٨ بقوله: قوأما علم التصديق فهو إثبات أمر لأمر بالفعل أو نفيه عنه بالفعل».
- (٢) قال في المصدر السابق ص ١٠: «والمحمول في اصطلاحهم هو المعروف في المعاني بالمستد وفي النحو بالخبر أو الفعل ٤. ثم قال: وإنما سمي الموضوع موضوعاً لأن المحمول صفة من صفات الموضوع أو فعل من أفعاله والصفة لا يد لها من موصوف والفعل لا يد له من فاعل فالأساس الذي وضع لإمكان إثبات الصفات أو تفيها هو المحكوم عليه. ولذا سميّ موضوعاً كالأساس للبنيان وسمي الآخر محمولاً لأنه كمقف البنيان لا يد له من أساس ينى عليه. فلو قلت زيد عالم أو زيد ضارب فالعلم صفة زيد والضرب فعله ولا تمكن صفة بدون موصوف ولا فعل بدون فاعل فصار المحكوم عليه كأنه وضع أساساً للحكم فسمي موضوعاً وسمي ما يسند إليه من صفات وأفعال محمولاً لأنها لا تقوم بنفسها فلا بد لها من أساس تحمل عليه ا.ه.

في قوله تعال محمد 遊 ل اعتبار مفهوم جنس أو اسم عدم مجيء الأسد. والقو يظهر. فلا عب بقول ابن خو باعتبار مفهوم لو لم يكن اللا به مفهوم الصة إشكال فيه. و الأصولى وأنه أضعفها ال وقد تضد ١ ـ تعري الكلام العربي جنس أو غير ذ ۲ ـ أن -بالحكم لما كاد - 10 - 4 اللقب ويجيبون عليه والإسناد إا

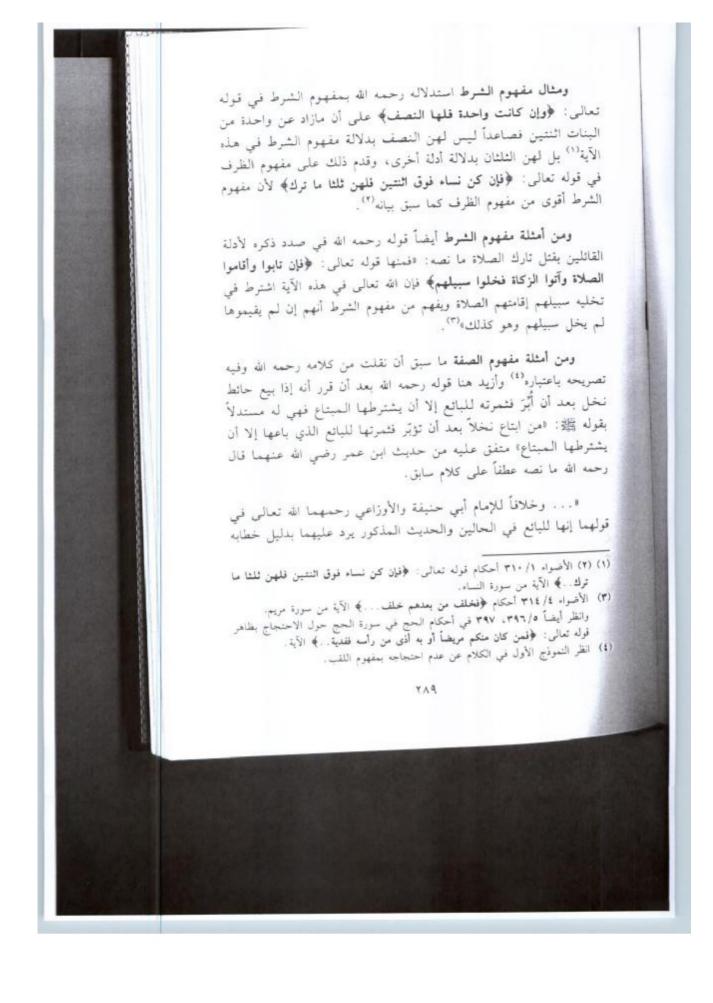
الأضواء ٧/٥
 الآية من سور



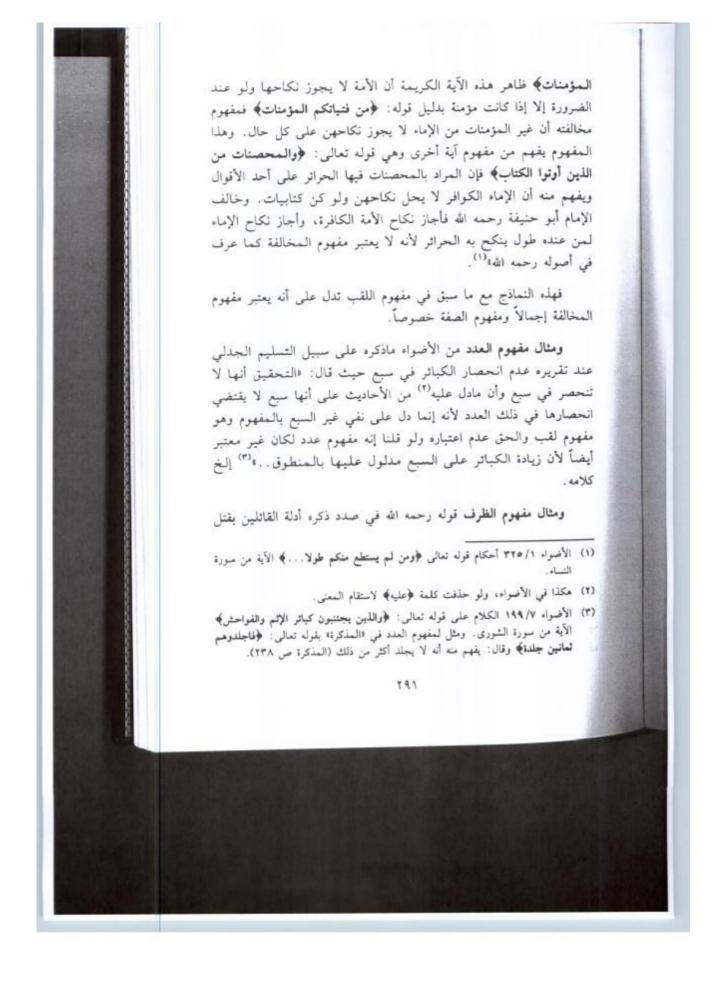




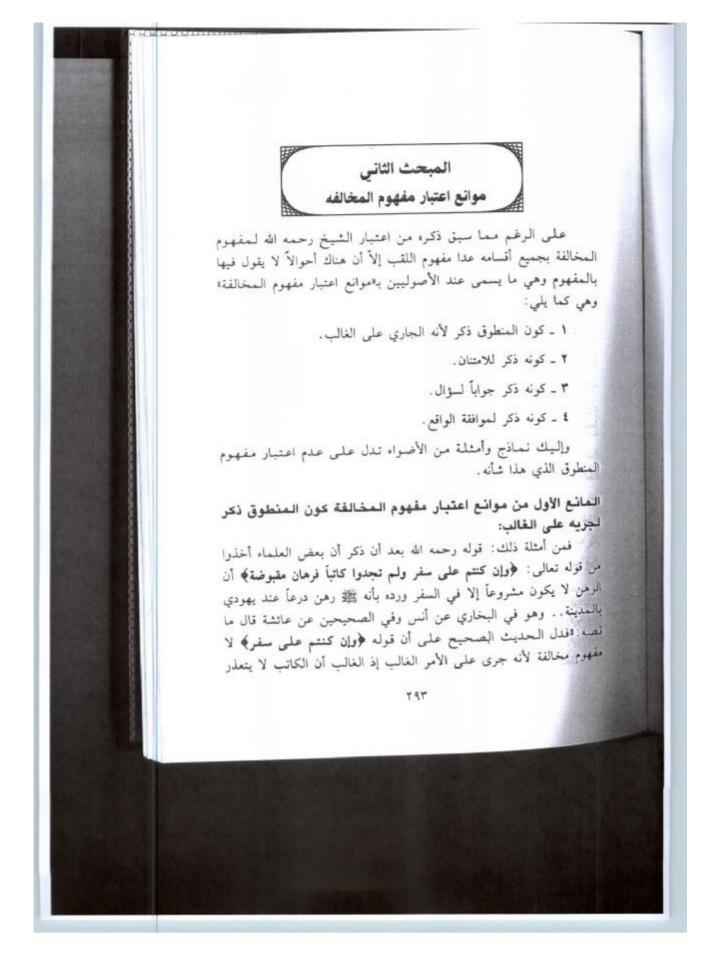
ومثال هذا الحديث الصحيح إلا ما أخرجه نص صحيح يجب الرجوع إليه من كتاب أو سنة ا^(١)... إلخ. تعالى: ﴿و البنات اثنت ومثال مفهوم الغاية قوله رحمه الله في صدد ذكره لأدلة القاتلين بقتل تارك الآية^(١) بل الصلاة عمداً تهاوناً وتكاسلاً إذا كان معترفاً بوجوبها ما نصه: (ومنها ما رواه في قوله تعا الشيخان عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله عنه: المرت أن الشرط أقوى أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، ١. ه فهذا ومن ا الحديث الصحيح يدل على أنهم لا تعصم دماؤهم ولا أموالهم إلا بإقامة الصلاة القائلين بقتا كما ترى (٢) وهذا استدلال بمفهوم الغاية. الصلاة وأتوا وقد ذكر الشيخ رحمه الله جواب القائلين بقتله وهم أبو حنيفة ومن تخليه سبيلو وافقه عن هذا الحديث وما شاكله من أدلة القائلين بقتله وفيها أنها إنما لم يخل سب دلت على ذلك بالمفهوم. حيث قال: "قالوا: والأدلة التي ذكرتم إنما دلت وسن أ عليه بمفاهيمها أعنى مفاهيم المخالفة كما تقدم إيضاحه وحديث ابن تصريحه باء مسعود (٣) دل على ذلك بمنطوقه والمنطوق مقدم على المفهوم، مع أن نخل بعد أ المقرر في أصول الإمام أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يعتبر المفهوم المعروف ىقولە ﷺ: بدليل الخطاب الذي هو مفهوم المخالفة وعليه فإنه لا يعترف بدلالة يشترطها الـ الأحاديث المذكورة على قتله لأنها إنما دلت علبه بمفهوم مخالفتها وحديث رحمه الله ما ابن مسعود دل على ذلك بمنطوقة (٤٠). (١) الأضواء ٥/ ٦٨٦ الفرع الثامن من فروع مسألة النذر في أحكام قوله تعالى: ﴿وليوفوا قولهما إنها نذورهم﴾ من سورة الحج. (٢) الأضواء ٤/٤ أحكام قوله تعالى: ﴿فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة...﴾ (١) (٢) الأف الآية من سورة مريم. 4. 33 (٣) هو قوله ﷺ: الا يحل دم امرى، مسلم إلا بإحدى ثلاث... الثيب الزاني والنفس (٣) الأضواء بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة، متفق عليه واحتج به الأحناف على عدم قتل وانظر أيه قوله تعالم (٤) الأضواء ٤/ ٣٢٠ أحكام ﴿فخلف من يعدهم خلف أضاعوا الصلاة. . ﴾ الآية من سورة (٤) انظر النم مويم. TAA



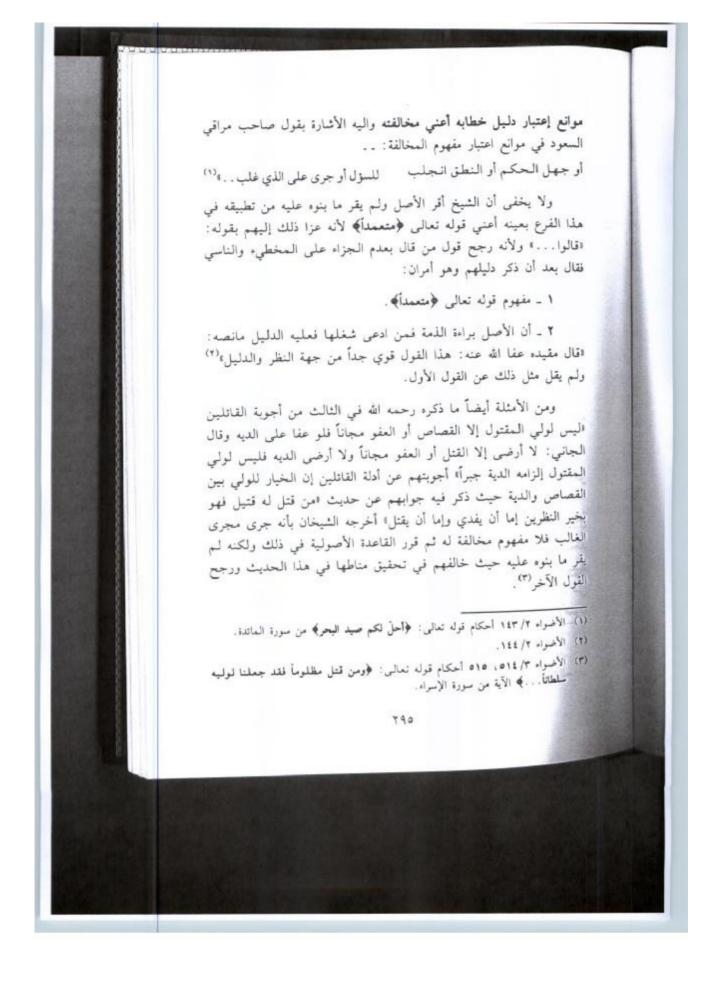
أعنى مفهوم مخالفته لأن قوله ﷺ؛ امن ابتاع نخلاً قد أبرت؛ الحديث المؤمنات) يفهم منه أنها إن كانت غير مؤبرة فليس الحكم كذلك وإلا كان قوله: ١قد الضرورة إلا مخالفته أن أبرت، وقوله ابعد أن تؤبر، في بعض الروايات لغوا لا فائدة فيه فيتعين أن ذكر وصف التأبير ليحترز به عن غيره. ومعلوم أن الإمام أبا حنيفة المفهوم يفو رحمه الله لا يقول بحجية مفهوم المخالفة فالجاري على أصوله أن الذين أوتوا النبي ﷺ في الحديث المذكور نص على حكم الثمرة المؤبرة وسكت عن ويفهم منه غير المؤبرة فلم يتعرض لها أصلاً (1). الإمام أبو -لمن عنده د والذي يظهر في هذا المثال أنه من نوع مفهوم الصفة. في أصوله ر ومن أمثلته أيضاً قوله رحمه الله بعد أن ذكر الأدلة الدالة على أن دية فهذه الكافر نصف دية المسلم وبين أن هذا القول أصح الأقوال دليلاً وأنه أقوى المخالفة إج من قول أبي حنيفة ومن وافقه أن دية أهل الذمة كدية المسلمين. ومن قول الشافعي ومن وافقه أنها قدر ثلث دية المسلم مناقشاً أدلتهم راداً لها قائلاً ومثال بعد ذلك ما نصه: "والأدلة التي ذكرنا دلالتها على النصف من دية المسلم عند تقريره أقوى ويؤيدها: أن في الكتاب الذي كتبه النبي ﷺ لعمرو بن حزم: "وفي تنحصر في النفس المؤمنة مائة من الإبل؛ فمفهوم قوله: «المؤمنة؛ أن النفس الكافرة انحصارها ة ليست كذلك. على أن المخالف في هذا الإمام أبو حنيفة رحمه الله مفهوم لقب والمقرر في أصوله: أنه لا يعتبر دليل الخطاب أعنى مفهوم المخالفة كما أيضاً لأن ز هو معلوم عنه ولا يقول بحمل المطلق على المقيد فيستدل بإطلاق النفس كلامه. عن قيد الإيمان في الأدلة الأخرى على شمولها للكافر ،(٢). ومثال ومن أمثلته أيضاً قوله رحمه الله: •قوله تعالى: ﴿ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما ملكت أيمانكم من فتياتكم (١) الأضواء النساء (١) الأضواء ١٣٨/٣، ١٣٩ أحكام قوله تعالى: ﴿وأرسلنا الرياح لواقع﴾ الآية من سورة (۲) مكذا في (٣) الأضواء (٢) اأأضواء ٣٨/٣ أحكام قوله تعالى: ﴿ وَمَن قُتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً... الآية من إلى قوله: منصوراً الآية من سورة الإسراء. ثمانين ج 49.



تارك الصلاة ما نصه: قومنها ما رواه مسلم في صحيحه عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي على أنه قال: اإنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن كره فقد برىء ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع، قالوا: يا رسول الله، ألا نقاتلهم؟ قال: «لا ما صلوا؛ هذا لفظ مسلم في صحيحه. واماً في قوله اما صلواً مصدرية ظرفية أي لا تقاتلوهم مدة كونهم يصلون. ويفهم منه أنه إن لم يصلوا قوتلوا، وهو كذلك»(١٠). ومثال مفهوم العلة قوله رحمه الله في نفس الصدد المذكور آنفاً ما علو نصه: اومنها ما أخرجه الشيخان عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه المخالفة ي قال: بعث علي رضي الله عنه وهو باليمن إلى النبي ﷺ بذهيبة فقسمها بالمفهوم ا بين أربعة فقال رجل: يا رسول الله اتق الله. فقال: اويلك أولست أحق وهي کما ي أهل الأرض أن يتقي الله؟؟ ثم ولي الرجل، فقال خالد بن الوليد يا - 1 رسول الله، ألا أضرب عنقه؟ فقال: الا، لعله أن يكون يصلي، فقال خالد: وكم من مصل يقول بلسانه ماليس في قلبه؟ فقال رسول الله ﷺ: _ Y «إني لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم، مختصر من - 4 حديث متفق عليه. فقوله على في هذا الحديث الصحيح (٧) يعني لا تقتله . . £ وتعليله ذلك بقوله: العله أن يكون يصلي؛ فيه الدلالة الواضحة على النهي عن قتل المصلين ويفهم منه أنه إن لم يصلّ يقتل وهو كذلك ا(٢٠). والما المنطوق الذ المانع الأو لجريه على فمن من قوله تعا (١) الأضواء ٢١٤/٤، ٣١٥ أحكام قوله تعالى: ﴿فخلف من بعدهم خلف أضاعهوا الرهن لا يك الصلاة﴾.. الآية من سورة مريم. بالمدينة . . (٢) الأضواء ٣١٤/٤ أحكام قوله تعالى: ﴿فَخَلْفَ مِنْ يَعْدُهُمْ خُلُفُ أَضَاعِهُوا الصِلاءَ﴾.. نصه: افدل الأبة من سورة مويم. مفهوم مخال 797



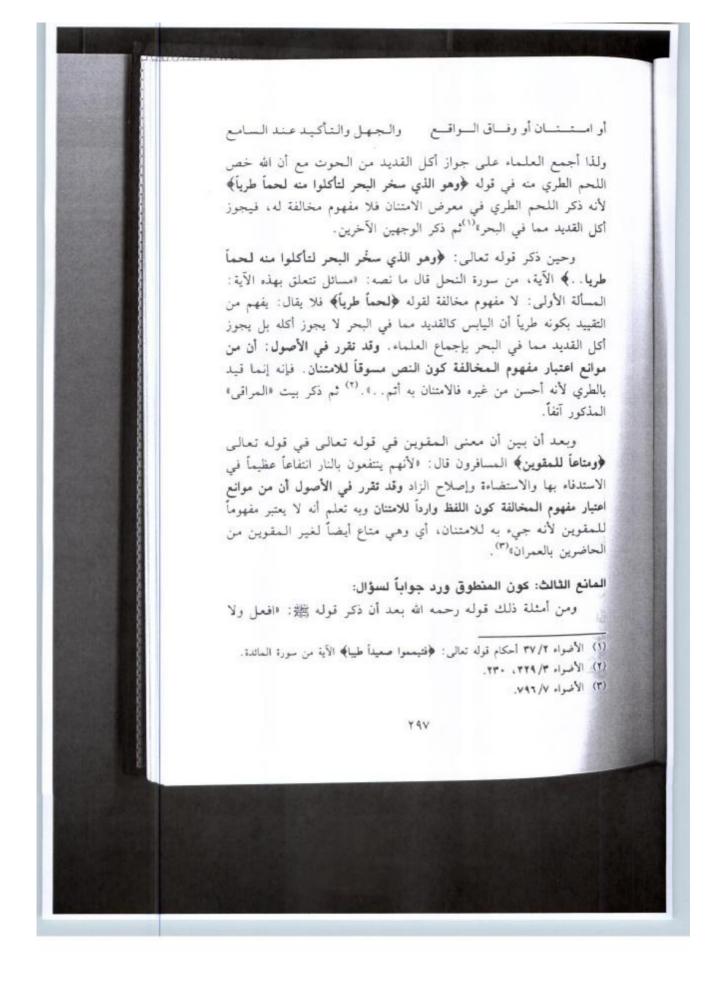
في الحضر وإنما يتعذر في السفر. والجري على الغالب من موانع اعتبار موانع إعتبار مفهوم المخالفة كما ذكرناه في هذا الكتاب مراراً والعلم عند الله تعالى ١١٠٠. السعود في م ومن أمثلته قوله رحمه الله: اوقال جماعة إن المراد بالقصر في قوله: أو جهل الح ﴿أَن تقصروا من الصلاة ﴾ هو قصر الصلاة في السفر، قالوا: ولا مفهوم e K 1 مخالفة للشرط الذي هو قوله ﴿إِن خفتم أَن يفتنكم الذين كفروا﴾ لأنه خرج هذا الفرع يه مخرج الغالب حال نزول هذه الآية فإن في مبدأ الإسلام بعد الهجرة كان «قالوا...» ، غالب أسفارهم مخوفة. وقد تقرر في الأصول: أن من الموانع لاعتبار فقال بعد أن مفهوم المخالفة خروج المنطوق مخرج الغالب، ولذا لم يعتبر الجمهور مفهوم المخالفة في قوله ﴿اللاتي في حجوركم﴾ لجريانه على الغالب قال 4-1 في امراقي السعودا في ذكر موانع اعتبار مفهوم المخالفة: of - Y أوجهل الحكم أو النطق انجلب للسؤل أو جرى على الذي غلب . . ٤(٢) اقال مقيده ، ومن أمثلته أيضاً قوله في جواب اعتراض، حاصله أن مفهوم الشرط في ولم يقل مثل قوله تعالى (وإذا ضربتم في الأرض) يفهم منه أن صلاة الخوف لا تشرع في le engill الحضر بعد التسليم على أنها في صلاة الخوف لا صلاة السفر مانصه/ وجمهور اليس لولي ا العلماء على أنها تصلى في الحضر أيضاً. وأجابوا بأن الشرط لا مفهوم له أيضاً الجاني: لا لجريه على الغالب كما تقدم . . . / (٣) ألخ كلامه (رحمه الله) . المقتول إلزام ومن أمثلته أيضاً قوله(رحمه الله) بعد أن ذكر قول من أوجب جزاء القصاص وال الصيد في الخطأ والنسان. بخير النظرين «لدلالة الأدلة على أن غرم المتلفات لا فرق فيه بين العامد وبين الغالب فلا م غيره، وقالوا: لا مفهوم مخالفة لقوله(متعمداً) لأنه جرى على الغالب إذ يقر ما بنوه ء الغالب أن لا يقتل المحرم الصيد إلا عامد وجرى النص على الغالب من القول الآخر" (١) الأضواء ١/ ٢٦١ أحكام قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنتُم عَلَى سَفَرُ ﴾ الآية من سورة البقرة. (١) الأضواء Y (٢) الأضواء ١/٣٤٤، ٣٤٥ أحكام قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا صَرِيتُم فِي الأَرْضِ . . ﴾ الآية من (Y) الأضواء Y' سورة النساء. (٣) الأضواء ٣ (٣) الأضواء ١/ ٣٥٨ أحكام قوله تعالى: ﴿وإذا ضربتم في الأرض. . . ﴾ الآية من سورة النساء. سلطاناً . . . T98



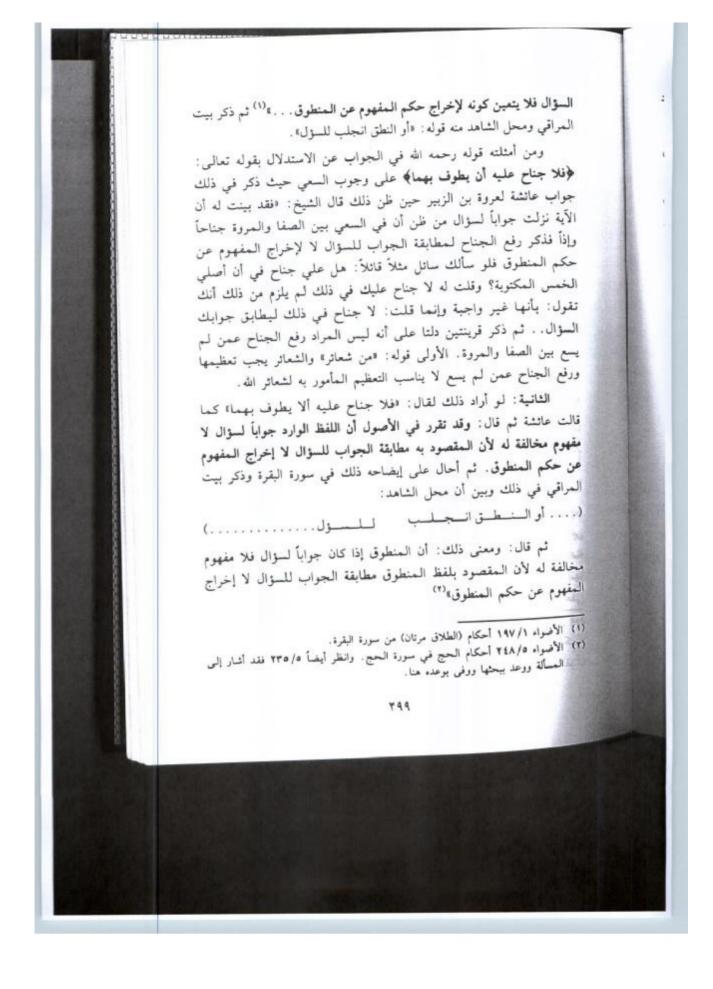
ومن أمثلته أيضاً قوله رحمه الله: افإن قيل: كيف قلتم بوجوبه على أو امت القادر على المشي على رجليه دون الراحلة مع اعترافكم بقبول تفسير ولذا أجمع النبي ﷺ السبيل بالزاد والراحلة وذلك يدل على أن المشي على الرجلين اللحم الطر ليس من السبيل المذكور في الآية. فالجواب من وجهين: لأنه ذكر ال الأول: أن الظاهر المتبادر أنه على فسر الآية بأغلب حالات الاستطاعة أكل القديد لأن الغالب أن أكثر الحجاج آفاقيون قادمون من بلاد بعيدة. والغالب عجز وحير الإنسان عن المشي على رجليه في المسافات الطويلة وعدم إمكان سفره بلا طريا. . ﴾ ا زاد ففسر ﷺ الآية بالأغلب والقاعدة المقررة في الأصول أن النص إذا كان المسألة الأو جارياً على الأمر الغالب لا يكون له مفهوم مخالفة. . . ثم ذكر مسألة منع التقييد بكوة تزويج الربيبة استطراداً ثم قال: وإذا كان أغلب حالات الاستطاعة الزاد أكل القديد والراحلة وجرى الحديث على ذلك فلا مفهوم مخالفة له فيجب الحج على موانع اعتبا القادر على المشي على رجليه إما لعدم طول المسافة وإما لقوة ذلك بالطرى لأنه الشخص على المشي. وكذلك يجب على ذي الصنعة التي يحصل منها المذكور أنف قوته في سفره لأنه في حكم واجد الزاد في المعنى والعلم عند الله وبعد ﴿ومتاعاً للـ المانع الثاني: من موانع اعتبار مفهوم المخالفة: كون المنطوق ذكر الاستدفاء بو في معرض الامتنان: اعتبار مقهوه للمقوين لا ومن أمثلته قوله رحمه الله في جواب اعتراض حاصله الاستدلال بقوله ﷺ فيما أخرجه مسلم، اوجعلت تربتها لنا طهورا إذا لم نجد الحاضرين ب الماء على تعين التراب الذي له غبار يعلق باليد دون غيره من أنواع الصعيد المانع الثال ما نصه: افالجواب من ثلاثة أوجه. الأول: أن كون الأمر مذكوراً في ومن معرض الامتنان مما يمنع فيه اعتبار مفهوم المخالفة كما تقرر في الأصول قال في المراقى السعود، في موانع اعتبار مفهوم المخالفة: (١) الأضواء

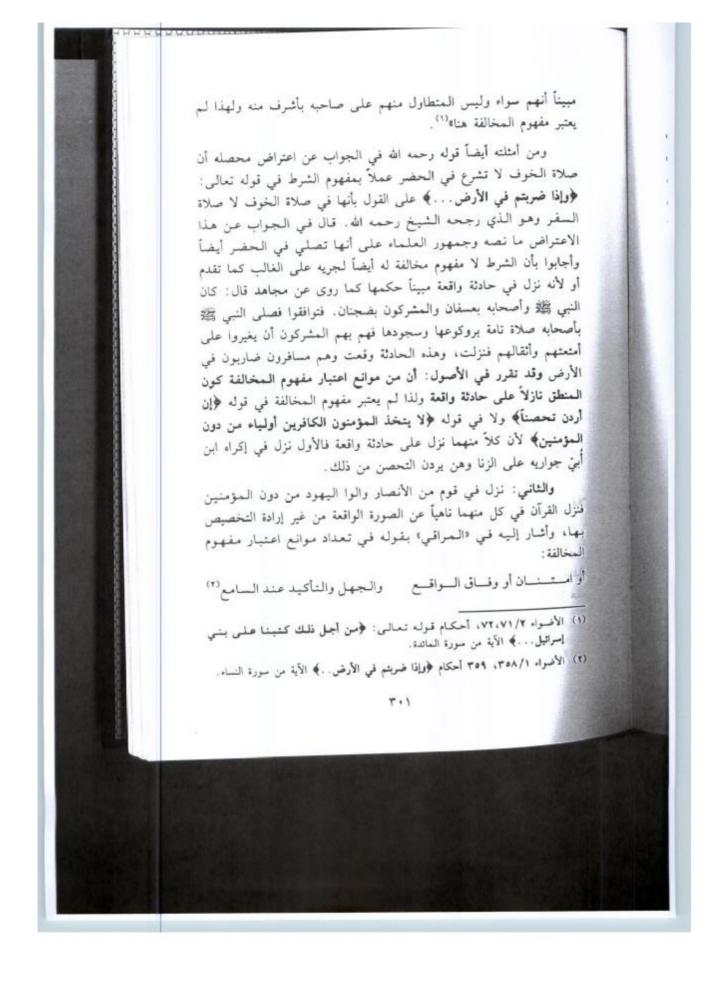
(Y) الأضواء

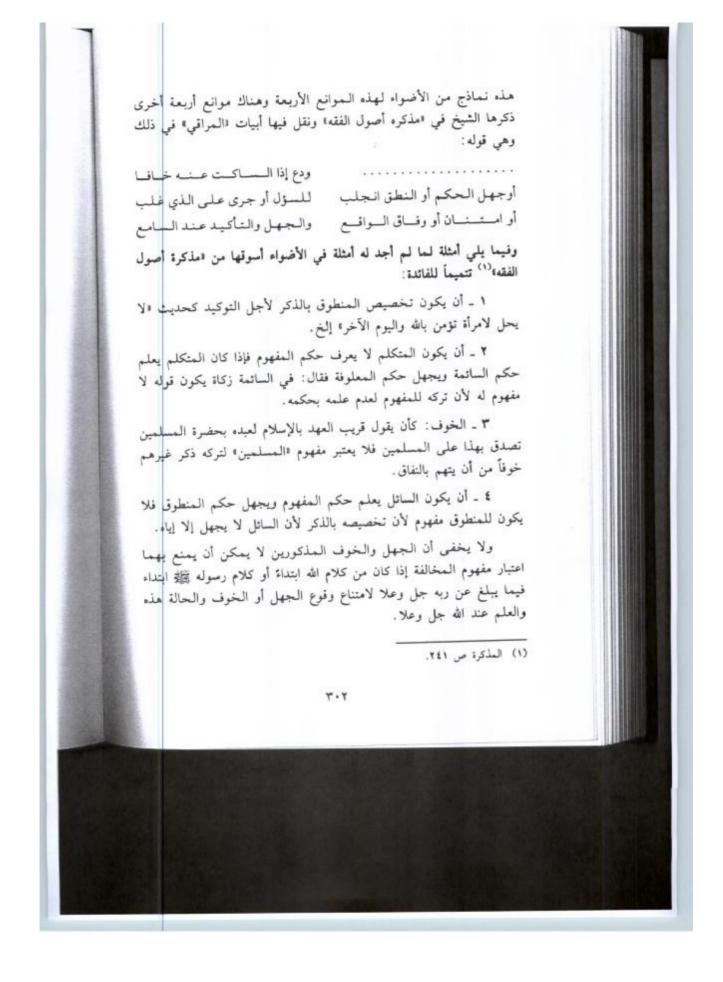
(٣) الأضواء

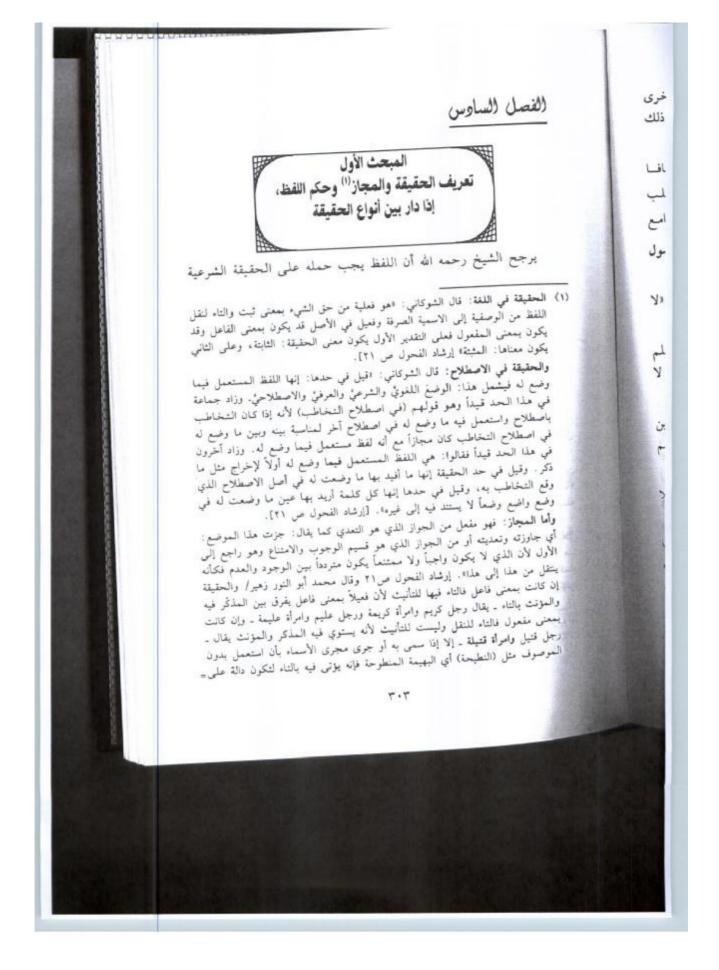


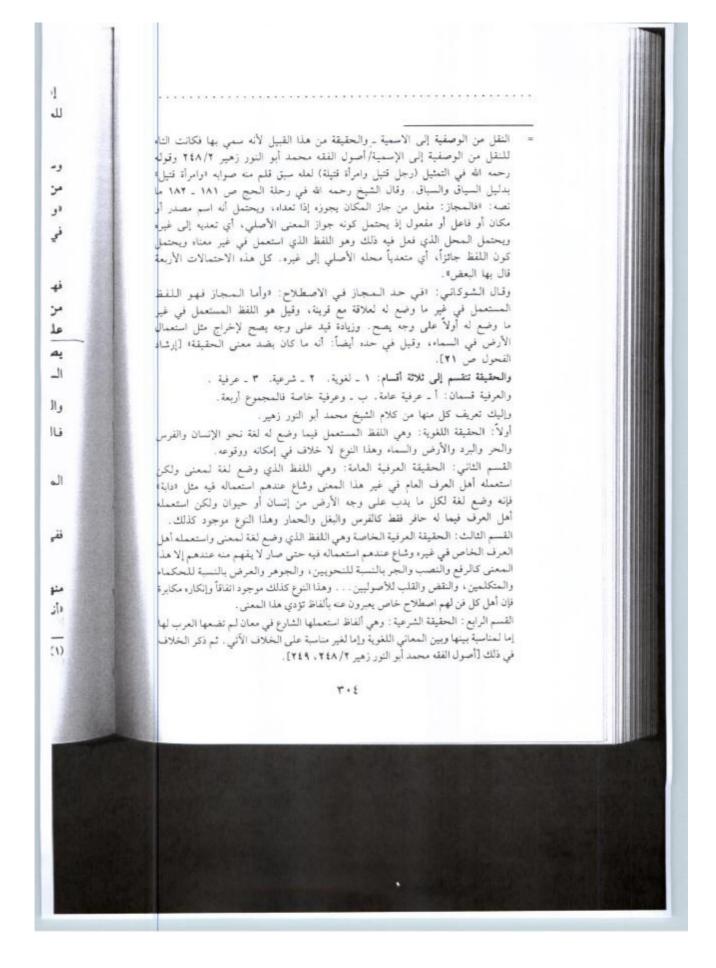
حرج؛ لمن قدم الحلق على غيره في يوم النحر برواياته المتفق عليها ورد الـ قول من خصها بالجاهل بأمرين: الد أولهما: أن بعض تلك الأحاديث ليس فيها ذكر النسيان ولا الجهل فيجب استصحاب عمومها. ib 1 الثاني: ما ذكره بقوله: اوقد تقرر في علم الأصول أن جواب NI المسؤول لمن سأله لا يعتبر فيه مفهوم المخالفة لأن تخصيص المنطوق 119 بالذكر لمطابقة الجواب للسؤال. فلم يتعبن كونه لإخراج المفهوم عن حكم 5 المنطوق وقد أشار له في امراقي السعود، في مبحث موانع اعتبار مفهوم ال المخالفة بقوله عاطفاً على ما يمنع اعتباره: تق أوجهل الحكم أو النطق انجلب للسؤل أو جرى على الذي غلب ال كما يأتي بيانه في الكلام على قوله تعالى: ﴿الطلاقِ مرتان﴾ الآية. وبه ---تعلم أن وصف عدم الشعور الوارد في السؤال لا مفهوم لهه(١). ورا ومن أمثلته قوله رحمه الله في أحكام الطلاق عند قوله تعالى: ﴿الطلاق مرتان﴾ ما نصه: «نعم لقائل أن يقول: إن كلام ابن عباس في رواية أبي داود قال المذكورة وارد على سؤال أبي الصهباء لم يسأل إلا عن غير المدخول بها(٢). مفو فجواب ابن عباس لا مفهوم مخالفة له لأنه إنما خصّ غير المدخول بها عن لمطابقة الجواب للسؤال. وقد تقرر في الأصول أن من موانع اعتبار مفهوم الم المخالفة كون الكلام واردأ جوابأ لسؤال لأن تخصيص المنطوق بالذكر لمطابقة .) (١) الأضواء ١٤٠١، ١٣٩/ أحكام قوله تعالى: ﴿ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى بخ محله﴾ من سورة البقرة. الما (٢) رواية أبي داود لحديث ابن عباس في طلاق الثلاث فيها أن أبا الصهباء سأله: أما علمت أنَّ الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله 纏 وأبي بكر وصدراً من إمارة عمر؟ قال ابن عباس بلي كان الرجل إذا (1) طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة.. إلخ الحديث وقد بين الشيخ (Y) ضعف هذه الرواية. MAA

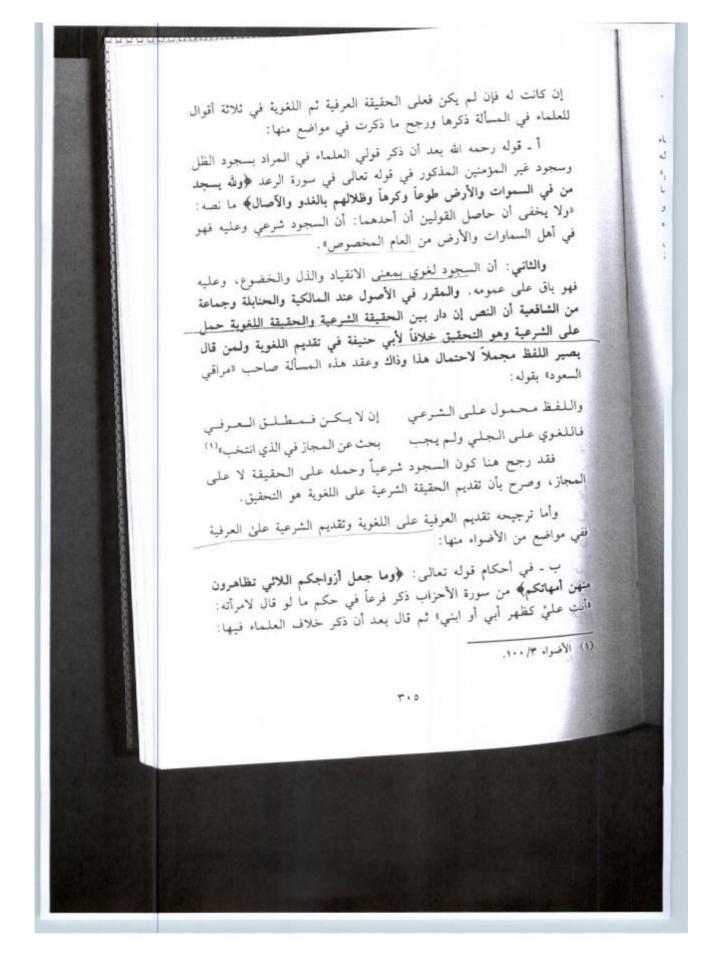




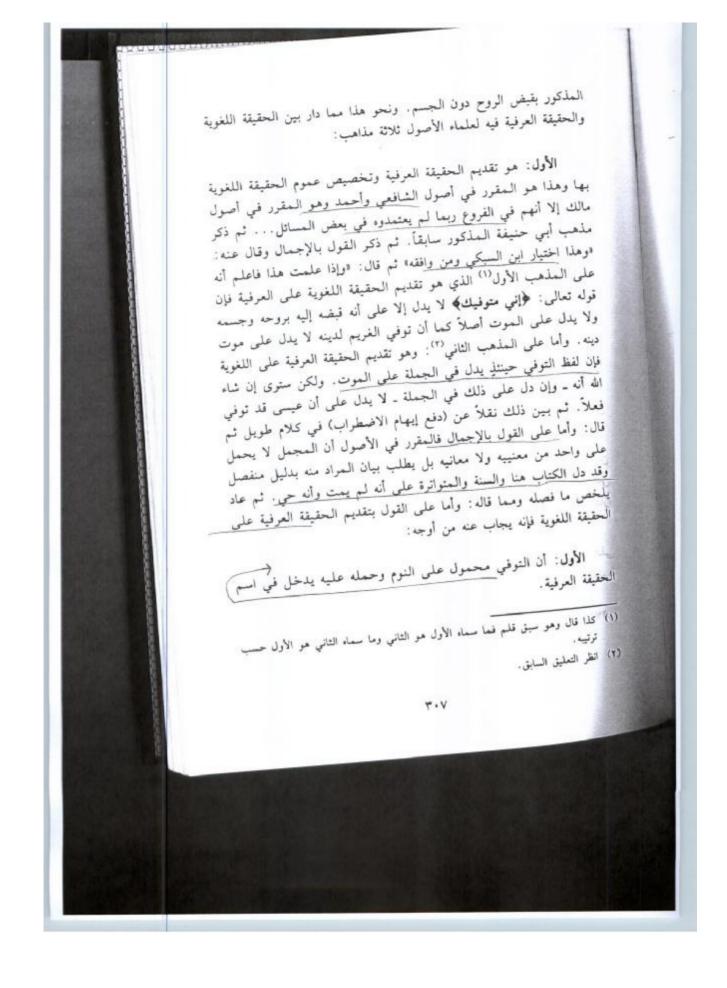




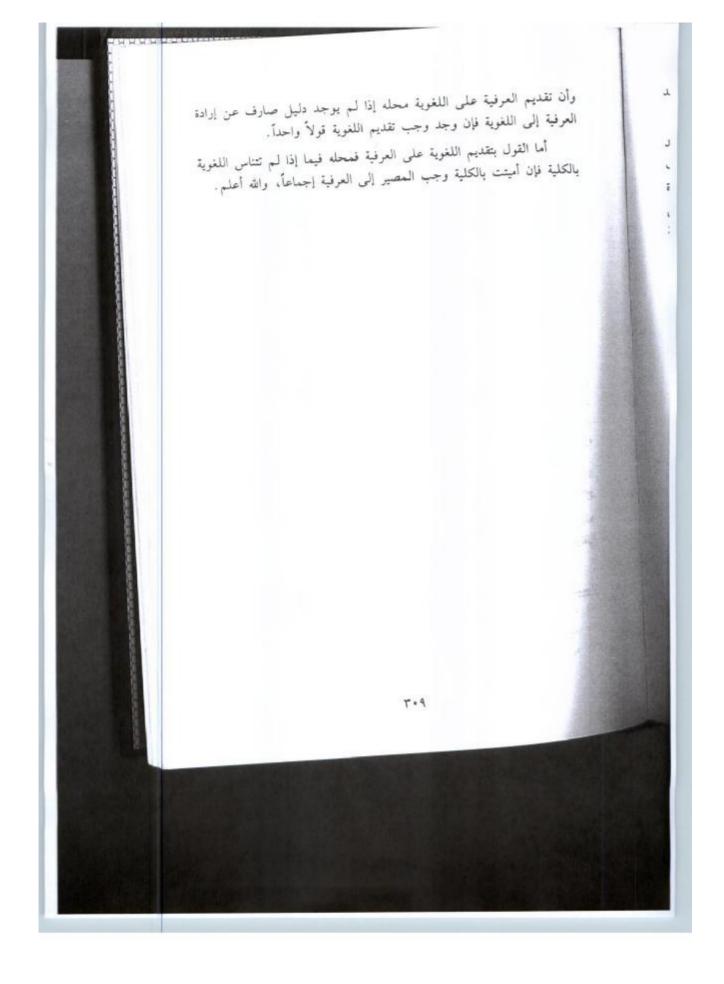


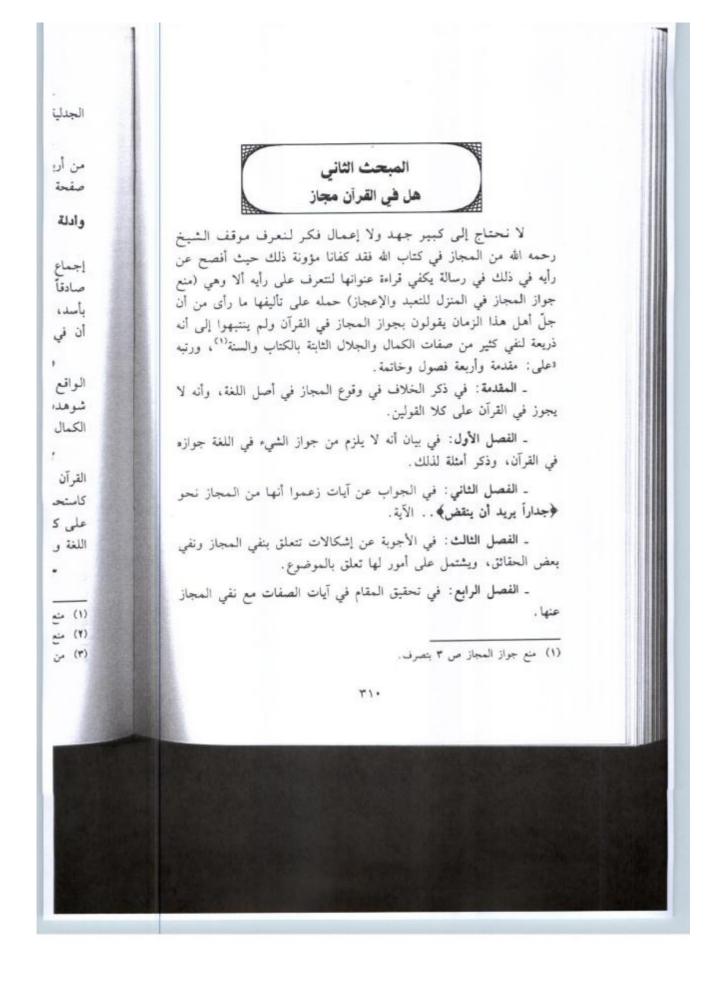


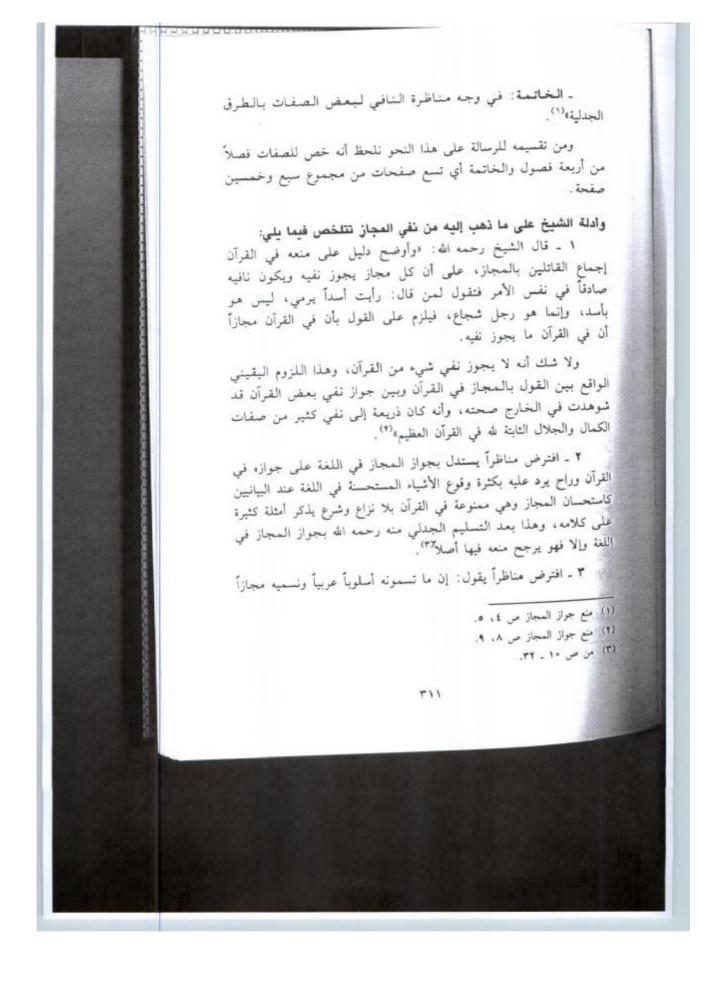
وأنه لا يعلم فيها نصأ من كتاب ولا سنة ما نصه: االذي يظهر المذكور بقبة جريان هذه المسألة على مسألة أصولية فيها لأهل الأصول ثلاثة والحقيقة الع مذاهب وهي في حكم ما إذا دار اللفظ بين الحقيقة العرفية والحقيقة اللغوية على أيهما يحمل. والصحيح عند جماعات من الأصوليين: أن الأول: اللفظ يحمل على الحقيقة الشرعية أولاً إن كانت له حقيقة شرعية، ثم بها وهذا هـ إن لم تكن شرعية حمل على العرقية، ثم اللغوية، وعن أبي حنيقة مالك إلا أنه أنه يحمل على اللغوية قبل العرفية قال: لأن العرفية وإن ترجحت مذهب أبي بغلبة الإستعمال فإن الحقيقة اللغوية مترجحة بأصل الوضع. والقول هوهذا اختيار الثالث: أنهما لا تقدم إحداهما على الأخرى بل يحكم باستوائهما على المذهد فيكون اللفظ مجملا لاستواء الاحتمالين فيهما فيحتاج إلى بيان قوله تعالى: المقصود من الاحتمالين بنية أو دليل خارج وإلى هذه المسألة أشار ولا يدل علم في المراقى السعودا بقوله ثم ذكر البيتين السابقين وزادهما. دينه. وأما ع ثالثاً: وهو قول صاحب المراقى بعدهما: فإن لفظ التو الله أنه _ وإن اومذهب النعمان عكس ما مضي والقول بالإجمال فيه مرتضى فعلاً. ثم بي وإذا علمت ذلك فاعلم أن قول الرجل لامرأته أنت على كظهر قال: وأما عـ أبى مثلاً لا ينصرف في الحقيقة العرفية إلى الاستمتاع بالوطء أو على واحد . مقدماته، لأن العرف ليس فيه استمتاع بالذكور فلا يكون فيه ظهار. وقد دل الكت وأما على تقديم الحقيقة اللغوية، فمطلق تشبيه الزوجة بمحرم ولو ذكراً يلخص ما ف يقتضي التحريم فيكون بمقتضى اللغة له حكم الظهار»(1). الحقيقة اللغو ج - في كلامه عن نزول عيسى آخر الزمان ورده على من قال أنه الأول: مات ومناقشته للأدلة في ذلك قال في مناقشته لاستدلالهم بقوله تعالى: الحقيقة العرف ﴿إِنِّي متوفيك﴾ . . فمعنى ﴿إنِّي متوفيك﴾ في الوضع اللغوي أي حائزك إلى كاملاً بروحك وجسمك. ولكن الحقيقة العرفية خصصت التوفي (۱) كذا قال و ترتيبه. (١) الأضواء ٦/ ٢٢٥، ٢٣٥. (٢) انظر التعلي 7.7



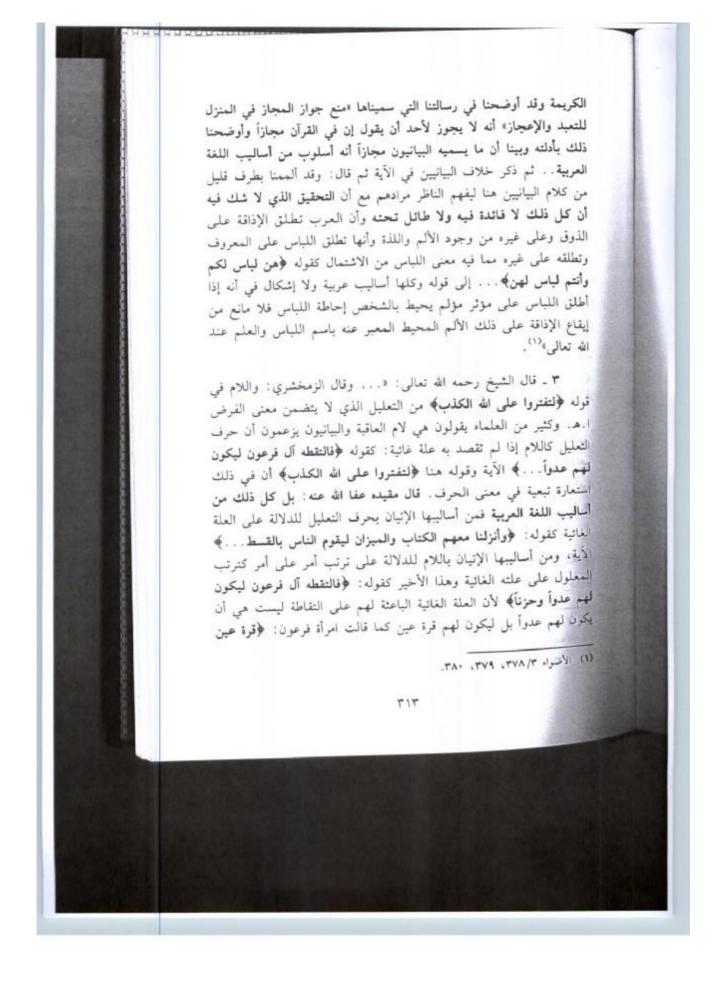
والثاني: إنَّا وإن سلمنا أنه توفى موت فالصيغة لا تدل على أنه قد و أن وقع فعلاً(١). العرف الثالث: أن القول المذكور بتقديم العرفية محله فيما إذا لم يوجد دليل صارف عن إرادة العرفية إلى(٢) اللغوية فإن دل على ذلك دليل وجب بالكل تقديم اللغوية قولاً واحداً. وقد قدمنا مراراً دلالة الكتاب والسنة المتواترة عَلَى إرادة اللغوية هنا دون العرفية. واعلم بأن القول بتقديم اللغوية على العرفية محله فيما إذا لم تتناس اللغوية بالكلبة فإن أميتت الحقيقة اللغوية بالكلية وجب المصير إلى العرفية إجماعاً وإليه أشار في امراقي السعودا بقوله: أجممع أن حقيقة تسمات على التقدم له الإثباث فمن حلف ليأكلن من هذه النخلة فمقتضى الحقيقة اللغوية أنه لا يبر يمينه حتى يأكل من نفس النخلة لا من ثمرتها ومقتضى الحقيقة العرفية أنه يأكل من ثمرتها لا من نفس جذعها. والمصير إلى العرفية هنا واجب إجماعاً لأن اللغوية في مثل هذا أميت بالكلية، فلا يقصد عاقل ألبتة الأكل من جدّع النخلة. أما الحقيقة اللغوية في قوله: ﴿إنَّى متوفيك﴾ فإنها ليست من الحقيقة المماتة كما لا يخفى، ومن المعلوم في الأصول أن العرفية تسمى حقيقة عرفية ومجازأ لغويأ وأن اللغوية تسمى عندهم حقيقة لغوية ومجازأ والخلاصة: أن الشيخ رحمه الله يرجح أن اللفظ بجب حمله على الحقيقة الشرعية إن كانت له، فإن لم يكن فعلى الحقيقة العرفية ثم اللغوية (١) لأن ﴿متوفيك﴾ وصف محتمل للحال والاستقبال والماضى. انظر الأضواء ٧/ ٢٧١. (٢) كلمة الله أضفتها من عندي ليستقيم الكلام والأصل المعرفية اللغوية». (4) الأضواء V/ 174 - 474. T.A

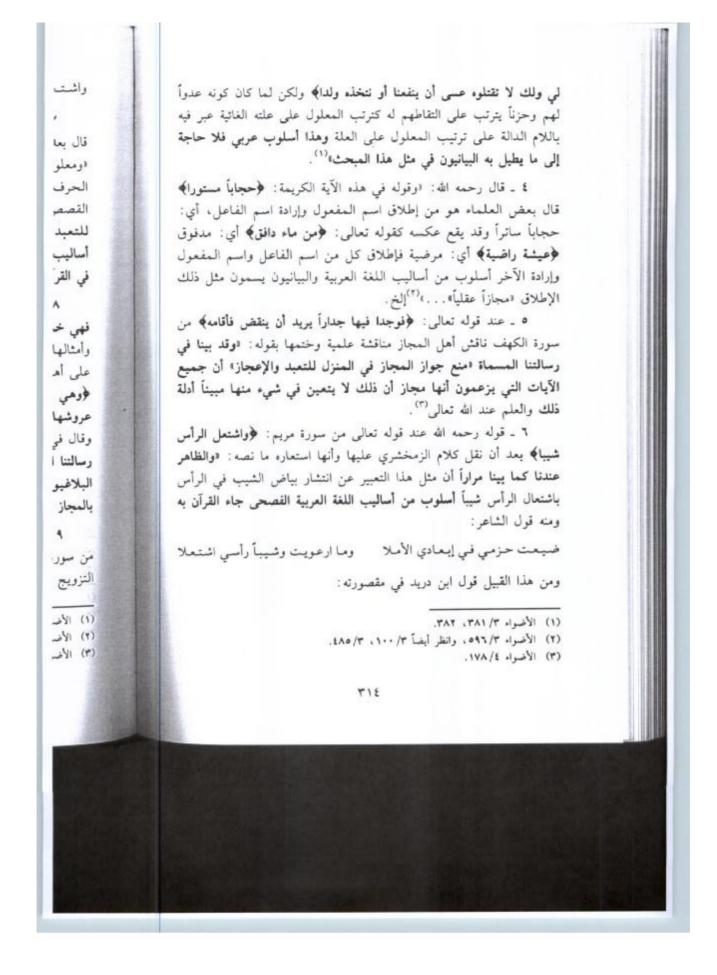


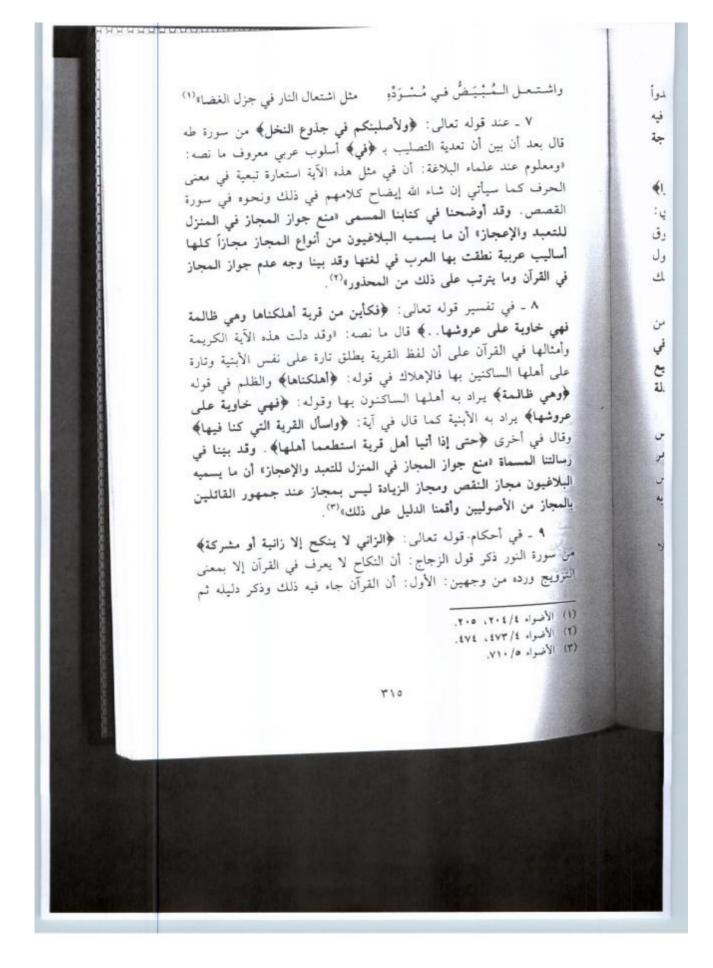


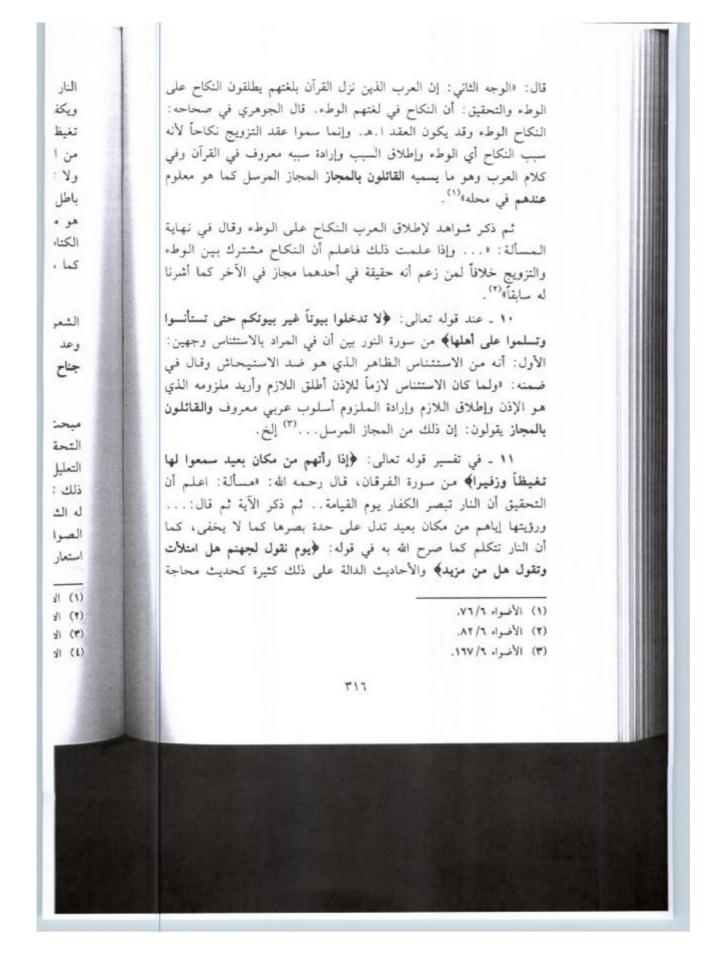


يجوز نفيه على قولكم كما جاز نفيه على قولنا فيلزم المحذور قولكم كما الكريمة (لزم قولنا. ثم أجاب عنه بالمنع من ذلك^(۱). للتعبد وا ذلك بأدك ومذهب الشيخ العملي في الأضواء موافق لما قرره في رسالته كل العربية . . الموافقة وإليك الشواهد من الأضواء: من كلام أن كل ذ ١ ـ في تفسير قوله تعالى في سورة النساء ﴿وترغيون أن تنكحوهن﴾ بعد أن ذكر أن التحقيق أن الحرف المحذوف هو اعن؛ أي ترغبون عن الذوق و= وتطلقه ع نكاحهن لقلة مالهن وجمالهن قال: "وقال بعض العلماء: الحرف المحذوف هو افي؛ أي: ترغبون في نكاحهن إن كن متصفات بالجمال وكثرة المال وأنتم لباد أطلق الله مع أنكم لا تقسطون فيهن والذين قالوا بالمجاز واختلفوا في جواز حمل اللفظ على حقيقته ومجازه معاً أجازوا ذلك في المجاز العقلي كقولك إيقاع الإذ أغناني زيد وعطاؤه فإسناد الإغناء إلى زيد حقيقة عقلية وإسناده إلى العطاء الله تعالى! مجاز عقلي فجاز جمعهما وكذلك إسناد الإفتاء إلى الله حقيقي. وإسناده - 4 إلى ما يتلى مجاز عقلي عندهم لأنه سببه فيجوز جمعهما (٢). . فتراه قوله ﴿لتة يقول: ﴿وَالَّذِينَ قَالُوا بِالْمَجَازِ... ﴿ وَيَقُولُ ﴿عَنْدُهُمَّ ۗ. ا.ه. وك التعليل كا ٢ ـ قال رحمه الله تعالى: (وفى هذه الآية الكريمة سؤال معروف هو لهم عدوا أن يقال: كيف أوقع الإذاقة على اللباس في قوله ﴿فَأَذَاقِهَا اللهُ لباسِ الجوعِ والخوف. . . ﴾ الآية . . . إلى أن قال: قال مقيده عمَّا الله عنه: والجواب استعارة تر عن هذا السؤال ظاهر وهو أنه أطلق اسم اللباس على ما أصابهم من الجوع أساليب ال والخوف لأن آثار الجوع والخوف تظهر على أبدانهم وتحيط بها كاللباس الغائبة كق الآية، ومر ومن حيث وجدانهم ذلك اللباس المعبر به عن آثار الجوع والخوف أوقع المعلول = عليه الإذاقة فلا حاجة إلى ما يذكره البيانيون من الاستعارات في هذه الآية لهم عدواً (١) من ص ٤٠ ـ ٥٣. وقد ذكرت رد المطعني على الشيخ في رأيه في المجاز وتعقبي يكون لهم على رد المطعني في رسالتي في ترجمة الشيخ رحمه الله من ص ٧٧ إلى ص ٩٨. (Y) الأضواء 1/ ٤٢٢. (١) الأضوا 414

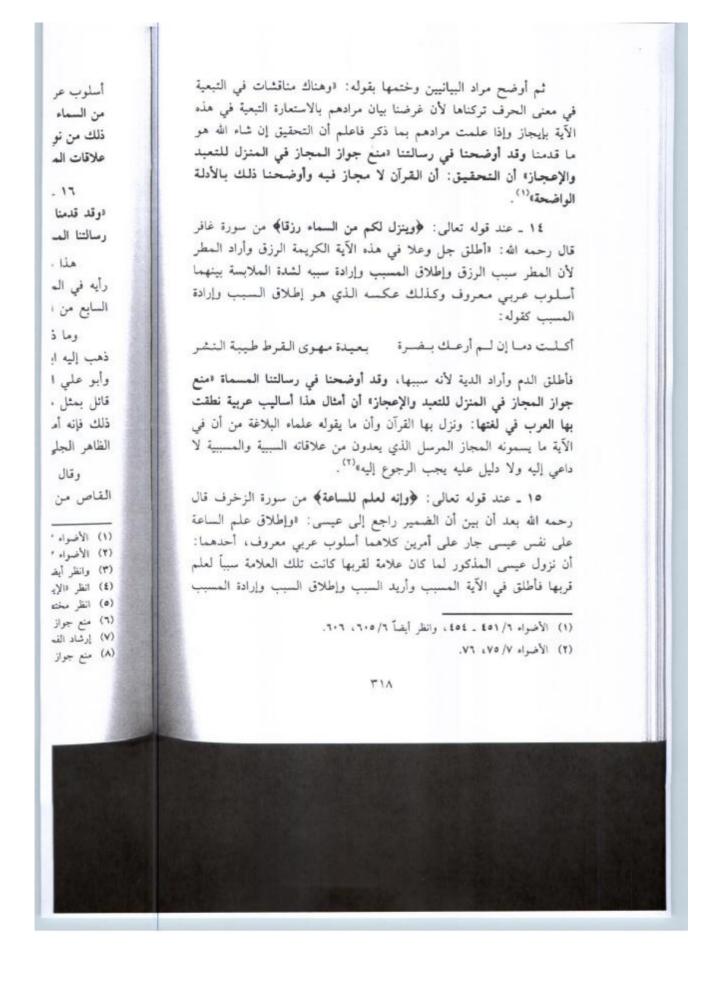






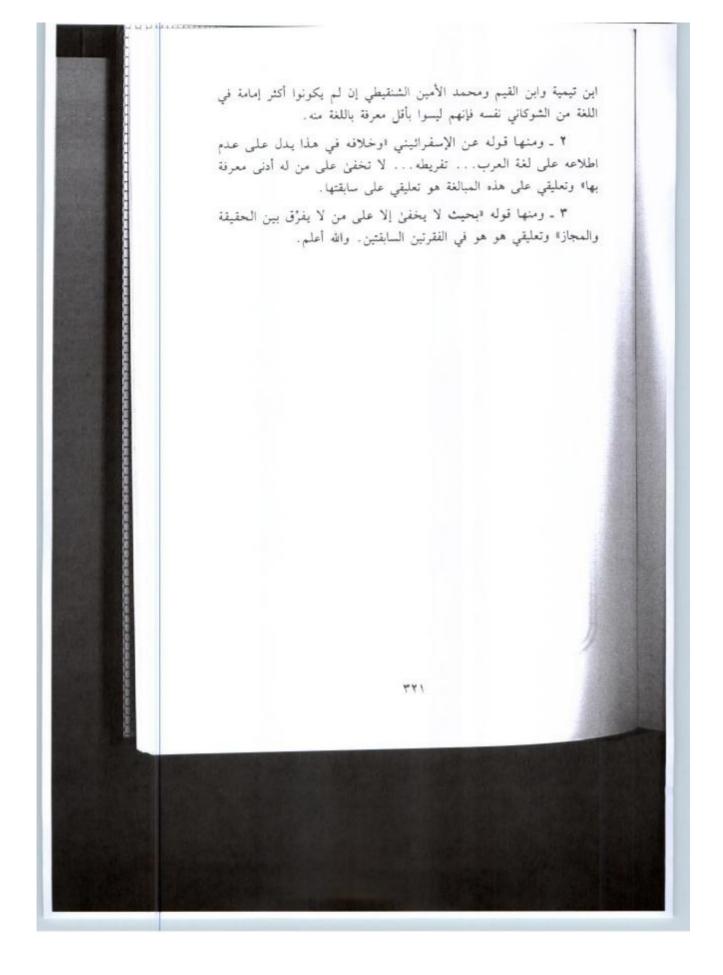


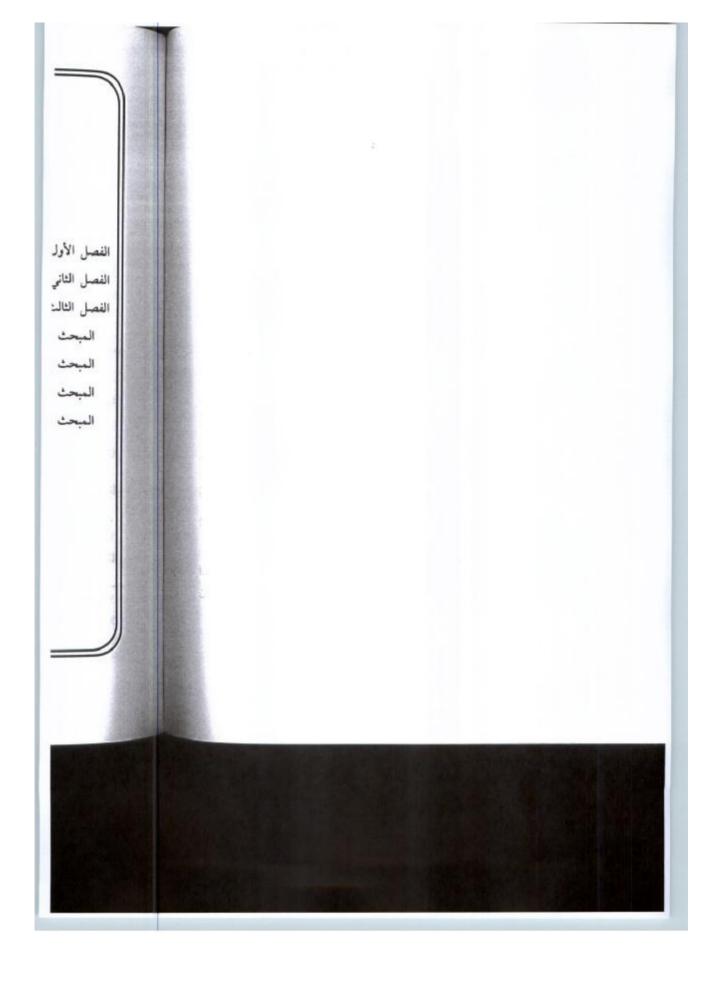
النار مع الجنة وكحديث اشتكائها إلى ربها فأذن لها في نفسين ونحو ذلك ويكفي في ذلك أن الله جل وعلا صرّح في هذه الآية أنها تراهم وأن لها. تغيظاً على الكفار وأنها تقول: هل من مزيد. واعلم أن ما يزعمه كثير من المفسرين وغيرهم من المنتسبين للعلم من أن النار لا تبصر ولا تتكلم ولا تغتاظ وأن ذلك من قبيل المجاز أو أن الذي يفعل ذلك خزنتها كله باطل ولا معول عليه لمخالفته نصوص الوحى الصحيحة بلا مستند والحق هو ما ذكرنا. وقد أجمع من يعتد به من أهل العلم على أن النصوص من الكتاب والسنة لا يجوز صرفها عن ظاهرها إلا لدليل بجب الرجوع إليه كما هو معلوم في محله ا(1). ثم ذكر أحاديث تؤيد ما قال. ١٢ - عند قوله تعالى: ﴿وَاحْفَضْ جِنَاحِكُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ من سورة الشعراء سوّد صفحتين في معنى خفض الجناح وإضافته إلى الذل(٢) وقد وعد بذلك في سورة الإسراء (٣) في الكلام عن قوله تعالى: ﴿واخفض لهما **جناح الذل من الرحمة♦** وذلك نقلاً من رسالته منع جواز المجاز. ١٣ - عند قوله تعالى: ﴿فَالتَّقَطُهُ آلَ فَرَعُونَ لَيْكُونَ لَهُمْ عَدُواً وَحَزِنا﴾ مبحث في أربع صفحات للرد على أهل المجاز صدره بقوله: ١١علم أن التحقيق إن شاء الله أن اللام في قوله: ﴿ليكون لهم عدواً وحزنا﴾ لام التعليل المعروفة بلام كي وذلك على سبيل الحقيقة لا المجاز... ثم أوضح ذلك ثم قال: وبهذا التحقيق تعلم أن ما يقوله كثير من المفسرين وينشدون له الشواهد من أن اللام في قوله ﴿ليكون﴾: لام العاقبة والصيرورة خلاف الصواب وأن ما يقوله البيانيون من أن اللام في قوله: ﴿ليكونَ فيها استعارة تبعية في متعلق معنى الحرف خلاف الصواب أيضاً ا(٤). (1) الأضواء 7/ ٢٨٩. (Y) الأضواء 7/ 800 - TAV. (T) الأضواء ٣/ ٤٩٧. (٤) األضواء ٦/ ١٥١ ـ ٤٥٤، وانظر أيضاً ٦/ ٦٠٥، ٦٠٦. TIV



عمة أسلوب عربي معروف في القرآن وفي كلام العرب. . ثم مثل بآية ﴿وينزل لكم ىذە من السماء رزقا. . ﴾ ثم قال: ومعلوم أن البلاغيين ومن وافقهم يزعمون أن مثل ذلك من نوع ما يسمونه المجاز المرسل وأن الملابسة بين السبب والمسبب من 40 ببد علاقات المجاز المرسل عندهم (١١). ثم ذكر الأمر الثاني. دلة ١٦ - في آخر كلامه عن حياة عيسى في الآية السابقة قال رحمه الله: اوقد قدمنا مراراً أنا أوضحنا أن القرآن الكريم لا مجاز فيه على التحقيق في افر رسالتنا المسماة «منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز» (٢٠). علو هذا ما وجدته في الأضواء^(٣) مما يؤكد ثبات الشيخ رحمه الله على رأيه في المجاز إلى وفاته رحمه الله حيث أن آخر مؤلفاته رحمه الله الجزء السابع من الأضواء وقد نقلت منه آنفاً ثلاثة نماذج فيها تصريحه بذلك. وما ذهب إليه الشيخ رحمه الله من منع المجاز في القرآن وفي اللغة ذهب إليه ابن تيمية (١). وابن الفيم (٥). ومن قبلهما أبو إسحاق الاسفرائيني وأبو علي الفارسي(٦). وقال الشوكاني(٧) [وقد قيل أن أبا علي الفارسي Č قائل بمثل هذه المقالة التي قالها الاسفرائيني وما أظن مثل أبي علي يقول c ذَّلك فإنه أمام اللغة العربية الذي لا يخفى على مثله مثل هذا الواضح البين الظاهر الجلي]/. وقال بمنعه في القرآن دون اللغة: ابن خويز منداد من المالكية وابن القاص من الشافعية، والظاهرية (٨). وقال الشوكاني: [وقد روى عن (I) الأضواء V/ ٢٦٣، ٢٦٤. (Y) الأضواء V/ ٧٧٥. (٣). وانظر أيضاً ٢/ ٤٢٣ حبث فيها ما يفهم منه ذلك. وانظر أيضاً ٤٣٣٨/٤. (٤) انظر «الإيمان» من ص ٨٣ ـ ١١٢. (6) أنظر مختصر الصواعق العرسلة على الجهمية والمعطلة الجزء الثاني كاملاً. (٦) منع جواز المجاز ص ٦. (V) إرشاد القحول ص ٣٣. (A) منع جواز المجاز ص ٧. 719

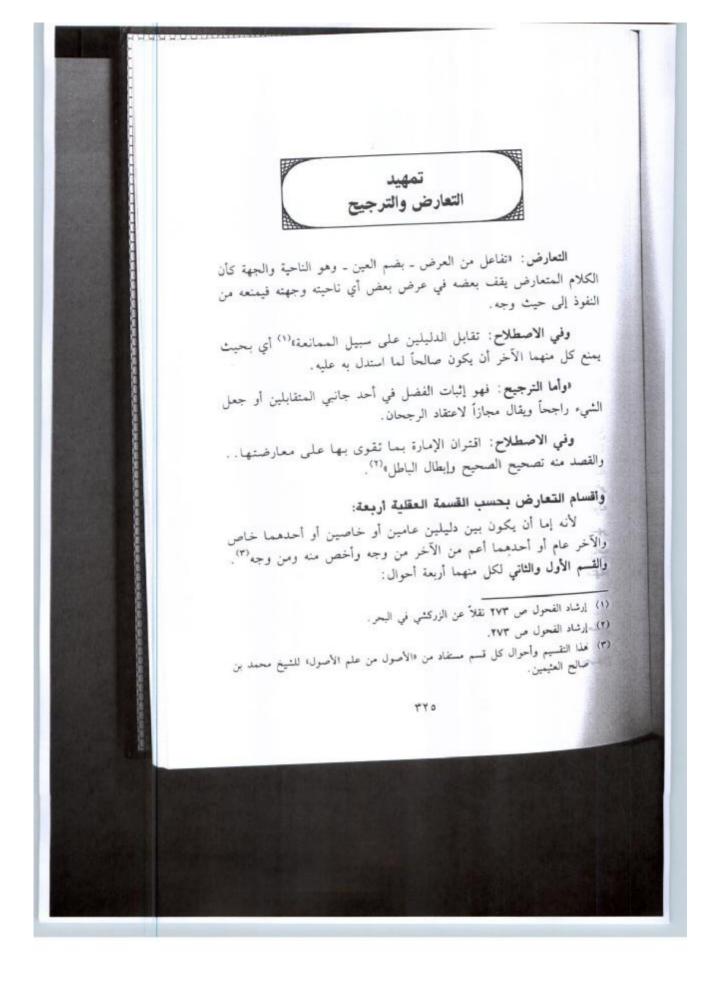
الظاهرية نفيه في الكتاب العزيز وما هذا بأول مسائلهم التي جمدوا فيها جموداً يأباه الإنصاف وينكره الفهم ويجحده العقل وأما ما استدل به لهم من أن المجاز كذب لأنه ينفي فيصدق نفيه فهو باطل لأن الصادق إنما هو نفي الحقيقة فلا ينافي صدق إثبات المجاز](١). وجمهور الخلف على القول بالمجاز في اللغة والقرآن بل قال الشوكاني رحمه الله: «المجاز واقع في لغة العرب عند جمهور أهل العلم. وخالف في ذلك أبو إسحاق الاسفرائيني وخلافه هذا يدل أبلغ دلالة على عدم اطلاعه على لغة العرب وينادى بأعلى صوت بأن سبب هذا اللخلاف تفريطه في الاطلاع على ما ينبغي الاطلاع عليه من هذه اللغة الشريقة وما اشتملت عليه من الحقائق والمجازات التي لا تخفي على من له أدني معرفة بها وقد استدل بما هو أوهى من بيت العنكبوت. . . ثم ذكر دليله وما استدل له به صاحب المحصول ثم قال: وعلى كل حال فهذا لا ينبغى الاشتغال بدفعه ولا التطويل في رده فإن وقوع المجاز وكثرته في اللغة العربية أشهر من نار على علم وأوضح من شمس النهار قال ابن جني: أكثر اللغة مجاز... وكما أن المجاز واقع في لغة العرب فهو أيضاً واقع في الكتاب العزيز عند الجماهير وقوعاً كثيراً يحيث لا يخفي إلا على من لا يفرق بين الحقيقة والمجاز . . . وليس في المقام من الخلاف ما يقتضي ذكر بعض المجازات الواقعة في القرآن والأمر أوضح من ذلك، وكما أن المجاز واقع في الكتاب العزيز وقوعاً كثيراً فهو أيضاً واقع في السنة وقوعاً كثيراً والإنكار لهذا الوقوع مباهنة لا يستحق المجاوبة ا(٢). ولا شك أن في كلام الشوكاني هذا مبالغات كبار منها: ١ ـ قوله عن أبي على إنه إمام في اللغة لا يخفي على مثله هذا الواضح فكأن من خفي عليه هذا ليس إماماً في اللغة وأنا أقطع بكل ثقة أن (١) الإرشاد ص ٢٣. (٢) إرشاد القحول ص ٢٢، ٢٣. TY.

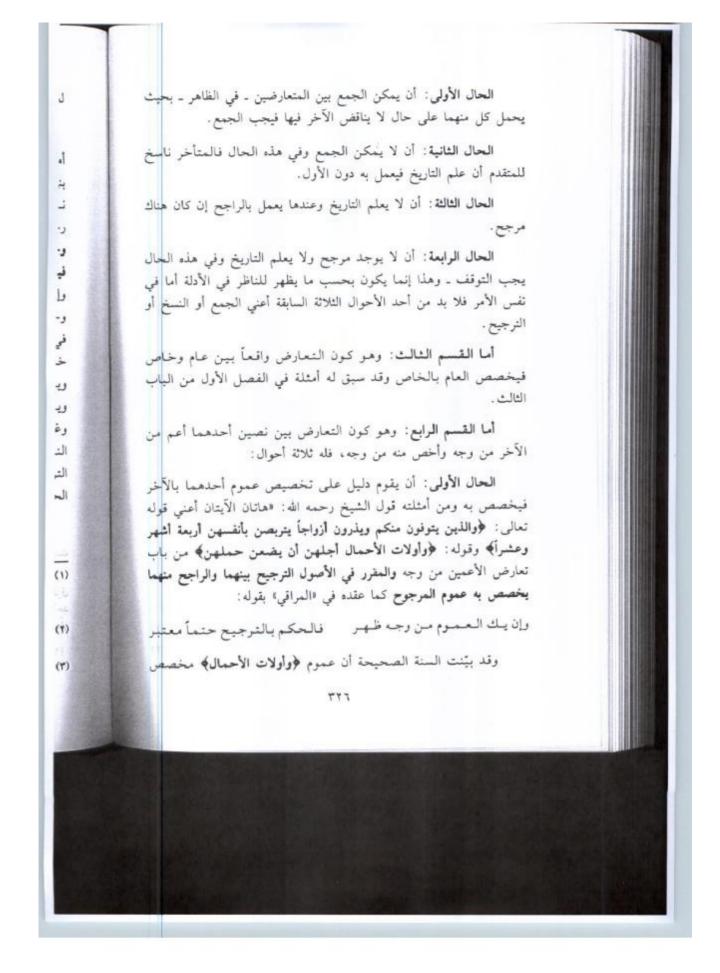


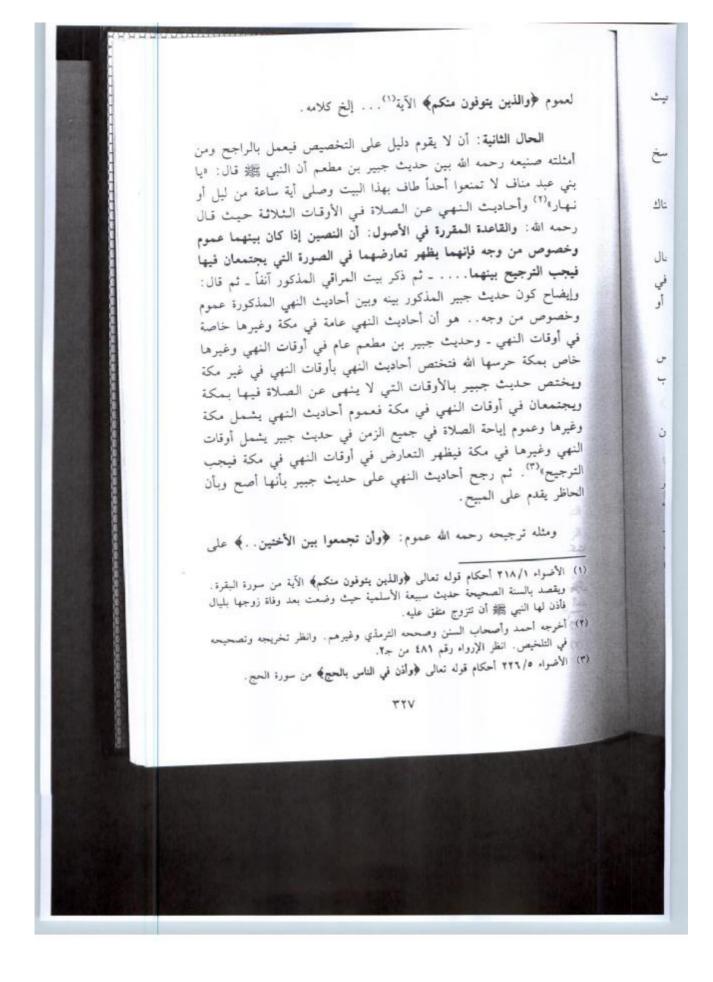


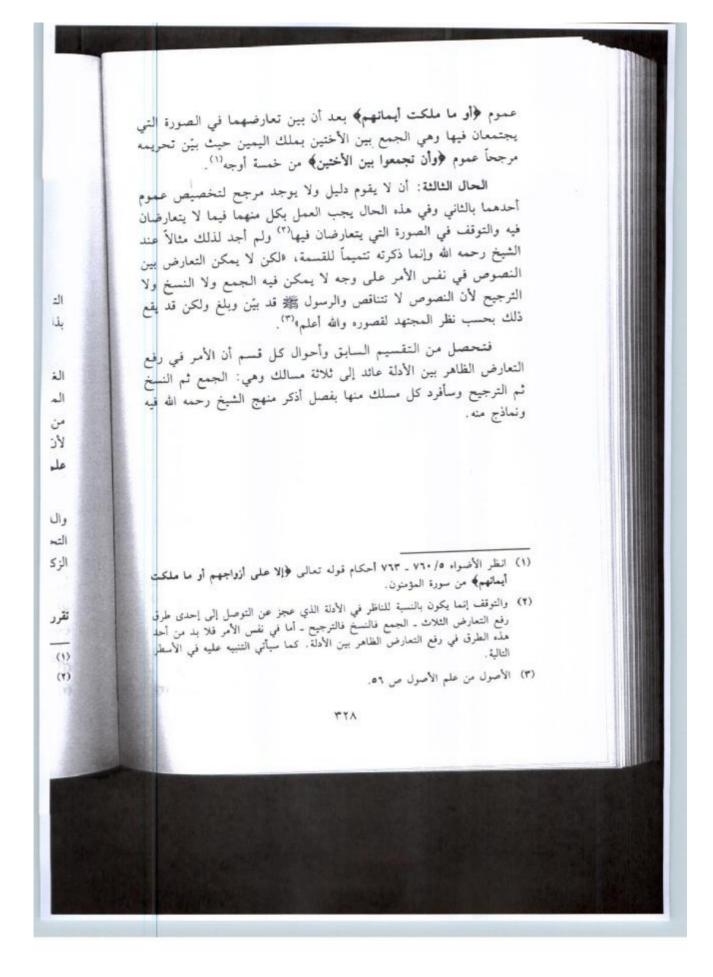


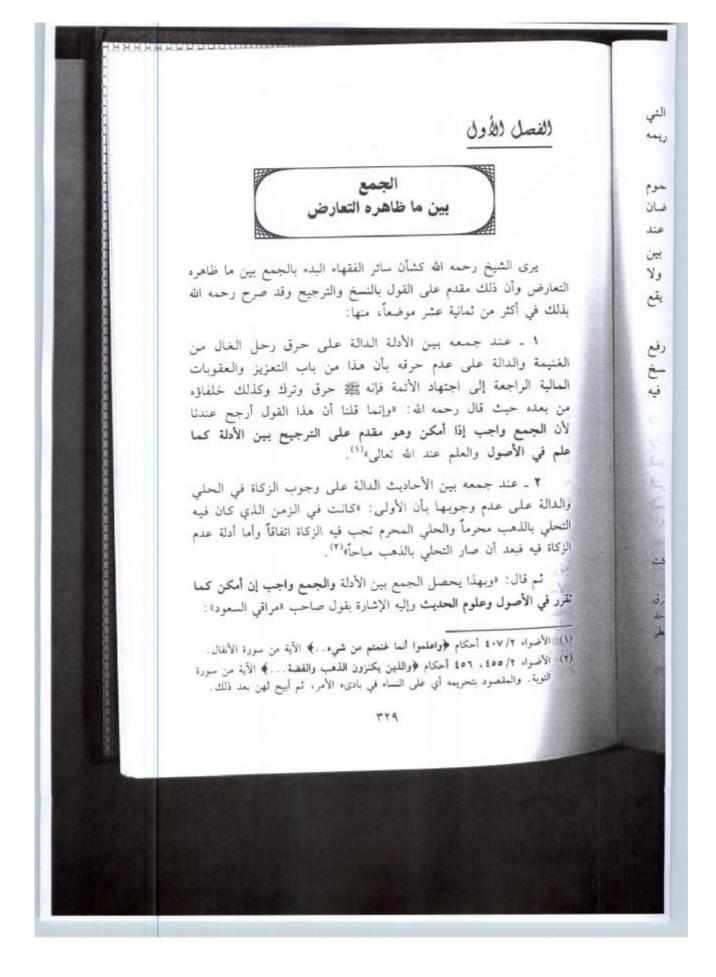


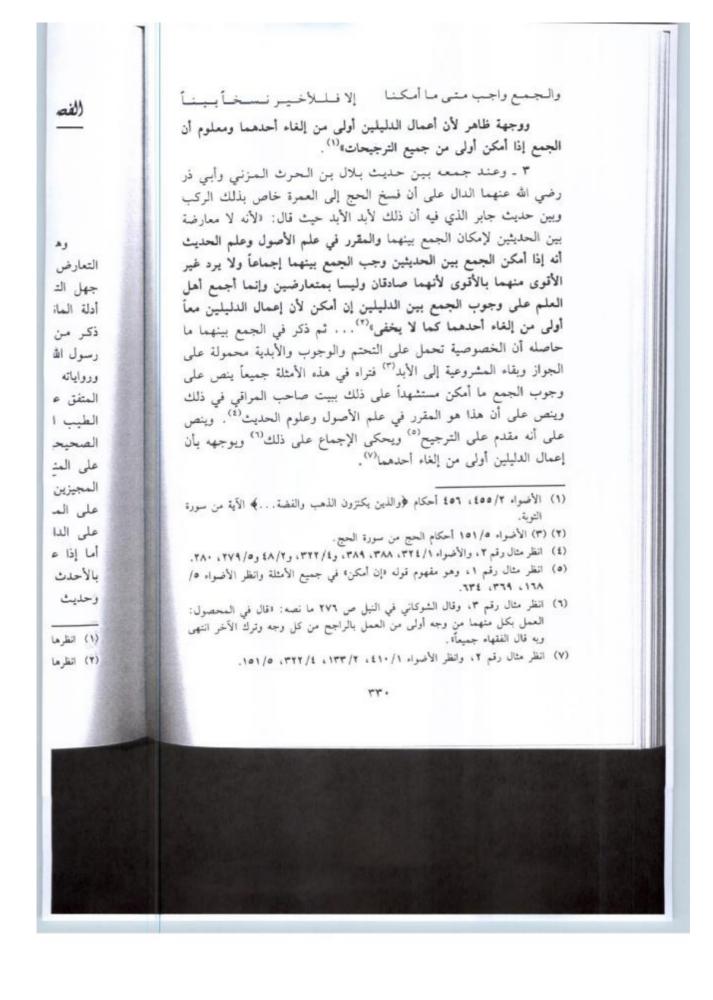


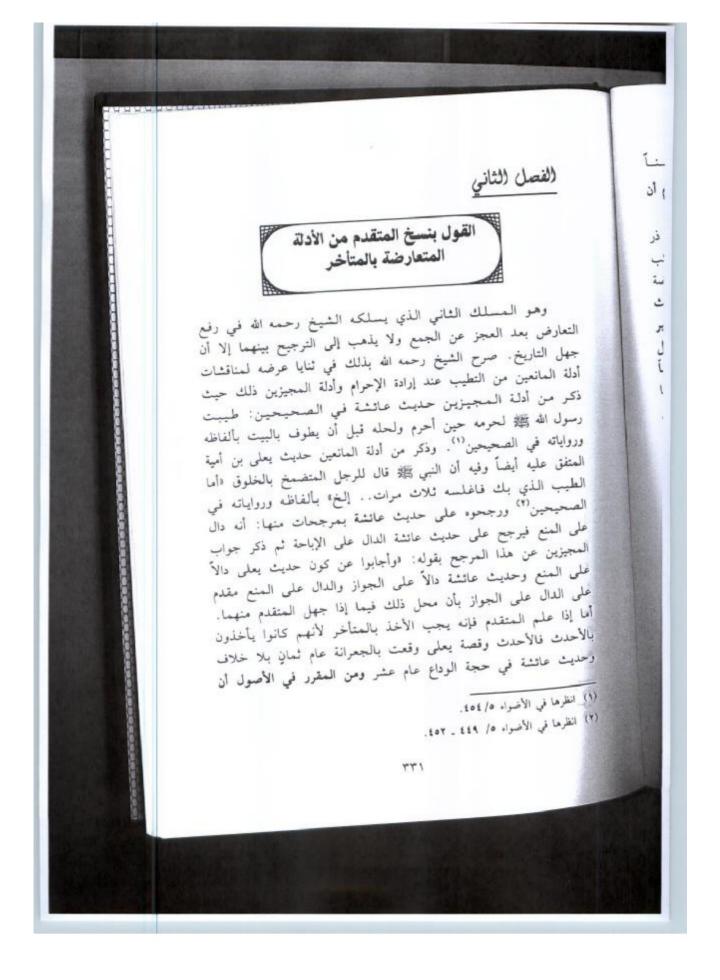


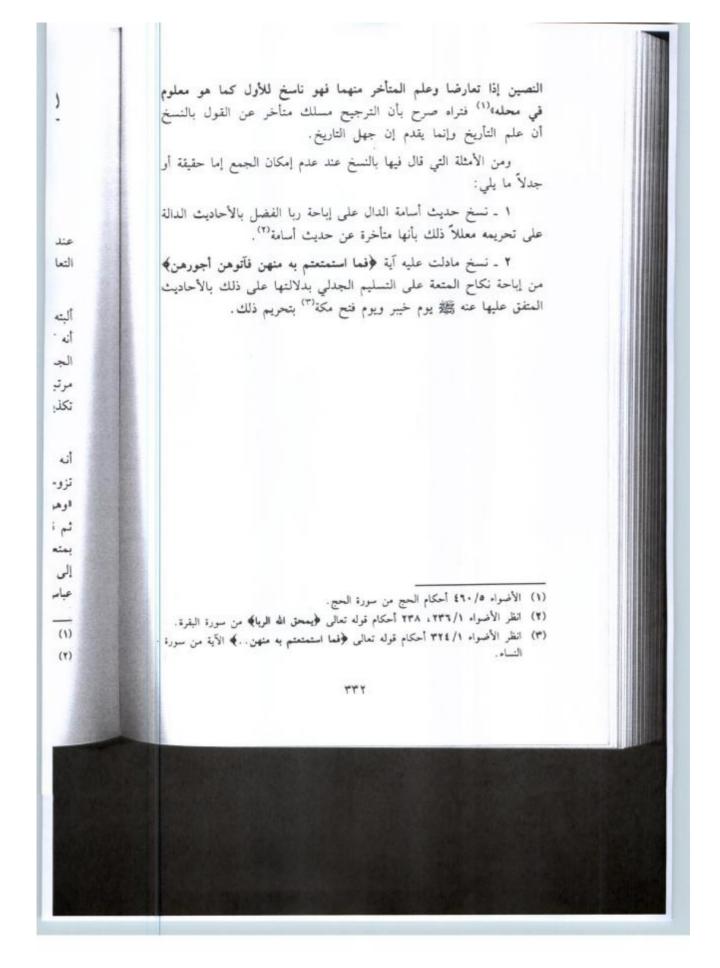


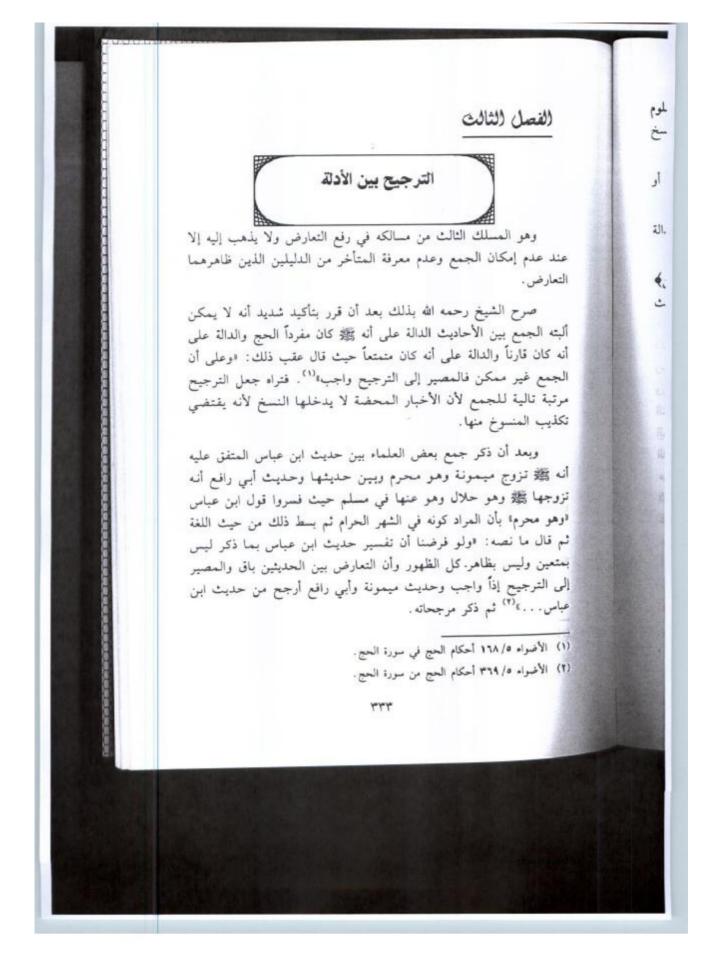


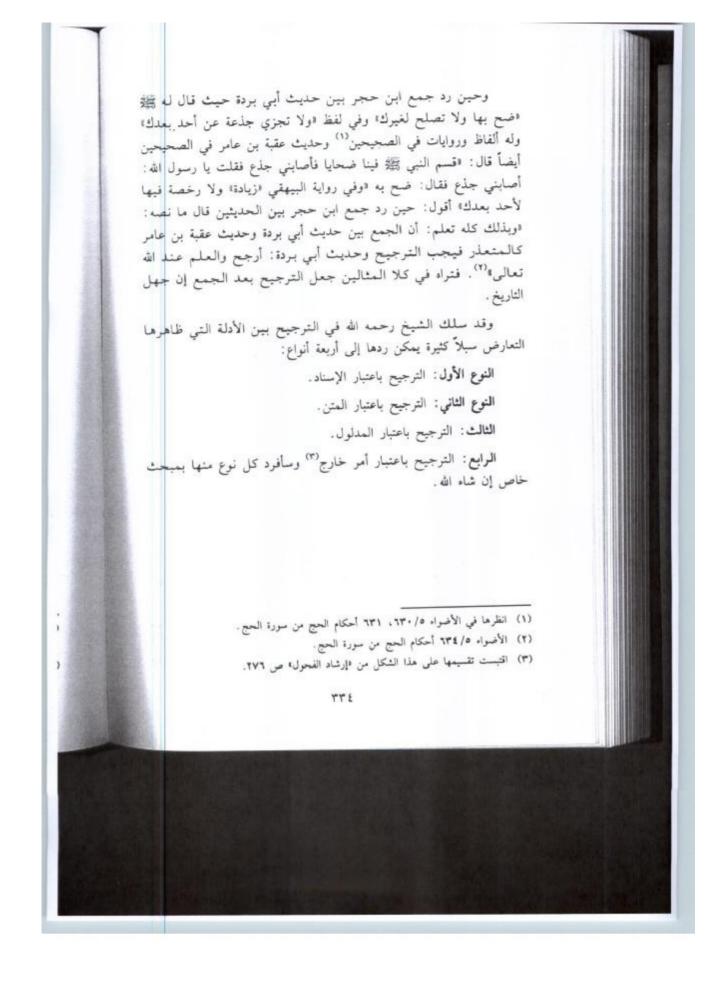


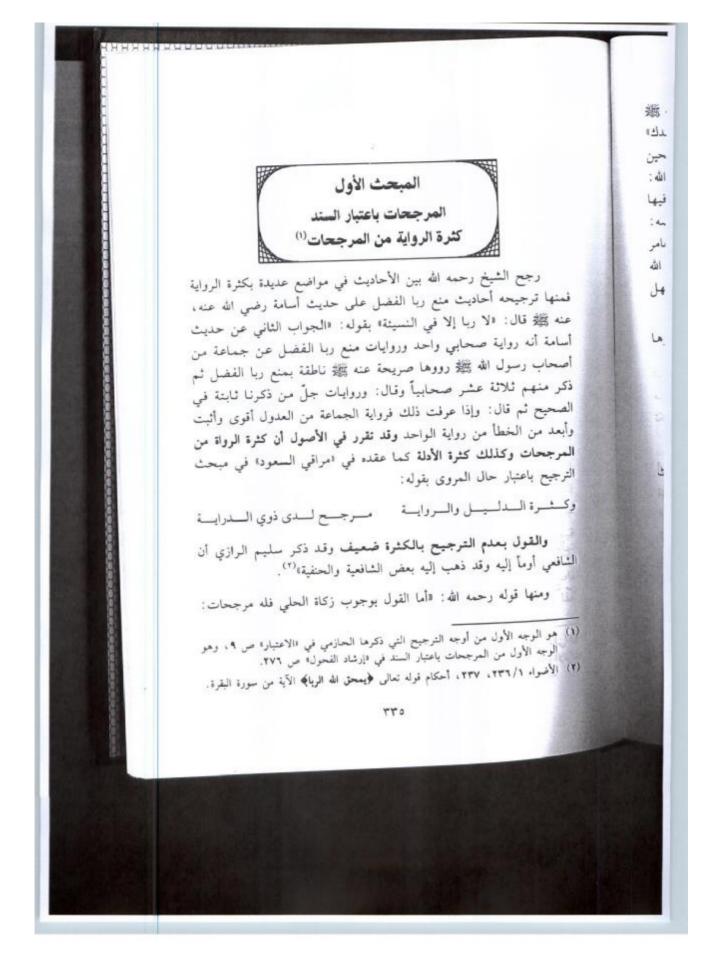


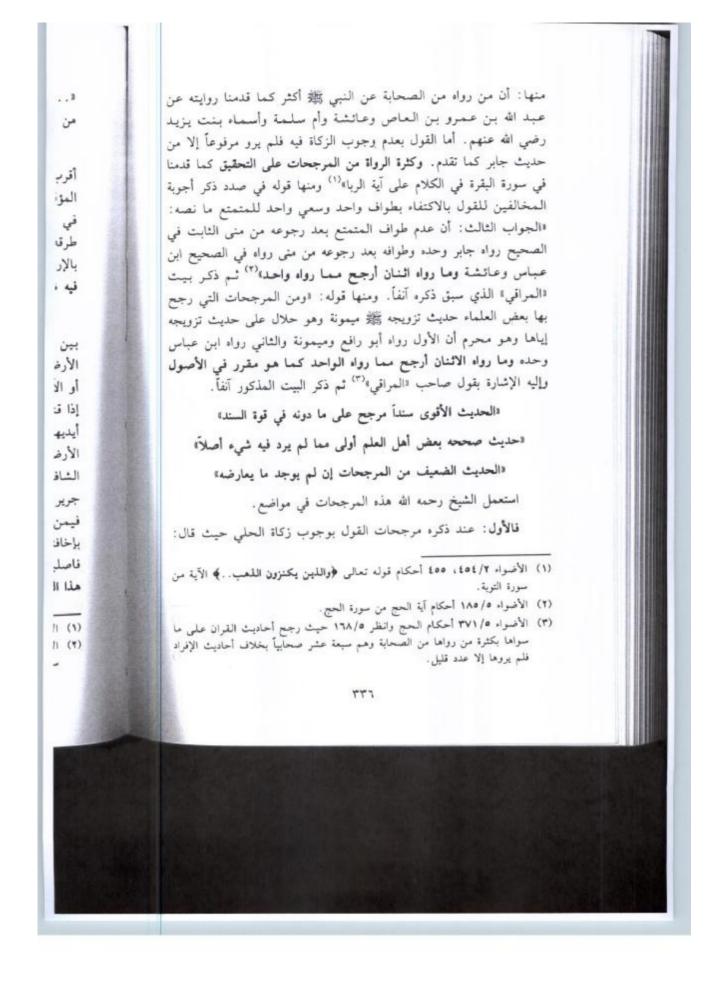


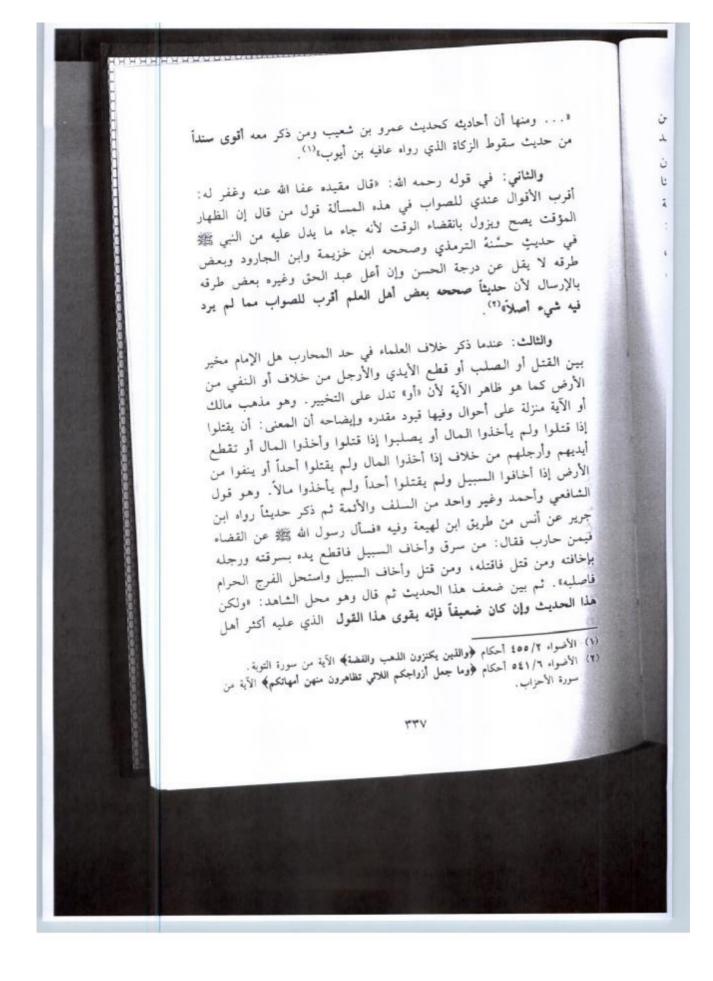


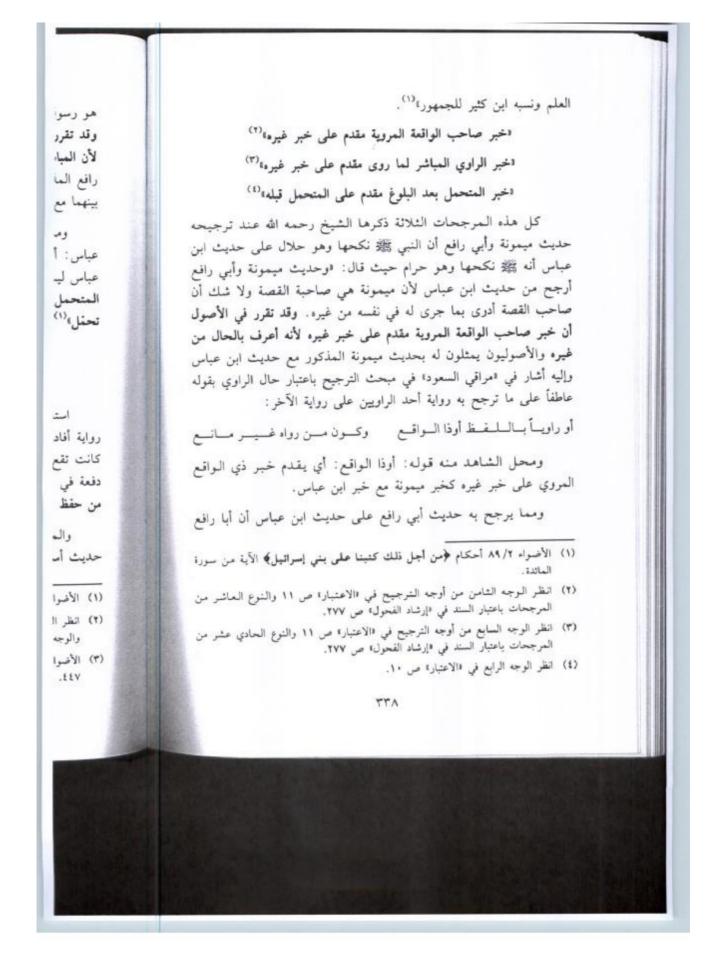


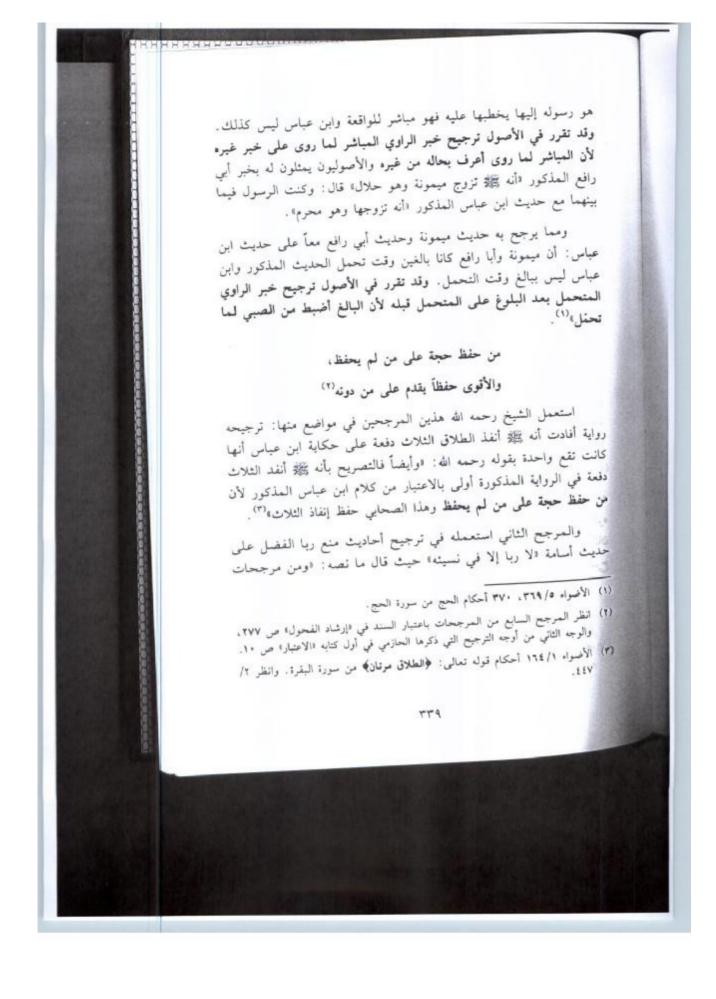


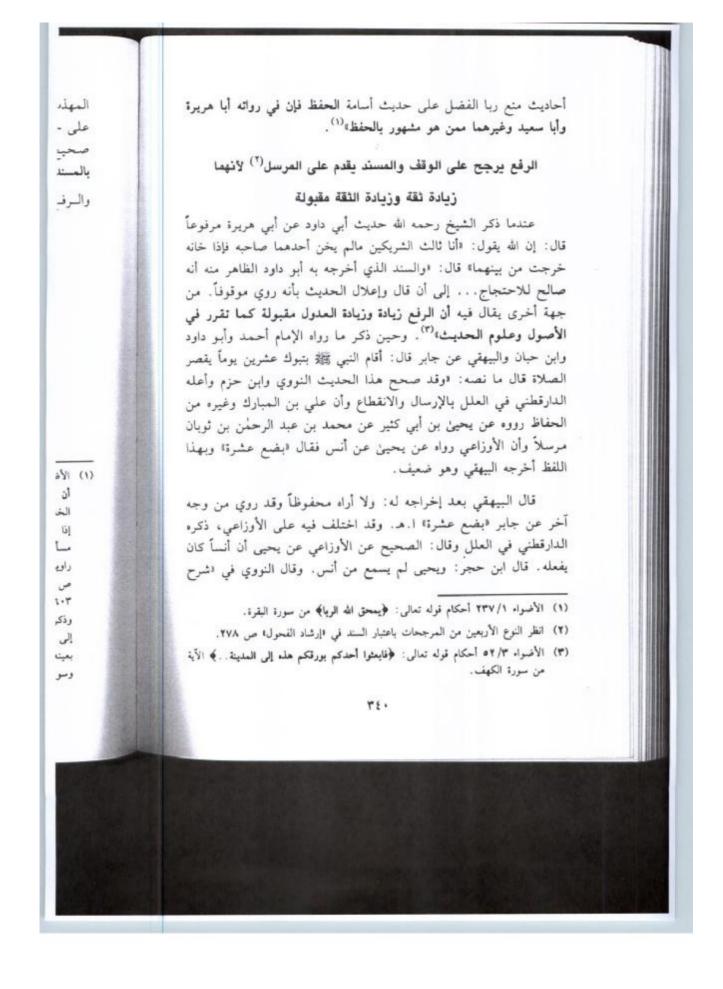


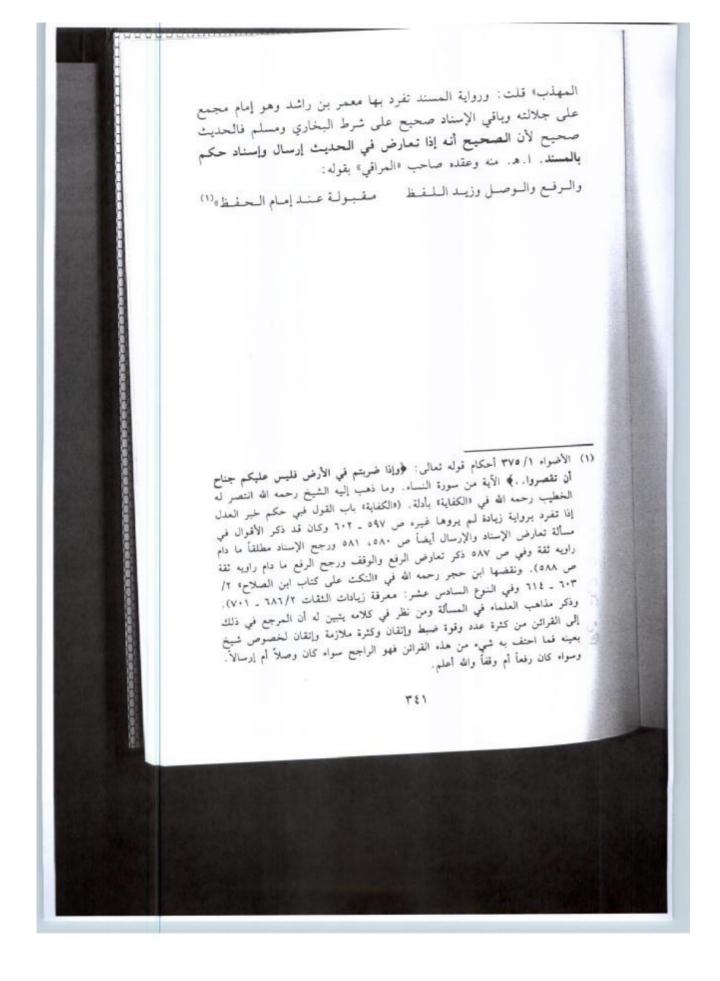


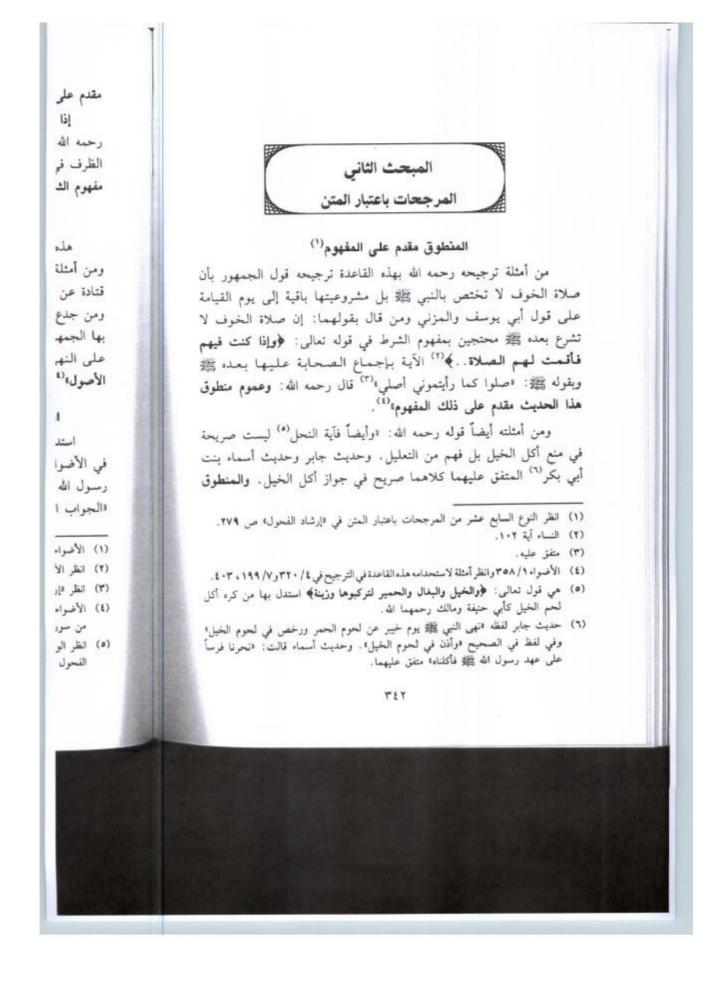


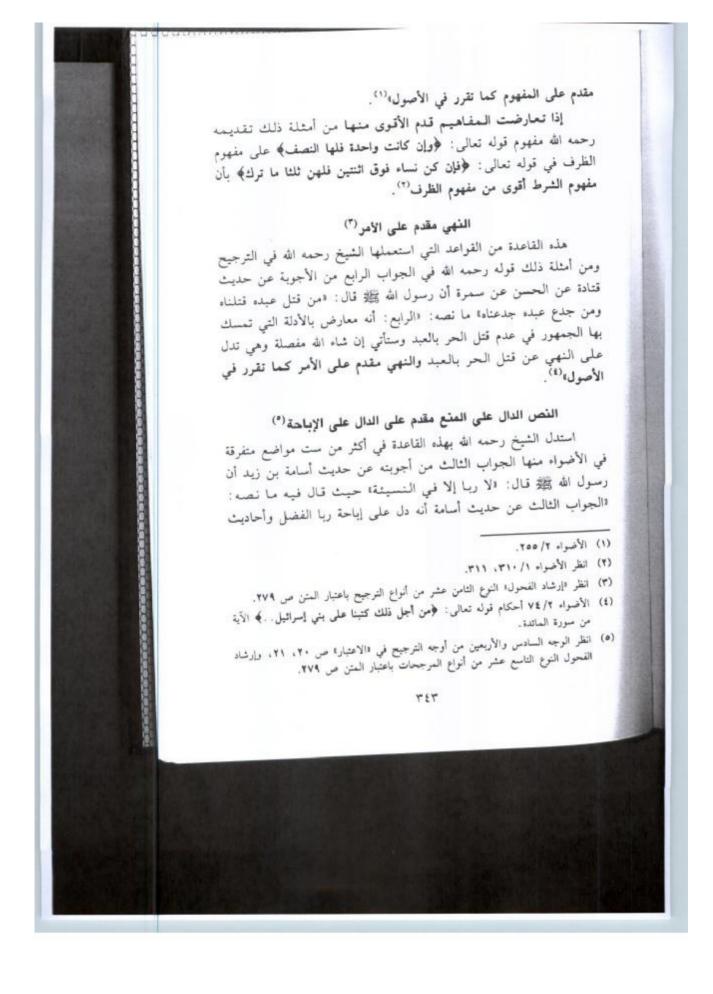




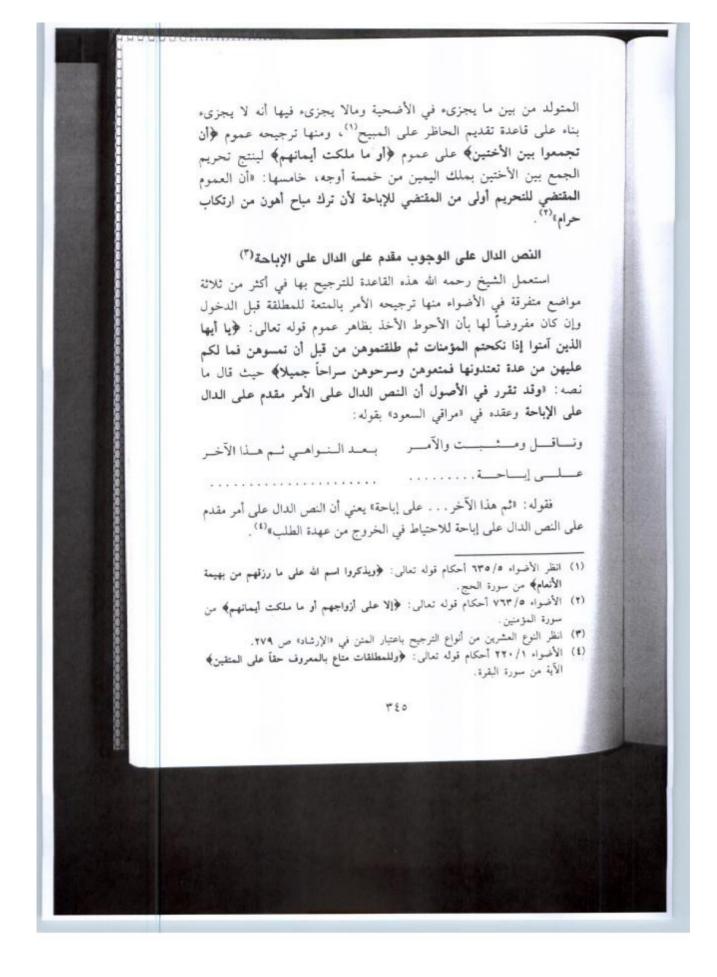




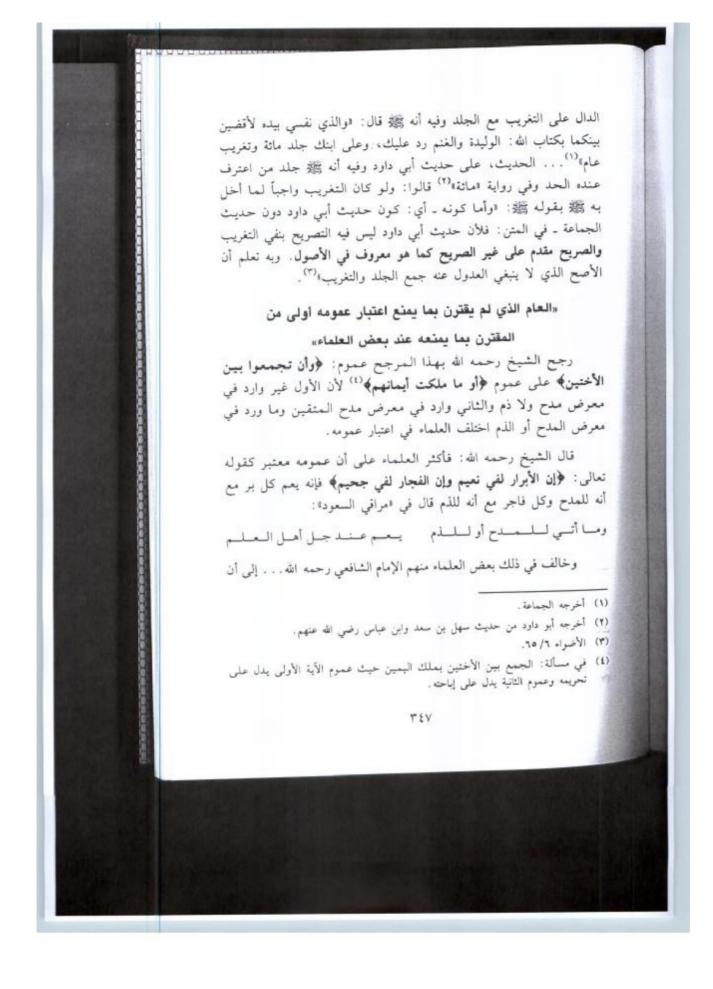




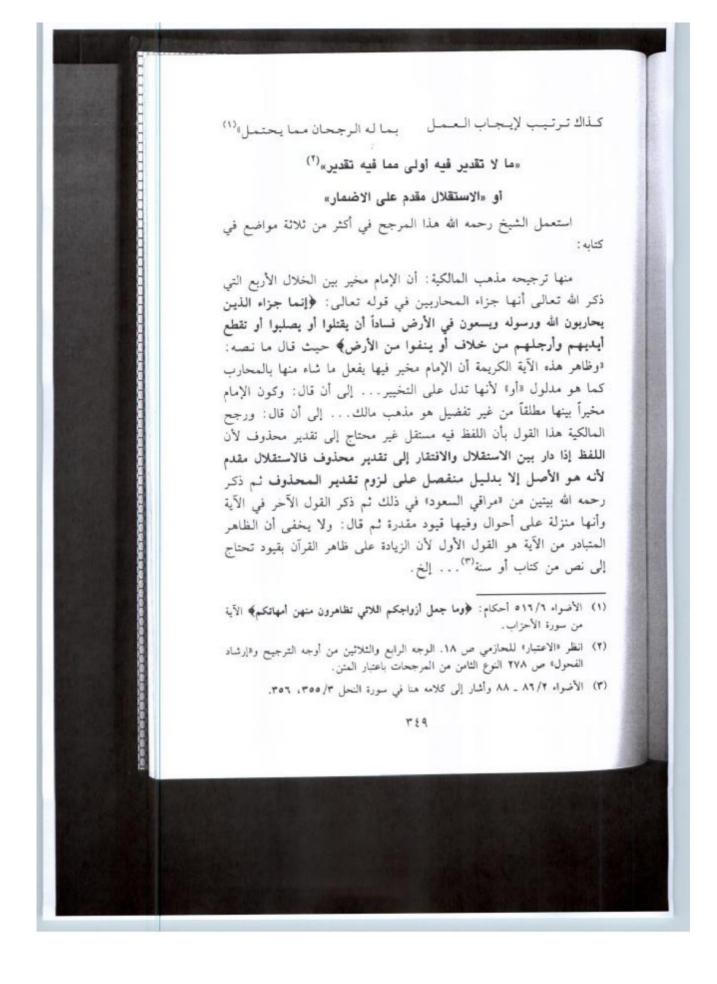
المتولد ، الجماعة المذكورة دلت على منعه في الجنس الواحد من المذكورات، وقد تقرر في الأصول أن النص الدال على المنع مقدم على الدال على الإباحة بناء على لأن ترك مياح أهون من ارتكاب حرام وقد قدمناه عن صاحب «المراقي» تجمعوا الجمع بي وهو الحق خلافاً للغزالي وعيسى بن أبان وأبي هاشم وجماعة من المقتضى المتكلمين حيث قالوا: هما سواءا(١). حرامه (۲). وحين رجح أن الأوراق النقدية المتعامل بها تأخذ حكم الذهب والفضة فيمنع الربا فيها خلافأ لمن جعلها بمثابة عروض التجارة فأجاز 11 الفضل والنساء بينها وبين الذهب والفضة رجح ما ذهب إليه بأمور، ثالثها است الاحتياط وقال فيه: «وقد قدمنا مرارأ أن مادل على التحريم مقدم على مادل مواضع مة على الإباحة لأن ترك مباح أهون من ارتكاب حرام ... ا(٢) إلخ، ومنها وإن كان ، الذين آمنو ترجيحه أحاديث النهي عن الصلاة التي تعم مكة وغيرها. على حديث عليهن مر٠ جبير بن مطعم الدال على إباحة الصلاة بمكة أية ساعة من ليل أو نهار، حيث يظهر تعارضهما في خصوص مكة (٣). ومنها ترجيحه حديث يعلى بن نصه: اوة أمية في البخاري ومسلم وفيه أن النبي على قال لرجل جاء متطيباً: اأما على الإباء الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات . . . ، على حديث عائشة في ونساقسا الصحيحين وفيه: اطيبت رسول الله على لحرمه حين أحرم... وفيه قولها عسلسي كأني أنظر إلى وبيص الطيب في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرمًا بأوجه، رابعها: أن حديث عائشة يقتضي إباحة الطيب لمن أراد الإحرام وحديث فقو ل يعلى يقتضى منع ذلك والحاظر مقدم على المبيح(1) ومنها ترجيحه أن على النص (١) األضواء ١/ ٢٣٧ أحكام قوله تعالى: ﴿ يمحق الله الربا﴾ من سورة البقرة. (١) انظر الا (٢) الأضواء ١/٣٥٨ أحكام قوله تعالى: ﴿يمحق الله الربا﴾ من سورة البقرة وانظر ٣/ الأنعام ١٧٥ حيث استخدم هذه القاعدة في الترجيح. (Y) Ilimela سورة ال (٣) انظر الأضواء ٥/٢٢٦، ٢٢٧ أحكام قوله تعالى: ﴿وَأَذِن فِي النَّاسِ بِالحَجِ﴾ من سورة (٣) انظر النر (3) Ilimela (٤) انظر الأضواء ٥/٥٧ أحكام قوله تعالى: ﴿وأَذَن فِي الناس بالحج﴾ من سورة الآية من 455



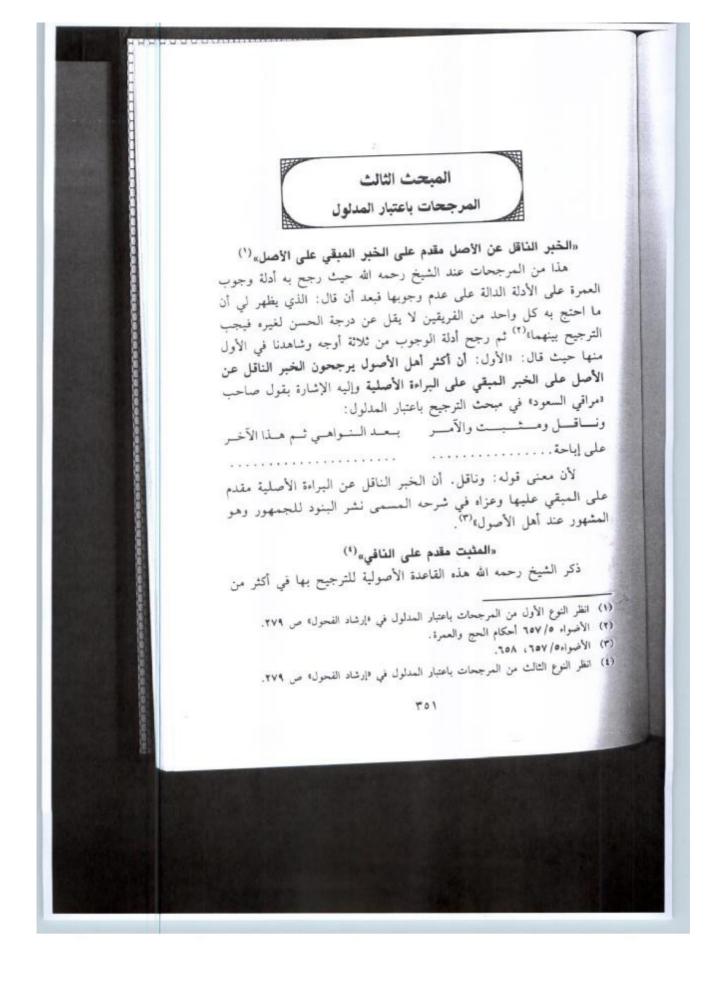
الدال ء ومنها ترجيحه القول بوجوب زكاة الحلى بهذه القاعدة وكلامه فيها قريب جداً من كلامه الذي سقته آنفاً(١). بينكما عام)(١) ومنها ترجيحه أدلة وجوب العمرة على الأدلة الدالة على عدم عنده ال الوجوب بأمور منها قوله رحمه الله: «الثاني: أن جماعة من أهل الأصول: 鑑し رجحوا الخبر الدال على الوجوب على الخبر الدال على عدمه. ووجه ذلك الجماعة هو الاحتياط في الخروج من عهدة الطلب. . . الان كلامه رحمه الله . والصريه ومنها ترجيحه لزوم الكفارة في نذر المعصية بهذه القاعدة(٣). الأصح النص الصريح مقدم على غير الصريح(1) استعمل الشيخ رحمه الله هذا المرجع في موضعين من الأضواء أحدهما قوله رحمه الله بعد ذكر الأحاديث الدالة على أن المدينة حرم وهي كثيرة منها حديث رافع بن خديج رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: الأختين ﴿إِنْ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مُكَةً وَإِنِّي أَحْرُمُ مَا بِينَ لَابْتِيهَا، رَوَاهُ مُسلَّمَ، قَالَ مَا نَصَهُ: معرض اوما احتج به بعض أهل العلم على أنها غير حرام من قوله ﷺ: اما فعل النغير يا أبا عمير؟ لا دليل فيه لأنه محتمل لأن يكون ذلك قبل تحريم معرض المدينة ومحتمل لأن يكون صيد في الحل ثم أدخل المدينة وقد استدل به Li بعض العلماء على جواز إمساك الصيد الذي صيد في الحل وإدخاله المدينة تعالى: وما كان محتملاً لهذه الاحتمالات لا تعارض به النصوص الصريحة أنه للمد الصحيحة الكثيرة التي لا لبس فيها ولا احتمال ا(٥) والآخر ترجيحه الحديث ومسا أته (١) الأضواء ٢/٤٥٥ أحكام قوله تعالى: ﴿واللَّهِن يَكْتَرُونَ اللَّهُبِ والفَضَّةَ...﴾ الآية من - 9 (٢) الأضواء ٥/ ١٥٨ أحكام العمرة في قوله تعالى: ﴿ثم ليقضوا تقتهم.. ﴾ الآية من (١) أخر- (٣) انظر األضواء ٥/ ٦٩٩ أحكام قوله تعالى: ﴿وليوفوا نذورهم﴾ من سورة الحج. - j (Y) (٤) انظر النوع الحادي والعشرين من المرجحات باعتبار المتن في «الإرشاد» ص ٣٧٩. (٣) الأف (٥) الأضواء ٢/١٢/ ١٦٢ أحكام قوله تعالى: ﴿ أَحَلَ لَكُمْ صَيْدَ البَحْرِ . ﴾ الآية من (٤) في ا سورة المائدة. تحري 757



قال وإذا علمت ذلك فاعلم أن العام الذي لم يقترن بما يمنع اعتبار عمومه أولى كذاك من المقترن بما يمنع اعتبار عمومه عند بعض العلماء ١٥٠٠). «الأخص في محل النزاع مقدم على الأعم» صرح الشيخ رحمه الله بذلك عند ترجيحه حديث جابر في صحيح مسلم قال: وأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة في کتابه: بدنه، وقد ساقه الشيخ بألفاظه وأسانيده من صحيح مسلم على حديث رافع بن خديج الثابت في الصحيحين «أنه ﷺ قسم فعدل عشراً من الغنم ببعير، حيث قال ما نصه: «ورواية جابر أن البدنة تكفي في الهدى عن سبعة ذكر الله أخص في محل النزاع من حديث رافع بن خديج اأنه على جعل البعير في يحاربور القسمة يعدل عشراً من الغنم؛ لأن هذا في القسمة وحديث جابر في أيديهم خصوص الهدي. والأخص في محل النزاع مقدم على الأعم والعلم عند الله اوظاهر تعالى (٢). كما هو مخيراً ي الحمل على الترتيب مقدم على الحمل على مخالفته المالكية استعمل الشيخ رحمه الله هذا المرجح عند إبطاله لبعض الأقوال في اللفظ إ قوله تعالى: ﴿والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة لأنه هو من قبل أن يتماسا ﴾ (٣) حيث قال ما نصه: «وما زعمه بعضهم أيضاً من أن رحمه اد الكلام فيه تقديم وتأخير وتقديره: والذين يظاهرون من نسائهم فتحرير رقبة وأنها ما من قبل أن يتماسا ثم يعودون لما قالوا سالمين من الإثم بسبب الكفارة. المتبادر غير صحيح أيضاً لما تقرر في الأصول من وجوب الحمل على بقاء الترتيب إلى نص إلا لدليل وإليه الإشارة بقول صاحب امراقي السعودة: (١) الأف (١) الأضواء ٥/٧٦٢، ٧٦٣ أحكام قوله تعالى: ﴿واللَّهِن هم لفروجهم حافظون﴾ الآبات 1.50 من سورة المؤمنون. (٢) انظر (٢) الأضواء ٥/٠٠٥ أحكام الحج من سورة الحج. (٣) سورة المجادلة: الآية ٣. (٣) الأض TEA



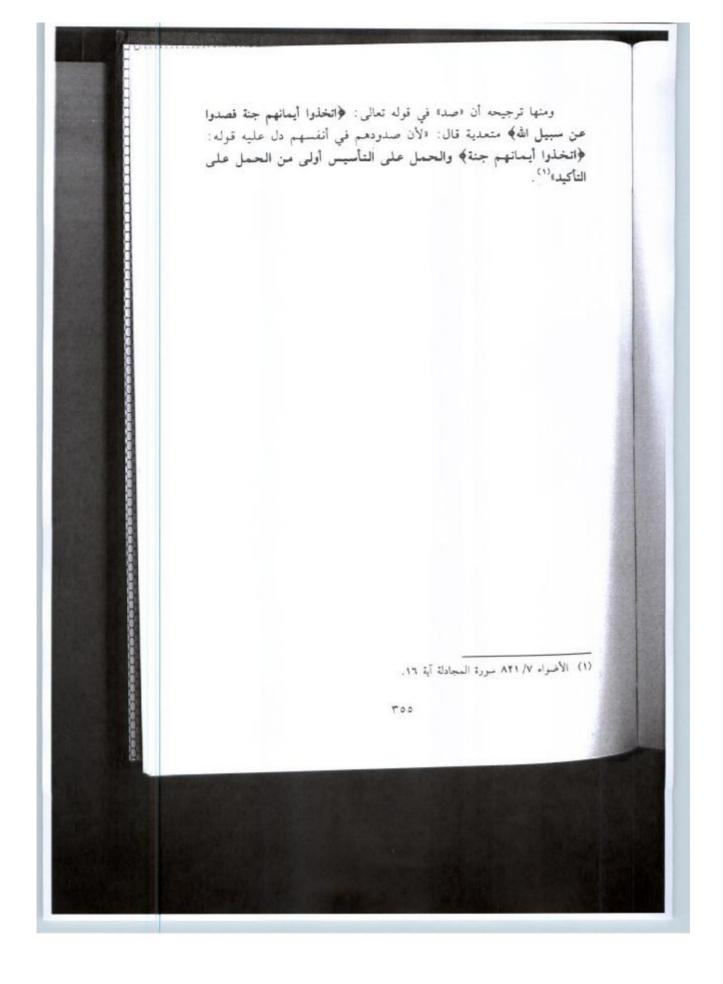
وفي كلامه على قوله تعالى: ﴿وما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى ويستغفروا ربهم إلا أن تأتيهم سنة الأولين أو يأتيهم العذاب قبلا) رجح أن معناها: ما منع الناس من الإيمان والاستغفار إذ جاءتهم الرسل بالبينات الواضحات إلا ما سبق في علمنا من أنهم لا يؤمنون بل يستمرون على كفرهم حتى تأتيهم سنة الأولين أي سنتنا في إهلاكهم بالعذاب المستأصل أو يأتيهم العذاب قبلا، رجح هذا القول في تفسيرها على قول من قال إن معناها: ما منع الناس من الإيمان والاستغفار إلا طلبهم أن JI_n تأتيهم سنة الأولين أو يأتيهم العذاب قبلا ـ بقوله رحمه الله: "والقول الأول أظهر عندى لأن ما لا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير إلا بحجة يجب الرجوع العمرة إليها تثبت المحذوف المقدر والله أعلم (١١). ما احت وفي قوله تعالى: ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته﴾ الترجيح رجح أن ضمير الغائب في قوله ﴿موته﴾ راجع إلى عيسىٰ عليه السلام لا منهاح إلى الكتابي بأربع مرجحات قال في الثاني منها ما نصه: «الوجه الثاني من الأصل مرجحات هذا القول أنه على القول الصحيح فمفسر الضمير ملفوظ مصرح امراقى به في قوله تعالى: ﴿وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى ابن مربم رسول الله ﴾، ونساق وأما على القول الآخر فمفسر الضمير ليس مذكوراً في الآية أصلاً بل هو على إبا مقدر تقديره: ما من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به قبل موته أي موت 4 أحد أهل الكتاب المقدر. ومما لا شك فيه أن ما لا يحتاج إلى تقدير على الد أرجح وأولى مما يحتاج إلى تقديرا(٢٠). المشهور 53 (١) انظر (١) الأضواء ١٣٥/٤ - ١٣٧. (Y) الأف (۲) الأضواء ۲۹۳/۷ ـ ۲۹۰ نفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَعْلَمَ لَلْسَاعَةُ فَلَا تَعْتَرَنْ بِهَا...﴾ (٣) الأف الآية من سورة الزخرف. (٤) انظر 40.



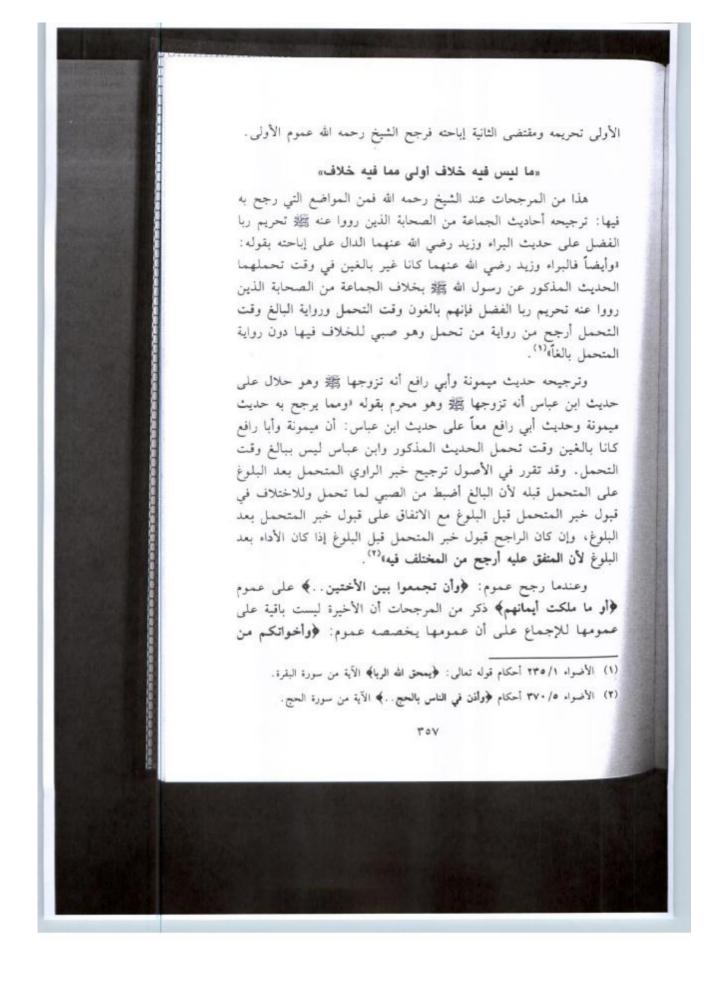
أربعة مواضع في الأضواء: منها حكايته إمكان ترجيح أدلة عدم التوقيت الأضو للمسح على الخفين بأن القائل بها مثبت أمراً والمانع منها نافي له والمثبت فوسن أولى من النافي (١). وإن كان رجع التوقيت بقوله: اوالنفس إلى ترجيح ولنجز التوقيت أميل لأن الخروج من الخلاف أحوطه"). الله عـ ومنها ترجيحه حديث عائشة وابن عباس رضي الله عنهم الدالين على الحياة التفريق بين القارن والمتمتع وأن القارن يفعل كفعل المفرد والمتمتع يطوف باحسر لعمرته ويطوف لحجه على حديث جابر رضي الله عنه الدال على استواء الأصو القارن والمتمتع في لزوم طواف واحد وسعي واحد بقوله: ١٠.١ فإن التأسي حديث جابر ينفي طواف المتمتع بعد رجوعه من مني، وحديث عائشة الشرح وحديث ابن عباس يثبنانه وقد تقرر في الأصول وعلوم الحديث أن المثبت ونباي مقدم على النافي فيجب تقديم حديث ابن عباس وعائشة، لأنهما مثبتان على للمكذء حديث جابر النافي،(٣). تاسسآ لفظ ذا ومنها ترجيحه حديث بريدة في صحيح مسلم بلفظ افلما كان الرابعة فيحمل حفر له حفرة ثم أمر به فرجم، على قول أبي سعيد في صحيح مسلم افما فاعلم أ أوثقناه ولا حفرنا له؛ بقوله رحمه الله: افبريدة مثبت للحفر وأبو سعيد ناف ك والمقرر في الأصول وعلم الحديث: إن المثبت مقدم على وإن حـ أجرهم. النافي . . . النافي الحمل على التاسيس أرجح من الحمل على التوكيد^(*) 19 رجح الشيخ رحمه الله بهذا المرجح في أكثر من ستة مواضع في الأعمال معنى الم (١) اأضواء ٢/٣١ أحكام قوله تعالى: ﴿وأرجلكم إلى الكعبين﴾ من سورة المائدة. أول هذه (٣) الأضواء ٥/ ١٨٥ أحكام قوله تعالى: ﴿ وأَذَنْ فِي النَّاسِ بِالحج ﴾ من سورة الحج. (٤) الأضواء ٦/٦ أحكام قوله تعالى: ﴿الزاتبة والزاتي فاجلدوا كل واحد منهما مائة (1) meg: جلدة﴾ الآية من سورة النور، وانظر ١٦٤/١، ٣٥٦ ففيها مثال لاستعمال هذه القاعدة (٢) ني ١١ (m) الأضر (a) انظر النوع التاسع من المرجحات باعتبار المدلول في «الإرشاد» ص ٢٧٩. (£) وهي TOT

الأضواء منها ترجيحه رحمه الله أن المراد بالحياة الطيبة في قوله تعالى: ﴿من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون﴾(١) في الدنيا وذلك بأن يوفق الله عبده إلى ما يرضيه ويرزقه العافية والرزق الحلال. وليس المراد بها الحياة الطيبة في الجنة لأنه لوصح ذلك لكان قوله: ﴿ ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون﴾ تكراراً معه قال رحمه الله: اوقد تقرر في الأصول أنه إذا دار الكلام بين التوكيد والتأسيس رجع حمله على التأسيس.. ثم ذكر أبيات االمراقي، في ذلك وشرحها ومما قاله في الشرح... وكذلك التأسيس يقدم على التأكيد وهو محل الشاهد كقوله: ﴿ فَبِهِ إِنَّ مِن عَلَمِهِ الْمُعَمِلُ عَلَيْهِ الْمُعَمِّنُ وَقُولُهُ : ﴿ وَيِلُّ يُومِثُنِّ الْمُ للمكذَّبين﴾ (٢) في سورة المرسلات. قيل تكرار اللفظ فيهما توكيد وكونه تأسيساً أرجح لما ذكرنا فتحمل الآلاء في كل موضع على ما تقدم قبل لفظ ذلك التكذيب فلا يتكرر منها لفظ، وكذا يقال في سورة المرسلات فيحمل على المكذبين بما ذكر قبل كل لفظ. . إلخ، فإذا علمت ذلك فاعلم أنا إن حملنا الحياة الطيبة في الآية على الحياة الدنيا كان ذلك تأسيساً وإن حملناها على حياة الجنة تكرر ذلك مع قوله بعده: ﴿ولنجزينهم أجرهم. . ﴾ الآية، لأن حياة الجنة الطيبة هي أجرهم الذي يجزونه (٣). ومنها قوله: اوقد يستدل لأن المراد بالزكاة في هذه الآية(1) غير الأعمال التي تزكى بها النفوس من دنس الشرك والمعاصي بأنا لو حملنا معنى الزكاة على ذلك كان شاملاً لجميع صفات المؤمنين المذكورة في أول هذه السورة فيكون كالتكرار معها والحمل على التأسيس والاستقلال (١) سورة النحل: الآية ٩٧. (٢) في األصل: ﴿ويل للمكذبين﴾ وصوابه ماذكر. (٣) الأضواء ٣/ ٣٥٦ تفسير آية النحل ٩٧. (٤) وهي قوله تعالى: ﴿واللَّذِينَ هِم لَلْزَكَاةَ فَاعْلُونَ﴾ آية ٤ من سورة المؤمنون... TOT

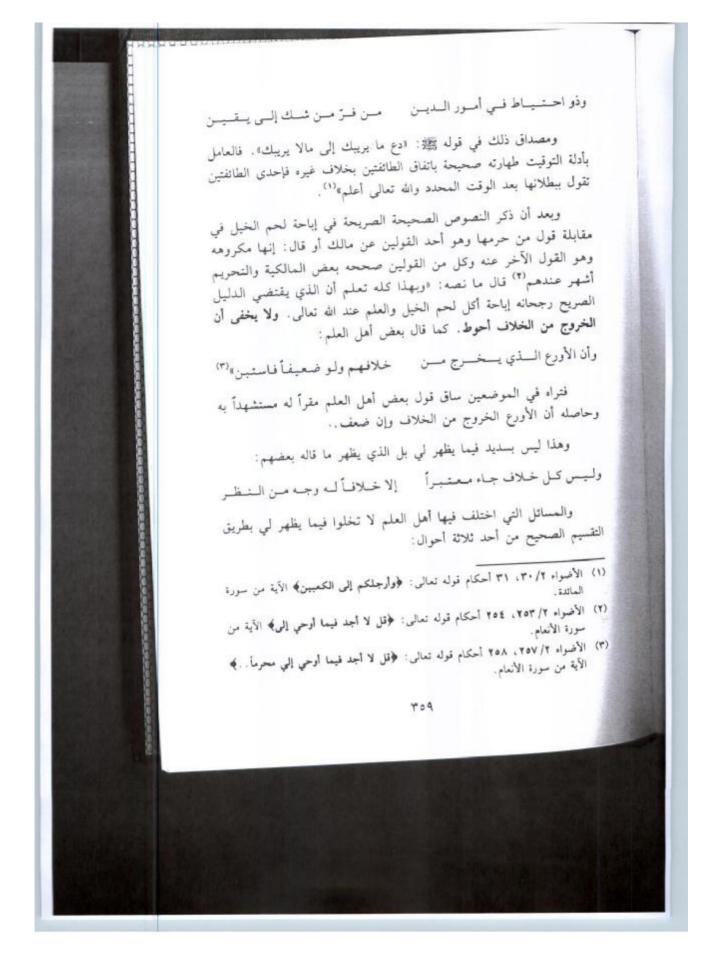
أولى من غيره كما تقرر في الأصول ١١٠١. وكان قد ذكر قبل ذلك ثلاث قرائن قد يستدل بها لقول القائلين بأن المراد بها زكاة المال. عن س ﴿ اتخذ ومنها ترجيحه عود االضمير المحذوف الذي هو فاعل اعلم، في قوله التأكيد تعالى: ﴿كُلُّ قَدْ عَلَّم صَلَّتُهُ وتسبيحه ﴾ إلى قوله: ﴿كُلَّ أَي اكُلُّ مِنْ المصلين قد علم صلاة نفسه وكل من المسبحين قد علم تسبيح نفسه». لأنه على هذا القول يصير قوله تعالى: ﴿والله عليم بما يفعلون﴾ تأسيس لا تأكيد، أما على القول بأن الضمير راجع إلى الله، أي قد علم الله صلاته يكون قوله: ﴿والله عليم بما يفعلون﴾ كالتكرار مع ذلك فيكون من قبيل التوكيد اللفظى، وقد علمت أن المقرر في الأصول: أن الحمل على التأسيس أرجع من الحمل على التوكيد كما تقدم إيضاحه (٢). ومنها ترجيحه أن البشارة الثانية وهي قوله: ﴿وبشرناه بإسحاق نبياً من الصالحين > غير البشارة الأولى وهي قوله: ﴿ فَبِسْرِنَاهُ بِغَلام حليم. . ﴾ الآيات بقوله: الأنه لا يجوز حمل كتاب الله على أن معناه فبشرناه بإسحاق، ثم بعد انتهاء قصة ذبحه يقول أيضاً: وبشرناه بإسحاق فهو تكرار لا فائدة فيه ينزه عنه كلام الله وهو واضح في أن الغلام المبشر به أولاً الذي فدي بالذبح العظيم هو إسماعيل وأن البشارة بإسحاق نص عليها مستقلة بعد ذلك الله الله مندلاً بها على نحن بصددها مستدلاً بها على ترجيحه ومنها ترجيحه أن اصدا في قوله تعالى: ﴿الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ﴾ متعدية وليست لازمة لأنه على الأول فهو تأسيس وعلى الثاني فهو توكيد لأن الكفر هو أعظم أنواع الصدود عن سبيل الله(؛). (1) الأضواء 0/ POV. (٢) انظر الأضواء ٦/ ٢٤٤ بتقديم وتأخير لا يضر. (٣) الأضواء ٦/ ٦٩٢ تفسير قوله تعالى: ﴿ وقال إني ذاهب إلى ربي سيهدين. ﴾ الآيات. (1) الأضواء V/ ٤١٣ ، ١١٤ سورة محمد: الآية ١. (1) IVE 405



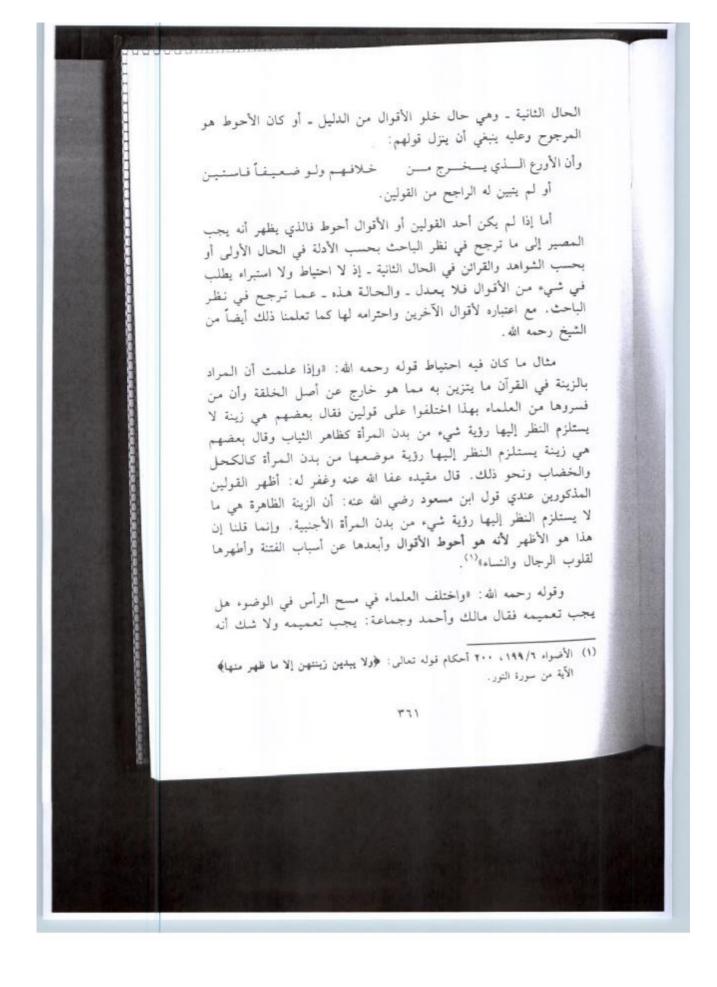
الأولى تحر المبحث الرابع هذا المرجحات باعتبار أمر خارج فيها: ترجي الفضل علم الوأيضا فال الترجيح باستصحاب حكم دليل شرعى سابق لعدم الناقل(١) الحديث ال وقع لى ترجيحه بذلك في موضعين: رووا عنه تـ أحدهما بعد أن ذكر خلاف العلماء فيمن أسر أسيراً هل يستحق سلَّبُه التحمل أر إلحاقاً للأسر بالقتل أو لا؟ حيث قال: اوالظاهر أنه لا يستحقه لعدم الدليل المتحمل با فيجب استصحاب عموم: ﴿واعلموا أنما عنمتم...﴾ الآبة، حتى يرد وترج مخصص من كتاب أو سنة صحيحة وقد أسر النبي ﷺ والمسلمون أساري حدیث ادر بدر وقتل بعضهم صبراً كما ذكرتا ولم يعط أحداً من الذين أسروهم شيئاً ميمونة وحا من أسلابهم ولا من فدائهم بل جعل فداءهم غنيمة الله. كانا بالغيو والموضع الثاني: عند ترجيحه عموم: ﴿وأن تجمعوا بين الأختين﴾ التحمل. و على عموم: ﴿ أُو مَا مَلَكُتُ أَيْمَانِهِم ﴾ من خمسة أوجه قال في الرابع منها على المتح ما نصه: االوجه الرابع: أنا لو سلمنا المعارضة بين الآيتين فالأصل في قبول خبر ا الفروج التحريم حتى يدل دليل لا معارض له على الإباحة ا(٢) وذلك في البلوغ، وإذ مسألة: هل يجوز الجمع بين الأختين بملك اليمبن أو لا؟ فمقتضى الآية البلوغ لأن ا وعنده (١) انظر النوع الأول من المرجعات بحسب الأمور الخارجة في اإرشاد الفحول؛ ص ﴿أو ما ملك (٢) الأضواء ٣٨٩/٣، ٣٨٠ أحكام توله تعالى: ﴿واهلموا أنما غنمتم من شيء فإن ش عمومها للا خمسة . ﴾ الآية من سورة الأنفال. (٣) الأضواء ٥/٧١٣ أحكام قوله تعالى: ﴿واللَّين هم لفروجهم حافظون. ﴾ الآيات من الأضواء سورة المؤمنون. (٢) الأضواء ١ 707

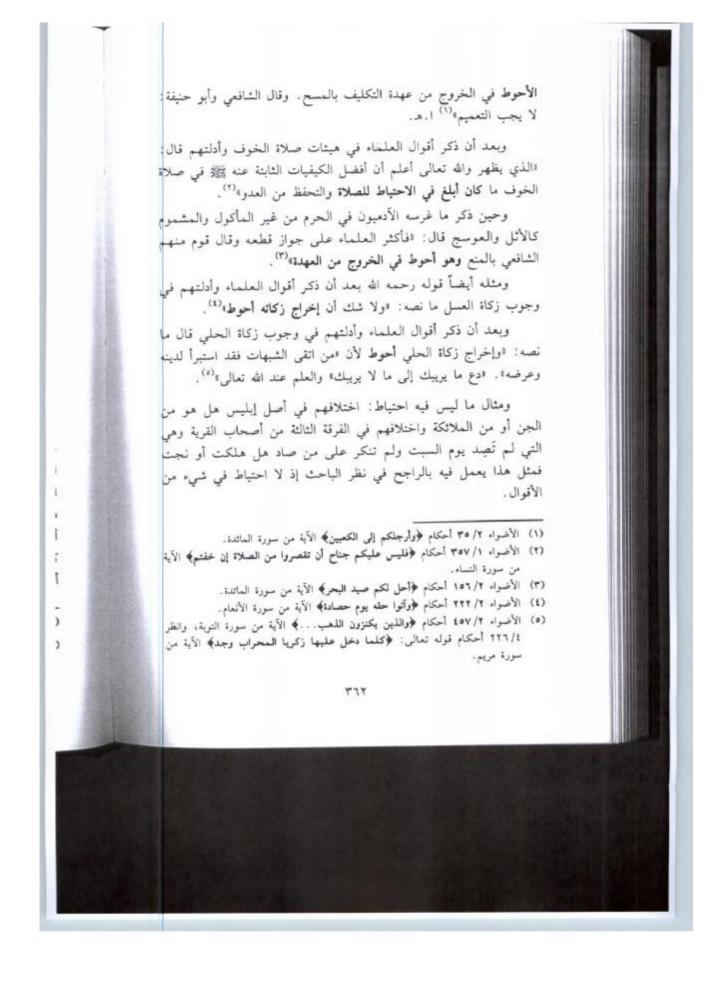


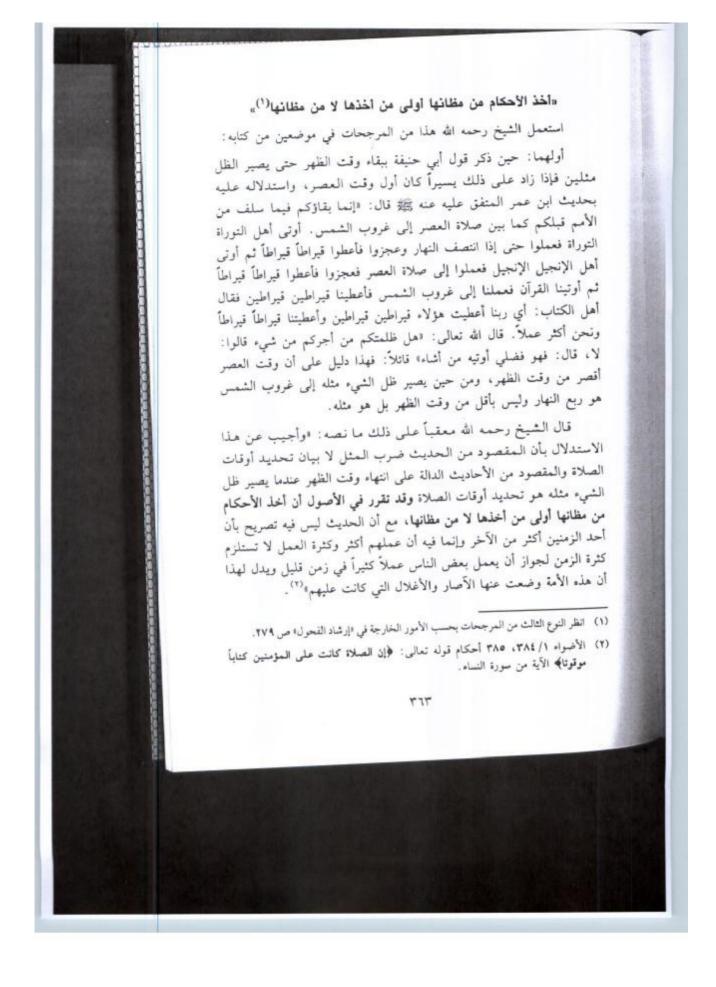
الرضاعة ﴾ فلا تحل الأخت من الرضاع بملك اليمين إجماعاً، وللإجماع 93 9 أيضاً على تخصيصه بعموم: ﴿ولا تنكحوا ما نكح أباؤكم من النساء﴾ الآية. فلا تحل موطؤه الأب بملك اليمين إجماعاً. أما قوله: ﴿وأن بأدل تجمعوا بين الأختين﴾ فهي باقبة على عمومها والأصح عند الأصوليين: تقوا تقديم العام الذي لم يدخله التخصيص على الذي دخله التخصيص قال رحمه الله: "وهذا هو قول جمهور أهل الأصول ولم أعلم أحداً خالف فيه إلا صفى الدين الهندي والسبكي. وحجة الجمهور أن العام المخصص مقاد اختلف في كونه حجة في الباقي بعد التخصيص. والذين قالوا هو حجة وهو في الباقي قال جماعة منهم: هو مجاز في الباقي. وما اتفق على أنه حجة أشه وأنه حقيقة، وهو الذي لم يدخله التخصيص أولى مما اختلف في حجيته الصر وهل هو حقيقة أو مجاز؟ وإن كان الصحيح أنه حجة في الباقي وحقيقة الخر فيه لأن مطلق حصول الخلاف فيه يكفي في ترجيحه غيره عليه، (١). و أن والشيخ رحمه الله يعتبر كل خلاف مهما ضعف فبعد أن قال: اوقد ترجح أدلة عدم التوقيت ـ أي التوقيت في المسح على الخفين بيوم وليلة وحاد للمقيم وثلاثة أيام بلياليها للمسافر - بأنها تضمنت زيادة، وزيادة العدل مقبولة وبأن القائل بها مثبت أمراً والمانع منها ناف له والمثبت أولى من النافي ا(٢). قال بعد ذلك متصلاً به ما نصه: قال مقيده عفا الله عنه وليد والنفس إلى ترجيح التوقيت أميل لأن الخروج من الخلاف أحوط كما قال بعض العلماء: وإن الأورع السذي يسخرج مسن خلافهم ولو ضعيفاً فاستبن التقسي وقال الآخر: 1 (1) (١) الأضواء ٥/ ٧٦٢ أحكام ﴿والدِّين لقروجهم حافظون﴾ . . . الأيات من سورة المؤمنون، 1 (1) وانظر «الاعتبار» ص ١٩ الوجه الثامن والثلاثون من أوجه الترجيع. (٢) الأضواء ٣٠/٢، ٣١ أحكام قوله تعالى: ﴿وَأَرْجِلُكُمْ إِلَى الْكَعْبِينِ﴾ الآية من سورة 11 (4) TOA

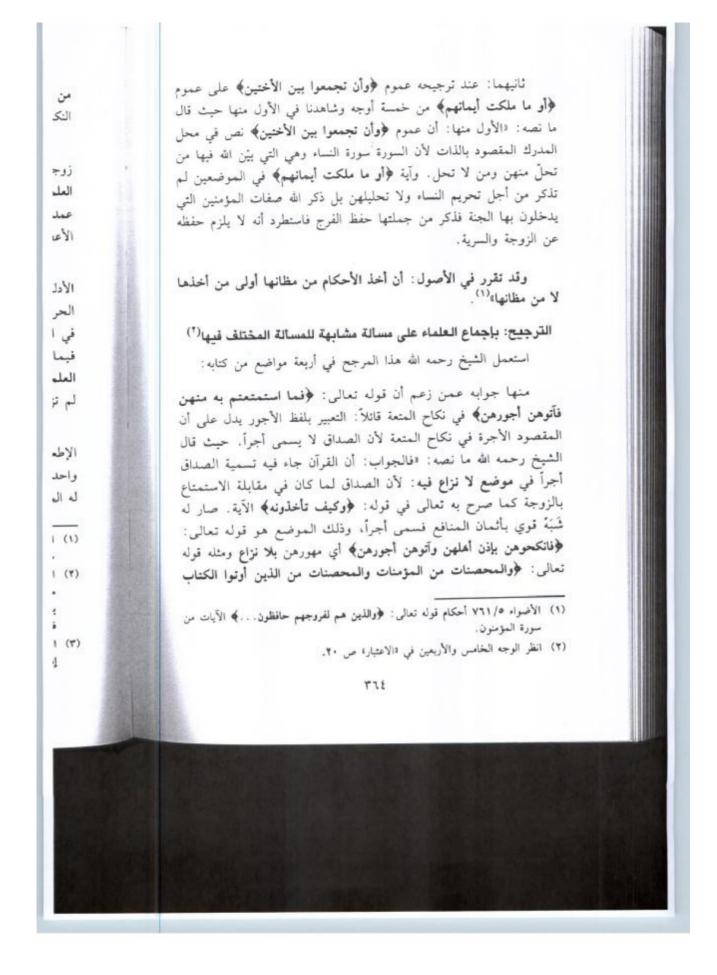


1 - أن يكون لكل من القولين أو الأقوال في المسألة دليل من كتاب الحال أو سنة أو إجماع. المرجو ٢ - أن لا يكون لشيء من القولين أو الأقوال في المسألة دليل من وأن الأو كتاب أو سنة أو إجماع. .1 ٣ ـ أن يكون لأحدهما أو أحدها دليل وليس للآخر دليل من كتاب -1 ولا سنة ولا إجماع. المصير يحسب أما الحالة الثالثة فالذي يظهر لي كل الظهور أنه يجب المصير إلى ما في شي دل عليه الدليل لاسيما إن كانت دلالته صريحة كدلالة الأحاديث التي ذكرها الباحث. الشيخ على إباحة أكل لحم الخيل كما صرح الشيخ رحمه الله بصراحتها في الشيخ ر الدلالة على ذلك فالورع كل الورع في التمسك بما دلت عليه الأحاديث من إباحة أكل لحمها - ولا ينبغي الالتفات إلى ما خالفها كاثناً من كان قاتلها 10 بالزينة ، من العلم والجلالة كما تعلمنا ذلك من الشيخ رحمه الله _ فليس الورع _ والحالة هذه _ في الخروج من مخالفته بل الورع في مخالفته لموافقة فسروها يستلزم ا أحاديثه على ا هی زینا أما الحالان الأولى والثانية فلا يخلو الأمر فيهما من حالين: والخضاء ١ - أن يكون أحد القولين أو الأقوال أحوط وأبرأ للدين والذمة المذكوري والآخر أو الأخرى ليس كذلك. لا يستلز هذا هو ٢ - أن لا يكون الأمر كذلك. لقلوب ال فالذي يظهر لي في الحال الأولى أنه ينبغي أن يأخذ بالأحوط(١) وقو سواء كان هو الراجح في نظر الباحث بحسب الأدلة في الحال الأولى _ يجب تع وهي ما إذا كان لكل من القولين دليل ـ أو بحسب الشواهد والقرائن في (١) الأضو (١) انظر الوجه الرابع والأربعون من أوجه الترجيح في "الاعتبار" للحازمي ص ٢٠. الآية ، 41.

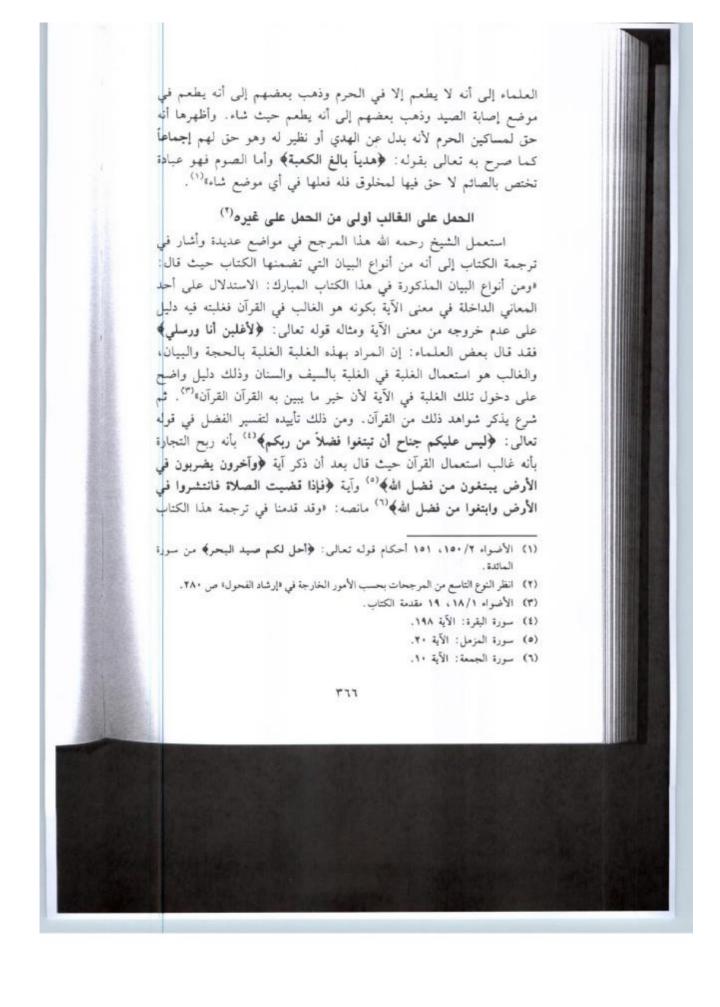




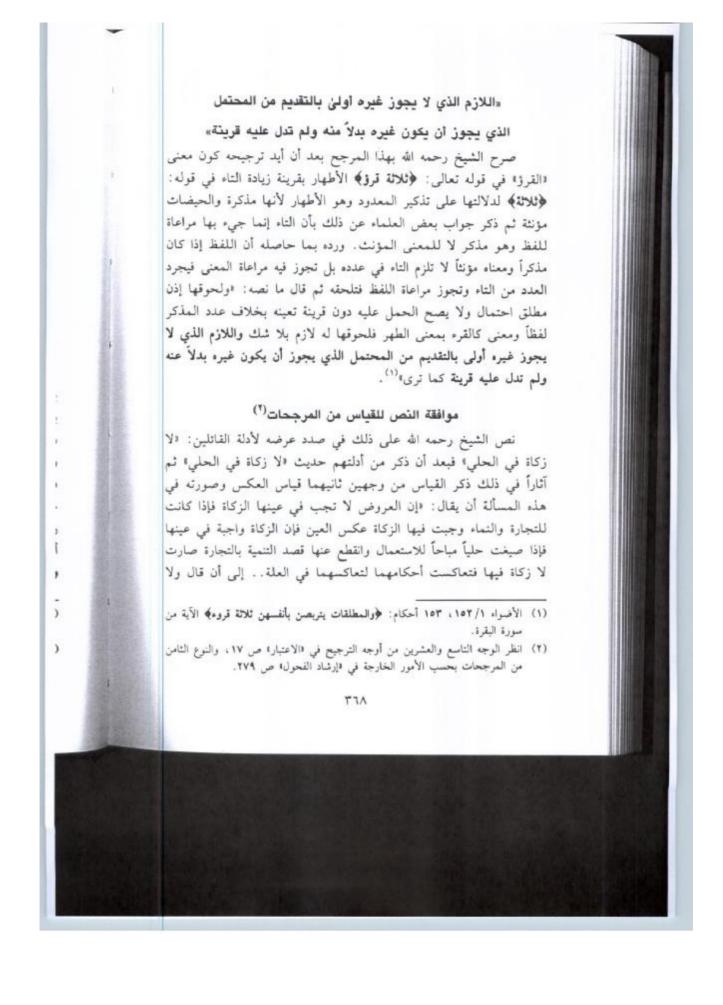


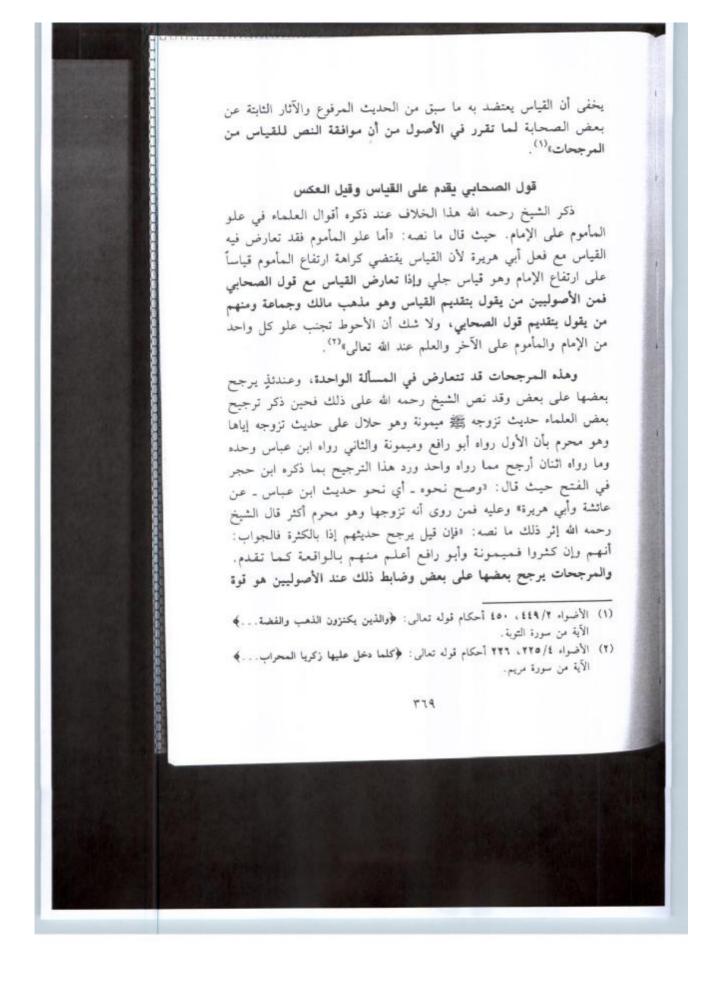


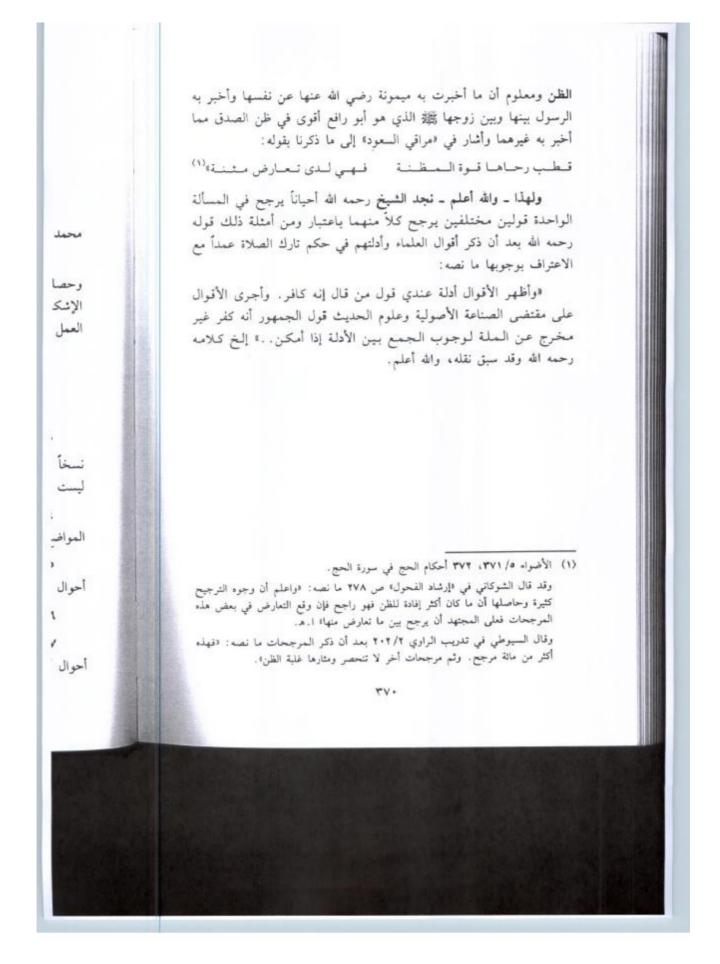
من قبلكم إذا أتيتموهن أجورهن﴾ الآية، أي مهورهن فاتضح أن الآية في النكاح لا في نكاح المتعة... ١٥٠١. وحين بيّن أن التحقيق قتل الرجل بالمرأة مطلقاً ـ أي سواء كانت زوجة له أم لا _ قال ما نصه: افمن الأدلة على قتل الرجل بالمرأة إجماع العلماء على أن الصحيح السليم الأعضاء إذا قتل أعور أو أشل أو نحو ذلك عمداً وجب عليه القصاص، ولا يجب لأوليائه شيء في مقابلة مازاد به من الأعضاء السليمة على المقتول ا(٢). ولما ذكر أدلة عدم قتل الحر بالعبد قال ما نصه: اوتعتضد هذه الأدلة على أن لا يقتل حر بعبد بإطباقهم على عدم القصاص للعبد من الحر فيما دون النفس فإذا لم يقتص له منه في الأطراف فعدم القصاص في النفس من باب أولى. ولم يخالف في أنه لا قصاص للعبد من الحر فيما دون النفس إلا داود وابن أبي ليلي. وتعتضد بأطباق الحجة من العلماء على أنه إن قتل خطأ ففيه القيمة لا الدية. وقيده جماعة بما إذا لم تزد قيمته عن دية الحرا"). ولما ذكر أن قاتل الصيد مخير فيه بين الجزاء بالمثل من النعم وبين الإطعام والصيام كما هو صريح الآية قال ما نصه: دواعلم أن الأنواع الثلاثة واحد منها يشترط له الحرم إجماعاً وهو الهدى كما تقدم وواحد لا يشترط له الحرم إجماعاً وهو الصوم وواحد اختلف فيه وهو الإطعام فذهب بعض (١) الأضواء ٢/ ٣٢٣، ٣٢٣ أحكام قوله تعالى: ﴿ فَمَا استَمْتَعْتُم بِهُ مَنْهِنْ فَأَتُوهُنْ أَجُورُهُنْ سورة النساء. (٢) الأضواء ٢/ ٦٠ أحكام قوله تعالى: ﴿من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائبل. . ﴾ الآية من سورة المائدة. وإنما قال ذلك لأنه نقل قبله عن بعض العلماء: أنه لا يقتل الرجل بالمرأة حتى يلتزم أولياؤها قدر ما تزيد به ديته على ديتها فإن لم يلتزموه أخذوا ديتها. فرد عليهم بإجماع العلماء على مسألة شبيهة بها. (٣) الأضواء ٢٩ / ٧٨ / ٢٩ أحكام قوله تعالى: ﴿من أجل ذلك كتبنا على بني إسراتيل. . . ﴾ الآية من سورة المائدة. 410

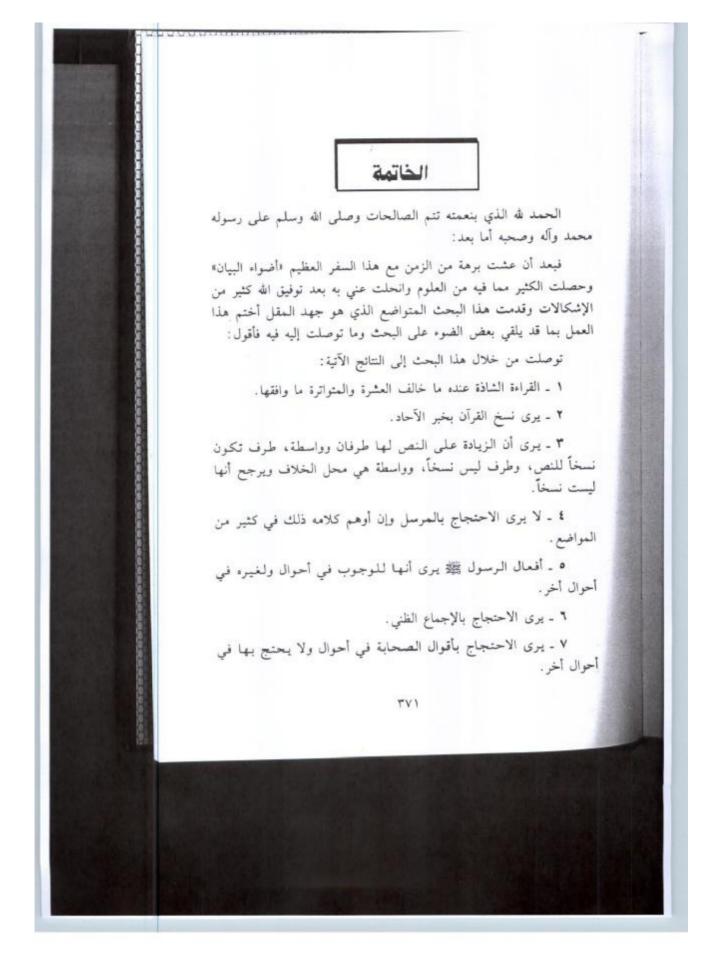


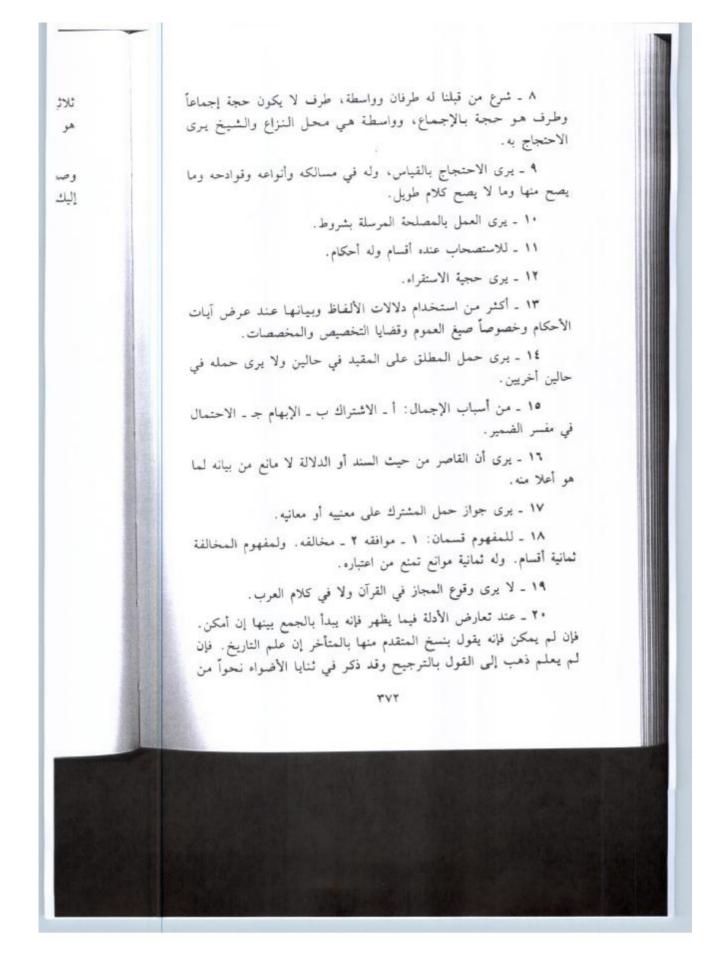
أن غلبة إرادة المعنى المعين في القرآن تدل على أنه المراد الن الحمل على الغالب أولى، ولا خلاف بين العلماء في أن المراد بالفضل المذكور في الأية ربح التجارة كما ذكرناه(١). ومن ذلك ترجيحه أن معنى التأويل في قوله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾(٢) هو حقيقة الأمر التي يؤول إليها. وليس المراد به: التفسير وإدراك المعنى حيث قال: "وقد قدمنا في مقدمة هذا الكتاب أن من أنواع البيان التي ذكرناها فيه أن كون أحد الاحتمالين هو الغالب في القرآن ببين أن ذلك الاحتمال الغالب هو المراد لأن الحمل على الأغلب أولى من الحمل على غيره وإذا عرفت ذلك فاعلم أن الغالب في القرآن إطلاق التأويل على حقيقة الأمر التي يؤول إليهاه (٣) ثم ذكر الآيات الدالة على ذلك. ومن ذلك ترجيحه رحمه الله أن المراد بالزينة في قوله تعالى: ﴿ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها﴾(١) ما تنزين به المرأة خارجاً عن أصل خلقتها ولا يستلزم النظر إليه رؤية شيء من بدنها وفيه قال: إن لفظ الزينة يكثر تكرره في القرآن العظيم مراداً به الزينة الخارجة عن أصل المزين بها، ولا يراد بها بعض أجزاء ذلك الشيء المزين بها. . ثم ذكر الآيات في ذلك ثم قال: "وكون هذا المعنى هو الغالب في لفظ الزينة في القرآن يدل على أن لفظ الزينة في محل النزاع يراد به هذا المعنى الذي غلبت إرادته في القرآن العظيم، (٥). (١) الأضواء ١/١٤٠ أحكام: ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم﴾ الآية من (۲) سورة آل عمران: الآبة ٧. (٣) الأضواء ١/٢٦٦. (٤) سورة النور: الآية ٣١. (۵) الأضواء ١٩٩١٪. 411

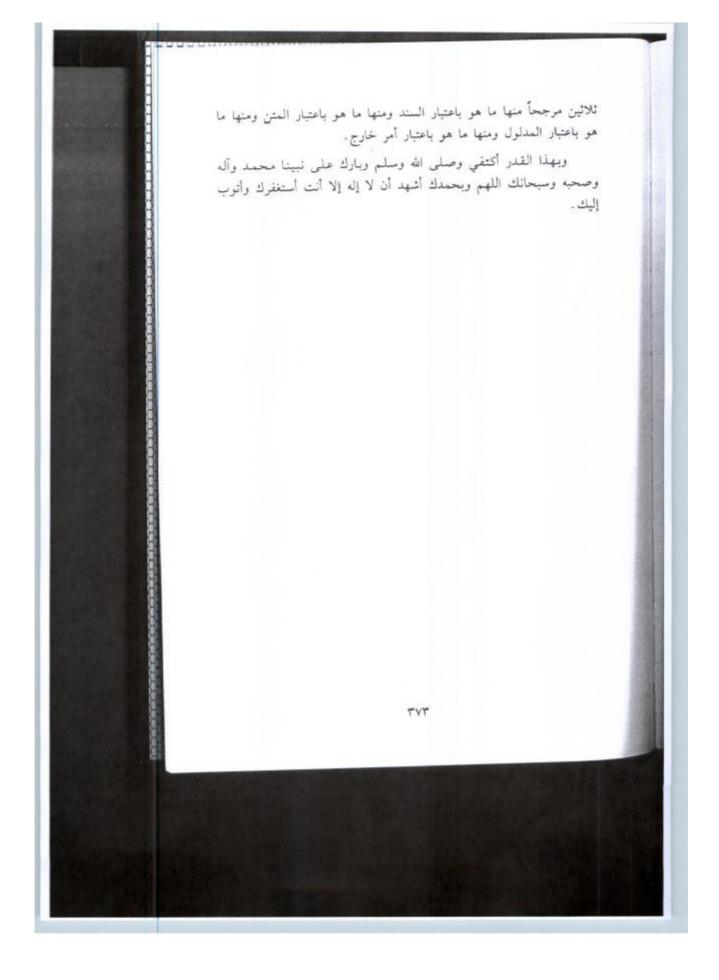








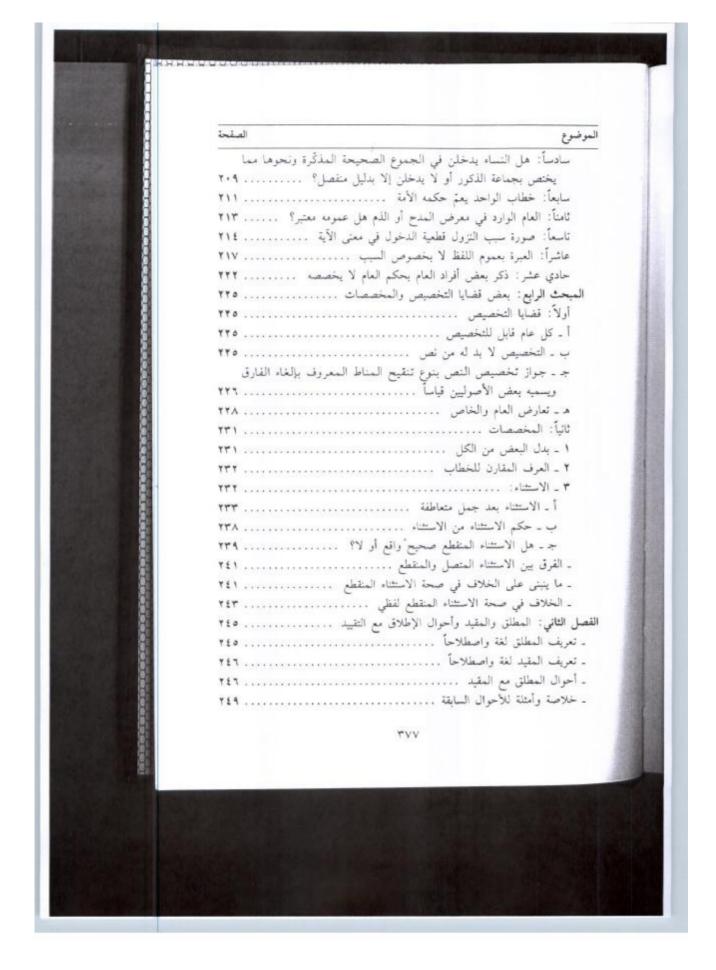




ال ال -	الفَهُرِّت	
-	الموضوع	
	مقدمة	
-	الباب الأول: القضايا المختلف فيها في الأدلة النقلية وفيه خمسة فصول: ٩	
-	الفصل الأول: في الكتاب وفيه أربعة مباحث:	
-	المبحث الأول: ضابط القراءة الشاذة	
- 11	المبحث الثاني: منزلة القراءات من بعضها	
- 1	المبحث الثالث: نسخ الفران بحير الاحاد	
- 1	الفيحت الرابع. الريادة على النص الفصل الثاني: في السنة وفيه مبحثان ٤٢	
	المبحث الأول: الاحتجاج بالحديث المرسل	
4	المبحث الثاني: أفعال الرسول ﷺ أقسامها ومدى الاحتجاج بكل قسم ٤٩	
	الفصل الثالث: في الإجماع وفيه مبحثان: ٥٩	
	المبحث الأول: ضابط الإجماع ٥٩	
- 8	المبحث الثاني: أقسام الإجماع ومدى الاحتجاج بكل قسم ٦٣	
3	الفصل الرابع: قُول الصحابي ومدى الاحتجاج به	
	القصل الخامس: شرع من قبلنا ومدى الاحتجاج به	
	الباب الثاني: الأدلة العقلية وفيه أربعة فصول: ٨٧	
	الفصل الأول: في القياس وفيه مباحث ٨٩	
	المبحث الأول: تعريف القياس وموجز عن أركانه وأقسامه بالنظر إلى الجامع	
	بين الفرع والأصل وفيه: ٨٩	
	ـ مقدمة في أنواع الاجتهاد وموقع الفياس منها	
	ـ تعریف القباس لغة واصطلاحاً ٩٤	
	ـ أركان القباس	
	ـ أقسام القياس بالنظر إلى الجامع بين الفرع والأصل٩٧	
1	TVE	
3		
200		
	THE RESERVE OF THE PARTY OF THE	



- شروط العمل بالمصلحة المرسلة	- أقوال العلماء في الاحتجاج بالمصلحة المرسلة	- أقوال العلماء في الاحتجاج بالمصلحة المرسلة	- أقوال العلماء في الاحتجاج بالمصلحة المرسلة	الموضوع	الصفحة
- أقوال العلماء في الاحتجاج بالمصلحة المرسلة	- أقوال العلماء في الاحتجاج بالمصلحة المرسلة	- أقوال العلماء في الاحتجاج بالمصلحة المرسلة	- أقوال العلماء في الاحتجاج بالمصلحة المرسلة	- شروط العمل بالمصلحة المرسلة	198
الفصل الرابع: الاستصحاب لغة واصطلاحاً	الفصل الرابع: الاستصحاب لغة واصطلاحاً	- تعريف الاستصحاب لغة واصطلاحاً	الفصل الرابع: الاستصحاب لغة واصطلاحاً	 أقوال العلماء في الاحتجاج بالمصلحة المرسلة . 	100
الفصل الرابع: الاستصحاب لغة واصطلاحاً	الفصل الرابع: الاستصحاب لغة واصطلاحاً	- تعريف الاستصحاب لغة واصطلاحاً	الفصل الرابع: الاستصحاب لغة واصطلاحاً	الفصل الثالث: الاستصحاب: أنسامه ومدى الاحتجاج	سم وفيه: ۱۵۷
- أقسام الاستصحاب أوال العلماء في حجية الاستصحاب أوال العلماء في حجية الاستصحاب القصل الرابع: الاستقراء النام والناقص ومدى الاحتجاج بكل منهما وفيه:	- أقسام الاستصحاب	- أقسام الاستصحاب	- أقسام الاستصحاب	 تعریف الاستصحاب لغة واصطلاحاً 	10V
- أقوال العلماء في حجية الاستصحاب	- أقوال العلماء في حجية الاستصحاب	الفصل الرابع: الاستقراء التام والناقص ومدى الاحتجاج بكل منهما وفيه: ١٦٣ المصل الرابع: الاستقراء لغة واصطلاحاً ١٩٥٠ أقدام الاستقراء في حجية الاستقراء ١٩٥٠ الباب الثالث: دلالات الالقاظ وفيه ستة فصول: ١٦٧ النالث: دلالات الالقاظ وفيه ستة فصول: ١٦٧ الفصل الأول: العام والخاص وفيه أربعة مباحث ١٦٩ المبحث الأول: حكم العمل بالعام ١٦٩ المبحث الثاني: صبغ العموم ١٧٥ أولاً: الموصولات ١٧٥ ثانياً: المضاف إلى المعرف بأل ١٧٧ ثانياً: المضاف إلى المعرف بأل ١٧٧ ثانياً: المفرد الذي هو اسم جنس إذا أضيف إلى معرفة ١٧٧ ثانياً: المنكرة في سياق النفي وفي سياق النفي والشرط وفي سياق النها مسابعاً: ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال ١٧٩ المبحث الثالث: مسائل بحثها الأصوليون في باب العام ١٩٧ أولاً: هل العام والمطلق يشملان الفرد النادر والفرد غير المقصود ١٩٧ أانياً: الحكام منه هلا لا يعم والفتوى تعم المنائذ: الخطاب الخاص به الله هل يعم حكمه الأمة أو لا؟ ٢٠١ ثانياً: النص القولي العام يشمل حكمه النبي هل العام والعبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٠ خامساً: هل العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٠ خامساً: هل العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٠ خامساً: هل العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٠ خامساً: هل العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٠ خامساً: هل العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٠ خامساً: هل العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٠ ٢٠٠٠ خامساً: هل العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة ١٠٠٠ خامساً على العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة ١٩٠٠ خامساً على العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة ١٩٠٠ خامساً على العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة ١٩٠٠ خامساً على العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة ١٩٠٠ خامساً ١٩٠٠ خامساً ١٩٠٠ خامساً ١٩٠١ خامساً ١٩٠٠ خامساً ١٩٠١ خامساً ١٩٠٠ خامساً ١٩٠٠ خامساً ١٩٠٠ خامساً ١٩٠١ خامساً ١٩٠٠ خامساً ١٩٠٠ خامساً ١٩٠١	- أقوال العلماء في حجية الاستصحاب		
الفصل الرابع: الاستقراء النام والناقص ومدى الاحتجاج بكل منهما وفيه: ١٦٣ - تعريف الاستقراء لغة واصطلاحاً ١٩٣٠ - أقسام الاستقراء ١٩٣٠ - أقسام الاستقراء ١٩٣٠ - اللباب الثالث: دلالات الالفقط وفيه ستة فصول: ١٦٩ - ١٦٩ الفصل الأول: العام والخاص وفيه أربعة مباحث العجمة الأول: حكم العمل بالعام ١٦٩ العجمة الثاني: صبغ العموم العمل بالعام ١٩٤١ أولاً: الموصولات ١٧٥ ثانياً: المضاف إلى العموف بأل ١٧٧ ثانياً: المفاف إلى العموف بأل ١٧٧ ثانياً: المفرد الذي هو اسم جنس إذا أضيف إلى معرفة ١٧٧ دامنان ١٧٧ خامساً: الذكرة في سياق النفي وفي سياق النهي والشرط وفي سياق النهي المعمول ١٧٩ سامعاً: ترك الاستفصال مع قبام الاحتمال ١٩٩ المبحث الثالث: مسائل بحثها الأصوليون في باب العام ١٩٩ أولاً: هل العام والمعطلق يشملان الفرد النادر والقرد غير المقصود ١٩٧ ثانياً: الحكم منه ﷺ لا يعم والفترى تعم حكمه الأمة أو لا؟ ١٩٠ ثانياً: النص القولي العام يشمل حكمه الأمة أو لا؟ ١٩٠ زامعاً: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ١٩٠٠ خامساً: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ١٩٠٠ خامساً: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ١٩٠٠ خامساً: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ١٩٠٠ خامساً: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ١٩٠٠ ٢٠٠ ١٩٠١ خامساً: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ١٩٠٠ ٢٠٠ ١٩٠٠ خامساً: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٠ ٢٠٠ ١٩٠٠ خامساً: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ١٩٠٠ ٢٠٠ ١٩٠٠ خامساً: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٠ ١٩٠٠ خامساً: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ١٩٠٠ خامساً على المعرف المتورف في عمومات الكتاب والسنة ١٩٠٠ خامساً على العرب ا	الفصل الرابع: الاستقراء الغة واصطلاحاً	الفصل الرابع: الاستقراء النام والناقص ومدى الاحتجاج بكل منهما وفيه: ١٦٣ - تعريف الاستقراء لغة واصطلاحاً ١٩٣٠ - أقال العلماء في حجبة الاستقراء ١٩٣١ - أقال العلماء في حجبة الاستقراء ١٩٣١ - الباب الثالث: دلالات الالفاظ وفيه سمتة فصول: ١٦٧ - اللهجث الأول: العام والخاص وفيه أربعة مباحث ١٦٩ المبحث الثاني: صبغ العموم ١٩٧١ أولاً: الموصولات ١٧٧ أولاً: الموصولات ١٧٧ ثالثاً: لغظة «كلما» ١٧٧ ثالثاً: لغظة «كلما» ١٧٧ ثالثاً: لغظة «كلما» ١٧٧ ألمتنان ١٧٧ ألمتنان ١٧٧ ألمتنان ١٧٧ ألمتنان ١٧٧ ألمتنان ١٧٧ ألمتنان ١٧٩ أولاً على معرفة ١٧٧ أولاً على المفعول ١٧٩ سادماً: ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال ١٩٧١ المبحث الثالث: مسائل بحثها الأصوليون في باب العام ١٩٩٠ أولاً: هل العام والمطلق يشملان الفرد النادر والفرد غير المقصود ١٩٩٧ ألباً: الخطاب الخاص به على عم حكمه الأمة أو لا؟ ١٩٠٠ ثالثاً: الخطاب الخاص به على عم حكمه الأمة أو لا؟ ١٩٠٠ زابعاً: النص القولي العام يشمل حكمه الذي يخلق ١٩٠٠ زابعاً: النص القولي العام يشمل حكمه الذي يخلق السنة؟ ١٩٠٠ خامساً: على العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ١٩٠٠ ٢٠٠ ألمساً: على العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٠ خامساً: على العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٠ ٢٠٠ ألمساً: على العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٠٠ ٢٠٠ ألمساً: على العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٠ ٢٠٠ ألمساً: على العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ألمساً: على العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٠ ٢٠٠ ألمساً العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٠ ٢٠٠ ألمساً العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة ١٩٠٠ ألمساً العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة ١٩٠٠ ألمساً العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة ١٩٠٠ ألمساً العبد داخلون في عمومات الكتاب والمناق العبد العبد داخلون في عمومات الكتاب والمناق العبد العبد داخلون في عمومات الكتاب والعبد العبد الع	الفصل الرابع: الاستقراء النام والناقص ومدى الاحتجاج بكل منهما وفيه: ١٦٣ - تعريف الاستقراء لغة واصطلاحاً ١٩٣٠ - أقال العلماء في حجبة الاستقراء ١٩٣١ - أقال العلماء في حجبة الاستقراء ١٦٧ - أقال العلماء في حجبة الاستقراء ١٦٧ - اللباب الظالماء في حجبة الاستقراء ١٦٧ - اللباب الظالماء والخاص وفيه أربعة مباحث ١٦٩ المبحث الأول: حكم العمل بالعام ١٩٧١ أولاً: الموصولات ١٧٤ أولاً: الموصولات ١٧٧ تانياً: المضاف إلى المعرف بأل ١٧٧ تانياً: المضاف إلى المعرف بأل ١٧٧ تانياً: المفود الذي هو اسم جنس إذا أضيف إلى معرفة ١٧٧ الامتنان ١٧٧ الامتنان ١٧٧ الامتنان ١٩٧١ المفعول ١٧٩ سادماً: ترك الاستفصال مع قبام الاحتمال ١٩٧١ المبحث الثالث: مسائل بحثها الأصوليون في باب العام ١٩٧٠ أولاً: هل العام والمطلق يشملان القرد النادر والفرد غير المقصود ١٩٧٧ ثانياً: الخطاب الخاص به على عم حكمه الأمة أو لا؟ ١٩٧١ ثانياً: الخطاب الخاص به على عم حكمه الأمة أو لا؟ ١٩٧١ ثانياً: الخطاب الخاص به على عمومات الكتاب والسنة؟ ١٩٧٠ خامساً: على العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ١٩٧٠ خامساً: على العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ١٩٧٠ خامساً: على العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ١٩٠٠ خامساً: على العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ١٩٠٠ خامساً: على العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ١٩٠٠ خامساً: على العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ١٩٠٠ خامساً: على العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ١٩٠٠ خامساً: على العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ١٩٠٠ خامساً: على العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ١٩٠٠ خامساً: على العبيد داخلون في عمومات الكتاب والمنات الكتاب والسنة؟ ١٩٠٠ كيم الأمنات الكتاب والسنة ي العبي العبي العبي العبي العبي العبيد داخلون في عمومات الكتاب والمنات الكتاب	 أقوال العلماء في حجية الاستصحاب 	104
المناف الاستقراء لغة واصطلاحاً العلماء في حجية الاستقراء والقباء العلماء في حجية الاستقراء والقباط المناف العلماء في حجية الاستقراء والمناف اللهاب المثالث: دلالات الالفاظ وفيه سنة فصول: ١٦٧ الفصل الأول: العام والخاص وفيه أربعة مباحث المبحث الثاني: صبغ العموم العمل بالعام المبحث الثاني: صبغ العموم أولاً: الموصولات النباً: المضاف إلى المعرف بأل العرف بأل العرف النباً: النفق الذي هو اسم جنس إذا أضيف إلى معرفة العرب العمام الامتنان النكرة في سياق النفي وفي سياق النهي والشرط وفي سياق العباد الامتنان المناف المفعول ولي سياق النباء المنام والمطلق يشملان القرد التادر والقرد غير المقصود العبام المبحث الثالث: مسائل بحنها الاصوليون في باب العام المبحث الثالث: الحكم منه الله لا يعم والمنتوى تعم والمنتوى تعم والمنتوى العبار القرد النادر والقرد غير المقصود و العبار المناف المبحث الثالث: الحكم منه الله لا يعم والمنتوى تعم والمنتوى العبار والعاً: النص القولي العام يعم حكمه الأمة أو لا؟ العبار وابعاً: النص القولي العام يعمومات الكتاب والسنة؟ والمناف علم العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ والسنة و والمستأ: على العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ والسنة؟ والمستأ: على العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ والمستأ: على العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ والمستأ: على العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟	تعريف الاستقراء ئنة واصطلاحاً	تعريف الاستقراء لغة واصطلاحاً أقدام الاستقراء لغة واصطلاحاً أقوال العلماء في حجية الاستقراء	تعريف الاستقراء لغة واصطلاحاً	لفصل الرابع: الاستقراء التام والناقص ومدى الاحتجاء	منهما وفيه: ۱۹۳
- أقسام الاستقراء	- أقسام الاستقراء	- أقسام الاستقراء	الباب الثالث: دلالات الالفاظ وفيه سنة فصول: الباب الثالث: دلالات الالفاظ وفيه سنة فصول: الباب الثالث: دلالات الالفاظ وفيه سنة فصول: الفصل الأول: العام والخاص وفيه أربعة مباحث المبحث الثاني: صبغ العموم أولاً: الموصولات الباباً: المضاف إلى المعرف بأل الإناً: المضاف إلى المعرف بأل الإناً: الفضاد الذي هو اسم جنس إذا أضيف إلى معرفة الانائة: النكرة في سباق النفي وفي سياق النهي والشرط وفي سباق الدستفصال مع قبام الاحتمال الامتنان على المفعول الإستفصال مع قبام الاحتمال المبحث الثالث: مسائل بحثها الأصوليون في باب العام المبحث الثالث: مسائل بحثها الأصوليون في باب العام المقصود الثالث الخطاب الخاص به الله المنافرة النادر والفرد غير المقصود المناف النولي العام سلما النولي العام بعم حكمه الأمة أو لا؟ العمل العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ المنافرة العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ السنة العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ السنة العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ السناد العام المعام العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ المنافرة العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ السناد العام العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ السناد العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ السناد العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ المناف العبد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة الكتاب والسنة؟ المنافرة المنافرة الكتاب والسنة؟ المنافرة المنافرة الكتاب والسنة؟ المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة الكتاب والسنة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة الكتاب والسنة المنافرة	ـ تعريف الاستقراء لغة واصطلاحاً	177
الباب الثالث: دلالات الالقاظ وقيه سقة فصول: الباب الثالث: دلالات الالقاظ وقيه سقة فصول: الفصل الأول: العام والخاص وفيه أربعة مباحث المبحث الأول: حكم العمل بالعام المبحث الثاني: صبغ العموم الولاً: الموصولات الناباً: المضاف إلى المعرف بأل الناباً: الفقلة «كلما» الناباً: لفظة «كلما» الناباً: لفظة «كلما» المبحث الثاني هو اسم جنس إذا أضيف إلى معرفة الامتنان الامتنان الامتنان المبحث الثالث: حذف المفعول المبحث الثالث: مسائل بحثها الأصوليون في باب العام المبحث الثالث: مسائل بحثها الأصوليون في باب العام الناباً: الحكم منه ﷺ لا يعم والفترى تعم الناباً: الحكم منه ﷺ لا يعم والفترى تعم البعاً: النص القولي العام يشمل حكمه النبي ﷺ البعاء النص القولي العام يشمل حكمه النبي ﷺ البعاء النص القولي العام يشمل حكمه النبي ﷺ البعاء العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟	الباب الثالث: دلالات الالقاظ وقيه سقة فصول: الباب الثالث: دلالات الالقاظ وقيه سقة فصول: الفصل الأول: العام والخاص وفيه أربعة مباحث المبحث الأول: حكم العمل بالعام المبحث الثاني: صبغ العموم الولاً: الموصولات الناباً: المضاف إلى المعرف بأل الناباً: الفقلة «كلما» الناباً: لفظة «كلما» الناباً: لفظة «كلما» المبحث الثاني هو اسم جنس إذا أضيف إلى معرفة الامتنان الامتنان الامتنان المبحث الثالث: حذف المفعول المبحث الثالث: مسائل بحثها الأصوليون في باب العام المبحث الثالث: مسائل بحثها الأصوليون في باب العام الناباً: الحكم منه ﷺ لا يعم والفترى تعم الناباً: الحكم منه ﷺ لا يعم والفترى تعم البعاً: النص القولي العام يشمل حكمه النبي ﷺ البعاء النص القولي العام يشمل حكمه النبي ﷺ البعاء النص القولي العام يشمل حكمه النبي ﷺ البعاء العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟	الباب الثالث: دلالات الالقاظ وقيه سقة فصول:	الباب الثالث: ولالات الالقاظ وقيه سقة فصول:	- أقسام الاستقراء	175
الباب المثالث: دلالات الالقاظ وفيه ستة فصول:	الباب المثالث: دلالات الالقاظ وفيه ستة فصول:	الباب الثالث: دلالات الالقاظ وفيه ستة فصول:	الباب الثالث: دلالات الالقاظ وفيه ستة فصول:	- أقوال العلماء في حجية الاستقراء	175
الفصل الأول: العام والخاص وفيه أربعة مباحث	الفصل الأول: العام والخاص وفيه أربعة مباحث	الفصل الأول: العام والخاص وفيه أربعة مباحث	القصل الأول: العام والخاص وفيه أربعة مباحث	الباب الثالث: دلالات الإلقاظ وفيه ستة فصول:	\7Y
العبحث الأول: حكم العمل بالعام	العبحث الأول: حكم العمل بالعام	العبحث الأول: حكم العمل بالعام	العبحث الأول: حكم العمل بالعام		
العبحث الثاني: صبغ العموم الولا: الموصولات الموصولات الموصولات المضاف إلى المعرف بأل العرف بأل العرف الناء المفاد إلى المعرف بأل العرف الذي هو اسم جنس إذا أضيف إلى معرفة العمرة الذي هو اسم جنس إذا أضيف إلى معرفة العمرة في سياق النفي وفي سياق النهي والشرط وفي سياق الامتنان الامتنان المتنان المتنان المنان المنان المناف المناب العمرة المفعول العمرة العمرة الثالث: مسائل بحثها الأصوليون في باب العام العمرة المناب العمرة المناب العام المناب العمرة المناب العام العمرة المناب العام العمرة المناب العام العمرة المناب العام العمرة المناب العام المناب العام المناب العام المناب العام المناب والسنة؟	العبحث الثاني: صبغ العموم الولا: الموصولات الموصولات الموصولات المضاف إلى المعرف بأل العرف بأل العرف الناء المفاد إلى المعرف بأل العرف الذي هو اسم جنس إذا أضيف إلى معرفة العمرة الذي هو اسم جنس إذا أضيف إلى معرفة العمرة في سياق النفي وفي سياق النهي والشرط وفي سياق الامتنان الامتنان المتنان المتنان المنان المنان المناف المناب العمرة المفعول العمرة العمرة الثالث: مسائل بحثها الأصوليون في باب العام العمرة المناب العمرة المناب العام المناب العمرة المناب العام العمرة المناب العام العمرة المناب العام العمرة المناب العام العمرة المناب العام المناب العام المناب العام المناب العام المناب والسنة؟	العبحث الثاني: صبغ العموم الولا: الموصولات	العبحث الثاني: صبغ العموم الولا: الموصولات		
أولاً: الموصولات	أولاً: الموصولات	أولاً: الموصولات	أولاً: الموصولات		
الناً: المضاف إلى المعرف بأل	الناً: المضاف إلى المعرف بأل	الناً: المضاف إلى المعرف بأل	الناً: المضاف إلى المعرف بأل	أولاً: الموصولات	178
الناأ: لقظة الحلماء	الناأ: لقظة الحلماء	الناأ: لقظة الحلماء	الناأ: لقظة الحلماء	ثانياً: المضاف إلى المعرف بال	\VV
رابعاً: المفرد الذي هو اسم جنس إذا أضيف إلى معوفة	رابعاً: المفرد الذي هو اسم جنس إذا أضيف إلى معوفة	رابعاً: المفرد الذي هو اسم جنس إذا أضيف إلى معوفة	رابعاً: المفرد الذي هو اسم جنس إذا أضيف إلى معوفة	ئالثاً: لفظة «كلما»	\VV
خامسا: النكرة في سياق النفي وفي سياق النهي والشرط وفي سياق الامتنان	خامسا: النكرة في سياق النفي وفي سياق النهي والشرط وفي سياق الامتنان	خامسا: النكرة في سياق النفي وفي سياق النهي والشرط وفي سياق الامتنان	خامسا: النكرة في سياق النفي وفي سياق النهي والشرط وفي سياق الامتنان	رابعاً: المفرد الذي هو اسم جنس إذا أضيف إلى	1VV
الامتنان	الامتنان	الامتنان	الامتنان	خامساً: النكرة في سياق النفي وفي سياق الن	شرط ونى سياق
سابعاً: ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال	سابعاً: ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال	سابعاً: ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال	سابعاً: ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال	الامتنان	174
سابعا: ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال	سابعا: ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال	سابعا: ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال	سابعا: ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال	سادسا. حدف المفعول	197
أولا: هل العام والمطلق يشملان الفرد النادر والفرد غير المقصود ٢٠٠ ثانياً: الحكم منه ﷺ لا يعم والفتوى تعم	أولا: هل العام والمطلق يشملان الفرد النادر والفرد غير المقصود ٢٠٠ ثانياً: الحكم منه ﷺ لا يعم والفتوى تعم	أولا: هل العام والمطلق يشملان الفرد النادر والفرد غير المقصود ٢٠٠ ثانياً: الحكم منه ﷺ لا يعم والفتوى تعم ثالثاً: الخطاب الخاص به ﷺ هل يعم حكمه الأمة أو لا؟ رابعاً: النص القولي العام بشمل حكمه النبي ﷺ	أولا: هل العام والمطلق يشملان الفرد النادر والفرد غير المقصود ٢٠٠ ثانياً: الحكم منه ﷺ لا يعم والفتوى تعم ثالثاً: الخطاب الخاص به ﷺ هل يعم حكمه الأمة أو لا؟ رابعاً: النص القولي العام بشمل حكمه النبي ﷺ	سابعا: ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال	195
أولا: هل العام والمطلق يشملان الفرد النادر والفرد غير المقصود ٢٠٠ ثانياً: الحكم منه ﷺ لا يعم والفتوى تعم ثالثاً: الخطاب الخاص به ﷺ هل يعم حكمه الأمة أو لا؟ رابعاً: النص القولي العام بشمل حكمه النبي ﷺ	أولا: هل العام والمطلق يشملان الفرد النادر والفرد غير المقصود ٢٠٠ ثانياً: الحكم منه ﷺ لا يعم والفتوى تعم ثالثاً: الخطاب الخاص به ﷺ هل يعم حكمه الأمة أو لا؟ رابعاً: النص القولي العام بشمل حكمه النبي ﷺ	أولا: هل العام والمطلق يشملان الفرد النادر والفرد غير المقصود ٢٠٠ ثانياً: الحكم منه ﷺ لا يعم والفتوى تعم ثالثاً: الخطاب الخاص به ﷺ هل يعم حكمه الأمة أو لا؟ رابعاً: النص القولي العام بشمل حكمه النبي ﷺ	أولا: هل العام والمطلق يشملان الفرد النادر والفرد غير المقصود ٢٠٠ ثانياً: الحكم منه ﷺ لا يعم والفتوى تعم ثالثاً: الخطاب الخاص به ﷺ هل يعم حكمه الأمة أو لا؟ رابعاً: النص القولي العام بشمل حكمه النبي ﷺ	المبحث الثالث: مسائل بحثها الأصوليون في باب ال	14V
ثانيا: الحكم منه ﷺ لا يعم والفتوى تعم	ثانيا: الحكم منه ﷺ لا يعم والفتوى تعم	ثانيا: الحكم منه ﷺ لا يعم والفتوى تعم	ثانيا: الحكم منه ﷺ لا يعم والفتوى تعم	أولاً: هل العام والمطلق يشملان الفرد النادر والف	المقصود ١٩٧
الثا: الخطاب الخاص به ﷺ هل يعم حكمه الأمة أو لا؟ ٢٠٥ رابعاً: النص القولي العام يشمل حكمه النبي ﷺ ٢٠٥ خامساً: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟	الثا: الخطاب الخاص به ﷺ هل يعم حكمه الأمة أو لا؟ ٢٠٥ رابعاً: النص القولي العام يشمل حكمه النبي ﷺ ٢٠٥ خامساً: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟	الثا: الخطاب الخاص به ﷺ هل يعم حكمه الأمة أو لا؟ ٢٠٥ رابعاً: النص القولي العام يشمل حكمه النبي ﷺ ٢٠٥ خامساً: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟	الثا: الخطاب الخاص به ﷺ هل يعم حكمه الأمة أو لا؟ ٢٠٥ رابعاً: النص القولي العام يشمل حكمه النبي ﷺ ٢٠٥ خامساً: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟	ثانيا: الحكم منه ﷺ لا يعم والفتوى تعم	Y
خامسا: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٩	خامسا: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٩	خامسا: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٩	خامسا: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟ ٢٠٩	ثالثًا: الخطاب الخاص به ﷺ هل بعم حكمه الأه	? 1•7
خامسا: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟	خامسا: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟	خامسا: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟	خامسا: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب والسنة؟	رابعا: النص القولي العام يشمل حكمه النبي ﷺ	۲۰۰
777	777	777	777	خامسا: هل العبيد داخلون في عمومات الكتاب و	7.7
				W// T	
				171	
Table 1					



صل الثالث: المجمل والمبين وفيه ثلاثة مباحث:	الق
المبحث الثاني: أسباب الإجمال عنده	
ـ أولاً: الْأَشْتَراك	
ـ ثانياً: الإبهام	
ـ ثالثاً: الاحتمال في مفسر الضمير ٢٦٢	
المبحث الثالث: ما هو البيان الذي يرفع الإجمال	
سل الرابع: المشترك اللفظي ومدى الاحتجاج به على معنييه أو معانيه ٢٦٩	
سل الخامس: المفهوم وأقسامه وموانع اعتباره وفيه مبحثان:٢٧٦	الفع
العبحث الأول: المقهوم، أقسامه ومدى الاحتجاج بكل قسم ٢٧٦	
العبحث الثاني: موانع اعتبار مفهوم المخالفة ٢٩٣	
أولاً: الجري على الغالب٢٩٣	
ثانياً: الامتنان	
ثالثاً: كون المنطوق ورد جواباً لسؤال٢٩٧	
رابعاً: مطابقة الواقع	
- يقية المواتع	250
سل السادس: الحقيقة والمجاز وفيه مبحثان	
لمبحث الأول: تعريف الحقيقة والمجاز وحكم اللفظ إذا دار بين أنواع الحققة	
الحقيقة ٢٠٣ الحقيقة والمجاز لغة واصطلاحاً	
- أقسام الحقيقة وحكم اللفظ إذا دار بين أنواعها	
معبعث العالمي. على الفران مجار	
لباب الرابع: القعارض والقرجيح المجار في القرال	
- تعريف التعارض والترجيع لغة واصطلاحاً ٣٢٥	
- أقسام التعارض يحسب الفسمة العقلية	
ل الأول: الجمع بين ما ظاهره التعارض	الفص
مل الثاني: القول بنسخ المتقدم من الأدلة المتعارضة بالمتأخر ٣٣١	الفص
ل الثالث: الترجيح بين الأدلة ونيه أربعة مباحث:	
TVA	

